

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

مدرسة الدراسات العليا

مدرسة الدراسات العليا

التوكيدات

التوكيدات

التوكيدات

التوكيدات

د. عبد الله بن عبد الله

د. محمد بن عبد الله

د. محمد بن عبد الله

الشافعية لابن الحاجب

وشرحها للجاربركي مقارناً بشرح الرضي

دراسة تجليلية وصفية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالبة: حياة مصطفى محمد عقاب

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا

المجلد الأول

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا
وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ } .

المتحنة / ٤

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ

شكر وتقدير

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

أتقدم بوافر الشكر وكامل العرفان لمن كان له فضل رعاية هذا البحث وتعهده بالإشراف الكامل أستاذي الجليلين الأستاذ الدكتور علي أبوالمكارم، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، اللذين لم يدخرا وسعا في النصيح والإرشاد والتوجيه، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وأثابهما ونفع بهما العلم والمتعلمين .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة عميد معهد اللغة العربية الدكتور محمد العنصرى الذى أتاح لي الفرصة وهيا لي كافة الأسباب لإكمال هذه الرسالة .

ولن أدع مقامي هذا حتى أتوجه بأصدق الشكر وأخلصه إلى كل من سعادة عميد كلية اللغة العربية، وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا اللذين لقيت أنا وزميلاتي طالبات الدراسات العليا منهما كل فضل وعون .

وأخيرا أسأل الله سبحانه وتعالى أن يُثيب كل من أسهم فني إخراج هذا البحث المتواضع والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الشافية لابن الحاجب وشرحها للجاربردى مقارنا بشرح الرضى -
دراسة تحليلية وصفية .

الدرجة العلمية : دكتوراة في اللغة .

اسم الطالبة : حياة مصطفى محمد عقاب .

ملخص الرسالة

تتكون الرسالة من بابين يسبقهما مقدمة وتمهيد وتقوّهما خاتمة .

فالمقدمة : عرضت أهداف الموضوع ودوافعه ومصادره ومنهج الدراسة .

التمهيد : يشتمل على ثلاثة مباحث عولجت فيها الموضوعات الآتية :

- المؤلفات الصرفية قبل الشافية ويشمل : أولا - موضوع علم الصرف وتطوره . ثانيا - الموضوعات
الصرفية في الكتب المشتركة .

- أثر الشافية في التأليف الصرفي .

- الجاربردى - حياته - شيوخه - تلاميذه - آثارة العلمية .

الباب الأول : منهج الجاربردى في شرحه مقارنا بشرح الرضى ويشتمل على خمسة فصول .

جاء في الفصل الأول : مصادرها - تعريفاتها - موقفها من ابن الحاجب في الشافية . وفي

الثاني : شواهد القرآن وما يتبعها من قراءات ، وفي الثالث : شواهد الحديث والأثر . وفي

الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب ، وفي الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الباب الثاني : اللغات ودورها في التقعيد الصرفي ويتكون من أربعة فصول . اشتمل

الفصل الأول : الأفعال ، والثاني : الأسماء ، والثالث : المسائل المشتركة وتشمل : (الإبدال -

الحذف - القلب المكاني) ، والرابع : الأصوات ودورها في بنية الكلمة .

خاتمة : النتائج ، ومن أبرزها :

١ - على الرغم من أنّ شرح الجاربردى كتاب في علم الصرف نراه لا يقتصر على دراسة

البنية وحدّها وإنما تناول موضوعات أخرى في مستويات البحث اللغوي المتعددة نحو : مستوى
الأصوات ومستوى النحو والدلالة .

٢ - بلغ عدد المصادر التي اعتمد عليها الجاربردى في شرح الشافية حوالي أربعين

مصدرا ، كما بلغ المجموع الكلي للشواهد على اختلاف أنواعها ثمانية وثلاثين ومائتي شاهد .

٣ - أمّا بالنسبة للغات وأثرها في التقعيد الصرفي فمن خلال دراستي هذه يمكن

أن نخرج بتصوّراً عن لهجة البدو والحضر .

فقد لاحظت أنّ القبائل البدوية كانت تميل إلى الأصوات المجهورة والشديد قوالمطبقة

والمستعلية . كما نجد أنها تحرص على تجانس أصواتها سواء أكان ذلك من طريق الإتياع والإمالة

والإدغام والإبدال إلى ما هنالك أم عن طريق الحذف أو تحقيق الهمزة وغيره . وقد نجد عند

العجازيين ما كان ينبغي أن يكون عند بني تميم وغيرها من القبائل البدوية .

الطالبة

المشرف

يعتمد : عميد كلية اللغة العربية

حياة مصطفى عقاب

أ. د. محمد إبراهيم البنا

د / محمد بن مريسي الحارثي

محمد صالح

حياة عقاب

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمة

لم تُقَصِّر الشافعية عن أختيها الكافية فيما بلغت من شأوب بعيد في الشهرة، وذيوع الصيت، وعلى الرغم من أن شروحيها قد جاوزت العشرين، نجد أن دراسة تلك الشروح لم تحظ باهتمام الدارسين وعنايتهم، مما ترتب على ذلك أن يظل معظم تلك الشروح مخطوطات، ولعل الشرح الوحيد الذي نال حظاً من الشرح والتعليق هو شرح الامام الرضی الذي لولاه لما نالت الشافعية شهرتها في عصرنا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن دراسة كتب الصرف دراسة تحليلية وصفية كان حقها من اهتمام الدارسين ضئيلاً حيث إن معظم الرسائل حول علم الصرف، وإن لم تكن تحقيقاً فهي تقتصر على دراسة موضوعات مفردة كجمع التكسير، والنسب... الخ.

لذا فقد اقترح عليّ أستاذي المشرف السابق (د/ علي أبوالمكارم) أن يكون موضوع رسالتي دراسة تحليلية لأحد كتب الصرف.

وحيث إن شرح الجارودي يلي شرح الرضی في الشهرة فقد وقع عليه الاختيار. ومع علمي بصعوبة الموضوع وتشعبه قزمت على الخوض فيه مستهدفة من ذلك الإلمام بموضوعات الصرف في مجموعتها، عوضاً من قصر الدراسة على أحد هذه الموضوعات، وتناولها مفردة مستقلة.

وبعد أن تمت الموافقة على الموضوع، شرقت في قراءة الكتاب أولاً، لجمع المادة في بطاقات تُشَلُّ كل مجموعة منها باباً أو فصلاً

فلذا بهي أجَدَ نفسي أمامَ كتابٍ مطبوعٍ ، ولكنّه أشبه بالمخطوط الذي أُعيدَ نَسْخُهُ ، فهو غير محقق . لذا كان لزاما عليّ قبل أن أخوض في دراسته أن أقف على ضبط النصوص ، لأنّ فهمها يتوقف على ضبطها ، ولولا استعانتني بشرح الرضي لما تمكنت من ضبط تلك النصوص وفهمها . أضف إلى ذلك صعوبة أسلوب الكتاب ، حيث إنّ الجاربردي كان في شرحه يعرض قول ابن الحاجب ، ويذكر اعتراضات الشارحين الآخرين عليه ، ثم يناقش هذه الأقوال ويرد عليها ويسترسل في ذلك ، مما يشتت انتباه القارئ فلا يتمكن من فهم الموضوع إلّا بعد قراءة النصّ غير مرة بدقة وتمعّن بالغين .

هذا وبعد جمع المادة وتصنيفها بدأت الكتابة مستعينةً في ذلك بالمصادر والمراجع التي تتصل باللفّة من قريب ، ككتب الصرف ، والنحو ، والقراءات ومعاجم اللّغة ، أو من بعيدٍ ، ككتب التفسير ، والأدب - كالأدب المالي ، والنوادر ، والمجالس ، ودواوين الشبّير ، وشروحها ، وكتب الأمثال واللهجات وغيرها .

ويجدُرُ بي هنا أن أنوّه بأنّ البحث قام على ركيزتين

أساسيتين هما :

الشواهد ، واللغات ، فقد تناولتهما البحث بالتفصيل حتى أصبحتا ثلّان الجزء الأكبر من الرسالة . ولعلّ من الأسباب التي دعت إلى ذلك - أنّ خطة البحث السابقة كانت تستهدف دراسة الكتاب من خلال الموضوعات الآتية :

الباب الأول : الشواهد ، والباب الثاني : اللغات ،
والثالث : الشذوذ ، والرابع : المصطلحات . ونظراً لغزارة المادة
وكثافتها رأينا الاكتفاء بالشواهد واللغات ، وترك البابين الآخرين .
وبناءً على ذلك جرى تعديل محدود لخطية البحث ، أرتكاه
واستحسنه أستاذي الدكتور - المشرف - محمد إبراهيم البنا ، وهو
ربط موضوع رسالتي شرح الجاربردي ، بشرح الرضي من خلال
مقدرة مقارنة عامة بين شرحيهما في بعض المواضع .
وقد كان لتوجيه الكريم أثر كبير ، مما فتح آفاقاً لقرائات
واطلاعات جديدة واستنتاجات مهمة ، جزأه الله عني خير الجزاء .

خطة البحث ومنهجه :

وقبل أن أتحدث عن خطة البحث ، أود أن أوضح المنهج الذي
انتهجته في دراستي وهو كما يلي :

بالنسبة للمصادر التي اعتمد عليها الجاربردي في شرحه ،
فقد قسمتها إلى أربعة أقسام ، ثم أحصيت عدد نقوله من كل مصدر ،
وقارنت بعض هذه النقول بما جاء في المصادر التي تمكنت من الحصول
عليها ، وذلك لزيادة التوثيق .

بالنسبة للشواهد ، فقد كنت أتبع كل شاهد في كتب الصرف
والنحو وبخاصة السابقة ، بغية أن أعرف هل الجاربردي كان سابقاً إليها
أو سبقها ؟

وفيما يتصل باللغات ، فقد تتبعت أيضاً ، كل لهجة في كتب النحو .

والصرف ، والمعاجم وكتب اللهجات ، مراعية في ذلك عزوما لم نقف على عزوه
 ستعينة في ذلك بالقياس ، مستفيدة من جهود السابقين في هذا المجال
 أحاول ربط القديم بالحديث ما أمكن .

أما فيما يتعلق بذكر المصادر والمراجع ، فقد كُنتُ أذكر اسم المرجع
 أو المصدر واسم صاحبه عند ذكره لأول مرة ، ثم اكتفي بعد ذلك بذكر
 اسم المرجع والجزء ورقم الصفحة .

ذلك هو منهجي ونتائج فكري وجهدي متواصل ، ولولا رعاية تفوق
 المعتاد ، أولانيها أستاذي الكريمان : الأستاذ الدكتور / علي أبوالمكارم ،
 والأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا لما قدّر لي أن أصل إلى ما وصلت
 إليه في هذا الموضوع ، مع اعترافي بأن ما يلاحظ في عملي من تقصير ،
 هو في المواطن التي بعدت فيها عن توجيهاتهما السديدة جزأهما الله
 عني خير الجزاء ، والله الموفق .

خطة البحث :

يتكون البحث من بابين يسبقهما تمهيد ، وتقفوهما خاتمة .

التمهيد : وفيه عولجت الموضوعات الآتية :

- | | |
|-----------------|--|
| المبحث الأول : | المؤلفات الصرفية قبل الشافية ، ويشمل : |
| | أولاً - موضوع علم الصرف وتطوره . |
| | ثانياً - الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة . |
| المبحث الثاني : | أثر الشافية في التأليف الصرفي . |
| المبحث الثالث : | الجاهري - حياته - شيوخه - تلاميذه - آثاره |
| | العلمية . |

الباب الأول : منهج الجاربردى في شرحه مقارنة منهج الرضى في شرحه .
وفيه تناولت الفصول التالية :

الفصل الأول : مصادره - تعريفاته - موقفه من ابن الحاجب
في الشافية .

الفصل الثاني : الشواهد القرآنية وما يتبعها من قراءات .

الفصل الثالث : شواهد الحديث والأثر .

الفصل الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب .

الفصل الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الباب الثاني : اللغات ودورها في التقعيد الصرفي .

ويتكون من الفصول التالية :

الفصل الأول : الأفعال .

الفصل الثاني : الأسماء .

الفصل الثالث : المسائل المشتركة ، ويشمل :

- الإبدال .

- الحذف اعتباطا .

- القلب المكاني .

الفصل الرابع : مباحث ختامية .

الأصوات ودورها في بنية الكلمة ويشمل

أربعة مباحث :

المبحث الأول : الصوائت وتشمل المطالب الآتية :

المطلب الأول : التوافق في الحركة (الإمالة -

الإتباع) .

المطلب الثاني : إشباع الصوائت واختلاسها .

المطلب الثالث : حذف الصائت للتخفيف .

المطلب الرابع : حركة فاء الفعل الثلاثي ولا ميم .

المبحث الثاني : تأثير الأصوات المتجاورة ببعض ويشمل :

المطلب الأول : الإدغام .

المطلب الثاني : المخالفة .

المبحث الثالث : الهمز - تخفيفه وتحقيقه .

المبحث الرابع : الوقف .

ويتلو هذا الفصل خاتمةً تحوى بعض الملاحظات العامة والمقترحات

ثم فهرس الآيات ، والأحاديث ، والأمثال وأقوال العرب ، والأبيات ،

والأقلام ، ولهجات القبائل ، والمراجع ، والموضوعات .

والأشهر

غریب

دریغ

المبحث الأول

الموء لغات الصرفية قبل الشافية

مدخل :

موضوع هذا المبحث (الموء لغات الصرفية قبل الشافية) وليس
(التأليف في الصرف) قبلها ، ذلك أَنَّ الموء لغات الصرفية جزء من
الجهود التي بذلها اللغويون العرب للتأليف في الصرف ، وقد تنوعت
هذه الجهود واتخذت أشكالاً متعددة :

فمنها ما تم عن طريق إصدار كتب تتناول المباحث الصرفية
والنحوية معا ، كما في كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والجمال
للزجاجي ، والمفصل للزمخشري .

ومنها ما اقتصر على دراسة قضايا الصرف ومسائله فحسب ،
كما في التصريف للمازني ، وشرحه لابن جني ، والتكملة لأبي علي الفارسي
والتصريف الطوكي لابن جني ، والعمدة في التصريف لسعيد القاهر الجرجاني ،
ونزهة الطرف للميداني ، والوجيز في الصرف لابن الأنباري ، والتصريف
في التصريف لأبي البقاء العكبري .

ومنها ما اتخذ شكل بحوث متناثرة مبثوثة في كتب المعاجم
كما في الجمهرة لابن دريد ، وتهذيب اللغة للأزهري ، والصحاح
للجوهرى ، ومقاييس اللغة لابن فارس ، والمخصص لابن سيده .

ومنها ما ورد عرضاً في كتب اللغة والأدب والنقد والبلاغة ،

عند تحليل بعض مباني الألفاظ والعبارات حتى لا يكاد يخلو كتاب منها من بحث في صيغة أمنية ، وإن اتخذ ذلك شكلا تطبيقيا أكثر منه قاعديا غالبا .

وليس من شك من أن (المادة العلمية) في هذه المجالات المختلفة من تناول لقضايا الصرف وسائله تحتاج إلى دراسة مستقلة ، إذ أن (الإطار) الذي تعرض فيه المادة العلمية له تأثير في أسلوب معالجتها كيفية عرضها ، بحيث يصح القول بأن لكل مجال من هذه المجالات المتنوعة تقاليد في العرض تميزه عن غيره من المجالات .

وفي ضوء ذلك يصبح (تحليل الإطار الخاص بالمؤلفات الصرفية قبل الشافية) مدخلا ضروريا للتعرف بوضوح على هذا الكتاب وشروحه بعامة ، وشرح الجاردي بخاصة مادة ، ومنهجاً .

ويمكن تقسيم هذه المؤلفات الصرفية إلى قسمين :

أولهما : الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة بين الصرف والنحو .

وثانيهما : الموضوعات الصرفية في الكتب المخصصة لعلم الصرف .

وجلي أن محور التفرقة بين القسمين هو (استقلال) المؤلف بأحد هذين العلمين ، أو جمعه بين قضاياهما . وهو أساس موضوعي قد يفسر خصائص المادة العلمية الواردة في كل من النوعين ، والأسلوب الذي اتبع في عرضها .

وسنعالج في هذا البحث هذه المؤلفات ، على الترتيب المشار إليه في التقسيم السابق باعتبار أن أقدم ما وصل إلينا من بحوث صرفية ثابت في كتاب سيبويه .

وكتاب سيبويه - كما هو ثابت تاريخيا - أقدم ما وصل إلينا

من مؤلفات نحاة العربية .

وقبل أن أخوض في البحث عن أقسام هذه المؤلفات يجدر

بي أن أتحدث عن موضوع علم الصرف وتطوره .

أولا - موضوع علم الصرف وتطوره

اعتمدت في حديثي عن موضوع علم الصرف وتطوره ، ما قال
د / محمد البنا في هذا المجال ^(١) ، فقد ذكر أنه وليد علم الاشتقاق
ذلك العلم الذي كانت وظيفته البحث عن أصول الأبنية وما يعرض لها
من تغيير أو نقص ، وقد كان من السهل معرفة هذه الأصول في أغلب
المواد ، عَرَفَ النُّحَاةُ مَثَلًا أَنَّ : أَجَلَبَ وَجَلَبَ ، وَاجْتَلَبَ وَانْجَلَبَ وَتَجَلَّسَبَ
وَاسْتَجَلَبَ وَالجَالِبَةُ وَالجَلْبَانِ ^(٢) ، إلى بقية الأمثلة - عرفوا أَنَّهَا
تنتمي إلى الأصل جَلَبَ ، وعناية النُّحَاةِ بجذور الأبنية هو الذي جعلهم
يعدون ما عداها زائدا سواء كانت حروفا أم حركات .

وهكذا لم يكن من الصعب الوصول إلى جذور الأبنية . وقد
انتهى علم الاشتقاق إلى أمور منها :

أن البحث في جذر المادة على اختلاف أوضاعه قد نَهَّ إلى
دراسة الدلالة في كل مادة في مختلف أبنيتها ، وهل تدور حول معنى
واحد ، أو حول معاني متعددة ، وظهر في الفكر اللغوي ما يَسَنُّ بالاشتقاق
الصغير والكبير ، وغير ذلك ما حَفَلَتْ به كتب ابن جني ، وابن فارس ، وكان
هذا العمل مسلما إلى وضع المعجم العربي الذي اقتضت طبيعة العربية
أن يقوم نظامه على أساس أصل المادة .

(١) في مذكرة له ص ٥٥ .

(٢) الجالبة الآفة الشديدة ، والجلبان : كالجرب من الأدم يوضع
فيه السيف مغموداً .

ومن الأمور التي انتهت إليها علم الاشتقاق أيضا : تحديد
(١)
هيئات الأبنية ، وهذا جانب شكلي وهو الذي نجده في كتب الأبنية
التي عُنيت بالمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ، وقد كان للميزان
الصرفي شأن كبير في الوصول إلى هذه الغاية ولولاه للجأ النحاة
إلى وصف كل بناء على نحو ما صنعوا في وصف التراكيب ، لكن الموازن
من نحو : أفعل ، وفاعل ، وافتعل ، وانفعل ، وفعالي ، وفواعل ، قد
دلت على الغرض من أخصر طريق .

وهكذا نجد في مجال الأبنية أن الميزان الصرفي يقوم بالتنبيه
على صور أبنية الأسماء والأفعال في تجردها وزيادتها مصحوبة بإحصاء
لها في الحالين .

ومن خلال هذا الإحصاء استطاع النحاة أن يخرجوا بأقيسة
منها ما يتصل بالأبنية ، ومنها ما يتصل بالتغييرات التي تعرض لها .
ومن خلال هذا الإحصاء أيضا عرف النحاة أن هناك أبنية انفرد
بها الصحيح دون المعتل ، والمعتل دون الصحيح ، وكان النحاة قد
نظروا إلى الأبنية التي تفرد بها الصحيح ، ولم يَرَوْا عليها المعتل
باحثين عن السبب في ذلك ، وجدوا مثلا أن الصحيح تفرد بوزن (فَعْلُول)
نحو بَهْلُول ، وَعَصْفُور ، فأرادوا أن يبينوا من المعتل هذا البناء ،
فأداهم التصور إلى (رُحْمِي) ، بعد أن كان (رُمْيُوى) ، وكأنهم

(١) انظر كتاب سيبويه ٢٤٢/٤ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ، والمنصف

٢/١ وما بعدها والمستع ٦٠/١ ، ٢٩٥ .

عزوا عدم ورود (فَعْلُول) من المعتل إلى هذا الثقل الناشئ من
تتابع الأفعال .

لكن النحاة أعجبهم هذا التصور ، فمضوا في هذا الطريق ،
لا للبحث عن السبب في تخلف هذا البناء من المعتل ، ولكن لشيء آخر ،
وهو ما أدعوه من التدريب ، وإحكام صناعة الإعلال والإدغام ، ونشأ فن
جديد يعنى بهذه الأبنية هو : فن التصريف ، موضوعه هو هذه الأبنية
التي يُصَرِّفُها الدارس كما يشاء على وفق أبنية أخرى مسموعة من الصحيح .
ولعل أقدم نص وصل إلينا ، وفيه ذكر التصريف هو قول
سيبويه : (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، والصفات ، والأفعال
غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجس
في كلامهم إلا نظيره من غيرابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف
والفعل) . (١)

وهذا هو مفهوم علم التصريف عند سيبويه ، ويسميه المتأخرون
مسائل التمرين ، وللوقوف على هذه المسائل لا بُدَّ لنا أن نكون على
معرفة بأبنية العربية ، لأنَّ المَصْرَفَ ، أو الذي يضع التمارين إنما
يضعها على نسقها ، ثم عليه أن يعرف قواعد الإعلال .

ولهذا قدم سيبويه للتمارين بهذين الأمرين : أبنية العربية
المسموعة ، وأحكام الإعلال .

وقد ترسم المازني خطي سيبويه ، وسار على نهجه حيث صدر كتابه بذكر أبنية الأفعال والأسماء الصحيحة والمعتلة ، ولكنه نهى على أن هذه الأبنية ليست من علم التصريف ، فقال : (وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة ، لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال ، فإذا سئلت عن مسألة فانظر : هل بنت العرب مثلاً ؟ فإن كانت بنت فأين مثل ما بنت وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبته ، لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيس) . (١)

ثم جاء بعد المازني . أبو الفتح ابن جني ، وعرف التصريف بقوله : (هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير) (٢) ، فذلك هو التصريف لها ، والتصريف فيها ، ومثل لها بصوغ الماضي والمضارع ، واسم الفاعل ، والمفعول ، والمصدر ، وقال : فمعنى التصريف هو : ما أريناك من التلعيب بالحروف الأصول ، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ، وغير ذلك) . (٣)

فنرى ابن جني يدخل هذه المشتقات في علم التصريف على أنه لم يتجاوز في كتابه (التصريف الملوكي) ما تناوله المازني في تصريفه من الحديث عن الأبنية مجردة ومزيدة ، وما يعرض لها من تغيير ثم لانجد

(١) المنصف ٩٥/١ - ٩٦ .

(٢) انظر التصريف الملوكي : ٥٠ .

(٣) المرجع السابق نفسه ٥ - ٦ .

في كتابه حديثا عن التصغير والنسب ، ولا عن المشتقات ودلالة الأبنية ،
ذلك أَنَّ أبواب النسب والتصغير والمشتقات تمثل أوضاعا لغوية ، أو كما يقول
ابن جني : () هي أقعد في اللغة من التصريف ، لا يتصرف الدارس فيها ،
وإنما هو يدرسها ، لا تَنَهَا أصبحت تُثَلَّ ظاهرة في اللغة) .

وإذا ذهبنا إلى ابن عصفور وجدناه يقول : () والتصريف ينقسم

إلى قسمين :

أحدهما : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ،
نحو ضرب وضرب ، وتضرب ، وتضارب ، واضطرب ، فالكلمة التي هي مركبة
من ضاد وراء وباء نحو : (" ضرب) " قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة
لمعان مختلفة ، ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره
من التصغير ، والتكسير ، نحو (زَيْمِد) و (زُيُود) وهذا النحو من
التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم
نُضَمِّهِ هذا الكتاب . إلاَّ أَنَّ أَكْثَرَهُ مبني على معرفة الزائد من الأصلي ،
فينبغي أن تبين حروف الزيادة ، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة
زيادتها من أصلاتها . (١)

(١) المتع ٣٠ / ١

والقسم الآخر من قسم التصريف هو : تغيير الكلمة عن أصلها
من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على فعل طارئ على الكلمة ،
نحو تغييرهم (قَوْلَ) إلى (قَالِ) ، ألا ترى أَنَّهُمْ لم يفعلوا
ذلك ، ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذي كان
يُعْطِيهِ (قَوْلَ) الذي هو الأصل ، لو استعمل .
===

يتضح من هذا النص أن ابن عصفور هنا يتبع ابن جنى في محاولة إدخال هذه المشتقات في علم التصريف وفي ذلك يقول (د / محمد البنا) أنه كان يتأسى مقالة ابن جنى السابقة ، ولكنه لم يستطع أن يتخلص من مسار القدماء ، وذلك لأنه يرى أن ابن جنى هو أول من فكر في إدخال هذه المشتقات إلى علم التصريف ، ولكنني وجدت أبا علي الفارسي قد سبق تلميذه ابن جنى إلى ذلك ، فهو وإن لم يُقدِّم في كتابه (التكملة) تعريفاً لعلم التصريف ، إلا أننا نجده يُضمِّن كتابه أبواباً في النسب (١) ، وجمع التكسير (٢) ، والتصغير وبعض المشتقات كالصادر ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وأسماء الزمان والمكان . (٤)

ثم جاء ابن الحاجب وعرف التصريف بقوله : (علم بأصول تعرف به أحوال أبعنية الكلم التي ليست بأعراب) (٥) ف قصر التصريف على أصول التغيرات وحدها ، وغاب من التعريف موضوع علم الصرف الأول ، ثم نجده بعد ذلك يدخل المشتقات في التصريف ، شأنه في ذلك شأن من سبقوه .

==== وهذا التغير منحصر في النقص كَعِدَّة ، ونحوه ، والقلب كقال ، وباع ونحوهما والإبدال ك" اتعد " و" اتزن " ونحوهما ، والنقل كنقل عين (شاك) و (لاث) إلى محل اللام ، ونقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلْتُ وِبَعْتُ على ما يتبين بعد المتع ١ / ٣١-٣٢ .

- (١) انظر التكملة ٥٠ - ٦٤ .
- (٢) المصدر السابق ١٤٧ - ١٩٢ .
- (٣) المصدر نفسه ١٩٦ - ٢١٠ .
- (٤) المصدر نفسه ٢١١ - ٢٢١ .
- (٥) شرح الشافية للرضي ١ / ١ ، ٦٥ ، شرح الشافية للجارودي ١ / ٩ .

أما قول الرضي : (إن العلم بالقانون الذي تُعرَف به هذه الأبنية تصريف بلا خلاف) ^(١) . يبدو غيرها ، مع أنه ساق بعد ذلك تصور القداماء لهذا العلم فقال : (والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم) ^(٢) .

وهكذا يمكن القول بأنه ليست إشارة ابن جني العابرة وحدها هي التي أوحى للمتأخرين أن يَتَّسِعَ نطاق التصريف ليشمل المشتقات جميعها ، بل أن تضمن الفارسي هذه المشتقات في كتابه هي التي أوحى لهم بذلك حيث نجد ابن مالك يقول : (التصريف : تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ومن التصريف ضروري كصوغ الأفعال من مصادرها ، وغير ضروري كبناء مثال على مثال ، كقولنا : ضرب ، وهو مثال تَدَحَّرَجَ من ضَرَبَ) ^(٣) .

ومن هنا أصبحنا ندرس في التصريف ما كان القداماء يدعونــــه اشتقاقا ، وأصبحنا نعنو فيه بمعاني أبنية المشتق ومعاني أبنية المزيد من الأفعال ، ودلالة المصغر والمنسوب ، وأصبح التصريف خلوا من مضمونه ، فلم يعد المشتغل به يتَصَرَّفُ فيبنى مثلا على نظام مثال آخر ، وإنما هو يدرس أصول الاشتقاق ويرصد تغييرات الأبنية.



(١) شرح الشافية ١/٤ - ٥٥

(٢) المرجع نفسه ٦ - ٧

(٣) شرح الكافية الشافية : ٤/٢٠١٢ - ٢٠١٣

ويبدو أن ما تعرّض له التصريف بمفهومه الأول من النقد كان
وراء تطور مضمونه - لقد حكى عبد القاهر إنكار معاصريه لما يجدونه في
التصريف فقال : (فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها
النحاة للريضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف
تبنى من كذا وكذا ؟

وأجابهم بقوله : أما هذا الجنس فلسنا نعيهكم إن لم تنظروا
فيه ، ولم تُعشّوا به ، وليس يهمننا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث
أردتم . (١)

وكان لابن مضاء موقفه المشهور من هذه المسائل حين دعا إلى
إسقاطها من النحو ، وذلك في قوله : (وما ينبغي أن يسقط من النحو :
ابن كذا على مثال كذا ، كقولهم : إسن من البَيْع على مثال فُعل ،
فيقول قائل : بوع ٥٥) . (٢)

ومن كل ما تقدم يتضح أن علم التصريف بمفهومه الأخير أصبح
يضم الابنية القياسية من المشتقات ، إلى جانب أقيسة التغيير ،
وأنه كما يقول (د / محمد البنا) (٣) لم يدخل في مفهومه لا عند الأوائل
ولا عند المتأخرين ، ما يريده له بعض المحدثين من أن موضوعه ، تلك
الوحدات ذات الدلالة النحوية ويدخلون في موضوع علم الصرف مثلا حروف
المعاني ، وأسماء الإشارة والضمائر فذلك شيء كان بعيداً كل البعد
عن تصور نحائنا .

(١) دلائل الإعجاز ٢١-٢٢ .

(٢) الرد على النحاة : ١٣٥ .

(٣) انظر مذكرة في تطور علم الصرف ص ١٦ .

ثانيا - الموضوعات الصرفية في الكتب المشتركة

يأتي في طليعة هذه الكتب كما أشرنا سابقا ، كتاب سيبويه ، وقد عالج الكتاب كثيرا من المسائل الصرفية بالإضافة إلى ما عالجته من قضايا النحو ومسائله ، وما تناوله من مباحث الأصوات ، وقد خص الجانب الصرفي بقسم كبير من الكتاب ، توالى فيه المسائل على نحو يشير إلى وجود الرابطة بينها عند سيبويه نفسه ، بحيث يمكن القول - دون تجاوز - بأنه كان يصدر في ترتيبه العام لقضايا النحو والصرف عن تصوّر واضح يميز بين النوعين .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب سيبويه :

- ١ - هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يحس في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهذا الذي يسميه النحويون التصريف والفعل ، ويشمل هذا ما يلي :
- ١ - هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل .
- ٢ - = = الزيادة من غير موضع حروف الزوائد .
- ٣ - = = الزيادة من موضع العين واللام إذا ضعفتا .
- ٤ - = = لحاق الزيادة من بنات الثلاثة .
- ٥ - = = ما تسكن أوائله من الأفعال .
- ٦ - = = ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

- ٧ - هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الاربعة .
- ٨ - = = لحاق التضعيف فيه لازم .
- ٩ - = = تمثيل الفعل من بنات الاربعة مزيدا أو غير مزيد .
- ١٠ - = = تمثيل ما بنت العرب من الاسباء والصفات من بنات الخمسة .
- ١١ - = = ما لحقته الزوائد من بنات الخمسة .
- ١٢ - = = ما أعرب من الاعممية .
- ١٣ - = = اطراد الإبدال في الفارسية .
- ٤ - هذا باب علل ما جعله زائدا (١) .
- ١ - هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف .
- ٢ - = = ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعفت العين وحدها واللام وحدها .
- ٣ - = = تمييز بنات الاربعة والخمسة من الثلاثة .
- ٤ - = = علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد .
- ٥ - هذا باب نظائر ما مضى من المعتل : (٢)
- ١ - هذا باب ما كانت الواو أولا وكانت فاء .
- ٢ - ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء .

(١) انظر الكتاب ٣٠٧ - ٣٢٩ .

(٢) المرجع السابق ٣٣٠/٤ - ٣٥٨ .

التعليق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في الكتاب إلى عدد من النتائج ، منها ما يتصل بالمادة الواردة ، والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

- ١ - أنَّ الكتاب استوفى جميع المسائل الصرفية .
- ٢ - أنَّ عناوين الموضوعات السابقة ليست هي تعريف الصرف وإنما هي تمهيد له - وقد عَبَّرَ عنها سيبويه بقوله : هذا باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة.
- ٣ - أنَّ تعريف علم الصرف عند سيبويه هو كما يتضح من قوله في عنوان (هذا باب ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجس) في كلامهم إلاَّ نظيره من غيرابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل) .
- ٤ - أنَّ مباحث الصرف تلي مباحث النحوي في الكتاب ، فقد جعلها في أواخر كتابه - لا ندرى - هل يعود ذلك إلى ترتيب الأهمية بين العلمين ؟ أو هو نوع من التمهيد للدراسة الصرفية باعتبارها أكثر دقة .
- ٥ - أنَّ الكتاب لم يكن يستوفى كل ما يتعلق بالمسألة الواحدة أو الموضوع الواحد في مكان واحد ، أو باب واحد ، بل كان ينشر حديثه عن ذلك نشرًا ويفرِّقه تفريقًا في أكثر من موضوع .
- ٦ - أنَّ الكتاب يقسم دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها بابًا رماية لبعض الفروق الدقيقة بينها ، مما أدَّى إلى كثرة

- عدد الأبواب وتشعب المسائل ، ومن أمثلة ذلك :
- (١) هذا باب نظائر ما مضى من المعتل جعله في اثني عشر بابا .
- هذا باب ما كانت الواو فيه أولا وكانت فا .
- = = ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء .
- = = ما تقلب فيه الواو يا ، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة .
- = = ما كانت اليا فيه أولا ، وكانت فا .
- = = ما كانت اليا والواو فيه ثانيه ...
- = = ... إلخ الأبواب (١)
- ٧ - أن سيبويه يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب فمثلا :
- مسألة إلحاق التاء في (بِنَتْ) و (أُخْتُ) بيناء (٢)
- (عُمَرُ) و (عَدِلَ) ذكر سيبويه هذه المسألة في باب الوقف -
- وكما يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة (٣) من كان يخطر بباله أويتع في ظنّه أن يعرض سيبويه لمسألة من الإلحاق في باب الوقف وما صلة باب الوقف بالإلحاق ؟ شتان ما بينهما .

(١) انظر الكتاب ٢٨٨ / ٤ ، ٣٣٠ ، ٣٦٥ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٦ / ٤ .

(٣) فهارس سيبويه ، عبد الخالق عضيمة ١٣٠ .

صيغة جمع التكسير (فَعَالَة) كَسَيَّافَة^(١)، ذكرها في باب النسب ولم يتحدث عنها في باب جمع التكسير .

٨ - أنَّ عناوانات الأبواب لا تدور حول المصطلح الصرفي ، بل هي نوع من الوصف للمسألة موضوع البحث غالباً . وهذا راجع إلى طبيعة العصر وظروف التأليف الأول .
ومن أمثلة تلك العناوين قوله :

١ - هذا باب ما ذكر من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن في موضع اللامات يقصد (الناقص) .^(٢)

٢ - هذا باب نظائر ما ذكر من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات يقصد (الأُجوف) .^(٣)

٩ - أن سيبويه اهتم بالشواهد على اختلاف أنواعها ، يأتي في مقدمتها شواهد الشعر التي بلغ عددها ألفاً وخمسين شاهداً كما صرح بذلك محقق كتاب سيبويه^(٤) ، يليها شواهد القرآن التي بلغ عددها ثلثمائة وثلاثة وسبعين شاهداً ، وذلك إحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف^(٥) ، ثم يليهما شواهد

(١) انظر الكتاب ٣/٣٨٣ .

(٢) المرجع السابق ٤/٤٦٠ .

(٣) المرجع السابق ٤/٤٩٠ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١/٣٣٠ .

(٥) في كتاب سيبويه إمام النحاة ٢٥٤ ، وانظر المقتضب ١/١١٦٠ .

أقوال العرب التي بلغ عددها نحو ثمانية وثلاثمائة قول . علي حين بلغ عدد شواهد الأمثال واحد وأربعين شاهدا . أما شواهد الحديث فهي قليلة جداً إذ لم تتجاوز سبعة أحاديث .

وقد كان سيبويه يهتم في تناوله بالاستشهاد الذي يستند فيه إلى بعض لغات القبائل .
ومن أمثلة ذلك :

ما جاء في إدغام العين في الهاء حيث قال : (لِمَا أُرِدْتُ الْإِدْغَامَ حَوَلْتُ الْعَيْنَ حَاءً ثُمَّ أَدْغَمْتُ الْهَاءَ فِيهَا ، فَصَارَتْ حَاءً يَنْ وَالْبَيَانُ أَحْسَنُ . وَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ تَصْدِيقًا لِهَذَا الْإِدْغَامِ قَوْلُ بَنِي تَمِيمٍ ' مَحْمُومٌ ' يَرِيدُونَ : مَعَهُمْ ، وَ' مَحَاوُؤٌ لَاءٌ ' ، يَرِيدُونَ : مَعَ هُوَ لَاءٌ ، وَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي إِدْغَامِ الْهَاءِ فِي الْحَاءِ قَوْلُهُ :

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ

(١) وَمَسْحِي مَرُّ عَقَابٍ كَاسِرٍ

(٢) يَرِيدُونَ : وَمَسْحُهُ .

(١) هذا الشاهد من الرجز لم يعرف قائله ، انظر المحتسب في شوان القراءات لابن جني ، والمخصص لابن سيده ١٣٩/٨ ، ولسان العرب لابن منظور (كسر) . معنى البيت : يذكر ناقة كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليستحشها على السير عَقَابٍ كسرت جناحيها وقبضتها عند انقضاها ، والمسح : هنا عبارة عن زرع الأرض بالسير .

والشاهد فيه : إخفاء الهاء في (وَمَسْحُهُ) وسيبويه يسميه إدغاما وهو يعني الإخفاء ، لأن الإخفاء عنده ضرب من الإدغام .

(٢) الكتاب ٤/٤٥٠ .

عرض للموضوعات الصرفية في كتاب المقتضب

غني عن البيان أن المقتضب أقدم ما وصل إلينا في النحو
والصرف بعد كتاب سيبويه وترتيب الموضوعات كالتالي :

١ - باب الأبنية ٥٣/١ :

- أ - أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ٥٣، ٣٦/١ ،
٠٢٤٧/٤
- ب - الأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة
وأربعة وخمسة.
- ج - الأفعال على أصليين : على ثلاثة وأربعة ٥٣، ٤٢/١ ،
٠ ٢٢٧
- د - أبنية الاسم الثلاثي المجرد ٥٣/١ - ٥٥
- أبنية الاسم الرباعي المجرد ٦٦-٦٧/١ ، ١٠٧/٢ - ١٠٨
- أبنية الاسم الخماسي المجرد ٦٨/١
- أبنية الفعل الماضي الثلاثي ٧١/١
- (فيعل) مختص بالمعتل ١٢٤/١ ، ٢٢١/٢
- (فيعل) مختص بالصحيح ١٢٤/١
- باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من
الزوائد ٦٨/١
- أبنية المزيد من الاسم الرباعي ٨٦/١
- أبنية المزيد من الفعل الرباعي ٨٦-٨٧/١

٢ - القلب المكاني :

- باب ما كان لفظه مقلوبا ٢٩/١ .
قُسِّيَ ٢٩/١ .
أَنِيْقُ ٣٠/١ ، ٣٤٨/٣ .
أَشْيَاءٌ والخلاف فيها ٣٠/١ - ٣١ .
باب ما اعتلت عينه ما لامه همزة ١١٥/١ .
القلب المكاني من نحو جاء وساء عند الخليل ١١٥-١١٦/١ .

٣ - الإلحاق :

- قواعد الإلحاق ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .
فعل ملحق بجعفر ٢٠٤/١ ، ٣٣٨/٣ .
رمد ملحق بِزَبْرَج ٢٠٤/١ .
الملحق بالفعل الرباعي ٩٦/٢ ، ١٠٧ .
ما يلحق باخرنجم ١٠٨/٢ ، ٢٠٥/١ .

٤ - حروف الزيادة ومواضعها .

٥ - تصريف الفعل :

- باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها ٧١/١ .
أوزان الفعل المجرد الثلاثي ٧١/١ ، ١٠/٢ .

٦ - الإبدال :

- إبدال حروف البدل ٦١/١ .
إبدال الألف من غيرها ٦١/١ .

٦١ / ١	إبدال الواو من غيرها
٦٢ / ١	إبدال الياء من غيرها
٦٢ / ١ - ٦٣	إبدال الهمزة من غيرها
٦٣ / ١ ، ٩١ ، ٢٠ / ٣٢٠ - ٣٢١	إبدال التاء من غيرها
٦٣ / ١	إبدال الهاء من غيرها
١٥٤ / ١	
٦٤ / ١ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩	إبدال الميم من النون

وهكذا . . .

الإعلال (١) :

- ٧

مسائل التمارين أو هذه هي موضوع التصريف وما قبلها تمهيد لها
كما مهد سيبويه لذلك قبله .

باب الابنية وتقطيعها بالافاعيل ٦٩ / ١

كيفية الصياغة ٦٩ / ١

بناء مثل (جَعْفَر) من قُلْتُ وِجْتُ ١٠٩ / ١

بناء مثل (جَعْفَر) من (دَمَى) ١٣٨ / ١ وتكسيه

بناء مثل (عَصْفُور) من (رَحَى) و (غَزَا) وتكسيه ١٣٩ / ١ ،

١٤٦ / ١٤٥

(١) يحتل هذا الموضوع جزءا كبيرا من الكتاب كما أنه لم يجعله في موضع واحد ، وإنما نشره وفرقه في مواضع كثيرة ما يصعب معه ذكره ، وقد أحصاها الشيخ عبد الخالق عزيمة في فهرسه لكتاب المقتضب . انظر المقتضب ١٨٩ / ٤ - ١٩٤ .

بناءً مثل (جَعْفَر) من (جَاءَ) (١/١٤١ ، ١٦٤ ، وتكسيره .

بناءً مثل (قَطَعَ) و (دَحْرَج) من حِيَّت (١/١٤٥ .

بناءً (فعاليل) من نشوى (١/١٤٧ .

بناءً مثل (شَجَرَة) من حَيَّي وَقَوَّى (١/١٥٢ .

بناءً مثل (عُصْفُور) من (وَأَيْت) (١/١٨٠ .

بناءً مثل (إِوَرَّة) من أَوَيْت (١/١٧٩ .

وهكذا إلى آخر الأثلة ١٩٩ / ٢٠٠ فهرس الصرف ..

وهذه هي التي تمثل في الحقيقة موضوع علم الصرف ، أما ماعداها فتمهيد له .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات في المقتضب إلى عدد كبير من النتائج تسجل فيها فيما يتصل بالمادة الواردة والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

- ١ - أَنَّ المقتضب عالج جميع الموضوعات الصرفية .
- ٢ - أَنَّ المقتضب يخلو من تقديم تعريف لعلم الصرف .
- ٣ - أَنَّ موضوعات الصرف ليست كما هي في كتاب سيبويه جاءت عقب استيفاء موضوعات النحو في أواخر الكتاب ، بل كان المبرد يعاقب بينها وبين موضوعات النحو ، فقد ذكر أربعة موضوعات نحوية وهي :

- ١ - هذا باب تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال (١/٣
- ٢ - هذا باب الفاعل .
- ٣ - هذا باب حروف العطف بمعانيها .

- ٤ - هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به .
- ٥ - هذا باب ما كان لفظه مقلوب بحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه .
- ٦ - ثم عاد إلى الموضوعات النحوية فذكر :
- ٦ - هذا باب اللفظ بالحروف .
- ٧ - = = ما يسمى به من الأفعال المحذوفة .
- ٨ - = = عدد ما يكون عليه الكلم بمعانيه .
- ٩ - = = ما جاء من الكلم على الحرفين .
- ثم عاد إلى الموضوعات الصرفية فذكر :
- ١٠ - هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد .
- ١١ - = = معرفة الزوائد ومواضعها .
- ١٢ - = = حروف البدل .
- وهكذا . . .

٤ - أن ترتيب بعض الأبواب الصرفية لا يخضع لرباط - حيث إنه لم يكن يجمع كل ما يتعلق بالموضوع الواحد في باب واحد - بل كان ينثر حديثه نثرا ويقرّقه تفريقا في ثنايا كتابه .

من أمثلة ذلك :

عند ذكره لحروف الزيادة ومواضعها ^(١) قطع الحديث ليتحدث عن حروف البدل ^(٢) ثم رجع بعد ذلك للحديث عن حروف الزيادة ^(٣) .

-
- (١) انظر المقتضب ٥٣/١ - ٦٠ .
- (٢) المرجع السابق ٦١/١ - ٦٥ .
- (٣) المرجع نفسه ٦٦/١ وما بعدها .

ومن أمثلة ذلك :

ذكره لمسائل التمرين فكما هو واضح أنها لم تكن مجموعة
في مكان واحد بل كانت منشورة في أبواب متفرقة كما رأينا .
وهكذا الحال في معظم الموضوعات .

٥ - قسّم المبرد دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية ، يعقد لكل منها
بابا رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها مما أدّى إلى كثرة
عدد الأبواب وتشعب الأمثلة .

ومن أمثلة ذلك (١) ما يتعلق بالأبنية ، وحروف الزيادة ،

وايدالها ، وإعلالها .

هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد .

= = معرفة الزوائد ومواضعها .

= = حروف البدل .

= = معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها .

= = معرفة بنات الخمسة من غير زيادة .

= = معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل .

= = معرفة الأفعال أصولها وزوائد ها .

= = ألفات القطع وألفات الوصل وهن همزات في أوائل

الأسماء والأفعال والحروف .

(١) انظر المقتضب ١٨٨/٢ - ٢٣٥ .

٦ - أَنَّ المبرد يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب
فمثلا في :

هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها وما يلحقها مما هو صحيح
إذا زيدت فيه حروف اللين .

لم يتحدث فيه عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث
عن ذلك في أبواب أخرى، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات
سيمان الحديث عنها في باب التصغير حيث جاء في هذا الباب .

... (اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ،
أوفيهما حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها فسي
الأصل ، فإن خرج من ذلك شيء ، فلعله موجبة ...

إذا جمعت أسما على مثال جَعْفَر ، أَوْ قَسَطَر ، أَوْ جُلْجُل ، فَإِنَّ
تصغيره : جُعْفِر ، وَقَسَطِر ، وَجَلْجَل ، لأن العدد أربعة ،
وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركاته ، أو اتفقت
زائداً كان أو أصلياً) . (١)

٧ - المبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة

في إيجاز ، فلم يصطنع له العناوين المطولة أو الخفية . مثل

(هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد)

و (هذا باب حروف البدل)

(١) انظر المقتضب ١/ ١١٨ .

وقد يطيل المبرد في العنوان قليلا لِيُبَيِّنَ النوع ، كما جاء في أبواب الإرغام ^(١) :

(هذا باب مخارج الحروف ، وقسمة أعدادها ومهموسها ومجهورها وشديد ها ورخوها وما كان منها مطبعا ، وما كان من حروف الثقل ، وما كان من حروف المد واللين وغير ذلك) . . . أحيانا تكون عنايات الأبواب لا تدور حول (المصطلح) الصرفي بل هي نوع من (الوصف) للمسألة موضوع البحث غالبا . ومن أمثلة ذلك :

(٢)
(هذا باب ما كان فاءه واوا من الثلاثة) يقصد (المثال)
(٣)
(هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ما عينه واوا أو ياء)
يلقصد (الأجوف)
(هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال (فَعِل) ، و (فَعِل) ، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة ، وما كان من الأفعال كذلك ، وذلك قوله في (عَضَد) : (عَضَد) و (حُمِر) : (حُمِر) ، وفي (قَخَذ) : (قَخَذ) ، والفعل تقول : في (عَلِم) : (عَلِم) ، وفي (كَرُم) : (كَرُم) .

(١) انظر المقتضب ١ / ٩٢ .

(٢) المرجع السابق ١ / ١٨٨ .

(٣) المرجع نفسه ١ / ١١١ .

(٤) المرجع نفسه ١ / ١١٧ .

٧ - أَنَّ المبرد في بعض الأحسيان لا يكتفي بذكر القواعد الصرفية، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها . من أمثلة ذلك ما جاء في :

(هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثي) :

يقول : اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع ، وذلك قولك : وَهَدَّ يَهْدُ ، وَوَجَدَ يَجِدُ ، وَوَسَمَ يَسِمُ . وسقوطها ، لأنها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوان . وذلك أنها بين ياء وكسرة . وجعلت حروف المضارع الآخر تابع للياء لثلا يختطف الباب ، ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ، إذ كان مجازها واحدا .

وقد بينت لك أنه إذا اعتل الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (قَعَلَ) ثبتت واوه ، لأنه لا علة فيها ، وذلك قولك : وعدته وعدا ، ووصلته وصلا .

وإذا بنيت المصدر على (فَعَّلَ) لزمه حذف الواو ، وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنه مصدر فعل معتل محذوف ، وذلك قولك : وعدته : وعدة ، ووزنته : زنة ، وكان الأصل وَوَدَّ ، وَوَزَّنَ ، لكنك ألقيت حركة الواو على العين ، لأن العين كانت ساكنة ولا يبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ، لأنها عوض ما حذف ، ألا ترى أنك تقول : أكرمه : إكراما ، وأحسنتم إحصانا ، فإن اعتل

المصدر لحقته الـها* عوضا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت
إرادة ، وأقمت إقامة ، ولو صَحَّ لقلت فيه : أقومت إقواما ، ولم
يحتج إلى الـها* . وكذلك عِدَّة ، وَزَنَّة .

ولو بنيت اسما على (فَعْلَة) غير مصدر لم تحذف منه
شيئا ، نحو قولك : وَجْهَةٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ فَعَلٌ يَفْعَلُ ، وإن
كان في معنى المصادر .

وإنما اعتل المصدر لاعتلال فعله ، فإذا انفرد به أحدهما
لَمْ يَعْتَلِلْهُ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : وَعَدْتَهُ وَعَدَا . ومثل ذلك خَوَانُ ،
لم تنقلب واوه ياء* ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ . (١)

لقد زخر المقتضب بالشواهد على اختلاف أنواعها ، وبأتي
في مُقَدِّمَتِهَا شواهدُ الشعرِ التي بلغَ عدُّها نحو خمسمائةٍ وواحدٍ
وستين شاهداً كما صَحَّ بذلك الشيخُ عبدُ الخالقِ عَظِيمَةُ (٢) ،
وليها شواهدُ القرآنِ التي فاقَ عدُّها شواهدُ سيبويه .
إن تجاوزَ عدُّها خمسمائةَ آيةٍ (٣) وبلغَ عددُ شواهدِ الأمثالِ
اثنين وأربعين مثلاً .

(١) انظر المقتضب ٨٩، ٨٨ / ١ وانظر أمثلة لهذا التعليل في المرجع

نفسه ص ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ .

(٢) انظر المقتضب ١١٥ / ١

(٣) المرجع السابق ١١٦ .

أما الحديث فلم يحظَ باهتمام المبرد ، حيث لم يتجاوز عدد
الأحاديث أربعة . (١)

من أمثلة تلك الشواهد :

(حيي) فقد جاء فيها الإدغام والإظهار يقول : (فَمِشَلْ
الإدغام قراءة بعض الناس * وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ * (٢) وهو أكثر
وترك الإدغام (من حيي عن بينة) وقد قرئ بهما جميعاً . (٣)

ومنها ما ذكر عن ضمة الواو فقال : (فمتى انضمت الواو من غير
علية فهمزها جائز ، وذلك قولك في وجوه : أجوه ، وفي وعد : أعد ، ومن
ذلك قوله * وإذا الرسل أقتت * (٤) إنما هي فُعِلَتْ من الوقت ،
وكان أصلها وُقِتَتْ .

ومن أمثلة الشعر ما جاء في (هذا باب الجمع لما كان على
ثلاثة أحرف) حيث قال : (فالقياس يقتضي أنه إذا كان المفرد على
(فَعَلٍ) من غير المعتل فإن جمع قَلْتِه (أَفْعَلٌ) مثل (كَلْبٍ) أَكَلَبٍ ،
وفلِسٍ وَأَفْلَسٍ .

فأما ما جاء على (أفعَالٍ) نحو : (فردٍ) وأفرَادٍ ، وفَرَحٍ
وأَفْرَاحٍ ، كما قال الشاعر : (٥)

(١) انظر المقتضب ١٨٤ / ٢ . وانظر ما قاله الشيخ عزيمة في ذلك ١١٦ / ١ .

(٢) من الآية ٤٢ ، الأنفال ، وسوف يأتي ذكرها

(٣) المقتضب ١٨١ / ١

(٤) من الآية ١١ من سورة المرسلات .

(٥) وهو الحطيئة .

مَاذَا تَقُولُ لَا فَرَاخٍ يَذِي طَلْحَ
حُمُرِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ (١)

وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ
وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهِمْ (٢)

فُشِبَهُ بِغَيْرِهِ، خَارِجٌ عَنْ بَابِهِ. (٣)

(١) البيت من البسيط، وهو مطلع أبيات يخاطب بها عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه في الزبرقان .. انظر الديوان : ١٣، والخصائص ٥٥٩/٣

(٢) البيت للأعشى، وهو من المتقارب . واستشهد به سيبويه ٥٦٨/٣، على جمع زند على أزناد، وقال الأعلام : وهو جمع شاذ لأن باب فَعَلَ حُكْمُهُ أَنْ يَكْسَرَ فِي الْقَلِيلِ عَلَى (أَفْعُلْ) .

(٣) المقتضب ١٩٦/٢

عرض للموضوعات الصرفية

في كتاب الجمل للزجاجي ت ٣٤٠ هـ

- ١ - باب المقصور والمدود ص ٢٨٨
- ٢ - باب أبنية الأسماء ص ٣٩٠
- ٣ - باب أبنية الأفعال ص ٣٩٦
- ٤ - باب التصريف ص ٣٩٩
- ٥ - باب آخر منه .

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية فيما يتصل بالمادة الواردة فيها
والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

- ١ - أن الكتاب يخلو من تقديم تعريف لعلم الصرف .
- ٢ - أن الموضوعات الصرفية جاءت في آخر الكتاب .
- ٣ - أن الزجاجي كما يمدولي لم يعالج معظم المسائل الصرفية
وإنما عالج بعضها ، ومن أمثلة تلك المسائل التي لم يعالجها :
أ - معاني حروف الزيادة ، مع أنه تحدث عن حروف الزيادة
وعدها .
ب - الإلحاق .
ج - التضعيف ، وما يتعلق به من أحكام .
د - القلب المكاني .
هـ - الإبدال ، وكذلك الإعلال وقد ذكر بعض أمثله ولم يُفرد
له بابا خاصا . وإنما ذكره ضمن باب التصريف .

و - الإلحاق .

ز - كما أنه لم يذكر مسائل التمرين .

هذا فضلا من أنَّ معالجته لكثير من الموضوعات كانت تنقسم
بالاختصار الشديد - حيثُ إنَّه لم يستوفِ جميع الأحكام المتعلقة
بالموضوع الصرفي .

فمثلا في باب أبنية الأسماء ص ٣٩٠ ، تحدَّث عن
أوزان الأسماء المجردة فقط ولم يتحدَّث عن الأسماء المزيدة .
وفي باب التصريف تحدَّث عن معرفة حروف الزوائد ومثل لكل نوع .
٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية وإن كان مختصرا إلا أنه منسق إذ يجمع
كل ما يتعلق بالموضوع الواحد في باب واحد ، حيث إنه جمع أبنية
الأسماء الثلاثية والرابعة والخماسية في باب أبنية الأسماء . (١)
وكذلك فعل في أبنية الأفعال . (٢)
٥ - أن الكتاب قسم دراسة بعض الموضوعات الى مسائل جزئية يعقد لكل
منها بابا ، رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها . لكن هذه التقسيمات
ليست كثيرة ، حيث إنَّ التقسيم الداخلي للموضوع لا يزيد عن ستة
أو سبعة أبواب .

ومن أمثلة ذلك التصغير فقسَّمه إلى خمسة أبواب (٣) وجمع
التكسير قسَّمه إلى سبعة أبواب . (٤)

(١) انظر كتاب الجمل ص ٣٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٦ .

(٣) المصدر نفسه ٢٤٥ - ٢٥١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٧٠ - ٣٨٢ .

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن ما جاء في باب (اشتقاق اسم المكان والمصدر) . (١)

إذ أن القياس يقتضي أن يصاغ اسم المكان من الفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَ) (يَفْعَل) على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ، وكذلك يُصاغ المصدر .

ولكن هناك أسماء أماكن أفعالها على وزن (فَعَلَ) (يَفْعَل) جاءت على وزن (مَفْعَل) مثل مَطْلَع من طَلَعَ يَطْلُع ، إذا أريد بها اسم المكان ، أما إذا أُريدَ بها المصدر ففتحت العين ، فيقول (مَطْلَع) (مَفْعَل) . (٢)
وقد استشهد الزجاجي على هاتين اللغتين من القرآن ، إذ يقول : (٣)
﴿ إِذَا أَرَدْتَ الْمَكَانَ كَسَرْتَ كَمَا تَرَى ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ فَتَحْتَ ، وَقَدْ قُرِئَ : (٤)
﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ، و﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ .

- (١) انظر كتاب الجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .
- (٢) المرجع السابق ٣٨٩ .
- (٣) قرأ الكسائي وابن محيصن (مَطْلَع) بكسر اللام ، والباقون بفتحها والفتح والكسر لغتان في المصدر ، والفتح الأصل ، والكسر على أنه ما شذ عن قياسه ، نحو المَشْرِق ، والمَغْرِب . القرطبي ٢٠ / ١٣٤ .
- (٤) من الآية هـ من سورة القدر .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (المفصل) للزمخشري

(المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) .

- ١ - من أصناف الاسم الثلاثي (أوزان المجرد والمزيد) .
ويشتمل على ثلاثة أبواب وعشرين فصلا . (١)
- ٢ - من أصناف الاسم الرباعي (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على ثمانية فصول . (٢)
- ٣ - من أصناف الاسم الخماسي . (٣)
- ٤ - من أصناف الفعل الثلاثي - (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على اثني عشر فصلا .
- ٥ - من أصناف الفعل الرباعي (المجرد والمزيد) .
ويشتمل على فصل واحد .
- ٦ - من أصناف المشترك زيادة الحروف .
ويشتمل على عشرة أبواب .
- ٧ - من أصناف المشترك زيادة الحروف .
ويشتمل على أربعة عشر بابا .
- ٨ - من أصناف المشترك الاعتلال وقسمه إلى ثلاثة موضوعات رئيسية :

-
- (١) انظر المفصل ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .
 - (٢) المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
 - (٣) المرجع نفسه ص ٢٤٣ .

- أ - القول في الواو والياء فاءين .
ويشتمل على ثلاثة فصول .
- ب - القول في (اليا والواو عيين) .
ويشتمل على خمسة عشر فصلا .
- ج - القول في (الواو والياء لامين) .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في (المفصل) إلى عدد كبير
من النتائج نَسَجَلُ منها :

- ١ - أَنَّ الزمخشري استوفى جميع الموضوعات ما عدا الإلحاق والقلب
المكاني ، وسائل التمرين .
- وقد ذكر أحكاما أولية عن القلب المكاني ، لكنه لم يُفرد له
فصلا خاصا به ، وإنما تحدّث عنه في فصل إعلال اسم الفاعل
من الأجوف إذ يقول : (وإعلال اسم الفاعل من نحو : قال
وباع أَنَّ تُقْلَبَ عينه همزة ، كقولك : قائل وائع ، وربما حذفت
كقولهم : شاك ، ومنهم من يقلب فيقول شاكي وجائي . وفي
جائي قولان : أحدهما أنه مقلوب كالشاكِي ، والهمزة لام الفعل
وهو قول الخليل ، والثاني أَنَّ الأصل جائي فقلبت الثانية ياء
والباقية هي نحو همزة قائم) . (١)

وكذلك الإلحاق لم يفرد له موضوعاً أو فصلاً خاصاً به وإنما ذكره ضمن فصول (موضوع المذكر والمؤنث) وبالتحديد فصل الأبنية التي تلحقها ألف التانيث المقصورة) إذ يقول :
 ر والتي ألفها للإلحاق نحو أرطى وعلقى ، لقولهم : أرطاة ، وعلقة ومنها (فعلن) فالتى ألفها للتانيث ضربان ... الخ والتي للإلحاق ضربان :

اسم كيمعزى ونزقرى فيمن صرف ، وصفة كقولهم : رجل (كيمى) ، وهو الذى يأكل وحده ، و (عزهى) عن ثعلب ، وسيبويه لم يشبهه صفة إلا مع التاء نحو : عزهاة . (١)

وقوله : (٢) وأما فعلاء وفعلاء كعلباء (٣) وجرهاء (٤) وسيساء (٥) وحوا (٦) ، ومزاء ، وقوباء ، فألفها للإلحاق .

(١) انظر المفصل ص ٢٠٢ . عزهاة : هو الذى لا يطرب للهو تكبيراً .

(ابن يعيش ١٠٩/٥) .

(٢) المفصل ص ٢٠٢ .

(٣) الغلباء : عصب العنق يقال منه علب البعير ، وثاقة معلقة : إذا راء جانباً عنقها .

(٤) والجرهاء : دويبة صغيرة تتلون ألواناً بحر الشمس .

(٥) السيساء : الظهر ، قال أبو عمرو : السيساء من الفرس الحارك ، ومن الحمار الظهر وهو ملحق بسرادح .

(٦) الحوا : نبت يشبه لونه لون الذئب ، الواحدة حواة .

والعزاء : من أسماء الخمر يقال مزة ومزاء للذيذ الطعم وهو من أسماء كاه مصروف لأنه ملحق بقراطاس وقراطاط . ابن يعيش

- ٢ - أن كتاب الفصل يخلو من تقديم تعريف لعلم الصرف .
 - ٣ - أن مباحث الصرف جاءت متعاقبة مع موضوعات النحو ، والموضوعات الصوتية . إذ بدأ الكتاب بمجموعة موضوعات نحوية ، ثم ذكر بعض الموضوعات الصرفية ، ثم الموضوعات الصوتية كالتقاء الساكنين والإمالة ، الوقف ، تخفيف الهمز ، ثم عاد للموضوعات الصرفية زيادة الحروف ، الإبدال ، الإعلال ، ثم ختم الكتاب بالإدغام .
 - ٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية يخضع لنظام ثابت ، فقد جمع كل المسائل التي تختص بالموضوع الواحد في باب واحد . من أمثلة ذلك :
- جمع كل ما يتعلق بموضوع الإعلال في باب الإعلال ، وكل ما يتعلق بزيادة الحروف في باب الزيادة . . . وهكذا . . .
- ٥ - أن الكتاب كما رأينا في عرض موضوعاته ، يشق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها فصلا ، رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها ، مما أدى إلى كثرة عدد الفصول وتشعب المسائل .
- ويطلق الزمخشري لفظ (أصناف) بدلا من (أبواب) فيقول من أصناف الاسم مثلا الثلاثي للمجرد منه عشرة أبنية أمثلتها ، صقر ، وعلم ، وإبل ، وكثف . . . وللمزيد فيه أبنية كثيرة .
- وقسم ذلك إلى فصول (١) .

(١) انظر الفصل ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(فصل) (والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة

كالدال الثانية في قَعَدَد ، وَمَهَدَد ، أو من غير جنسها كهزمة
أفكل ، وأحمر ، ولإلحاق كواو جوهر وجدول أو لغير الإلحاق كألِف
كاهل وغلام) . (١)

٦ - أن الزمخشري يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب
مثل موضوع الإلحاق . إذ عالجها في موضوع (المذكر والمؤنث)
كما ذكرنا سابقا .

٧ - أن عنوانات الأبواب كلها تدور حول المصطلح الصرفي المعروف
الآن ، وإن كان هناك تغيير بسيط في حروف اسم الموضوع إذ
يطلق على النسب - المنسوب ، وعلى التصغير : المصغر .

٨ - أن كتاب الفصل على ما يبدو لي يقتصر على ذكر القواعد
الصرفية دون أن يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها أو تعليلها ،
ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الرغبة في الاختصار . . . ومن
أمثلة ذلك قوله :

(وامتنعوا فيما اعتلت عينه من (أَفْعَل) وقد شذَّ نحو:
(أَقْوَس) و (أَثُوب) و (أَغَيْن) و (أَنِيْب) ، وامتنعوا من
الواو دون الياء من فعول ، كما امتنعوا في الياء دون الواو من
(فَعَالٍ) ، وقد شذَّ نحو: (قُوج ، وسُوق) . (٢)

فقد ذكر شذوذ أَقْوَس ، وَأَثُوب . . . الخ ولم يعلل لماذا شذَّ .

وقال : (امتنعوا في الواو دون الياء من فُعُول) . ولم

يعلل ذلك أيضا .

(١) الفصل ص ٢٤٠ .

(٢) المحلِّد السابق ص ١٩٣ .

٩ - أن كتاب المفصل زاحر بالشواهد ، وقد تنوعت هذه الشواهد ، فشملت القرآن ، والحديث ، والحكم والأمثال وأقوال العرب ، والشعر .

وقد كان يهتم في تناوله بالاستشهاد الذي قد يستند فيه إلى لغات بعض القبائل .

من أمثلة ذلك ما ذكره في موضوع (المصدر) ، إذ يقول :
 " وقالوا في فعل تفعيل وتفعيلة ، وعن ناس من العرب فعال ، وقالوا :
 كلمته كلاماً ، وفي التنزيل : * وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا * (١) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله : (٢) (إذا التقت همزتان في

كلمتين جاز تحقيقهما ، وتخفيف احداهما ، بأن تجعل بين وبين
 والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى : * فَقَدْ جَاءَ
 أَشْرَاطُهَا * (٣) .

وأهل الحجاز يخففونهما معاً ، ومن العرب من يقحم بينهما ألفاً
 وذلك إذا كانت الأولى همزة استفهام
 قال ذو الرمة :

* أنت أم أم سالم * (٤)

وأنشد أبو زيد :

حُرِّقَ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فَكَاهَةً

تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَقْنُونَ أَمْ قِرْدًا ؟ (٥)

(١) الآية ٢٨ من سورة النبأ .

(٢) انظر المفصل ص ٣٥١-٣٥٢ .

(٣) من الآية ١٨ من سورة محمد .

(٤) سيأتي ذكر هذا الشاهد في فصل شواهد الشعر ص ٤٦٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي .

اللغة : الحُرْقُ : القصير من الرجال ، والفكاهة : ما يتفكه به من

الحديث . والاستشهاد بالبيت في قوله (إيأه) حيث زاد بين

همزة الاستفهام والهمزة التي في أول الكلمة ألفاً .

وهي في قراءة ابن عامر ، ثم منهم من يحقق بعد
إقحام الألف، ومنهم من يخفف .

ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث ، ما ذكره عند إبدال
الميم من اللام ، إذ يقول :

ومن اللام في لغة طيبي : في نحو ما روى النمر بن تولب عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل : إنه لم يرو غير هذا (ليس من امير
امصيام في اسفر) . (٢)

ومن أمثلة الاستشهاد بالأمثال :

قوله : (والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها
زايًا خالصة في لغة فصحاء من العرب ومنه :
* لم يحرم من فزله * (٣)

وقول حاتم :

* هكذا فزرى أنه * (٤)

وقال : وفي المثل (أعط القوس باريها) (٥) وهما في حال الرفع

ساكنان .

(١) انظر السبعة : ١٤٠ ، والنشر ١ / ٣٦٢ ، وسابعد ها .
(٢) انظر الفصل ص ٣٦٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٧٣ .

(٤) سيأتي ذكر هذا المثل في شواهد الأمثال ص ٣٧٤ .

(٥) سيأتي ذكر هذا المثل في شواهد الأمثال ص ٣٧٣ .

إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة على اختلاف أنواعها والتي لا يتسع
المجال هنا لذكرها. (١)

والملاحظ أن معظم هذه الشواهد قد استشهد بها من سبقه
وسيتضح ذلك من خلال المقارنة في باب الشواهد .

(١) انظر الفصل ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

التصريف للمازني المتوفى سنة ٢٤٧ هـ ، وشرحه في المنصف لابن جني

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

يأتي التصريف في طليعة هذه الكتب فهو أول كتاب مستقل في علم الصرف ، جمع فيه المازني موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه ، ووضح أنه متأثر بمنهج سيبويه على نحو ما ذكر في قضية علم الصرف وتطوره .

وقد تصدى ابن جنني لشرح هذا الكتاب ، ويظهر أنه أفاد من أستاذه أبي على الفارسي في دراسة هذا الكتاب وشرحه ، حيث تردد اسم أبي على كثيرا في الكتاب .

ولما كان كتاب التصريف كتابا موجزا ، فقد فصله ابن جنني ووسّع فيه بذكر الأمثلة الكثيرة ، والشواهد وبيان غامضه . كما نص على ذلك ابن جنني نفسه في مقدمة الكتاب حيث قال : (ولما كان هذا الكتاب قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدها ، وأرصنها عريقا في الإيجاز والاختصار ، عاريا من الحشو والإكثار متخلصا من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ كثير المعاني ، عنيّت بتفسير مشكله وكشف غامضه والزيادة في شرحه محتسبا ذلك في جنب ثواب الله ، ومزكيا به ما وهبه لي من العلم) .^(١)

وبلاحظ على كتاب المنصف أنه - وإن كان من أدق الكتب
وأعوصها سهل العبارة واضحا . ولذلك قال ابن جنى في شرحه :
" ليشارك في معرفته المبتدى والمتكمن وقال : لأن هذا الكتاب هو
للمبتدى كما هو للمنتهى " .

- ولم يكتف ابن جنى بشرح الكتاب وتفصيله وتسهيله ، ولكنه
أضاف إلى ذلك بابين كبيرين ضمَّهما الجزء الثالث من المطبوع وهما :
- ١ - تفسير الكلمات الغريبة التي جاءت في كتاب المازني وهي كثيرة
والاستشهاد عليها من القرآن والشعر .
 - ٢ - مسائل من عويع التصريف ، ذكر فيه خمس عشرة مسألة .

عرض عام للموضوعات الواردة في كتاب (التصريف) للمازني وشرحه في

كتاب المنصف لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

- ١ - علم التصريف والحاجة إليه .
- ٢ - باب الأسماء والأفعال - عالج فيه المجرد والمزيد ، الإلحاق ، بالإضافة لنقاط متفرقة عن الإمالة ، والإدغام ، والوقف ، وهمزة الوصل ، والصيغ المزیدة .
- ٣ - باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة .
وتناول فيه حروف الزيادة ومواضعها .
- ٤ - باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من كلام العرب .
ويشمل قياس مصدر الثلاثي المتعدى ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .
والتصريف : يجوز أن يبنى من ضرب على مثال جَعَفَرٌ وَيُجَعَلُ
اسماً وصفة وفِعْلاً .
متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب .
- ٥ - باب الياء والواو اللتين هما فاءان .
تناول فيه مباحث من التصريف باب (فَعَلَ) المفتوح ومضارعه
و (فَعِلَ) - بكسر العين ومضارعه ، و (فَعَّلَ) المضموم
العين ومضارعه .
- ٦ - باب من مسائل الياء والواو التي هما فاءان .
تناول فيه من مباحث الإعلال بالقلب - ومباحث من التصريف ،
ومباحث من الإبدال .

- ٧ - باب ما الياء والواو فيه ثانيه وهما في موضع العين من الفعل
تناول فيه مباحث عن الإعلال بالحذف ، والإعلال بالقلب .
- ٨ - باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال ^(١) من بنات الثلاثة
إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن مُحَرَّكَ الصحيح وَسَكَنَ
المعتل وَأَعْلَى .
- ٩ - باب ما جاء من الأسماء ^(٢) ، ليس في أوله زيادة من الواو والياء
اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله
زيادة .
- ١٠ - باب ما تقلب فيه الواو ياء ^(٣) .
- ١١ - هذا باب ما يكسر عليه الواحد ما ذكرنا ^(٤) .
- ١٢ - هذا باب ما اللام منه همزة ^(٥) من بنات الياء والواو اللتين
هما عينا .
- ١٣ - هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان ^(٦) ، وذلك نحو :
رَمَيْتُ ، وَقَسَزَوْتُ .

- (١) انظر المنصف ٢٦٨/١ - ٣٣١ .
- (٢) المرجع السابق ٣٣٣ - ٣٤٠ .
- (٣) نفسه ٣٤١ - ٣٤٤ ، والمنصف ١/٢ - ٤٢ .
- (٤) المنصف ٤٦/٢ - ٥٠ .
- (٥) المرجع السابق ٥١/٢ - ١٠٨ .
- (٦) نفسه ١١١/٢ - ١٥٥ .

- ١٤- هذا باب تقلب فيه الياء واوا (١) ، ليفرق بين الاسم والصفة .
- ١٥- هذا باب تقلب الواو فيه إلى الياء (٢) إذا كانت (فَعَلْتَ) على أربعة أحرف فصاعدا .
- ١٦- هذا باب التضعيف في بنات الياء (٣) نحو :
- حَيَّيتُ ، وَعَيَّيتُ ، وَأَحْيَيْتُ ، وَأَعْيَيْتُ .
- ١٧- باب التضعيف في بنات الواو (٤) .
- ١٨- هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجزْ مثاله إِلَّا من الصحيح (٥) .
- ١٩- هذا باب ما تقلب فيه تاء (٦) (افْتَعَلَ) عن أصلها ولا يتكلم بها على الأصل البتة ، كما لم يتكلم بالفعل من (قال ، وباع) وما كان نحوهن على الأصل .

-
- (١) المنصف ١٥٧/٢ - ١٦٣ .
- (٢) المرجع السابق ١٦٤/٢ - ١٨٤ .
- (٣) نفسه ١٨٧/٢ - ٢٠٨ .
- (٤) نفسه ٢٠٩/٢ - ٢٤١ .
- (٥) نفسه ٢٤٢/٢ - ٣١٨ .
- (٦) نفسه ٣٢٤/٢ - ٣٤٠ .

ويمكن أن نلخص الكلام عن كتاب المنصف فيما يلي :

كل أبواب الكتاب تدور حول موضوعين اثنين هما :

- ١ - أبنية الأسماء والصفات والأفعال .
- ٢ - ما في حروف هذه الأبنية من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وصحة وإعلال وإظهار وإخفاء وتضعيف وغير ذلك ، من كل ما يتصل باللفظ المفرد .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب التصريف وشرحه إلى عدد من النتائج نُسَجِّلُ منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

- ١ - أن المازني لم يُعرِّف التصريف ، وذكر ابن جني فائدة التصريف فقال : (وه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى علم الاشتقاق إلاّ به) . (١)
- ٢ - أن الكتاب استوفى جميع أبواب التصريف .
- ٣ - أن ترتيب الأبواب الصرفية في الكتاب كان منسقا . إذ بدأ بعدد حروف الأسماء والأفعال ، والزيادة التي تلحق هذه الأبنية ، ثم تحدّث بعد ذلك عن حروف الزيادة وموقع كل حرف منها في الكلمة ، ثم تحدّث عن الإعلال والإبدال .

أما بالنسبة لكيفية تناوله للموضوعات داخل الباب فلم تكن تخضع لنظام ثابت ، فهو عندما يتناول الموضوع لا يستوفى كل عناصره ثم ينتقل إلى الموضوع الآخر . بل كان يخلط بين عناصر الموضوعات .

فمثلا في (باب الأسماء والأفعال ، كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يُزاد فيهما على الأصل ^(١) مع ذكر مايلي :

- أ - ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية .
 - ب - ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية .
 - ج - الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء تلحق لبيان الحركة .
 - د - واجراء العرب كثيرا من الفاظها في الوصل مجراها في الوقف .
 - هـ - الأصل والزائد وفيه تحدث :
- الزيادة للإلحاق .
 - الزيادة للحد .
 - الزيادة للمعنى .
 - الزيادة من أصل الوضع .

ثم ترك الحديث عن الإلحاق ليعود للحديث عن :
(٢)
أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية والمجردة ، ثم الرباعية ، والخماسية ،

(١) انظر المنصف ٨/١ - ١٥٠

(٢) انظر المرجع السابق ١٧ - ٣٠

ثم يعود للحديث من الإلحاق غير المطرد ، والمطرود في

(١)

الأسماء والأفعال ثم إلحاق الرباعي بالخماسي .

ثم تحدّث من همزة الوصل (٢) فذكر الأفعال المبدوءة

بهمزة الوصل ، تسكين أوائل الأفعال ، ثم ذكر حكماً عن الإمالة وهو انكسار الحرف لا يجيز إمالة ، ثم عاد للحديث عن همزة الوصل ،

ثم عاد مرة أخرى للحديث عن إلحاق الفعل الثلاثي بالرباعي .

وهكذا فعل في باب حروف الزيادة .

فقد تحدّث أولاً عن زيادة الهمزة ، ثم ينتقل منها إلى

الياء ، فالنون والتاء ، ثم نجده يعود للحديث عن الهمزة مرة

أخرى ثم يتحدث عن مواضع زيادة الياء ، ومواضع زيادة الواو

وهكذا مما يجعل كلامه من كل حرف مكرراً .

٤ - أن المازني قسم الكتاب إلى أبواب رئيسية ، وقسم كل باب إلى

مسائل جزئية يعقد لكل مسألة عنواناً خاصاً ، رعاية لبعض الفروق

بينها ما أدّى إلى كثرة عدد المسائل وتشعبها .

من أمثلة ذلك ما جاء في باب ما تجعله زائداً من

حروف الزيادة ، جعل هذا الباب في ثمان وثلاثين مسألة (٣) :

(١) انظر المنصف ٣٤ / ١ - ٤٧ .

(٢) انظر المرجع السابق ٥٣ / ١ - ٦٦ .

(٣) المرجع نفسه ١٧ / ١ - ٣٠ .

- أ - الهززة التي في أول الكلمة .
- ب - الياء في أول الكلمة .
- ج - لَمْ قُضِيَ بزيادة الهززة والياء في أول الكلمة .
- د - النون والياء في أول الكلمة لا تعدّان زائدتين إِلَّا يَثْبُتَ .
- هـ - زيادة النون والتاء في أول الكلمة .
- و - الهززة غير أول لا تجعل زائدة إِلَّا يَثْبُتَ .
- ز - مواضع زيادة الياء .
- ح - مواضع زيادة السواو .
- ط - الهززة الأصلية في أول الكلمة .
- ي - الألف لا تكون أصلا ابدا .
- ك - الميم في أول الكلمة زائدة .
- ل - الميم في محل أصل وليست زائدة .
- م - الميم في مغزى أصل .
- ن - زيادة الألف والنون في آخر الكلمة .
- س - مواضع زيادة النون حشوا .
- ع - زيادة التاء آخر .
- ف - زيادة الياء والألف من يَهَيِّرِي +
- ص - الميم في مهدد أصل .
- ق - الزوائد لا تلحق أول نجات الأربعة إِلَّا إذا كانت مشتقة .
- ر - الياء في يستعمرو أصل .
- ش - الميم في منجنون أصل الخ

لم تقتصر التقسيمات على المازني ، أحيانا يضيف ابن جني تقسيمات أخرى . من أمثلة ذلك في :

باب الأسماء والأفعال كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ، وجعل ابن جني ذلك في ستّة أقسام وهي :

- أ - الألفات في أواخر حروف المعاني أصول .
 - ب - ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية .
 - ج - ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية .
 - د - الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة .
 - هـ - اجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف .
 - و - الأصل والزائد .
- وقد تناول كل قسم منها بالشرح والتفصيل . ومن أمثلة تلك التقسيمات ما ذكره في همزة الوصل (١) .
- هـ - أن المازني يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب من أمثلة ذلك :

ذكر في باب (الأسماء والأفعال)
إلى جانب الحديث عن المجرد والمزيد في الأفعال والأسماء
والإلحاق وهمزة الوصل حكماً عن الإمالة إذ يقول :
(انكسار الحرف لا يجيز إمالة) .

كما ذكر بعضا من صور القلب المكاني مع ذكر أمثله مثل :
 جَاءٌ، وشَاكٌ، ولَاثٌ^(١) في (هذا باب ما اللام منه همزة من بنات
 الياء والواو اللتين هما عينان) ويقصد به الإعلال بالقلب .
 وذلك يتضح من قوله : " وذلك نحو ساء يسوء ، وناء ينوء ، وجاء
 يجيء ، وشاء يشاء ، فهذه كلها تجرى مجرى ، قال يقول ، وناع يبيع ،
 وخاف يخاف .

ومن صور القلب المكاني : قال أبو عثمان : (وقال الخليل من قول
 العرب (مَا أَبْعَضَ إِلَيَّ مَسَاءُيْتُكَ) هو مقلوب ، والأصل (مسأوتك) .^(٢)
 وكذلك أشياء مقلوبة كما قلبوا (قَسَّ - أصلها قُووس)^(٣) قَدَّمَ
 السَّينَ في الجمع ، ومن القلب أيضا : طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ^(٤) .

كما ذكر في هذا الباب أيضا بعض صور من جمع التكسير مثل
 جمع خطيئة وزينة على فعائل .

- وفعلية من جِئْتُ ، وَسُوْتُ ، يَكْسُرُ على جَيَايا وَسَوَايا .^(٥)
 إذا جمعت جَائِيَةً على فواعل قلت : جَوَائِي .^(٦)
 جمع إِدَاوَةٍ ، غَبَاوَةٍ ، وَشَقَاوَةٍ إِدَاوَى ، غَبَاوَى ، وَشَقَاوَى .^(٧)

(١) المنصف ٥١/٢ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) المرجع السابق ٩٣

(٣) المرجع السابق ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٥) المرجع السابق ٦٠/٢ .

(٦)(٧) انظر المرجع السابق ٦٢/٢ .

كما ذكر في هذا الباب أيضا بعض صور التصغير ^(١) مثل
تصغير حَطَّائِط ، حُطَّيْطٌ .

لوسى رجل قَبَائِلَ لصفر على (قَبِيلٌ) .
لوسى رجل خطايا لصفر على (خَطِيئٌ) .

التصغير يجرى مجرى جمع التكسير .

كما ذكر بعضا من صور تخفيف الهزمة في (باب ما تقلب فيه
الواو ياءً وذلك مثل تخفيف همزة : رُوْءِ يا رُوْءِ يَّةً ، ونُوْءِى ^(٢)
ومثل : (ملكٌ) .

قال أبو عثمان : (وَمِمَّا أُلْزِمَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ
(ملك) ، وإِنَّمَا هُوَ (ملائِكٌ) فلما جمعوه رَدُّوهُ إِلَى أَصْلِهِ
فَقَالُوا : ملائِكَةٌ ، وملائِكٌ) . ^(٣)

٦ - أن عنوانات بعض الأبواب لا تدور حول المصطلح الصرفي المعروف
الآن بل هي نوع من الوصف للمسألة موضوع البحث غالبا . من
أمثلة ذلك :

(هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان) ^(٤) وذلك
نحو : رَمِيَتْ ، وَغَزَوْتُ .

هذا بابٌ تُقْلَبُ فِيهِ الْيَاءُ وَآوَا لِيَفْرُقَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالصِّفَةِ ^(٥) .
هذا بابُ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ ^(٦) نحو :
حَيَّيْتُ ، وَفَعَّيْتُ ، وَأَخَيَّيْتُ ، وَأَهَيَّيْتُ .

-
- (١) انظر المنصف ٨٣/٢ ، ٨٥ ، ٨٨ .
(٢) المرجع السابق ٢٦/٢ ، ٢٧ .
(٣) المرجع السابق ١٠٢/٢ .
(٤) المرجع السابق ١١١/٢ .
(٥) المرجع السابق ١٥٧/٢ .
" " " "

هذا باب ما قيس من المعتل ، ولم يجي * مثاله إلا من

الصحيح ويقصد به (مسائل التمرين) .

٧ - أن الكتاب لا يقتصر في بعض الموضوعات على ذكر القاعدة ، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك قوله تحت عنوان (الأسماء على خمسة

أحرف لا زيادة فيها) .

قال أبو عثمان : (وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة

فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال ،

فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها ، واستغنائه الأسماء عن

الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون (فعل) من بنات

الخمس البتة . (١)

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله :

(فإن كان المصدر (فعلاً) لم يحذفوا ، نحو : (وعداً ،

ووزناً) ، لأنه لم يجتمع ما يستثقلون - فثبت لذلك) . (٢)

وفي كثير من الحالات يقتصر المازني على ذكر القاعدة

بدون تعليل فيتناولها ابن جني بالشرح والتعليل . ومن

أمثلة ذلك :

قال المازني : (فإن بنيت (فعلة) اسماً ، لا تريد بها

المصدر ، أتممت فقلت : (وعدة ، وولدة) . (٣)

(١) المنصف ١ / ٢٨٠ .

(٢) المرجع السابق ١ / ١٩٥ ، وانظر أمثلة للتعليلات في المنصف ١ / ١٧٥ ،

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ .

(٣) المنصف ١ / ١٩٦ .

قال أبو الفتح : (يقول إِنَّكَ إِنَّمَا كُنْتَ تَحْذِفُ فِي (عِدَّةٍ ، وَزَيْنَةٍ)
لَا نَبَّهَا مَصْدَرًا فَعَلَيْنِ مَحْذُوفِي الْفَاءِ يَنْ ، فَأَجْرِيَتْ عَلَى الْمَصْدَرِ حَكْمَ الْفِعْلِ ،
وَأَنْتَ إِذَا بَنَيْتَ اسْمًا لَا مَصْدَرًا صَحَّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى فِعْلٍ مُعْتَلٍّ جَرِيَانِ
الْمَصْدَرِ . فَتَعْلُهُ لِذَلِكَ .

وَلَمْ تَحْذِفِ الْوَائِفِي (عِدَّةٍ ، وَزَيْنَةٍ) لِأَنَّهَا مَكْسُورَةٌ حَسْبُ ، فَتَحْذِفُهَا
فِي وَعْدَةٍ إِذَا بَنَيْتَهَا اسْمًا ، بَلْ لَا نَبَّهَا مَكْسُورَةٌ ، وَالْمَصْدَرُ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ
مَحْذُوفِ الْفَاءِ . أَلَا تَرَى إِلَى صَحَّتِهَا فِي (عَاءٍ ، وَوَشَاحٍ ، وَوَجَاحٍ) وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لَا نَبَّهَا لَيْسَتْ مَصَادِرُ . (١)

عرض عام للموضوعات الواردة في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي (٣٧٧) .

- ١ - بابُ حُكم الساكنين إذا التقيا .
- ٢ - بابُ تخفيفِ الهمز .
- ٣ - بابُ النسب .
- ٤ - بابُ العدد .
- ٥ - بابُ المقصور والمدود .
- ٦ - بابُ المذكر والمؤنث .
- ٧ - بابُ جمعِ التكسير .
- ٨ - بابُ التصغير .
- ٩ - بابُ المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها وأسماء الأمكنة والأزمنة الساخوذة من ألفاظها .
- ١٠ - بابُ أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرِها .
- بابُ أبنية الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرِها .
- بابُ الزوائد اللاحقة لبناتِ الثلاثة من غير أن تكونَ بها على وزنِ بناتِ الأربعة .
- بابُ الفعلِ الرباعي .
- بابُ ما اشتق من بناتِ الثلاثة للمصادر والزمان والمكان .
- ١١ - بابُ الإمالة .
- ١٢ - بابُ ذكرِ عدة حروفِ الأسماء والأفعال .
- ١٣ - بابُ علمِ حروفِ الزيادة .
- ١٤ - بابُ إبدالِ الحروفِ بعضها من بعض .
- بابُ أحكامِ حروفِ العلة إذا كان حرفٌ منها من اسم ، أو فعلٍ وأقسامِها أي
- بابُ الإعلال .
- ١٥ - بابُ الإدغام .

*

التعليق :

- تُسَلِّمُ بِرَأْسَةِ الْمَوْضُوعَاتِ الصَّرْفِيَّةِ فِي كِتَابِ التَّكْمِلَةِ إِلَى عَدَدٍ مِنَ النَّتَائِجِ ، نَسَجَلُ مِنْهَا فِيمَا يَتَصَلُّ بِالْمَادَّةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ وَالطَّرِيقَةِ الْمَتَّبَعَةِ فِي عَرْضِهَا مَا يَأْتِي :
- ١ - أَنَّ كِتَابَ التَّكْمِلَةِ عَالَجٌ جَمِيعَ الْقَضَايَا الصَّرْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ مَا عَدَا مَوْضِعَ الْقَلْبِ الْمَكَانِي - وَمَسَائِلَ التَّمْرِينِ ، قَالَ مُحَقِّقُ كِتَابِ التَّكْمِلَةِ ، إِنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ يُضْمِنْ كِتَابَهُ شَيْئًا مِنْ مَسَائِلِ التَّمْرِينِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِرَغْبَتِهِ فِي الْوُضُوحِ وَالْبَعْدِ عَنِ التَّعْمِيقِ . (١)
 - ٢ - أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ يُقَدِّمْ تَعْرِيفًا لِعِلْمِ الصَّرْفِ .

(١) انظر التكملة ، تحقيق د / حسن شاذلي فرهود ص ٩ .

- ٣ - على الرغم من أنَّ الكتاب من الكتب المستقلة يعلم الصرف، إلا أنَّ المؤلف لم يقتصر فيه على المسائل الصرفية، وإنما أدخل فيه بعض المسائل التي تتعلق بالاشتقاق - كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء المكنة والازمنة .. وبعض المسائل المتعلقة بالأصوات كالإمالة والإدغام.
- ٤ - أن ترتيب الأبواب الصرفية يختلف عنه في الكتب الصرفية الأخرى، وقد انفرد الفارسي بهذا الترتيب.
- أما ما يتعلق بترتيب الموضوعات داخل الأبواب ومعالجتها فهو على ما يبدو وأنه منسق ومنظم وإن كان مختصراً. إن جمع كل ما يتعلق بالمسألة الصرفية في موضوع واحد. فكل ما يتعلق بإبدال الحروف في باب الإبدال وهكذا في جميع الموضوعات.
- ٥ - أن أبا علي يشقق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها باباً رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها مما أدى إلى كثرة عدد الأبواب والشعب والمسائل.
- ومن أمثلة ذلك موضوع (جمع التكسير) جعله في واحد وعشرين باباً، ونرى أبا علي لم يقتصر على تقسيم الموضوع إلى عدة أبواب وإنما تعداه إلى تقسيمات داخل الأبواب، فهو مولع بالتقسيمات ولا يكاد يخلو باب من أبواب الكتاب منها.
- يقول مثلاً في باب (التقاء الساكنين) : (لا يخلو حرف اللين إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن تكون حركة ما قبله من جنسه أو من غير جنسه، فهذه مسألة

جزئية تتعلق بحركة نوع من الحروف هي حروف اللين ، لكنـه
يعمد إلى التقسيم ليسهل عليه إعطاء قاعدة لكل قسم ، إذ يقول :
بعد ذلك فإذا كانت الحركة التي قبله من جنسه حذف حرف
اللين ولم يكسر .

ثم يعود إلى القسم الآخر فيقول : (فإن كانت حركة
ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين فالتقى مع ساكن من
كلمة أخرى لم يحذف) . . . وهكذا إلى آخر ما هنالك من أمثلة (٣)
٦ - أن أبا علي يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب ،
من أمثلة ذلك :

(موضوع الإلحاق) فقد ذكره في (باب الزوائد اللاحقة
لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة) (٤)
إذ يقول : (. . . ومن ذلك (أَفَعَنَلَّ) نحو (اسْحَنَكَ) أي
أسود ، و (أَقَنَسَسَ) ولم يدغم الأول من المثليين فـسي
الثاني ، لأنه أريد به الإلحاق باحرنجم ، كما لم يدغم (جَلَبَبَ)
لما أريد به الإلحاق يَدَحْرَجَ) .

وذكر الإلحاق أيضا في (باب الأفعال الثلاثية المزيد
فيها ومصادرهما) (٥)

-
- (١) انظر التكملة : ١٧٩ - ١٨٠ .
(٢) المرجع السابق : ٢٢١ .
(٣) انظر التكملة كلام المحقق : ٦٤ .
(٤) المرجع السابق : ٥١٨ .
(٥) المرجع السابق : ٥١٤ .

٧ - أما عن الاصطلاحات التي وردت في كتابه ، فهو يستعمل غالبا تلك الاصطلاحات التي استعملها النحاة الذين سبقوه كسيبويه والمازني .

من ذلك استعماله اصطلاح (بين بين) ^(١) ، و (أهل التخفيف) ^(٢) ، و (أهل التحقيق) ^(٣) .

وقد يستعمل ألفاظا خاصة به مثل (يكتسى) قال :
(فَإِذَا أُرِيدَ التَّعْرِيفُ فِي الْمَقْدَرِ الْأَوَّلِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ وَأَرْبَعَةِ دَرَاهِمَ عَرَفَ الثَّانِي ، فَقِيلَ : ثَلَاثَةُ الْأَبْوَابِ ، وَأَرْبَعَةُ الدَّرَاهِمِ ، لِأَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي

من المضاف إليه التعريف والتنكير ، كما اكتسى منه معنى الجزاء ^(٤)
والاستفهام في نحو غَلَامٌ مِّنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبٌ ، وَغَلَامٌ مِّنْ أَنْتَ (٥) .

ومن تلك الألفاظ أيضا (بحيث توضع اليد عليه) ويقصد العهدية ، قال : (وتقول : زيد الأفضل) ، ولا يجوز زيد الأفضل من عمر ، لأن (من) إنما تدخل لتحديث فيه ضربا من التخصيص ^(٥)
فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه) .

وهو يستعمل أحيانا اصطلاحات طويلة ، أطلق النحاة عليها بعدئذ أسماء أخرى . كاستعماله اصطلاح الأسماء

-
- (١) انظر التكملة : ٢٢٠ .
(٢) المرجع السابق : ١٨٢ .
(٣) المرجع السابق : ٢٢٠ .
(٤) المرجع السابق : ٢٦٣ .
(٥) المرجع السابق : ٣٠٧ .

الجارية على أفعالها ، يريد المشتقة ، والاسمان اللذان يُجْعَل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو : (معدى كرب ، وخمسة عشر ^(١)) ، ويريد الأسماء المركبة و " بعض شي " لا يفرد من صاحبه ^(٢) ، ويريد الإضافة أو نوعا منها ، وهو قد يستعمل للمصطلح لفظا آخر قريبا منه كأن يستعمل (جماع) ، ويريد ^(٣) الجمع .

وقد يكرر اصطلاحاته مرات عدة ، كما فعل بـاصطلاح (الأمر العام) . ^(٤)

٨ - أن كتاب التكملة لا يقتصر في بعض الأحيان على ذكر القواعد بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك :

يقول عند الحديث عن همزة الوصل : (فَأَمَّا دُخُولُهَا عَلَى ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ غَيْرِ الْمَزِيدِ فِيهَا فَنَحْوُ اجْلِسْ ، اضْرِبْ ، اذْهَبْ ، اَعْلَمْ ، اُخْرِجْ ، اُحْشِرْ ، لَمَّا سَقَطَتْ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا أُرِدَتْ أَمْثَلَةُ الْأَمْرِ فَبَقِيَتِ الْحُرُوفُ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ بَعْدَ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنَةً اجْتَلَبَتْ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ) . ^(٥)

-
- (١) انظر التكملة ص ٢٥٣ .
 (٢) المرجع السابق ص ٤٥٣ .
 (٣) المرجع السابق ص ٣١٩ .
 (٤) المرجع السابق ص ١٨٢ ، ٣٣٣ ، ٥٠٩ .
 (٥) المرجع السابق ص ١٨٣ - ١٨٤ .

فهو علل لنا سبب اجتلاب همزة الوصل . ويعودُ لِيعملَ لنا بعد ذلك مباشرة سبب زوالها إذ قال : ر فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت الهمزة لأنَّ ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن فأغنى عن الهمزة (١).

ومن تعليلاته قوله : ر وأما الفعل المعتل نحو يرمى ويغزو ويخشى ، فالوقوف عليه بإثبات هذه الحروف ، لا أنه ليس ما يلحقه التنوين كما لحق نحو قاضي فيحذف في الوقف (٢).

وقوله : ر ومنهم من يبدل الهمزة حرف لين مع القاء حركتها على ما قبلها فيقول : هذا الخُبُّ ، ورأيت الخبَّ ، وبالحبي ، لأنَّ حرف اللين أبين من الهمزة (٣).

وهكذا تمتد تعليلاته لتشمل مجمل ظواهر الكتاب (٤).

٩ - أن أبا علي يهتم في تناوله بالاستشهاد الذي قد يستند فيه إلى لغات بعض العرب ، وقد تنوعت مصادر الاستشهاد فاشتملت على ما يأتي :

أ - القرآن والقراءات .

ب - النثر من أمثال وأقوال .

ج - الشعر .

أما الحديث فلم يستشهد به الفارسي .

(١) التكملة ص ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في التكملة ٨٦ - ٩٠ .

أ - القرآن والقراءات :

استشهد أبو علي بكثير من الآيات القرآنية مثله في ذلك مثل بقية النحاة في عد القرآن المرجع الرئيسي في تثبيت القواعد الصرفية ، وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في التكملة حوالي مائة وواحد وسبعين شاهداً .

من أمثلة ذلك استشهادُه على لغة أهل الحجاز فقال ^(١) :

(فَأَمَّا الْهَاءُ فِي ضَرْبِهِ وَمررت به فَإِنَّهَا تَلْحَقُ فِي الدَّرَجِ السَّوَاءِ وَالْيَاءُ فَيَقَالُ : ضَرَبْتَهُ ، وَمررت بهي ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْهَاءُ أَنْ تَكُونَ مضمومةً ، وَإِنَّمَا تُكْسَرُ إِذَا تَقَدَّمَ يَاءٌ أَوْ كسرةٌ نحو : (عَلَيْهِنَّ) وَمررت بهي ، وَيجوزُ الْأَصْلُ الَّذِي هُوَ الضَّمُّ مَعَهُمَا ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ (يَهُودَاءُ ، وَلَغْلَامُهُوَمَا ، وَكُفْرَاءَتِهِمْ) فَخَسَفْنَا بِهِمْ وَبَدَّارَهُو الْأَرْضُ) ^(٢) .

ب - الأمثال والأقوال :

استشهد بمجموعة من أمثال العرب وأقوالهم ، لكن كان استشهادُه بذلك قليلاً . وقد نقل بعضها عن غيره كابن زيد الذي نقل عنه : (أَصَمَّ اللَّهُ صَدَاهُ) ^(٣) .

(١) التكملة ص ٢٠٥ .

(٢) من الآية ٨١ القصص * فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَّارَهُ الْأَرْضُ * .

(٣) التكملة : ٢٧٩ .

ونقل عن سيمويه القول : (بئس الرمية إلا رتب) ^(١) ، وإن لم

يُشر إلى اسمه .

(٢)

وقد ينقل أقوالاً من فصحاء العرب ، كما فعل حين نقل عن الأحنف

قوله (البلاء ثم الثناء) . ^(٣)

ج - الشعر :

بلغت شواهد أبي علي الشعرية ثمانية وأربعين ومائتين نسب

منها خمسة وخمسين شاهداً ، ونسب محقق كتاب التكملة ^(٤) ستين ومائة

شاهداً ، وبقي ثلاثة وثلاثون من غير نسبة .

ومن أمثلة ذلك :

(٥)

قوله : (.. وإن سميت رجلاً بطلحة لم يجز فيه إلا طلحات

ومن الدليل على ذلك قول العرب : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا غير ذلك

(١) التكملة : ٤٧٣ .

(٢) أي الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين المرى السعدي

التميمي أحد دهاة العرب وفصحائهم يضرب به المثل في
الحلم .

(٣) انظر التكملة : ٢٨٦ .

(٤) الدكتور كاظم بحر المرجان .

(٥) التكملة : ٢٣٢ .

(١) قال الشاعر :

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ .

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت من الخفيف . انظر ديوانه : ٢٠ ،
وخزانة الأدب ١٠ / ٨ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٣ / ١٩١ ،
وانظر (نضر) في اللسان ٥ / ٢١٣ ، والتاج ٣ / ٥٧١ .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (التصريف الملوكي) لابن جني

(ت سنة ٣٩٢) .

وقد كان ترتيبه كالتالي :

- ١ - معنى التصريف .
- ٢ - أقسام التصريف ، وتشمل خمسة أضرب :
زيادة ، بدل ، حذف ، تغيير حركة أو سكون - إدغام .
أ - القول على حروف الزيادة - وهي عشرة أحرف :
الآلف - والياء - والواو - والهمزة - والميم ، والتاء
والنون ، والهاء ، والسين ، واللام .
ولقد تحدث عن مواضع كل حرف .
ب - البدل - وحروفه من غير إدغام أحد عشر حرفا . . .
ثم الحديث عن إبدال كل حرف من هذه الحروف .
ج - الحذف في كلام العرب على ضربين : أحدهما عن علّة
فهو مقيس والآخر غير مقيس .
- ٣ - عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف وجعلها في فصول فمثلا يقول :
فصل آخر منه : قولهم شويت اللحم شيا .
فصل : ليس في كلام العرب اسم في آخره وأقبلها ضمة . .
وهكذا . .
ثم ذكر ستة فصول أخرى أطلق على كل فصل (عقداً) مسائل
للتمرين ، وأطلق عليها :
هذا فصل من البناء ، والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة .

التعليق :

تسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب (التصريف الملوكي)
إلى عدد كبير من النتائج ، نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه
والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

- ١ - أَنَّ ابْنَ جَنِي لَمْ يَعالِجْ كُلَّ المسائلِ الصرفيةِ ، التي ذكرَهَا
السابقون أمثالُ (سيبويه ، والبردُ ، والمازني) فهو لم يتناول
الموضوعاتِ التي تُسمَّى لعلمِ التصريفِ نحو أبنية الأسماء والأفعالِ
والإلحاقِ والقلبِ المكاني . ومع أَنَّهُ ذكرَ الإدغامَ ضمنَ أَضْرَبِ
التصريفِ إِلَّا أَنَّهُ لم يتحدَّثْ عنه مطلقاً ولم يُفَرِّدْ له قسماً من الكتاب .
- ٢ - أَنَّ ابْنَ جَنِي عَرَفَ التصريفَ بقوله : (هو أَنَّ تأتي إلى الحروفِ
الأصولِ فتتصرفُ فيها بزيادةِ حرفٍ ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروبِ
التغييرِ ، فذلك هو التصرفُ فيها والتصريفُ لها ، نحو قولِكَ
(ضَرَبَ) فهذا مثالُ الماضي ، فإِنَّ أَرَدْتَ المضارعَ قُلْتَ يَضْرِبُ ،
أو اسمَ الفاعلِ قُلْتَ ضَارِبٌ ... الخ) (١) .
- ٣ - أَنَّ ترتيبَ الأبوابِ الصرفيةِ في الكتابِ كان منسجماً إذ جمعَ كُلَّ
المسائلِ التي تتعلقُ ببعضِها في موضوعٍ واحدٍ ، فمثلاً نجدهُ
في موضوعِ الإبدالِ يجمعُ فيه كُلَّ ما يخصُّ هذا الموضوعَ (٢) .
وهكذا في بقية الموضوعاتِ الأخرى .

(١) التصريف الملوكي ص ٥٥ .

(٢) انظر المرجع السابق ١٥ - ١٩ .

٤ - أن الكتاب يشق دراسة الموضوعات إلى تقسيمات داخلية
يعقد لكل منها عنوانا ، رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها ،
ولكن ابن جنى لم يطلق على هذه التقسيمات اسم باب أو فصل
كما فعل سابقوه - حتى الموضوع الرئيسي لم يطلق عليه اسم
باب أو فصل بل كان يجعل العنوان دليلا على المسألة التي
يتحدث عنها . من أمثلة ذلك :

(الحذف) هذا هو العنوان الرئيسي للموضوع ، ثم تحدث
تحت ذلك عن أنواع الحذف وهو نوعان : أحدهما عن علة فهو
مقيس ما وجدت فيه ، والآخر عن استخفاف لا غير ، فلا يسوغ قياسه .
ثم أخذ يُفَصِّلُ وَيُوضِّحُ كل نوع منهما . وبعد أن فرغ من ذلك
شرع في تقسيم الموضوع كالتالي :

حذف الهمزة - حذف الواو ، حذف الألف ، حذف الياء ، حذف
الهاء ، حذف النون ، حذف اليا ، حذف الحاء ، حذف الفاء ،
حذف الطاء ...

(عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) . ذلك العنوان
جعله ابن جنى بعد موضوع الحذف مباشرة - وتناول فيه قضايا
تتعلق بالإعلال والقلب ، مثل قوله : (متى اجتمعت الواو والياء
وسبقت الأولى بالسكون أيتهما كانت ، قلبت الواويا ، وأدغمت الياء
في الياء ، من ذلك قولهم : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَجَيِّدٌ (١)) .

ثم أتبع هذا الفصل بفصلين . وبعد ذلك قسم الموضوع
إلى ستة أقسام وجعل كل قسم تحت عنوان (عقد) .

وختم الكتاب بفصل في مسائل التمارين وعنوانه (هذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدريب).

٥ - أن الكتاب لا يقتصر في بعض الموضوعات على ذكر القواعد ، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك :

قوله : (ر . . . وكذلك النزوان والغليان صحت فيه اللامان - لثلا يلتبس فعّان معتل العين بفعال صحيح اللام وما صح من ذلك لأنه في معنى ما تَجِبُ صَحَّتْ قولهم عَوَّرَ وَحَوَّلَ صَحَّ ، لأنه في معنى أَعَوَّرَ وَأَحَوَّلَ ، وكذلك صَيَّدَ البعير بَصَحَّ ، لأنه في معنى أَصَيَّدَ ، وكذلك اَعْتَوَّنُوا وَأَعْتَوَّرُوا وَاِهْتَوَّشُوا وَاجْتَوَّرُوا ، لأنه في معنى مَا لَا بُدَّ من صحته لِسُكُونِ ما قبله - وهو تَعَاوَنُوا وَتَعَاوَرُوا وَتَهَاوَشُوا وَتَجَاوَرُوا فَجُعِلَ التصحيحُ أَمَارَةً للمعنى) .

ومن ذلك أيضا قوله : (وقالوا : اَجْلَوْنَا اَجْلَوْنَا - واخْرَوْنَا واخْرَوْنَا) (٢)

اخروا طأ . فصحت الواو بعد الكسرة - لأنها قويته بإدغامها) .

ومن ذلك أيضا قوله : (٣) ر . . . هذا قولٌ مَقُولٌ ، وهذا فَرَسٌ مَقُونٌ والاصل : مَقُولٌ وَمَقُونٌ - فَأُسْكِنَتْ الواو ، لثقل الضمة ،

(١) التصريف الطوكي ص ٢٩ ، ٣٠٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ص ٥٦ .

وَحُذِفَتْ إِحْدَى الْوَاحِدَيْنِ لِالتَّقَاةِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ فَمِنْ
الْمَذْهَبَيْنِ (١) .

٦ - أن الكتاب اهتم بالشواهد ، وقد تنوعت هذه الشواهد فشملت
القرآن والشعر . وبعض الأمثال وأقوال العرب (٢) . وإن كانت
الشواهد الشعرية تمثل العدد الأكبر من شواهد (٢) ، إذا
ما قيست بشواهد القرآن التي لم تتعد بعض الآيات (٣) ، وقد
كان ابن جنى يهتم في تناوله بالاستشهاد الذي قد يستند فيه
إلى بعض لغات القبائل .

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره من إبدال الألف من النون الخفيفة إذا انفتح
ما قبلها في أمر الواحد - نحو قولك للرجل في الوقف (اضرباً)
و (قوماً) وأنت تريد (اضربن) و (قومن) قال الله تعالى :
* لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * (٤) فإذا وقفت قلت : (لَنَسْفَعًا) .

(١) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف واو المفعول ، لأنها زائدة وقريبة
من الطرف ، وذهب الآخر إلى أن المحذوف عين الكلمة . " انظر
ص ٥٦ .

(٢) بلغ عددها أربع وأربعين شاهداً .

(٣) بلغ عددها نحو أربع آيات ، انظر التصريف الطوكي ص ٣١ ، ٥٣ ، ٦٣ ،
١٠٣ .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق .

قال الأعشى :

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا * (١)

أراد فاعبدن . (٢)

ومن ذلك أيضا ما ذكر في حذف الألف ، إذ يقول : (. . . وربما

حذفوها في الوقف تخفيفا قال لبيد :

وَقُبَيْلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٍ

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمُعَلِّ (٣)

يريد المعلى - وقال أبو عثمان في قوله تعالى : * يَا أَبَتِ * (٤)

قال : أراد يا أبتاه . (٥)

ومن ذلك أيضا ما ذكره في حذف الياء مثل دَمٍ أصله دَمِي - لقولك

في التثنية : (دَمَيَان) ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

ومنهم من يقول : دَمَوَان وهو قليل - وقال بعضهم أيضا : دَمَان . (٦)

(١) هذا المصراع عجز البيت وصدره :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا *

(٢) التصريف الطوكي ص ٣١

(٣) الشاهد حذف الألف في (المعلى) في الوقف ضرورة .

(٤) من الآية ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من سورة مريم .

(٥) التصريف الطوكي ص ٦٣ .

(٦) المرجع السابق ص ٦٦ .

عرض عام للموضوعات الصرفية في كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف)

للميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ .

أولا - قسّم الميداني كتابه إلى قسمين ، الأول وقسمه إلى عشرة أبواب ، هي

- ١ - الباب الأول : في مقدمة التصريف ويشتمل على أربعة فصول .
- ٢ - الباب الثاني : في أبنية الأسماء ويشتمل أيضا على أربعة فصول :
الأول عن المصطلحات - والثاني الميزان الصرفي ،
والثالث الاشتقاق - والرابع معرفة الحرف الأصلي من
الزائد .

- ٣ - الباب الثالث : في أبنية الأفعال .
- ٤ - الباب الرابع : في ألقاب الأنواع ومعاني الأمثلة - أي معاني
حروف الزيادة .

- ٥ - الباب الخامس : في المصادر .
- ٦ - الباب السادس : في أمثلة الفاعل والأمر (يقصد به اسم الفاعل
وأخوانه من المشتقات) .

- ٧ - الباب السابع : في الحذف والزيادة .
- ٨ - الباب الثامن : في القلب والإبدال .
- ٩ - الباب التاسع : في أحكام الهمزة .
- ١٠ - الباب العاشر : في حل العقد .

القسم الثاني : أمثلة التصريف .

- أولا - الأفعال المجردة - مجرد الثلاثي - مجرد الرباعي .
- ثانيا - الأفعال المتشعبة : المتشعبة من الثلاثي ، والمتشعبة من الرباعي .

التعليق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب ر نزهة الصرف) إلى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب عالج جميع القضايا الصرفية التي اتفق عليها المتقدمون ما عدا مسائل التعرین فإنه لم يتناولها - كما نجد الميداني إلى جانب ذلك يتناول المشتقات بأنواعها ولذلك تناول الأفعال من حيث الأنواع - (صحيح مهموز ٠٠٠) ومن حيث (التعدي واللزوم) كما نجده يفرد قسما خاصا بإسناد الأفعال المجردة والمزيدة إلى الضمائر .

٢ - أن التصريف عند الميداني نوعان : علمي وعلمي ، ويقصد بالعلمي (العلم بالأحكام المتعلقة ببنية الكلمة ما ليس بإعراب ولا بناء . وذلك كالعلم بأحكام الاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة والحذف والزيادة والإبدال والإعلال والفك والإدغام والقصر والمد والتأنيث وغير ذلك من الأحكام) . (١)

وقد عقد لهذا النوع بابا مستقلا جعله يتصدر القسم الأول من الكتاب . (٢)

(١) انظر النزهة ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، الباب الأول ، ص ٦٥ - ٦٩ .

التعليق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في كتاب (نزهة الصرف) إلى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب عالج جميع القضايا الصرفية التي اتفق عليها المتقدمون ما عدا مسائل التمرين فإنه لم يتناولها - كما نجد الميداني إلى جانب ذلك يتناول المشتقات بأنواعها ولذلك تناول الأفعال من حيث الأنواع - (صحيح مهموز ٠٠٠) ومن حيث (التعدى واللزوم) كما نجده يفرد قسما خاصا بإسناد الأفعال المجردة والمزيدة إلى الضمائر .

٢ - أن التصريف عند الميداني نوعان : علمي وعلمي ، ويقصد بالعلمي (العلم بالأحكام المتعلقة ببنية الكلمة ما ليس بإعراب ولا بناء . وذلك كالعلم بأحكام الاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير والنسب والوقف والإيمالة والحذف والزيادة والإبدال والإعلال والفك والإدغام والقصر والمد والتأنيث وغير ذلك من الأحكام) (١)

وقد عقد لهذا النوع بابا مستقلا جعله يتصدر القسم الأول من الكتاب (٢) .

(١) انظر النزهة ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، الباب الأول ، ص ٦٥ - ٦٩ .

وأيضاً وضع الميداني فصلاً في الفرق بين اللازم والمتعدى عقب القسم الثاني : (أمثلة التصريف) خاتماً به الكتاب دون أن يدخله في باب ولا فصل . وهذا أيضاً غير مناسب لأنه يوهم دخول هذا الفصل في القسم الثاني وهو عنه بعيد .

يقول المَحَقِّقُ : وبالوقوف على هذا الفصل رأيتُ من المناسب أن يوضع في (الباب الرابع) فمعظمه في الأفعال : الصحيحة والمعتلة المجردة والمزيدة فيتناسب معه وَضَعُ هذا الفصل : (الفرق بين اللازم والمتعدى) لأنه في الأفعال دون رَيْبٍ .

وفي القسم الثاني وضع الميداني باب (الفعللة) ضمن منشعبة الثلاثي وهو من مجرد الرباعي ، ووضع باب (الأفعيغال) بعد منشعبة الرباعي دون أن يدخله في باب ولا فصل . . وهو من (منشعبة الثلاثي) وقد راعى مَحَقِّقُ الكتاب هذا فوضع البابين في مكانيهما المناسب هذا .

وما يدخل في هذا الترتيب غير المنتظم وضع القسم الثاني (أمثلة التصريف) في الكتاب دون الإشارة إلى أنه القسم الثاني مما يوهم أنَّ الكتاب عشرة أبواب فقط وما سواها خارج عن أصل الكتاب .

وبالنظر إلى هذا الموضوع رأى محقق الكتاب أن يضع قبل الأبواب العشرة عنواناً لها يكون هكذا : (القسم الأول : الأبواب) .

ثم يضع قبل أمثلة التصريف : (القسم الثاني : أمثلة التصريف) وبهذا تتضح الأمور دون إيهام لدخول شيء في شيء ليس منه أو خروجه عنه وهو منه .

هذا فيما يتعلق بترتيب الأبواب .. أما فيما يتعلق بكيفية معالجة الموضوعات فقد كانت معالجة علمية تتسم بالدقة والنظام إذ جمع كل المسائل التي تتعلق بموضوع ما في باب واحد .

٤ - أن الكتاب مشرق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يعقد لكل منها فصلاً رعاية لبعض الفروق الدقيقة بينها ما أدى إلى كثرة عدد الفصول وتشعب المسائل .

ومن أمثلة ذلك (الباب الثاني) في (أبنية الأسماء)
تحدث في بداية هذا الباب عن أبنية الأسماء بأنواعها مع ذكر أمثلة على ذلك ، ثم قسم ذلك الباب إلى أربعة فصول . (١)
تحدث في الفصل الأول : عن الأوزان العشرة للثلاثي ،
وأنها تكون أسماء وصفات .

ثم تحدث في الفصل الثاني : عن أبنية الرباعي .
وفي الفصل الثالث تحدث عن أبنية الخماسي ، أسماء
وصفات .

وفي الفصل الرابع : تحدث عن معرفة الحرف الأصلي من
الزائد .

وهكذا كان يفعل في كل باب من أبواب الكتاب حيث جعل
أقسام (٢) أبنية الفعل سبعة فصول .

(١) انظر نزهة الطرف ص ٨١ - ٩٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٨ - ١٢٣ .

٥ - أن الميداني يعالج بعض المسائل في غير مظانها من الأبواب ، فمثلاً عالج كلا من الفعل المهموز والفعل المضعف عن المعتل لا الصحيح يقول : ﴿ وإِنَّمَا جعل الهمزة في حروف الاعتلال لاَ نها تلين فتلحق بحروف العلة نحو (سأل) و (قرأ) في تخفيف (سأل) و (قرأ) .

وكذلك حكم التضعيف فإنه يبدل منه حرف العلة نحو (تظنيت) في (تظننت) و (خرجنا نتلعن) أي نتلعن (١) .

ذكر القلب المكاني في باب الإعلال والإبدال (٢) ، وعلاقته بهما بعيدة فما في القلب المكاني إلا التشابه اللفظي بالقلب الذي هو نوع من الإعلال ، وحدث إعلال في بعض كلماته ، ولم يتعرض الميداني هنا لحقيقة القلب المكاني ، ولا لبعض الأمور المتعلقة به كالفرض منه وصوره وأدلته .

٦ - أن الميداني حشد في كتابه هذا كثيراً من المصطلحات الصرفية المختلفة في فصل (٣) ونشرها في سائر الفصول . من ذلك مثلاً : التصريف : (وهو إصطلاح لتغيير الكلمة الواحدة فتتولد

(١) انظر نزهة الطرف ، الباب الرابع ص ١٢٥ .

(٢) انظر النزهة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٩ - ٧٠ .

(١) منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة).

و (الماضي) و (الخابر) للفعل الذي فات ، و
(المستقبل) و (المضارع) و (الخابر) للفعل الذي يحدث
في الحال أو الاستقبال و (المتعدى) و (المجاوز) و (الواقع)
و (غير اللازم) لبعض الأفعال التي تنصب المفعول به
بنفسها .

و (المطاوع) و (غير الواقع) لبعض الأفعال التي
لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بنفسها . . . ويعرف الآن
باسم (اللازم) .

(أمثلة الفاعل والأمر) يقصد به اسم الفاعل وأخوانه
من المشتقات (٢) .

(٣)
ومن المصطلحات التي انفرد بها الميداني مصطلح (التثيل)
الذي يُطلق عليه في المصنفات الحديثة (الميزان الصرفي) .
وكذلك مصطلح (الأفعال المشعبة) (٤) ويقصد به

(الأفعال الزيدة) .

وكان الميداني يطلق لفظ (المعتل) على (المثال) في
كثير من أبواب الفصل . .

(١) انظر نزهة الطرف ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٠ .

(١)
يطلق على (معاني حروف الزيادة) معاني (الأمثلة)
يطلق على (الأجوف المعتل العين) ، وقال يقال
له أيضا ذو الثلاثة .

٦ - أن الكتاب قد لا يقتصر على ذكر القواعد، وإنما يتجاوز ذلك إلى
محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك :

قوله : (وتقول في فعل الاثنين (غَزَا) ، و (رَمَيَا) و
(رَضِيَا) ، و (يَغْزُونَ) ، و (يَرْمِيَان) ، و (يَرْضِيَان) ، فلا تُحذفُ
اللام مع ألف الضمير ، وكذلك إذا أمرت اثنين أو جماعة ، وأمرت
المخاطبة من المعتل العين لم تُحذفْ نحو: (قُولَا) ، و (بَيِّعَا)
و (خَافَا) ، و (قُولُوا) ، و (بَيِّعُوا) ، و (خَافُوا) ، و (قُولِي) ، و (بَيِّعِي)
و (خَافِي) ، لأنَّ اللام قد تحركت حركة لازمة .

وفي (قُلْ الْحَقَّ) ، و (بَعِ الثَّوْبَ) ، و (خَفِ اللَّهَ) حذفت
الواو والياء ، لأنَّ الحركة غير لازمة ، وكذلك تقول : (لَنْ يَغْزَوْ
الجيشُ) ، و (لَنْ يَرْمِيَ القومُ) فلا تحذف لانهما متحركتان ،

قال الله تعالى : ^(٢) لَنْ نَنْصُرَهُنَّ مِنْ دُونِهِ ^(٣) إِلَهًا * (٣)

(١) انظر نزهة الطرف ص ٩٩ ١٤٠

(٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .

(٣) انظر نزهة الطرف ص ٢٠٨

ومن أمثلة ذلك :

(تقول في جمع (طويل) : (طوال) فلم تقلب الواو ياء ،
لأن الواو متحركة في الواحد ، وتقول : (ثور، وثورة) و (زوج،
وزوجة) فلا تقلب ، لأنه ليس بعدها ألف ، وتقول : (خوان)
فلا تقلب لأنه ليس بجمع) . (١)

٧ - أن الميداني استشهد بالقرآن والشعر ، وقد بلغت شواهد القرآن
أربع وأربعين شاهدا ، وشواهد الشعر أربع وثلاثين شاهدا ،
وقد كان يهتم في تناوله بالاستشهاد الذي قد يستند فيه إلى
بعض لغات القبائل .

ومن أمثلة ذلك :

قوله : فأما طيبي ، فإنهم يقولون في بَقِيَ يَبْقَى ،
وَقَيَّ يَفْنَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَقَيَّ يَفْنَى ، وكذا يقولون في (دُعَى)
دُعَا ، وفي بُنَى يُبْنَى ، يَقْرُونَ من الكسر إلى الفتح . ومنه قول
الشاعر على لغتهم :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَتَصَّ

طَاءُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى كَرَمٍ (٢)

وقال بعضهم : إِنَّ (قَلَى يَقْلَى) لغة في (قَلَى يَقْلَى) . (٣)

(١) انظر نزهة الطرف ص ٢٣٥ ، وانظر أمثلة ذلك ص ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ،

٢٣٦ ، ١٧٩ .

(٢) سيأتي شرح هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٤٢٤ .

(٣) نزهة الطرف ص ١٠٢ .

ومنه قوله : (وَجَدَ يَجِدُ * وهي لغة بني عامر قال لبيد بن

ربيعة العامري :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِبَةٍ

تَدَعُ الصَّوَارِي لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً (١)

وسائر العرب يقولون (وَجَدَ يَجِدُ) . (٢)

ومن شواهد القرآن :

ما ذكر في أثناء حديثه (عن قلب ألف (عَصَا) و (قَفَا) ياء

إذا وقع بعدها ياء المتكلم نحو (قولهم : (عَصَا) ، و (قَفَا) في

موضع (عَصَا) و (قَفَا) ، وفي بعض القراءات : * يَا بُشْرَى هَذَا

غَلَامٌ * (٣) وهذه لغة ليست بالكثيرة . (٤)

وقد استشهد أيضا بالامثال إِلَّا أَنْ اسْتَشْهَدَ بها قليل حيث

لم يتجاوز المثليين .

من أمثلة ذلك ما جاء في أثناء حديثه عن معاني (استفعل) فقال

: (ويكون لمعنى التحول من حال إلى حال نحو (اسْتَنْسَرَ الْبَغَاثُ) ٤

و (اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ) (٥) (٦)

(١) سيأتي شرح هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٤٧٦ .

(٢) نزهة الطرف ص ١١٢ .

(٣) من الآية ٩١ سورة يوسف . لقد قرأ الكوفيون : يا بشرى ، بدون ياء
إضافة ، وقرأ الهاقون : يَا بُشْرَا .

(٤) نزهة الطرف ص ٢٣٠ .

(٥) سيأتي الحديث عن هذين المثليين في فصل شواهد الامثال ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ .

(٦) نزهة الطرف ص ١٥١ ، ١٥٢ .

عرض عام للموضوعات الصرفية الواردة في كتاب (الوجيز في علم التصريف)

لابن الأنباري المتوفى سنة ٥٢٢ هـ .

- ١ - فصل في معرفة معنى التصريف .
- ٢ - فصل في معرفة أبنية الأسماء التي لا زيادة فيها - أي المجردة -
- ٣ - فصل في معرفة الحروف الزوائد .
- ٤ - فصل في معرفة الحذف - مقيس وغير مقيس .
- ٥ - فصل في معرفة الإبدال لغير الإدغام .
- ٦ - فصل في معرفة التغيير بالحركة والسكون .
- ٧ - فصل في معرفة الإدغام .

التعليق :

وتسلم دراسة الموضوعات الصرفية في (الوجيز) إلى عدد كبير من النتائج نسجل منها فيما يتصل بالمادة الواردة فيه والطريقة المتبعة في عرضها ما يأتي :

١ - أن الكتاب - كما رأينا - لم يتعرض لبعض موضوعات الصرف كالقلب المكاني ، والإلحاق ، وكذلك لم يتعرض لمسائل التمرين .

وقد أفاد أبو البركات في مؤلفه هذا من السابقين ، ويكاد يكون كتاب سيبويه ، ومؤلف ابن جنى - وخاصة كتاب (التصريف الملوكي) أكثر الكتب التي أفاد منها . إذ سار في تقسيم موضوعات كتابه على غرار تقسيم كتاب (التصريف الملوكي) ، وإن كان أبو البركات قد أضاف فصلين وهما (فصل أبنية الاسم) لم يذكر ذلك ابن جنى وفصل (الإدغام) وقد ذكره ابن جنى ، لكنه لم يتحدث عنه أو يفرد له فصلاً . فذكره ابن الأنباري ، ولم يذكر مسائل التصريف التي ذكرها ابن جنى في خاتمة كتابه .

٢ - قدم الكتاب تعريفاً موجزاً لعلم الصرف - فقال : (اعلم أن التصريف : تصيير الكلمة في أبنية مختلفة ، لأن تصريف الشيء ، تغييره في جهات مختلفة ، ومنه (تصريف الرياح) ، وهو - تصييرها في جهات مختلفة . . . وهو مصدر (صَرَف) ، لأن (فَعَّلَ) يجيء مصدره على (التفعيل)^(١) .
هذا نجد تعريف ابن جنى أشمل وأوضح .

(١) الوجيز ص ٢٦ ، وانظر التصريف الملوكي ص ٥ - ٦ .

٣ - أن ترتيب الأبواب والموضوعات الصرفية كان منسقا إذ جمع كل ما يتعلق بالمسائل المشتركة في موضوع واحد ، فمثلا جمع كل ما يختص بالحذف من حذف الهمزة ، والالف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنون ، والحاء ، والخاء . . . الخ في موضوع واحد .

٤ - أن أبا البركات ابن الأنباري قسم الكتاب إلى ستة فصول رئيسية - كل فصل منها يتناول موضوعا مستقلا - ولم يشق دراسة الموضوعات إلى مسائل جزئية يتناول كل مسألة على حدة ، وإنما كان يعرض المسائل الجزئية بإيجاز واختصار ، وكان يكفى بإيراد مثال أو أمثلة معدودة للمسألة .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في (فصل في معرفة الحروف الزوائد) : (فأما الهمزة : فتزاد أولاً إن كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول ويحكم بزيادتها - عرف الاشتقاق ، أولم يُعرف حملاً على الأكثر . فإن كان بعدها أربعة أحرف أصول حكم بأنها أصل نحو : (إصطبل) وهو معروف ، وتُزاد آخرًا نحو : بيضاء ، وسوداء ، وهي في التحقيق تدل على ألف التانيث ، ولا تُزاد وسطاً إلا في الشذوذ نحو : (شَمَال) و (جُرَائِض) لقولهم : شَمَلَتِ الرِّيحُ ، وجمل جُرَواضه ، وهو الضخم ، وهذا لا يُقاس عليه .) (١)

٥ - أن الكتاب لا يقتصر في بعض المسائل الصرفية على ذكر القواعد ، وإنما كان يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها .

من أمثلة ذلك ما جاء في (فصل الحذف) إذ يقول :

(فَأَمَّا الْمَقِيسُ فَكُلُّ فَعَلٍ مَاضِيهِ عَلَى (أَفْعَلٍ) فَإِنَّ هَمْزَتَهُ
تُحذف فِي الْمَضَارِعِ نَحْوُ : أَكْرَمْتُ أَكْرِمُ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَوْ كَرِمُ ،
حذفت الهمزة الثانية ، لئلا يجتمع فيه همزتان ، وإنما كان حذف
الثانية أولى من الأولى ، لانتها دخلت لمعنى ، والثانية ما دخلت
لمعنى ، فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى . وحذفوا
الهمزة من : نُكْرِمُ - وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ حَمَلًا عَلَى أَكْرَمُ ، لئلا تختلف
تصارييف الكلمة .

وكذلك كل فعل على (فَعَلٍ يَفْعِلُ) وفاؤه واو ،
فإنها تُحذف فِي الْمَضَارِعِ نَحْوُ : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، وَالْأَصْلُ
فِيهِ يَوْعِدُ ، وَيُوزِنُ ، إِلَّا أَنَّهُ حذفت الواو ، لوقوعها بين
ياء وكسرة .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (: وَلِغَ يَلِغُ)^(١) ، فَإِنَّمَا حذفت الواو منه
وإن وقعت بين ياء وفتحة ، لأن الأصل (فَعَلٍ يَفْعِلُ) بكسر
العين ، وإنما فتحت عينه لأجل حرف الحلق ، فلما كانت الفتحة
عارضّة بُنِيَ الْحُكْمُ عَلَى الْأَصْلِ فَحُذِفَتْ كَمَا حُذِفَتْ مَعَ الْأَصْلِ
نَحْوُ وَعَدَ يَعِدُ .^(٢)

(١) وَلِغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ : شَرِبَ فِيهِ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ ، اللَّسَانُ

(وَلِغَ) (٨ / ٤٦٠)

(٢) الْوَحْيُ ص ٣٧ - ٣٨

٦ - أن أبا البركات اهتم بالشواهد وخاصة الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية ، والشواهد القرآنية في كتابه أكثر منها في كتاب ابن جني إذ بلغ عددها ست عشرة آية ، على حين بلغ عدد الشواهد الشعرية أربع وعشرين شاهداً .

ومن أمثلة شواهد القرآن ، والشعر :

ما ذُكِرَ في أثناء حديثه عن إبدال الهمزة فقال : (فَأَمَّا الهمزة فتبدل من الواو إذا انضمت ضمّاً لازماً ، نحو قولهم فسي وجوه : أجوه ، وفي وقّئت : أقتت ، قال الله تعالى : * وإذا الرّسل أقتت * ^(١) ، ونحو قولهم في أثوب : أثوب ، وفي أنور : أنور ، قال الشاعر : ^(٢)

مَصَائِيحُ شَبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ ^(٣) ... ^(٤)

ومن أمثلة ذلك أيضاً :

^(٥) قوله : (وَتُبْدَلُ - أي الألف - من الهمزة إذا سُكِّنَتْ وانفتح ما قبلها ، نحو قولك في كأس : كأس ، وفي رأس : رأس ،

(١) آية ١١ من سورة المرسلات .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) هذا عجز بيت صدره :

* قَلَمًا فَقَدْتُ الصَّوْتِ مِنْهَا وَأُطِفَعْتُ *

وهو في المقتضب ٢ / ٢٠٥ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ١٠ / ١١ ،

وديوان عمر : ٨٨ .

(٤) الوجيز ص ٤٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٦ .

وقد قُرِئَ بهما، قال الله تعالى : * وَكَأَنَّ يَدَاهَا قَدْ * (١) ، وقال
الله تعالى : * وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ * (٢)

(١) آية ٣٤ من سورة النبا .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الاعراف .

وقد ذكر ابن الجزري أن أبا جعفر - وهو من القراء العشرة - يبدل
الهمزة الساكنة المفردة حرف مدٍّ بحسب حركة ما قبلها ، وإن
كانت ضمة فواو ، أو كسرة فياء ، أو فتحة فالف ، وذكر أن ورشاً
وافق أبا جعفر إلا يَضَعُ كلماتٍ منها : (رَأْسٌ) و (كَأَنَّ) لم
يُخَفِّفْهَا ، ثُمَّ نَقَلَ اِخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بِتَخْفِيفِ
الهمزة أو تحقيقها (٠٠) . ينظر النشر ٣٩٠/١ وما بعدها .

ترتيب موضوعات الشافية وشرحها للجاربردى

- تعريف علم الصرف .
- الميزان الصرفي .
- القلب المكاني .
- انقسام الأبنية إلى صحيح ومعتل وأقسا مهما .
- أحوال الأبنية .
- أوزان الماضي الثلاثي المجرد .
- أوزان الماضي الثلاثي المزيد .
- المضارع .
- إشارة إلى سبق دراسة بعض المشتقات (الأمر ، اسم الفاعل
اسم المفعول ، أفعل التفضيل) .
- الصفة المشبهة .
- المصدر .
- اسم الزمان والمكان .
- الآلة .
- المصغر .
- المنسوب .
- ما يشبه المنسوب من الصيغ .
- جمع التكسير .
- جمع الجمع .
- التقاء الساكنين .
- الوقف .

- المقصور والمدود .
- الإلحاق .
- الاشتقاق .
- زيادة الأحرف العشرة ومواقعها .
- الإمالة .
- تخفيف الهمزة .
- الإعلال .
- الإبدال .
- الإدغام .
- الخط .

المبحث الثاني

أثر الشافعية في التأليف الصرفي

ويتضمن ذلك معرفة شُرُوحِهَا ، وحواشيَهَا ، ومنظوماتِهَا .

أولاً : شروح الشافعية :

لقد توالى الشروح على شافعية ابن الحاجب ، وكانت هذه الشروح قد أوفت على الغاية في دراسة الصرف ، وتكاد تكون صوراً أخرى أرحب للشافعية لم تخرج عليها في المنهج ، ولا المادة المدروسة .
وكان بعض هذه الشروح لمؤلفين معروفين ، وبعضها لمؤلفين غير معروفين ، ومن شروح المؤلفين المعروفين هناك المطبوع والمخطوط ، وسنعرضها جميعها وأماكن وجودها .

١ - شرح الشافعية لمؤلفين معروفين :

- ١ - شرح المصنف - ذكره الجاربردى في موضعين (١) من شرحه على الشافعية وهو من قبيل الأمالى المتفرقة - مخطوط .
- ٢ - شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى النحوى (ت ٦٨٦ هـ) طبع عدة مرات في القاهرة سنة ١٣٤٥ هـ وسنة ١٩٢٧ م بتحقيق جماعة ، كما طبع في استانبول .

(١) ص ٣٢، ٦ أى شرح ابن الحاجب نفسه للشافعية .

- (١)
- ٢ - شرح السيد ركن الدين الحسن بن محمد الاسترأبادي (ت ٧١٢ هـ)
- (٢)
- منه نسخة في برلين رقمها ٦٦٠٤ .
- ٤ - شرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي ضمن مجموعة شروح الشافعية
- ت ٧٤٦ هـ . عليه حاشيتان لابن جماعة (ت ٨١٦ هـ) أولهما خاصة،
- والثانية تكملة لحاشية الجاربردي .
- (٣)
- ٥ - شرح تاج الدين أبي أحمد بن عبد القادر مكتوم الحنفي (ت ٧٤٩ هـ)
- مخطوط .
- ٦ - شرح جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي
- (توفي سنة ٧٦١ هـ) في مجلدين سماه (عمدة الطالب في
- تحقيق صرف ابن الحاجب) . (٤) مخطوط .
- ٧ - شرح السيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كاند (توفي
- في حدود سنة ٧٧٦ هـ) (٥) ، طبع بمطبعة أحمد كامل في
- الأستانه ، وطبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي
- الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- ٨ - شرح نظام الدين حسين بن محمد النيسابوري الأعرج (٦) حوالي
- (القرن الثامن) - طبع في إيران .

- (١) الكشف ١٠٢١/٢ .
- (٢) فهرس الورد ٨٠/٤ " فهرس كتاب ابن الحاجب النحوي لطارق
- الجناني ص ٧٦) .
- (٣) الكشف ١٠٢١/٢ .
- (٤) المرجع السابق، ١٠٢١/٢ .
- (٥)(٦) المرجع نفسه .
- فهرس الأحمدية ٣٥٤ نقلا عن هامش كتاب ابن الحاجب النحوي :

وهناك مخطوط في المكتبة الأزهرية ٨٩/٤ .

نسخة في مجلد نسخ بخط علي أكبر بن الحسين الخراساني

سنة ١٢٢٣ هـ بها آثار رطوية في ١٢٢ ورقة ومسطرتها ١٨

سطرا - ١٨ سم (١٥٦) (١٢٣٥٣) .

نسخة أخرى في مجلد بقلم نسخ بهامش بعض أوراقها حواش

في ١١٨ ورقة ، ومسطرتها ١٦ سطرا - ٢٢ سم (١٥٧) (١٢٣٦٦) .

٩ - شرح محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٦ هـ) (طبع) .

١٠ - شرح يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي المعروف بقرة

سان (ت ٨٥٢ هـ) المسمى بالصادفة . منه نسخة في برلين

رقمها ٠٦٦١٠

١١ - شرح علاء الدين بن محمد المعروف بقوشجي ، وهو شرح فارسي (١)

(ت ٨٧٩ هـ) . (١)

١٢ - شرح الشيخ زكريا بن محمد أحمد الأنصاري السليبي الشافعي

(ت ٩٢٥) سماء المناهج الكافية في شروح الشافعية .
وهو ضمن مجموعة شروح الشافعية / المجلد الثاني (٣)
منه عدة نسخ في دار الكتب ، وله عدة نسخ في المكتبة الأزهرية . (٤)

نسخة في مجلد بقلم معتاده سنة ١٠٣١ هـ في ١٩١ ورقة

ومسطرتها ٣٤ سطرا - ١ سم . (٧٣) (٥٠٠٨) .

(١) كشف الظنون ١٠٢١ / ٢ .

(٢) المصدر السابق ١٠٢١ / ٢ .

(٣) ويجدر بنا هنا أن نوضح ما اشتمل عليه المجلدان من مجموعة شروح

الشافعية . حيث إنَّ المجلد الأول يتضمن متن الشافعية وشرحها

للعلامة الجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة ، ويتضمن المجلد

الثاني : شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار

المتوفى سنة ٧٧٦ ، وشرح الشيخ أبو يحيى زكريا الأنصاري ، ومنظومة

الشافعية لإبراهيم بن حسام الكرمانلي وسماها الفوائد الجلية فسي

شرح الفرائض الجميلة . وقد وقع خطأ في عنوان المجلد الثاني حيث

جاء مطابقا لعنوان المجلد الأول . والصواب ما ذكرنا .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية / ١٢٠ .

- نسخة كالسابقة ضمن مجموعة في مجلدين ، طبع الأستانة سنة ١٣١٠ هـ - منها في الصلب شرح الشافية للنقرة كار ، ومع كل جزء فهرس - ٢٧ سم (٣٤) (١٠٦ هـ) لغة .
- أربع نسخ ضمن مجموعات كالسابقة (٧٥ - ٧٨) (١٥٦ هـ) لغة .
- نسخة أخرى في ^(١) مجلد - بقلم معتاد ، بخط سالم الشافعي سنة ١١٠٩ هـ .
- بها مش بعض أوراقها حواش في ١٧٢ ورقة ، ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٣٠ سم (٨١) (٦٠٤٤) .
- ١٣ - شرح المولى عصام الدين الاسفرائني (ت ٩٤٣ هـ) . ^(٢)
- ١٤ - شرح أحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي (ت ٩٩٠) ^(٣) مخطوط .
- ١٥ - شرح محمد طاهر على (توفي في القرن العاشر) مخطوط ، أتمها في أثناء المئة العاشرة للهجرة ، وسماه (الكفاية شرح الوافية) ، ومنه نسخة في دار الكتب رقمها ٤١ . ^(٤)
- ١٦ - شرح المولى سودى بالتركي (ت في حدود سنة ١٠٠٠) ، مخطوط .

- (١) كشف الظنون ١٠٢١ / ٢ .
- (٢) المصدر السابق ١٠٢٢ / ٢ ، وانظر كتاب ابن الحاجب النحوى : ٧٧ .
- (٣) المصدر نفسه ١٠٢٢ / ٢ .
- (٤) فهرس دار الكتب ٦٦ / ٢ نقلا عن كتاب ابن الحاجب النحوى لطارق الجنانى : ٧٨ .

- ١٧ - شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الجبى المتوفى سنة ١٠٢٠
(١٠٠٣) وصل إلى الخط وسماء (الغنية الكافية من بغية
حل الشافية) مخطوط / مجلد .
- ١٨ - شرح لطف الله بن محمد بن الغياث الطغيرى الحجاجي سنة
١٠٥١ هـ ، وسماء (المناهل الصافية في كشف معاني الشافية) .
- ١٩ - شرح ابن الحاج عيسى ، مخطوط ، أتمه سنة ١٢٨٢ هـ ، وسماء
(شرح الشافية بالعبير الوافية) ^(١) نسخة بخط المؤلف في
دار الكتب ٧٠/٢ .
- ٢٠ - شرح فاضل الحصام ، طبع في مطبعة أحمد كامل بالأستانة
بهامش شرح نقرة كار . ^(٢)
- ٢١ - شرح المبرد كمال الدين محمد الفسوى القنوى (من أعيان
القرن الثالث عشر للهجرة ، مخطوط ، منه نسخة في مكتبة
المتحف العراقي رقمها ٣١٧٦ ، وأربع نسخ في مكتبة الأوقاف
^(٣)
العامة ببغداد ، أرقامها ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠ .

(١) فهرس دار الكتب ٦٦/٢ نقلا عن كتاب ابن الحاجب النحوى لطا رقى
الجنابى : ٧٨ .

(٢) كشف الظنون ١٠٢١/٢ .

(٣) روضات الجنات ١١٢/١ .

- ٢٢ - شرح عبدالله العجمي . (١)
- ٢٣ - شرح محمد بن علي الإريجلي الموصلي أبو المعالي صاحب
شرح وحواشي التسهيل .
- ٢٤ - شرح نظم الشافية المسمى (بالكافية الوافية) لعبد الجليل
الحنبلي ، مخطوط منه نسخة في برلين رقمها ٦٦١١ . (٢)
- ٢٥ - كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب لسعيد بن مسعود
(٣) المراكشي الصنهاجي رقمها ٢٠ .
- ٢٦ - المختصرة الكافية (٤) في شرح فرائد فوائد الشافية ، وهو
شرح العلامة حسين بن مصطفى ابن سيف المرور .
- نسخة ضمن مجموعة في مجلد بقلم فارسي - مجدولة بالمداد
الأحمر ، وسطرتها ١٥ سطر من ورقه ١ - ١٥٨ - ١٨ سم
- (٨٧٥) (مجاميع) ١٣١٨٢ .
- وهناك شروح أخرى للشافية لشرح مجهولين منها شرح الشافية
لمجهول (٥) ، مخطوط ، موجود بدار الكتب الظاهرية بدمشق ، نسخة
واحدة ص ٥٠٦ .
- شرح الشافية لمجهول (٦) نسخة واحدة ص ٥٠٩ .

(١) الكشاف عن خزانة الأوقاف ١٩٣ .

(٢) كتاب ابن الحاجب النحوي : ٧٨ .

(٣) الأسكوريال ١٤ / ١ نقلا عن ابن الحاجب النحوي ص ٧٩ .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٩٤ / ٤ .

(٥) فهرس المكتبة الظاهرية بدمشق ، ٦١٨ .

(٦) المرجع السابق .

٢ - الحواشي على شافية ابن الحاجب :

- أ - حاشية على شرح الجاربردى لابن جماعة^(١) عز الدين محمد ابن أحمد المتوفى سنة ٨١٦ ، وهي حاشية خاصة .
- ب - وهناك حاشية ثانية^(٢) تكملة لحاشية الجاربردى ، وجدها ابن جماعة على شرحه .
- ج - وحاشية ثالثة للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني^(٣) (ت ٨٥٥ هـ) .
- د - وحاشية رابعة للسيوطي (ت ٩١١)^(٤) سماها الطراز اللازوردى .
- هـ - حاشية العلامة حسين الكالاني الرومى^(٥) من علماء أواخر القرن الثامن الهجرى على شرح الجاربردى على الشافية لابن الحاجب / فرغ من تأليفها سنة ٧٨٥ هـ .
- نسخة ضمن مجموعة في مجلدين (بعض المجموعات شرح الشافية) طبع الاسكندرية سنة ١٣١٠ هـ ، معها في الصلب الشرح وحاشية ابن جماعة عليه . ومع كل جزء فهرس ٢٧ سم (٧٤) ١٠٦ هـ اللغة .

- (١) كشف الظنون ١٠٢١ / ٢
- (٢) ابن الحاجب النحوى ٧٦
- (٣) كشف الظنون ١٠٢١ / ٢
- (٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .
- (٥) فهرس المكتبة الأزهرية ٧٢ / ٤

أربع نسخ كالسابقة (٧٥ - ٧٨) ١٠٦ هـ اللغة.

نسخة ضمن مجموعة كالسابقة طبعت سنة ١٣١٠ هـ.

(٢٠١) / ١٥٩٠٨ / اللغة .

ونسخة (٢٦٩) / ٢١٥٢١ / اللغة ، ونسخة (٢٨٠) / ٢٢٢٠٩ /

ونسخة (٢٨٢) / ٢٢٧١٤ / لغة ، ونسخة (٣٣٣) / ٢٥٥٦٢ / لغة ،

ونسخة (٣٥٣) رفعى ٢٧٢١٧ ، ونسخة (٩٧٠) اللصام

١٠٠٣ هـ .

٣ - منظومات الشافعية :

(١١) نظم الشافعية يوسف بن عبد الملك وسماها الصافية وكان حياً في

حدود سنة ٨٤٠ هـ .

ونظمها الشيخ أبو النجا ابن خلف المعري (٢) ولد في سنة ٨٤٩ هـ

ونظمها قصيدة في العروض مشتقة على ستائة بيت المولى أحمد بن

إسماعيل الكوراني نظمها للسلطان محمد جان المتوفى سنة ٨٩٣ هـ .

ونظمها إبراهيم بن حسام الكرمانى المتخلص بشريفى سنة ١٠١٦ هـ

ثم شرحها وسماها الفوائد الجليلة في شرح الفرائض الجميلة ضمن مجموعة شرح

(٣) الشافعية .

(١) (٢) لم أجد في الكتب التي بين يدي نصا يثبت وجود أي من النظمين
الأول والثاني . وإنما ذكرهما صاحب كشف الظنون هكذا بدون تحديد

موضعها - ١٠٢٢ / ٢ .

(٣) ينظر هذا النظم في مجموعة شرح الشافعية ، المجلد الثاني ص ٢٨٠

ومابعد ها .

المبحث الثالث

الجَّارِبَرْدِيُّ (١)

اسمه ولقبه ومذهبه :

هو أحمد بن الحسن بن يوسف المعروف بالجَّارِبَرْدِيُّ من بلاد
أذربيجان (٢) ، نزيل تبريز (٣) . تفقه على مذهب الشافعي ، وفاق في
العلوم العقلية .

(١) الجَّارِبَرْدِيُّ ، بفتح الجيم والموحدة وسكون الراء ومهملة ، نسبة
إلى جَّارِبَرْدٍ قرية من قرى فارس - انظر اللباب في تحريـر
الأنساب للسيوطي ص ٥٨ . لكن السيوطي لم يذكر قرية من
قرى فارس وإنما الذي ذكر ذلك محققا كتاب طبقات الشافعية
الكبرى للسبكي تحقيق: د / محمود الطناحي ، وبعد الفتح الحلو ،
٨ / ٩ .

انظر ترجمته في مرآة الجنان للياضي ٣٠٧ / ٤ ، وطبقات الشافعية
الكبرى للسبكي ٨ / ٩ - ١٧ ، وطبقات الشافعية للآسنوي ٣٩٤ / ١ ،
والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ١٣٢ / ١ ، وبغية الوعاة
للسيوطي ٣٠٣ / ١ ، وشذرات الذهب لابن عداد الحنبلي ١٤٨ / ٦ ،
والبدر الطالع للشوكاني ٤٧ / ١ ، وروضات الجنات للخوانساري :
٣٣٤ - ٣٣٦ ، وفتح السعادة لطاش كبرى زادة ١١٩ / ١ ،
الأعلام للنزكي ١١١ / ١ ، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١٩٨ / ١ .

(٢) روضات الجنات ٣٣٤ / ١

(٣) انظر مرآة الجنان ٣٠٧ / ٤ ، طبقات الآسنوي ٣٩٤ / ١ ، بغية

الوعاة ٣٠٣ / ١ .

قال الخوانساري : (أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك
البلاد أي تبريز ، وكان من الفضلاء الأعيان والأدباء الأركان) (١)
ولقد كان إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً ومواظباً على الشغل في
العلم وإفادة الطلبة . وجدّه يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين
بتلك البلاد والتصدي لشغل الطلبة .

وذكر الخوانساري عن (ربابي العلماء) (أنه كان بين هذا الشيخ
وبين القاضي عضد الإيجي شارح المختصر (٢) شجرات عظيمة
في مراتب شتى من العلوم ، بحيث قد ألفت كلّ منهما رسائل في الرد على
صاحبه ، وكانت لما توفي الجاربردي انتقلت المعارضات له مع القاضي
إلى ولدوه الفاضل المحقق إبراهيم ابن أحمد ، وكتب هو في الرد عليه
بعض معضلات الكشاف أيضا رسالة سماها (بالسيف الصارم على عنق
العضد الظالم) ولنعم ما سماه (٣) .

وفاته :

توفي الجاربردي بتبريز في شهر رمضان سنة ٧٤٦ و ذكر
الشوكاني (٤) والخوانساري (٥) أنه توفي في سنة ٧٤٢ هـ .

- (١) روضات الجنات ١ / ٣٣٤ .
- (٢) اسمه عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي المتوفى سنة ٧٥٧ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ١ / ٢٢٢ .
- (٣) روضات الجنات ١ / ٣٣٦ .
- (٤) انظر البدر الطالع ١ / ٤٧ .
- (٥) انظر روضات الجنات ١ / ٣٣٥ .

ولعلَّ الأصَحَّ أَنَّهُ تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٧٤٦ هـ، لَا أَنَّهُ رَأَى الْغَالِبِيَّةَ أَنْشَدُوا

(١) منه :

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسْتَسْرُوا
بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعْمَرَى مَعْرِفَتِهِ
قَدْ جَاءَ هُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَ
تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعَ تَقَى الصَّفَةِ

وهذان البيتان عارض بهما الزمخشري في قوله :

لَجَمَاعَةٍ سَمَوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً
وَجَمَاعَةٍ حُمِرْ لَعْمَرَى مُوْ كَفَّاتُ
قَدْ شَبَّهُوا بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا

(٢)

شَنَّعَ الْوَرَى فَتَسْتَرُوا بِالْهَلْكَاتِ

(١) طبقات السبكي ٩/٩٠

(٢) البلغة : كلمة ركبت من قول أهل السنة في رواية الله سبحانه

أَنَّهُ يَرَى بِلَا كَيْفٍ . أَيْ بِلَا كَيْفِيَّةٍ لِلرُّوْيَا ، فَرَوِيَّةُ الْمَوْنِ لِرَبِّهِمْ

لَا تَسْتَلْزِمُ جِهَةً وَلَا مَكَانًا . وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ مِنْ صَنِيعِ الْمُعْتَزَلَةِ .

انظر البيتين في الكشف ١١٦/٢ ، وروى عجز البيت الأول هكذا :

لَجَمَاعَةٍ سَمَوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً

وَجَمَاعَةٍ هُمْ لَعْمَرَى مُوْ كَفَّاتُ

أَيْ غَيْرُ مُوجُودٍ لَفْظُ (حُمِرْ) .

شيوخه وتلاميذه

أولاً - شيوخه :

أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي ^(١) ، وعن الشيخ عمر بن
نجم الدين ، وعن نظام الدين الطوسي وغيره ^(٢) .

ثانياً - تلاميذه :

كان أحد العلماء المشهورين أخذ عنه جماعة ، ولعل من جملة
من أخذ عنه العضد شارح مختصر ابن الحاجب ، وأخذ عنه الشيخ نور
الدين الأردبيلي ^(٣) ومن تلاميذه : المولى محمد بن عبد الرحيم
ابن محمد العمري الميلاني شرح رسالته في النحو (المغنى) .
قال الخوانساري : (كان من علماء المئة الثامنة ، وشايخ ابن
رافع النحوي ^(٤)) .

-
- (١) انظر طبقات الشبكي ٨/٩ .
وبغية الوعاة ٣٠٣/١ ، وشذرات الذهب ١٤٨/٦ ، وروضات
الجنات ٣٣٤/١ .
- (٢) انظر البدر الطالع ٤٧/١ .
- (٣) شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، والدرر الكامنة ١٣٢/١ .
- (٤) روضات الجنات ٣٣٥/١ .

آثاره العلمية :

- له مصنفات في الفقه ، والتفسير ، والنحو ، والصرف ، منها :
- ١ - شرح منهاج البيضاوى في أصول الفقه واسمه (منهاج الوصول إلى علم الأصول) مختصر للقاضي ناصر الدين عبدالله عسر البيضاوى ، المتوفى سنة ٦٨٥ وسّاه الجاربردى (بالسراج الوهاج) . (٢)
 - ٢ - شرح الحاوى الصغير في فرع الفقه الشافعي (٣) للقزويني . وسّاه الهادى (٤) ، ولم يكمله .
 - ٣ - شرح البزدوى (٥) واسمه (أصول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوى الحنفي) (٦) المتوفى سنة ٤٨٢ هـ .
 - ٤ - شرح الهداية (٧) للحنفية .

- (١) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ ، والدرر الكامنة ١/١٣٢ ، وبغية الوعاة ٣٠٣/١ ، شذرات الذهب ١٤٨/٦ ، البدر الطالع ٤٧/١ ، روضات الجنات ١/٣٣٤ - ٣٣٦ .
- (٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١٨٧٩/٢ .
- (٣) انظر المراجع السابقة في (١) .
- (٤) كشف الظنون ١/٦٢٦ .
- (٥) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ .
- (٦) انظر كشف الظنون ١/١١٢ .
- (٧) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ ، وكشف الظنون ٢/٢٠٣٦ .

- ٥ - له (الحواشي على الكشاف) في عشر مجلدات . (١)
- ٦ - له حاشية (٢) على (شرح الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب .
- ٧ - له رسالة في النحو سماها (المعنى) . (٣)
- ٨ - له شرح الشافية لابن الحاجب وهو موضوع دراستنا .

-
- (١) انظر مرآة الجنان ٣٠٧/٤ والدرر الكامنة ١٣٢/١ ، والبغية ، وكشف الظنون ٤٧٨/٢ .
 - (٢) كشف الظنون ١٧٧٤/٢ .
 - (٣) انظر روضات الجنات ٣٣٥/١ .

البيان للبردي

منهج الجاربردي في شرحه مقارناً بالرضي

ويتكون من:

- الفصل الأول : ويشتمل على أربعة مباحث .
- الفصل الثاني : شواهد القرآن وما يتبعه من قراءات .
- الفصل الثالث : شواهد الحديث والأثر .
- الفصل الرابع : شواهد الأمثال وأقوال العرب .
- الفصل الخامس : شواهد الشعر والرجز .

الفصل الأول

مقارنة بين شرحي الجاربردى والرضي

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : بيئة كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الثاني : مصادر كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الثالث : منهج كل من الرضي والجاربردي .

المبحث الرابع : موقف كل من الرضي والجاربردي من شافية

ابن الحاجب .

مقارنة بين شرحي الجاربردى والرضي

لعل من أهم شروح الشافعية وأوفاهها هو شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي ، ويليه في الأهمية شرح فخر الدين أحمد ابن الحسن الجاربردى . لذا كان من تمام الفائدة أن نجري مقارنة عامة بين منهجيهما نلخص فيها أهم الفروق وأوضحها دون أن نخوض في دراسة التفاصيل الدقيقة ، لأنَّ المجال هنا لا يتسع لذكرها ، ولأننا لسنا بصدد دراسة مفصلة عنها .

وقبل أن نتطرق لذكر هذه الفروق يجدرُ بنا أن نُعرِّفَ أولاً بيئة كل منهما والفاصل الزمني بين العالمين .

*

المبحث الأول

بيئة كلٍّ من الرضي والجاربردى والفاصل الزمني بينهما

أولاً - بيئة الرضي :

لم تذكر المراجع التاريخية شيئاً عن نشأة الرضي أو مولده ، وكل ما ذكروه في ترجمته لا يتعدى سطوراً قليلة تناقلوها من بعضهم . ولكن هناك دراسة حديثة ^(١) تناولت حياة الرضي بالتفصيل ،

(١) رسالة دكتوراه بعنوان (الرضي - آثاره النحوية) مقدمة من الطالبة أميرة علي توفيق بإشراف د / شوقي ضيف عام ١٩٦٩ م .

ولعلها استطاعت أن تكشف النقاب عن بعض الغموض الذي تكتنف تلك الشخصية ، وفيما يلي نوجز خلاصة تلك الدراسة :

- ١ - كشفت الدراسة أن للرضي ثلاث بيئات الأولى أستراهاد وهي التي ولد فيها ، والثانية سمنان ، والثالثة نجف ، وكلها في إيران (بلاد فارس القديمة) .
 - ٢ - أن ولادة الرضي كانت في حوالي الربع الأول من القرن السابع الهجري أي حوالي سنتي (٦١٦ - ٦٢٥) .
- وإذا تصفحنا تاريخ إيران خلال تلك السنوات نجد أنها كانت بداية للحملة الأولى للمغول تحت قيادة جنكيز خان على الدولة الخوارزمية تلك الحملة التي اكتسح فيها المغول خراسان ، وتقدموا غربا إلى الري ، وقم ، وكاشان ، وهمدان .

وبهذا يمكن القول بأن الرضي ولد مع موجة الغزو المغولي الأولى لإيران ، أمعدها بقليل .

- ٣ - أن الرضي كان إسلاميا في نسبه ، عجميا في مراه ، عربيا عجميا في لغته وشيخته ، حذق الفارسية والعربية ، وتثقف الثقافتين .
- ٤ - أنه من أبرز وأهم معالم عصر الرضي - الاضطراب الداخلي الذي شتت القوى ، وأضعف الدولة ، ثم انتهاء الأمر بالانهيار التام ، والخراب الشامل على أيدي المغول الغزاة ، والخضوع لحكمهم حتى نهاية القرن السابع الهجري .

ويمكن القول بأن عصر الرضي كان مليئا بالتفاصيل والأحداث السياسية الجسيمة التي تشابهت وتداخلت وطفخت على كل ما عداها من المؤثرات في حياة الناس .

ثانيا - بيئة الجاربردى :

لم تذكر المراجع التاريخية ما يتعلق بنشأة الجاربردى أو سنة مولده ، وكل ما ذكرته كما عرفنا سابقا أنه من بلاد أذربيجان ، نزيل تبريز . ويمكن مما سبق أن نخلص القول بأن للجاربردى بيئتين :

الأولى : وهي التي ولد فيها ، ولعلها أذربيجان .

الثانية : وهي التي نشأ وترعرع فيها حتى أصبح من شيوخ العلم المشهورين بها ، وتلك هي تبريز .

وإذا فرضنا أنه لم يمت شابا ، ولا كهلا ، وإنما مات في مرحلة وسط بين ذلك . فيمكن أن تكون ولادته في الربع الأخير من القرن السابع الهجرى - أى حوالي بين سنتي (٦٨٦ - ٧٠٠) وذلك أوآخر عصر الرضى .

هذا يحتمل أن يكون الجاربردى أدرك حياة الرضى ، ويحتمل أن يكون الرضى توفى قبل ولادته .

وإذا حسبنا الفارق الزمني بين وفاة العالمين كما ذكرهما أصحاب التراجم نجدها تقدر بحوالي ستين سنة حيث كانت وفاة الرضى في عام ٦٨٦ ، ووفاة الجاربردى ٧٤٦ .

ومعنى ذلك أن شرح الرضى سبق شرح الجاربردى وليس من المعقول أن يكون شرح الرضى من الأهمية بمكان ، ولم يرجع إليه الجاربردى ، أو ينقل عنه . صحيح أن الجاربردى لم يصح بنقله عن الرضى ولكن من المؤكد أن يكون الجاربردى نقل عن الرضى ، ولم يصح باسمه ، لأن الجاربردى كما عرفنا سابقا . أحيانا لا يصح باسم الشرح الذى نقل

عنه وإنما يكتفى بقوله - قال بعض الشارحين ، أو اعترض بعض الشارحين .
وما يُقَوَّى ذلك نجد أن هناك اعتراضاً للرضي ^(١) ، نقله
الجابردى ^(٢) دون أن يصرّح باسمه .

(١) انظر شرح الشافعية للجابردى ص : ١١٠ .

حيث ذكر في شرحه لتصريف ابن الحاجب : التصريف : (علم بإصول
تُعرَفُ بها أحوالُ أبنية الكلمِ فقال ، وأورد على هذا الحدِّ
أن زيادة قوله أحوالٌ ، وإنَّ أفادَ ما ذكرتُ لكنّه أخلَّ به
من وجه آخر ، لأنّه خرَّجَ به معرفة أبنية الكلمِ .

(٢) أبنية الكلم ، انظر شرح الرضي : (١/٤) ، قوله (أحوال أبنية الكلم ،

يُخرِجُ من الحدِّ معظم أبواب التصريف . أعني الأصول التي تُعرَفُ
بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل والآلة
والموضع والمضغ والمصدر ، وقد قال المصنف مُدْخِلاً بعدله هذه
الأشياء في أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة
كالماضي والمضارع » (. . .) .

المبحث الثاني

مصادر كل من الجاهري والرضي

أولا - مصادر الجاهري :

لقد اعتمد الجاهري في شرحه للشافية على مصادر متنوعة لا تتعلق بالنحو والصرف فحسب ، بل تعدت ذلك لتشمل بعض كتب التفسير والمعاجم اللغوية ، وبعض الكتب الخاصة بالمعربات ، وبعض الكتب التي تتعلق بالشعر وشروحه .

كما أن اعتماده على هذه المصادر يختلف من مصدر لآخر حيث أننا نجده يعتمد على بعض المصادر اعتمادا كبيرا ، على حين أن بعضها الآخر لم يرجع إليه غير مرة أو مرتين . وسوف نوضح ذلك فيما بعد .

وقد تنوعت طريقتة أيضا في عرضه للمصادر ، تارة يُصَرِّحُ باسم المصدر واسم صاحبه ، وتارة يُصَرِّحُ باسم المصدر فقط ، وتارة باسم صاحب المصدر دون اسم المصدر ، وتارة أخرى يُغفل ذكر المصدر واسم صاحبه ويكتفي بأن يقول : ذكرني بعض الشروح .

أما منهجه في الأخذ من تلك المصادر فقد تنوع أيضا ، فأحيانا نجده ينقل نقلا حرفيا من المصدر ، وأحيانا ينقل بتصريف مع الاختصار ، أو الإضافة - أي إذا كان هناك أمثلة لا يذكرها ، بل يقتصر على نقل القاعدة فقط ، وأحيانا ينقل بالمعنى . وسوف نوضح ذلك بالتفصيل عند ذكرنا لهذه المصادر .

ويمكننا تقسيم مصادرهِ من حيث التصريح بأسماء أصحابها ، وعدم التصريح إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : مصادر صرح بأسمائها وأسماء أصحابها وهي نوعان :

النوع الأول : مخطوطة ، مثل :

- ١ - شرح الشافية لابن الحاجب .
- ٢ - شرح الدرّة الألفية لابن الخباز (ت ٦٣٧) .

النوع الثاني : مطبوعة ، مثل :

- ١ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .
- ٢ - الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣) .
- ٣ - المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨) .
- ٤ - الكشف للزمخشري (ت ٥٣٨) .
- ٥ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١) .
- ٦ - المعرب للجواليقي (ت ٥٤٠) .
- ٧ - الرسالة الرقطة للحريزي (ت ٤١٦) .
- ٨ - شرح المعلقات السبعة للزوزني (ت ٤٨٦) .
- ٩ - شرح ديوان المتنبي للواحدى (ت ٤٦٨) .
- ١٠ - التفسير الوسيط للواحدى (ت ٤٦٨) .

القسم الثاني : مصادر صرّح بأسماء أصحابها ولم يصرّح بأسمائها .

وهي نوعان أيضا :

النوع الأول : مخطوطة ، مثل :

- ١ - شرح الهادى في النحو والصرف للزنجاني (ت ٦٥٥) .
- ٢ - شرح تصريف ابن مالك لابن عريّاز النحوى (ت ٦٨٧) .

النوع الثاني : مطبوعة ، مثل :

- ١ - المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨) .
- ٢ - المحكم لابن سيده .
- ٣ - نزهة الطرف في فن الصرف للميداني (ت ٥١٨) .
- ٤ - المغرب في اللغة للمطرزي (ت ٦١٠) .
- ٥ - الكافية لابن الحاجب .

القسم الثالث : مصادر لم يُصَحَّحْ بأسمائها ، وَصَّحَ بأسماء أصحابها :

وهم :

- ١ - سيبويه (ت ١٨٠ هـ) .
- ٢ - الفراء (ت ٢٠٧ هـ) .
- ٣ - أبو عبيدة (معمر بن العثنى) (ت ٢١٠ هـ) .
- ٤ - أبو الحسن الأُخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) .
- ٥ - أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) .
- ٦ - ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) .
- ٧ - أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) .
- ٨ - أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) .
- ٩ - ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) .
- ١٠ - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) .
- ١١ - أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) .
- ١٢ - عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) .
- ١٣ - ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) .
- ١٤ - ابن الأنباري (أبو البركات) (ت ٥٧٧ هـ) .
- ١٥ - أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) .

القسم الرابع : مصادر لم يصرح بأسمائها ، ولا بأسماء أصحابها وإتباعها
اكتمى بالقول :

قال بعض الشارحين ، وقال بعض شارحي هذا الكتاب ، وقال
بعض الفضلاء في تصريفه ، قال بعض شارحي المفصل ، ذكر في بعض
شروح المفصل ... وهكذا .

*

وفيما يلي نوضح بالتفصيل ما جاء ذكره في الأقسام الأربعة
لمصادر الجاربردى .

القسم الأول : مصادر صرح بأسمائها وأسماء أصحابها :

وهي نوعان :

أ - مخطوطة ، وهي :

١ - شرح الشافية لابن الحاجب :

وقد اعتمد الجاربردى على هذا الشرح اعتماداً كبيراً ونقل
عنه ، وقد صرح في مقدمته أنه أخذ عنه وعن غيره ، وقد تبين^ت من خلال
قراءته للكتاب أنه ورد ذكره في نحو أربع وعشرين مرة . (١)

من أمثلة نقله عنه قوله (٢) : ﴿ وإنما قال أحوال أبنية الكم ولم

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ١/ ١٠ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ،

٨٢ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ،

٢٣١ ، ٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) المرجع السابق ١/ ١٠ .

يقول أبنية الكلم ، ليكون الحدّ جامعاً ، إذ يخرج عنه حينئذ بعض أحكام الإدغام نحو اضرب بعدك ، وإنما قيدنا ببعض ، لأن بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو شدّ شدّ ، وإذا كان في كلمتين فحينئذ يكون داخل في الأحوال ، لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى . وخرج عنه أيضا بعض أحكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل ، وإنما قيدنا ببعض ، لأن البعض الآخر داخل في البنية ، وهو الذي يكون في كلمة واحدة إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها نحو (انطلق) بسكون اللام وفتح القاف ويخرج أيضا أحكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم ، لأن الوقف على جعفر ، وزيد ، وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالاشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف . (١)

ومن الأمثلة ما ورد ذكره (٢) في أثناء حديثه عن الوجه السادس من وجوه معرفة القلب المكاني ، حيث قال (٢) : (يُعْرَفُ القلب بأنه لولم يُقدَّر لَدَى على الأصحّ إلى منع الصرف بغير علة ، فإنّه لولم يُقدَّر القلب يلزم أحد المذهبين كما سنذكر ، والأصحّ منهما مذهب الكسائي : أي منع الصرف بغير علة ، كما أشار إليه المصنف في شرح الفصل ،

(١) انظر شرح الشافية لابن الحاجب الورقة ١ ، ومقارنة ما نقله عنه بما جاء في الشرح السابق وجدت أنّ النقل عنه ليس حرفياً بل بالمعنى حيث قال ابن الحاجب : (وإنما قال أحوال ولم يقل أبنية الكلم ، كما قال بعضهم لئلا يرد عليه أحكام الوقف وبعض أحكام الإدغام ، وبعض أحكام التقاء الساكنين ، فإنها من التصريف ، وليست راجعة إلى أبنية الكلم ، لأن الوقف على جعفر وأشباهه بالسكون أو بالروم والاشمام ليس راجعاً إلى علم بناء الكلمة ، وكذلك قولك أنا اضرب بعدك ، وغيره من أبواب التصريف) شرح ابن الحاجب ورقة ١

ويتبين لك ههنا أيضا ، وهذا معنى ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أن قوله على الأصح إشارة إلى مذهب الكسائي (١).

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله : (٢)

” وقد جاء أربعة أفعال بالضم والكسروهي نمـ^و ينمـ^و ، وبتهـ^و يتهـ^و ، وعـ^و يعـ^و ، وشـ^و يشـ^و ، هكذا ذكر في الشرح المنسوب (٣) إلى المصنف .

٢ - شرح الدرة الألفية لابن الخباز (٤) المتوفى سنة ٦٣٧ :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط (٥) ، وذلك في معرض شرحه لقول ابن الحاجب : (وليس رجلة بتكسير) ، يريد أن (فعلة) بفتح الفاء وسكون العين ليس تكسيرا ، بل هو اسم جمع ، وذكر الخباز في (٦) شرح الدرة الألفية أن (فعلة) لم يكسر عليه إلا اسم واحد ، وهو (رجل) ثم أشار فيه إلى أنه لم يعد هذه الصيغة تكسيرا غير ابن السراج ، فإنه جعلها تكسير الرجل . هذا حاصل ما ذكره الفاضل في شرح الدرة .

- (١) انظر شرح الشافية لابن الحاجب / الورقة ٤ .
- (٢) شرح الشافية للجاربردى ٥٦/١ .
- (٣) انظر شرح الشافية (مخطوط) الورقة ١٣ ، وبالمقارنة وجدت أن النقل هنا حرفيا .
- (٤) واسمه شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ ، سماه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، كشف الظنون ١٥٥/١ .
- (٥) شرح الشافية ص ١٣٠ .
- (٦) شرح الدرة الألفية لابن الخباز (مخطوط) الورقة ١٠٩ .
والنقل هنا بالمعنى حيث جاء في شرح الدرة : (فعلة) لم يكسر عليه إلا بناء واحد ، وهو (فعل) وهو اسم واحد ، وهو رجل ، قالوا : رجلة وعده ابن السراج تكسيرا .

ب - مصادير مطبوعة ، وهي :

١ - الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب :

وكان اعتماد الجاربردى على هذا الشرح كبيراً ، فقد تردد ذكره في نحو ثمان وعشرين مرة ^(١) ، وكان أحياناً يقارن بين ما جاء في هذا الشرح بما جاء في متن الشافية وشرحها لابن الحاجب نفسه ، ويدل على برأيه مؤيداً أو معارضاً .

من أمثلة ذلك ما جاء عند شرحه لقوله - أى قول ابن الحاجب -
(فَعَلٌ لِلتَّكْثِيرِ) فقال ^(٢) : (وهو إما في (الفعل) نحو: جَوَلْتُ
وطَوَّقْتُ ، أو في (الفاعل) نحو: (مَوَّتَ الْإِبِلُ) ، أو في (المفعول) نحو:
(غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ) ، فإن فُقد ذلك لم يتسع استعماله ، فلذلك كان مَوَّتَ
الشاة لشاة واحدة خطأ ، لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى
الشاة . وإن لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة ، وليس ثم مفعول ليكون التكثير
له وينبغي أن تعلم أن هذا بخلاف قولك قَطَعْتَ الثَّوبَ فإن ذلك سائغ ،
وإن كان الفاعل واحداً . ذكرته المصنف في شرح الفصل ، ثم قال فيه :
إنَّ قَوْلَهُ فِي الْفَصْلِ : وَلَا يُقَالُ لِلوَاحِدِ لَمْ يُرِدْ بِهِ إِلَّا مَا لَمْ يَسْتَقِمْ فِيهِ
تَكْثِيرُ الْفَعْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّكْثِيرُ فِي الْفَاعِلِ هُوَ الْمَصْحُوحُ . وذكر في

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ١١٨ ،

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٧٥ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٢٥ ، ١٩٨ ،

١٩٩ ، ٢٣٣ ، ١٢٢ ، ٢٠٨ ، ٢٤٢ ، ٢٦٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ،

٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ .

(٢) المرجع السابق : ٤٧ ، وانظر الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ١٢٩

وقد وجدت هذا النص منقول حرفياً .

الشرح المنسوب إلى المصنف : **إِنَّ الفعلَ إِذَا كَانَ لازماً فَالتَّكْثِيرُ فِي فاعِلِهِ .**
وهذا على إطلاقه غير صحيح ، لَأَنَّهُ قد يكونُ التَّكْثِيرُ فِي الفعلِ دونَ
الفاعلِ نحو: **جَوَلْتُ ، وَطَوَّفْتُ ،** وقد يكونُ في الفاعلِ نحو: **مَوَّتَ الأَبلُ ،** وذكر
فيه أيضاً أَنَّهُ إِنْ كَانَ متعدداً فَالتَّكْثِيرُ فِي متعلقه يعنى في مفعوله ،
كقولك : **ظَلَّتْ الأبوابُ** وزادَ عليه بعضُ الشارحين أَن المراد بالتَّكْثِيرِ
في المفعول أَنَّهُ لا يستعمل (ظَلَّتْ) بالتَّضْعِيفِ إِلا إِذَا كَانَ المفعول جمعاً ،
حتى إِذَا كَانَ واحداً وظلَّ مراراً كثيرة لم يستعمل إِلا ظَلَّ بلا تَضْعِيفٍ إِلا على
سبيل المجاز ، وهذا يخالف ما ذكره المصنف في شرح المِفْصَلِ .

ومن أمثلة ذلك أيضاً :

نحو ما جاء في شرحه ^(١) لقوله : (ر ونحو عود) : (هذا شروع
فيما مدته الواو ولا يكون فاو ، إِلا مفتوحاً ، لأنَّ كسرَ الفاءِ في مثله ليس من
أَبنيتِهِمُ وَالضَّمُّ من أَبنيةِ الجموعِ إِلا ما شَدَّ من نحو : (سُدَّوس) للطيلسان
الأخضر ، وقد رَواه الأَصمعي بالفتح هكذا ذكره المصنف في شرح المِفْصَلِ .

ومنه ما جاء في شرحه لقول ابن الحاجب الآتي :

(ر وقد تدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس
كالْمَزْلَةِ والمَقْمَرَةِ ، ومع مخالفتها كَالْمَظِنَّةِ - وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى (مَفْعَلَةٍ) بِالضَّمِّ
فَأَسْمَاءٌ غَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى الفعلِ ، ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها .) ^(٣)

(١) شرح الجاربردى للشافعية : ١٣٩ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المِفْصَلِ ٣ / ١ هـ ، والنقل هنا حرفي أيضاً .

(٣) شرح الشافعية : ٧٢ .

وجاء في شرح المفصل . . وتوله : (ز) وقد تدخل على بعضها
تاء التانيث قال الشيخ مع جريها على القياس مع مخالفته ، فالجاري كالمزلة
والمقبرة ، وغير الجارى كالمظنة بالفتح ، لانه من ظنَّ يَظُنُّ ، فالكسر فيه
شاذ ، وموقعة الطائر جارٍ على القياس . وأما ما جاء على (مفعلة) بالضم
فأسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها ! (١)
والى غير ذلك من أمثلة . (٢)

٢ - الصاحح للجوهري :

كان الصاحح للجوهري مُعْتَمَد العلماء في هذه الفترة ، وقد
نقل عنه الجاربردى كثيراً ، حيث ورد ذكره نحو ثلاثين مرة (٣) ، وكان
يعاقب بين الجوهري وصاحبه ، فتارة يذكر اسم الصاحح ، وتارة اسم
الجوهري وهكذا . .

- (١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٥ ، وانظر شرح ابن يعيش ١٠٩/٦ .
- (٢) انظر شرح الجاربردى ص ٣٤٣ نقل عن ابن الحاجب في شرح
المفصل ٢/٤٨٩ . نقلًا حرفيًا .
- (٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ١/٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٤٢ ،
٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١١٥ ، ١٣٤ ،
١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ،
٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٥٩ .

فمن أمثلة تصريحه بالصحاح فقط قوله: ^(١) (قال في الصحاح
القهقرى بتشديد الراء : الحجر الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول واحده
القهار ، وقال : القسطل والقسطل بالسّين والصار : الغبار ،
والقسطال لغة فيه كأنه سدود منه) . ^(٢)

ومن أمثلة ذلك :

ما نقله عنه في أثناء حديثه ^(٣) من (أشياء) فقال : (إنَّها
تُجَمَّعُ على أشاوى ، وأفعلاء لا يُجَمَّعُ على أفاعل ولا يلزم سيجويه شيء من
ذلك ، لأنَّ منع الصرف لأجل ألف التانيث . وتَصْغِيرُهَا على أَشْيَاءَ لا نَبَّهَا
اسمُ جمع ، وجمعتها على أشاوى ، لأنَّها اسم على وزن فعلاء فيجمع على
فعالي كصحراء وصحاري قال في الصحاح أصل أشاوى : أشائي قُلِبَتِ الهمزة
ياءً فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقُلِبَتِ الأخيرة ألفاً وأُبدِلَتْ من
الأولى واواً) .

ومن أمثلة تصريحه باسم الجوهرى فقط ما ذكره ^(٤) أثناء حديثه
عن معاني (فاعل -) وأنها للمشاركة ، وقد تكون بمعنى (فَعَلَ) فقال :
(ومعنى (فَعَلَ) أى لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك : سافرتُ
بمعنى نسبة السفر إلى المسافر ، وليس ثمَّ فَعَلَ ثلاثي من لفظ سافر بمعناه
فيمثل به كما في شغلته وأشغلته هكذا ذكره المصنف في شرح المفصل ،
لكن نقل الجوهرى ^(٥) سَفَرْتُ أَسْفَرُ سَفُوراً ، إذا خرجت للسفر فأنما مسافر
وقوم سَفَرٌ مثل صاحب وصاحب .

(١) انظر شرح الجاهردى للشافعية : ٢٠ ، وانظر الصحاح (قهر)

٠ ٨٠١ / ٢

(٢) المرجع السابق : ٢٠ ، وانظر الصحاح (قسطل) ٠ ١٨٠١ / ٥

(٣) المرجع السابق ٢٧ ، وانظر الصحاح (شياً) ٠ ٥٨ / ١

(٤) المرجع السابق ٠ ٤٨ / ١

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٠ ١٣٠ / ٢

(٦) انظر الصحاح (سف) ٠ ٦١٦ / ٢ (نقل ، حذف .)

٣ - المفصل للزمخشري :

وقد تردد ذكره نحو أربع عشرة مرة ^(١) وغالباً ما كان يذكر

اسم المفصل وحده أو اسم الزمخشري وحده ولم يذكر المفصل والزمخشري معاً إلاّ مرتين فقط .

مرة عند حديثه ^(٢) عن (مُردّفين) بضم الميم وكسر الراء ، والدال ،

وأجيز أيضاً فتح الراء قال الزمخشري في المفصل ^(٣) : ويجوز (مَقْتُلُونَ)

بالضم إتباعاً للميم لما حكى عن بعضهم (مُردّفين) .

ومرة عند مقارنته بين قولي الزمخشري في الكشف والمفصل ^(٤)

ومن أمثلة ذكره للمفصل وحده قوله : ^(٥)

(و ... فائدة ذكر في المفصل ^(٦) أن كل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق

بالرباعي ، أولغير الإلحاق وليست بمدّة فجمعه على مثال جمع الرباعي) .

ومن أمثلة ذكره للزمخشري وحده قوله : ^(٧)

(وقبعثرى للإبل القوى وألفه ليست للتأنيث لقولهم (قبعثرة)

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٦ ، ٦٦ ، ١٤٧ ، ١٨٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٦٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ .

(٢) المرجع السابق : ٣٥٣ .

(٣) انظر المفصل ص ٤٠١ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) المرجع السابق : ١٤٧ .

(٦) انظر المفصل : ١٩٦ .

(٧) شرح الشافية : ٣٥ - ٣٦ .

فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر ، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسي ، وإن ليس لنا أصل سداسي فتلحقه به فهي لتكثير الكلمة ، وإتمام بنائها ، وهذا معنى قول الزمخشري ^(١) وهي في قيعثرى كنحو ألف كتاب لا نافتها على الغاية .

٤ - الكشاف للزمخشري :

وقد ورد ذكره نحو ثلاث عشرة مرة ^(٢) ، وتارة يذكر الكشاف دون ذكر الزمخشري ، وتارة يذكر الزمخشري فقط ، وقد صرح بالكشاف والزمخشري مرة واحدة وذلك ضمن حديثه عن (آدم) فقال : (أعلم أن هذا الكلام مبنى على أن آدم لفظ عربي ، وقد أنكر الزمخشري رحمه الله ذلك حيث ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم آدم من الأدمة ، ومن أديم الأرض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب . . .) ^(٣)

وما عدا ذلك كان يذكر الكشاف فقط ومن أمثلة ذلك :
قال صاحب الكشاف ^(٤) في تفسير قوله تعالى : * أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا * الآية . . . إِنَّهُ يَجْعَلُ (أَكْبَّ) مطاوع (كَبَّه) ، ويقال : كَبَّهْتُ فَأَكْبَّ مِنَ الْغُرَابِ (والشوانر) . . . ونحوه : قَشَعَتِ الرِّيحُ

-
- (١) انظر المفصل : ٣٥٨ .
(٢) انظر شرح الجاهري للشافية ص ٣٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ .
١٢٣ ، ١٣١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٤١ .
(٣) شرح الجاهري : ٢٦٠ .
(٤) المرجع السابق ٤٦/١ وانظر الكشاف ١٣٩/٤ والنقل هنا حرفي .
(٥) من الآية ٢٢ من سورة تبارك ، وسوف يأتي ذكرها في فصل شواهد القرآن ص ١٩١ .
هذه اللفظة لم تذكرها الجاهري ، وذكرها الزمخشري .

السحاب ، فاقشعت وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً ولا يتقن نحو هذا ، إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما أَكَبَّ من باب (انفضَّ) وآلام ومعناه أدخل في الكسب وصار ذا كَبٍّ وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ، ومطاوع كَبَّ وقَشَعَ ، انكَب وانقشع .

وقد ذكر اسم الزمخشري ^(١) دون أن يذكر الكشف .

وذلك ضمن شرحه لقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ^(٢) فقال : (معنى الكسب تحصيل الشيء على أى وجه كان ، ومعنى الاكتساب : المبالغة والاعتمال فيه ثم ذكر الآية السابقة ، وبعد التعليق عليها قال : " قال الزمخشري ^(٣) : لما كان الشر ما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأما به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم يكن في باب الخير كذلك - لفتورها في تحصيله وُصِفَتْ بما لا دلالة على الاعتمال والتصرف) .

ه - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي :

وقد ورد ذكره مرتين وذلك في معرض حديثه عن جمع (فاعل) من العاقل على (فواعل) فقال ^(٤) : (قال المرزوقي ^(٥) فوارس شان في الجموع عند سيبويه لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة في صفات من يعقل

(١) شرح الجاربردى : ٥٥٠ .

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة وسيأتي ذكرها في فصل شواهد القرآن ص ١٩٢ .

(٣) انظر الكشف ٤٠٨/١ (النقل حرفي) .

(٤) شرح الشافية ص ١٤٣ .

(٥) لقد رجعت إلى شرح ديوان الحماسة ووجدت هذا النص منقول

عنه حرفياً - انظر شرح الحماسة ٣٩/١ - ٤٠ .

دون فاعل ، واستدرك على سيجويه هوالك في هالك، وببيت الفرزدق :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا تَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

(١) خُضَعَ الرُّقَابُ نَوَاسِ الْأُبْصَارِ

وبت عبدة بن الحارث :

أَحَامِ قَنْ ذِمَارِ بَنِي سُلَيْمٍ

(٢) وَمِثْلِي فِي غَوَائِكُمْ قَلِيلٌ

ثم نقل عن البرد * أنه الأصل في جميعه ويجوز في الشعر .

ورود ذكره في معرض شرحه لمعنى (التيحان) فقال : (٣)

قال المرزوقي (٤) في شرح الحماسة التيحان : المقدام ، وهو

(فيعلان) بفتح العين ، ولا يجوز أن يروى بكسرهما لأن فيعلان لم

يجي * في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا .

٦ - المُعَرَّبُ لِلْجَوَالِقِي :

ورد ذكره مرتين :

مرة في أثناء شرحه لكلمة (صَعْفُوق) فقال : (٥)

وهو نبت يتداوى به غير منصرف للعلمية والعجمة ، وذكر

(١) (٢) سوف يأتي شرح البيتين في فصل الشواهد الشعرية ص ٥٠٦ ، ٥٠٤ .

(٣) شرح الشافعية ص ٢٣٢ .

(٤) انظر شرح الحماسة ١/ ٣٢ - أيضا نقل حرفي .

(٥) شرح الشافعية ص ١٩ .

أبو منصور^(١) في كتاب عله لبيان المعرب أن صغفوق اسم أعجمي ويقال
بنو صغفوق لغول باليمامة قال المعراج :

فَهُوَ دَا فَتَقَدَّ رَجَا النَّاسُ الْغَيْرُ
مِنْ أَمْرِهِمْ قَلَى يَدَيْكَ وَالثُّوْرُ
مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَاتَّبَاعٍ آخِرِ
الطَّاعِينَ لَا يُبَالُونَ الْغَمَرُ

يخاطب عمر بن عبيد الله يقول هوذا - أى الأمر هذا الذى ذكرته
من مدحك ، وقد رجا الناس أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح
بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج ، والثوْر جمع ثوْرَة وهي
النار - أى أملوا أن تثار بمن قتلت الخوارج من المسلمين .

وقال في موضع آخر^(٢) : (ذكر أبو منصور^(٣) في كتاب
عله لبيان المعرب - المصطار من صفات الخير ، وهي مُعَرَّبٌ ، ويقال :
مِصْطَارٌ ، بالسَّين وهي التي فيها خلاف) .

٧ - الرسالة الرقطاء للحريري : (٤)

وقد ورد ذكرها مرتين : (٥)

-
- (١) انظر المعرب للجواليقي ص ٢٦٢ ، وقد نقله عنه حرفيا .
(٢) شرح الشافية ص ٣٦٦ .
(٣) انظر المعرب ص ٣٦٩ وجاء فيه وهي التي فيها (حلاوة) بدلا من
(خلاف) .
(٤) من مقامات الحريري ، المقامة السادسة والعشرين .
(٥) انظر شرح الجاهري ص ٢٨٦ ، ٣٣٨ .

مرة في معرض حديثه عن التقاء الألفين ، وكراهية حذف إحداهما ،
وكذا تحريك الأولى ، فحَرَكُوا الأخيرة ، لالتقاء الساكنين بِقَلْبِهَا همزةً ،
لِقُرْبِ الهمزة من الألف ، ونقط هذه الهمزة ، كما نَقَطَهَا الحريري في
الرسالة الرقطاء في نحو: قائلٍ ، حيث قال : (نائلٌ يديه قاضٍ خطأ) . (١)

ومرة ثانية في (٢) معرض حديثه عن الضاد حيث قال :

(ر) ولا ضادَ إلَّا في العربية ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلامُ
أنا أفصحُ من تكلمَ بالضادِ - يعني أنا أفصحُ العربِ قال في شرح
الهادي (٣) ، من قال أَنَّهُ عَنَى نَفْسَ الضادِ ، لصعوبَتِهَا ، فَقَدْ أَخطَأَ
لاستواءِ العربِ الأتباعِ في الإتيانِ بالحروفِ كُلِّهَا ، ثُمَّ قال فيه: وَعَدُّ لَامِ
الألفِ عامي لا وَجْهَ لَهُ ، وقد عدّها الحريري حرفاً واحداً في الرسالة
الرقطاء . (٤)

٨ - شرح المعلقات السبعة للزوزني (ت ٤٨٦) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة (٤) ، وذلك ضمن حديثه عن إِبِلٍ ،
وَيِلِزٍ ، فقال : (المصنف - يعني ابن الحاجب - ما أراد حصرَ مجيئِ
الفِعْلِ مطلقاً في المثالين المذكورين ، ولأَنَّ لَكَانَ لَفْظٌ نحو: لَفِئُوا ،

(١) انظر مقامات الحريري ٢٠٨-٢٠٩ ، وانظر شرح مقامات الحريري

لأبي العباس القيسي ٢٨٠/٣ إذ يقول : (نائلٌ : عطاءٌ ،

قاضٍ : سألَ وَخَرَجَ على الأرض) .

(٢) انظر شرح الشافية : ٣٣٨ .

(٣) انظر الورقة : ٢١٩ .

(٤) في شرح الشافية للجارودي ٣٢/١ .

إذا انحَوَلهما حينئذٍ، بل أرَادَ حَصَرَ مَجِيءِ (الْفِعْلِ) صَفَةً فِي الْمَثَالِينِ فَعَمَّ
أَوَّلًا جَوَازَ إِسْكَانِ الْعَيْنِ فِي كُلِّ (فِعْلٍ) اسْمًا كَانَ، أَوْ صَفَةً بِقَوْلِهِ: وَنَحْوِ: إِبِلٍ
وَيَلِزُ يَجُوزُ فِيهِمَا: إِبِلٍ وَيَلِزُ، ثُمَّ تَخَصَّصَ ثَانِيًا وَإِتْيَانِ (الْفِعْلِ) فِي الصِّفَاتِ
بِالْمَثَالِينِ الْمَذْكُورِينَ بِقَوْلِهِ: وَلَا ثَالِثَ لِهُمَا، هَذَا مَا ذَكَرُوهُ، وَالْحَقُّ مَا
ذَكَرْنَاهُ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الزَّوْزَنِيُّ (١) فِي شَرْحِ السَّبْعِيَّاتِ مِنْ أَنََّّهُ
أَجْمَعَ الْبَصَرِيَّونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَلَى (فِعْلٍ) مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا إِبِلٌ، وَمِنْ
الصِّفَاتِ إِلَّا يَلِزُ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ إِطْلَاً مِنَ الْأَسْمَاءِ أَيْضًا وَهِيَ: الْخَاصِرَةُ
فَقَدْ اتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى اقْتِصَارِ (فِعْلٍ) عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ (٢).

٩ - شرح ديوان المتنبي للواحدى (٣)

وقد وردَ ذِكْرُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ مُضَارِعِ الْفِعْلِ
(حَبٍّ) فَقَالَ: (قَالَ الْوَاحِدِيُّ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْمَتْنَبِيِّ (حَبِّتُ) لَفَةً
فِي (أَحَبِّتُ) شَانَ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْهُ إِلَّا مُحَبُّوبٌ).

١٠ - تفسير الوسيط للواحدى: (٤)

وردَ ذِكْرُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَيْثُ قَالَ: (٥)
(ذَكَرَ الْوَاحِدِيُّ فِي الْوَسِيطِ قَوْلَهُ تَعَالَى:

(١) انظر شرح المعلقات السبعة للزوزني: ٦٩، وقد ذكر ذلك في شرح

معاني كلمة (أبطل) من البيت التالي:
لَهُ أَبْطَلَا ظَهْبِي وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقَرَّبُ تَتَفَلُّ

(٢) شرح الشافعية ط ٥٦٠

(٣) لم أتمكن من الحصول على هذا الكتاب.

(٤) وهو كتاب تفسير ويسمى تفسير الواحدى - ثلاثة البسيط، والوسيط

والوجيز وتسمى هذه الثلاثة الحاوى لجميع المعاني، انظر كشف
الظنون ١/ ٤٦٠.

(٥) شرح الشافعية ص ٢٧٧.

قالوا: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) إِنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هِيَ لُغَةُ بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ
ثُمَّ قَالَ رِجَاعُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ لُغَةُ حَارِثِيَّةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ بِلْحَارِثَ
ابْنَ كَعْبٍ وَخُثْعَمًا وَزُبَيْدًا وَقِبَائِلَ مِنَ الْيَمَنِ يَجْعَلُونَ أَلْفَ الْاِثْنَيْنِ فِي الرِّفْعِ
وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ يَقُولُونَ أَنَّنِي الزَّيْدَانِ ، وَأَيُّتِ الزَّيْدَانِ ،
وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ كُلَّ يَاءٍ سَاكِنَةً انْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا
فَعَامِلُوا يَاءَ التَّثْنِيَةِ أَيْضًا هَذِهِ الْمَعَامِلَةُ كَمَا فَعَلَ قَائِلُهُمْ :

أَيَّ قُلُوبٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرُ عَلَاهَا

وهذه ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في عَلَاهُنَّ مفتوحة قلبوها أَلْفًا
وحكى هذه اللغة جميع النحويين، جميع ذلك مذكور في الوسيط .

*

القسم الثاني : مصادر صَحَّ بِأَسْمَائِهَا دُونَ أَسْمَاءِ أَصْحَابِهَا :

وهي نوعان أيضا :

أ - مخطوطة :

١ - الكافي في شرح الهادي في النحو والصرف للزنجاني

(ت ٦٥٥) :

وهو من المصادر التي اعتمد عليها الجاربردى اعتماداً كبيراً ، وقد
ورد ذكره نحو تسع وأربعين مرة ^(١) نذكر منها على سبيل المثال :

- (١) انظر شرح الشافعية ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ،
١٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،
٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ،
٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،
٣٤٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

قوله : (وليست الألف في تَفَاعَلَ لِلإِلْحَاقِ ، لَأَنَّ الألفَ لَا تَنَعُ لِلإِلْحَاقِ حَشْوًا لَا فِي الأَسْمِ ، وَلَا فِي الفِعْلِ ، لَكِنَّ المَصْنَفَ قَيَّدَ ذَلِكَ بِالأَسْمِ فِي ذِي الزِّيَادَةِ ، وَتَضْعِيفِ العَيْنِ لَا يَكُونُ لِلإِلْحَاقِ (فَتَكَلَّمَ) لَا يَكُونُ مُلْحَقًا ، ذَكَرَ جَمِيعَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الهَادِي) . (١)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَفِي شَرْحِ الهَادِي أَنَّ (افْعُولَ) لِلْمَبَالْغَةِ (كَافْعُولِ) نَحْوِ (اخْرُوطَ بِهِمُ السَّيْرَ ، أَيْ امْتَدَّ ، وَاجْلُوذَ بِهِمُ السَّيْرَ أَيْ دَامَ مَعَ السَّرْعَةِ ، وَاعْلُوَطَ . أَيْ لَزِمَ) . (٢)

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ اسْمِ الهَيْئَةِ :

(وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الهَادِي أَنَّ المَرَادَ بِالنَّوْعِ الحَالَةَ التَّسِيَّ عَلَيْهَا الفَاعِلُ عِنْدَ الفِعْلِ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الرِّكْبَةِ ، أَيْ إِذَا رَكِبَ وَكَانَ رُكُوبُهُ حَسَنًا ، يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهُ فِي الرُّكُوبِ ، وَهُوَ حَسَنُ الطَّعْمَةِ يَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ مُوجُودًا مِنْهُ صَارَ حَالَهُ لَهُ ، وَمِثْلُهُ العِذْرَةُ لِحَالَةِ وَقْتُ (٣) الاعتذار ، وَالْقَتْلَةُ لِلْحَالَةِ الَّتِي قُتِلَ عَلَيْهَا ، وَالْمَيْتَةُ لِلْحَالَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا) .

إِلَى مَا هُنَاكَ مِنْ أَمْثَلَةٍ .

(١) شرح الشافية ص ٣٩ ، وانظر شرح الهادي الورقة ١٦٩ (النقل

بالمعنى) .

(٢) المرجع السابق ص ٥٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٠ وانظر شرح الهادي الورقة ١٧٤ ، ونقله

هنا حرفي .

٢ - شرح تصريف ابن مالك لابن إيباز النحوي (ت ٦٨١) :

وقد ورد اسم ذلك الشرح نحو تسع مرات ^(١) نذكر منها على سبيل المثال قوله : (ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أن إِنْقَحَلَا من معنى الْقَحْلِ لا من لِظَهْرِ ، ووزنه (فَعْلَلُل) فتقول في تصغيره (أَنْتِيح) ، وعلى الأول أنت مُخِيرٌ إن حَذَفْتَ الهمزة قلت (نُقِيحِل) ، وإن حَذَفْتَ النون قلت : (أُقِيحِل) ثم قال فيه ذهب الزعفراني إلى جواز كون الهمزة في (وَانْزَهُو) بدلاً من العَيْنِ) ^(٢) .

ومن أمثلة ذلك :

قوله : (وبعضهم يقول (نَرَجِس) بكسر النون ، وهي فيه زائدة أيضاً ، لاتفاق اللفظ والمعنى ، فإن قيل نرجس أعجمي فـهـلاً جعلهم النون أصلاً وإن خالفت الكلمة الأصول ، حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن في جالينوس من كونها أصلاً ، وإن خرج الوزن عن الأصول ، فالجواب أن الفرق بينهما كون جالينوس علماً في لغة أهله كزيد وعروفي لفظة العرب ، وقد تقدم أن الأعلام يُسْتَجَازُ فيها ما لا يُسْتَجَازُ في غيرها ، وليس كذا (نَرَجِس) ، لأنه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك) ^(٣) .

(١) انظر شرح الجاربردي للشافعية ٢٢٢، ١٢٠، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٠،

٢٢٣، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٦٩ .

(٢) شرح الشافعية ٢٠٦ ، وانظر شرح تصريف ابن مالك لابن إيباز،

مخطوط الورقة ١٥٠ . ونقله عنه هنا بالمعنى .

(٣) شرح الشافعية ٢١٩-٢٢٠ ، وانظر شرح تصريف ابن مالك الورقة ٢٤-

ونقله هنا أيضاً بالمعنى .

ب - مصادر مطبوعة ، وهي :

١ - المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط ^(١) وذلك في أثناء حديثه عن جمع (كُور) فقال : [والمخصص ^(٢) أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواوياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، حملوا شيرة في جمعه عليه ، وليس لثورة جمع ثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه] .

٢ - المحكم لابن سيده :

وقد ورد ذكره أيضا مرة واحدة ^(٣) وذلك ضمن حديثه عن كلمة (آجر) وأن وزنه (فاعل) لا (أفعل) : (وذكر أن ما يدل على كون آجر فاعل لا أفعل ثلاثة أوجه :

* الوجه الأول : أنه جاء آجر إجارة ، ولو كان (أفعل) لم يجز منه فَعَالَةٌ لَانْ فَعَالَةٌ مصدر فاعل لا أفعل .

* الوجه الثاني : أنهم لم يقولوا في مصدره إيجارًا ، ولو كان أفعل لكان مصدره على إفعال .

(١) انظر شرح الجارودي للشافية : ٢٩٣ .

(٢) لم أجد ذلك في المخصص ، ولقد وجدت في الخصائص ١/١٢٢ . فلعله قد يكون نقله عنه .

(٣) انظر شرح الجارودي للشافية : ٢٦١ .

« الوجه الثالث : أنه ثبت أجر يو^١ أجر فاعل ، وصحة أجر الذي هو فاعل تمنع أن يكون أجر أفعـل ، وفي هذا نظراً لأنه لا يلزم من مجيء^٢ فعالة أن لا يكون أجر أفعـل ، لجواز أن يكون مشتركاً بين فاعل وأفعـل ، ومصدر الأول فعالة ، ومصدر الثاني إفعال ، وقوله - أي قول ابن الحاجب - والإفعال عَزَّ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فَمَنْعُ ، لَأَنَّهُ حَكِيَ صاحب كتاب المحكم^(١) : (فيه أجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً) ، وإن أَرَادَ بِهِ قَلِيلٌ فَمُسَلَّمٌ ، لكن لا يحصل منه المطلوب . . .)

٣ - نزهة الطرف في فن الصرف للميداني (ت ٥١٨) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط^(٢) وذلك في معرض حديثه عن اسم المفعول من الأُجوف الواوى فقال : (نكر في الصحاح ، والنزهة أنه ليس يأتي مفعول من بنات الواو بالتمام إلاّ حرفان ، مسك مدووف ، أي ملول * وثوب مصوون) .^(٣)

(١) انظر المحكم (أ ج ر) ٣٣٨ / ٧ ونصه كالتالي : (أَجَرَتْ الْأَئِمَّةُ

البغي نَفْسَهَا مَوْجِرَةً أَبَاحَتْ نَفْسَهَا بِأَجْرٍ) .

(٢) شرح الشافية ص ٢٩٧ .

(٣) وقد رجعت لنزهة الطرف للميداني ص ٢٨٥ فوجدته يقول :

(والمفعول (مَصُون) والأصل مَصُونُون) وقد مضى الكلام فيه ، ولم يجيء على التمام من هذا الباب إلاّ حرفان (مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وثوبٌ مَصُونٌ) .

٤ - المغرب في اللغة (١) للمطرزي (ت ٦١٠) :

وقد تردد ذكره مرتين :

(٢) وذلك ضمن حديثه عن الخلاف في (كلمة) ملك ، (حيث قال :
الكسائي أن وزنه (مَفْعَل) مَالِك من الألوكة وهي الرسالة ، قدّم اللام على
الهمزة فقبل ملاك ، ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقبل ملك وهو
المختار ، لأن فيه معنى الرسالة ، وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب . وقال
ابن كيسان هو فَعَّال من الملك وهو بعيد ، لأن فَعَّال نادر ، وفَعَّال كثير
... وقال أبو عبيدة هو (مَفْعَل) من لأك أي أرسل . . ثم قال
والحق إنه إن ثبت (لأك) بمعنى أرسل كأن جعل ملاك من لأك
أولى لسلامته عن القلب ، وعن مثال نادر ، ولم يذكر في الصحاح ولا في
المغرب لأك بمعنى أرسل .

وقد ورد ذكره (٣) في أثناء شرحه لكلمة (مؤنة) فقال :
لقل من مان يمون لأن معنى مانه قام بمؤنته فعلى هذا أصله مؤونه
بالواوين على فعولة قلبت الواو الأولى همزة لأن الواو المضمومة المتوسطة
تقلب همزة نحو أدور . هذا على تقدير أن يقرأ قوله مَان يَمُونُ بلفظ
الأجوف ويجوز أن يُقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح ، والمغرب

(١) المغرب في اللغة للامام أبي الفتح ناصر المطرزي المتوفى سنة ٦١١ هـ
للحنفية ككتاب الأزهري والمصباح المنير للشافعية تكلم فيه
من الألفاظ التي استعملها الفقهاء من الغريب . كشف الظنون

٠١٧٤٨/٢

(٢) شرح الشافعية ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢١٤ .

وهو الموءونة (فعولة) بمعنى الثقل من مأنت القوم إذا احتلست موءونتهم، أو بمعنى العدة من قولهم أتأتي هذا الأمر وما مأنت له هأنأ إذا لم تستعد له).

هـ - الكافية لابن الحاجب :

وقد ورد ذكرها مرة واحدة. (١)

وذلك أثناء حديثه عن اسم الجمع وأنه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرد بالواو والنون ولا بالالف والتاء، ويمكن أن يقال: إنما لم يستثنه لأنه علم ما ذكر في الكافية (٢) أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولاً على ما يجوز جمعه جمع السلامة.

*

القسم الثالث : مصادر لم يصرح بأسمائها وصرح بأسماء أصحابها :

قد ورد في شرح الجاربردى ذكر عدد من العلماء كسيبويه، والمبرد، والغراء، وأبي عبيدة، وابن السكيت، وأبي عثمان المازني، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الأنباري، وأبي البقاء العكبري.

وبعض هؤلاء العلماء له كتاب واحد كسيبويه، ومعظمهم له أكثر من كتاب، وهنا تكمن الصعوبة، فلكي نقف على اسم الكتاب الذي نقل عنه الجاربردى هذا الرأي أو المسألة يقتضي ذلك من الرجوع إلى

(١) شرح الشافية ص ٩٤.

(٢) انظر الكافية ١٨٢/٢.

كُلِّ مَصَادِرِ هَذَا الْعَالَمِ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَحْيَانًا لَا نَجِدُ هَذَا الْقَوْلَ فِي
تِلْكَ الْمَصَادِرِ مَا يَضْطَرُّنَا إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى كُتُبِ تِلَامِيذِهِ أَوْ مَعَاصِرِهِ لِعَلَّنَا
نَقْلَ عَنْهُمْ . وَفِي هَذَا اسْتِغْفَانٌ لِلْوَقْتِ وَالْجَهْدِ .

وَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ ، وَتَأَكَّدْتُ مِنْ صِحَّةِ بَعْضِ
تِلْكَ النُّقُولِ ، وَمَعْضَاهَا لَمْ أَتَمَكَّنْ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ أَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ فِي
مَوْضِعِهِ .

لَقَدْ تَرَدَّدَ فِي الشَّرْحِ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَهُمْ :

١ - سَيَبُويه :

لَقَدْ تَرَدَّدَ ذِكْرُ سَيَبُويه فِي الشَّرْحِ حَوْلِي ثَلَاثِينَ مَرَّةً (١) نَذَكُرُ
مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ :

قَوْلُهُ : (وَالْمَسْجِدُ وَهُوَ اسْمُ الْبَيْتِ الْمَبْنِيِّ لِلْعِبَادَةِ سُجَّدَ فِيهِ
(٢)
أَوَّلُ يُسْجَدُ قَالَ سَيَبُويه : وَأَمَّا مَوْضِعُ السُّجُودِ فَالْمَسْجِدُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ) .

وَمِنْهَا مَا ذُكِرَ فِي تَصْغِيرِ الْخَمَاسِي .

فَقَالَ : (وَتَصْغِيرُ الْخَمَاسِي ضَعِيفٌ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ إِذَا صُغِرَ عَلَى
ضَعْفِهِ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

(١) انظر ص ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ،
١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ،
٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ،
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣٨٤ .

(٢) شح الشافية ص ٧٢ ، وانظر الكتاب ٩٠ / ٤ .

أحدها : وهو ألا جُود أن يُحذف الخامس كما في جمع التكسير ،
فيقال في تصغير (جَحْمَرَش) (جَحْمِير) ، وعلته ما ذكر سيبويه : وهو أنه
لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما حذف الخامس
الذي ارتدع عنده . (١)

ومنها ما ذكر عن مجي المصدر على زنة المفعول فقال :
(ويجي المصدر على زنة المفعول نحو أخرجته (مُخرَجاً) ،
واستخرجته (مُستخرجاً) قياساً مطرداً ، وهو يصلح للمفعول والمصدر
واسم الزمان والمكان ، والميسور بمعنى اليسر كقوله : (دَعْنِي إِلَى مَيْسُورِي
وإلى مَعْسُورِي) ، وقال سيبويه : هما صفتان معناهما إلى زمان يوسرفيه ، وإلى
زمان يعسرفيه ، لأنه يمتنع مجي المصدر عنده على وزن مفعول . (٢)

٢ - الفراء (ت ٢٠٧ هـ) :

وقد تردد ذكر اسمه حوالي ست مرات . (٣)
نذكر منها ما جاء في مصدر (فرى) وشبهه .
فقال : [وكأنه وقع في الشرح المنسوب إلى المص أن نظير
الطوى هو الفراق ، وهو سهو ، لأن الصفة من (طوى) طاوٍ وطيان ،
ومن (فرى) فرق ، فليسا بنظيرين ، ثم أورد الفراء اعتراضاً على ذلك إن

(١) شرح الشافية ص ٧٩ وانظر الكتاب ٤٤٨ / ٣ ، ٤٤٩ ،

(٢) المرجع السابق ص ٦٨ . لم أجد قول سيبويه في الكتاب وقد
وجدت المعنى نفسه في شرح الشافية للرضي (١ / ١٧٥) ، فلعله
اقتبس منه .

(٣) انظر شرح الشافية ص ٦٣ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

قياسه (غَرَا) لأنه من (غَرَى) أى : أُلْعِ به فهو غَرِشَل (صَدَى)
فهو صَدِي ، والأصمعي يقصر ، لكن المسموع فيه المَدُّ (١) .

ونذكر منها ما جاء في أصل كلمة بريئة من برأ ، أو برى .

فقال : (يقال برأ الله الخلق برأه ، والبريئة : الخلق ، قال الفراء
أى أخذت من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة ، تقول منه برأه الله
يبروه بـ (برأوا أى خلقه) (٢) .

ونذكر منها ما جاء في بيان وزن منجنيق .

فقال : (٣) نقل أبو عبيدة عن بعض العرب ما زلنا نجنق ،
ونقل غيره كنا نجنق مرة ، ونرشق أخرى ، وحكى الفراء جنقناهم ، وإن لم
يعتد به ، لقلته في استعمال الفصحاء ، ويقول الفراء أنه مولد من لفظ المنجنيق ،
إلا أنه موضوع في لغة العرب . . . الخ) .

٣ - أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ) :

(٤) وقد تردد ذكره نحو ثلاث مرات :

فمنها عندما تحدث عن أصل كلمة (مَلَك) فقال :

(١) شرح الشافعية ص ١٩١-١٩٢ قال الفراء ص ٤٠ (٢) الخراء أن تقول

غريت بك غرا يكتب بالياء مدود . انظر المقصور والمدود للفراء
ص ٤٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٣ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢١٥ . لم أجده في معاني القرآن ولقد وجدت

ما ذكره الرضي قريب منه . انظر شرح الشافعية ٣٥٠/١ ، وانظر

المنصف ١٤٧/١ .

(٤) انظر شرح الشافعية ٢٠٩/١ ، ١١٥ ، ٢١٥ .

(قال ابن كيسان هو فعال من الطلح وهو عبيدٌ ، لأن فعلًا نادر ، ومفعلاً كبير والحمل على الأكثر أولى ، ولأن مناسبتة مع اللوكة أقوى من مناسبتة إلى الطلح إذ لا يُعرف له ملك ، وقال أبو عبيد (١) هو مفعَل من لاك-أي أرسل (٢) .

ومن أمثلة ذلك قوله :

(قال أبو عبيدة تقول العرب رُوحَانِي لَكَ ما فيه الروح — من الناس والدواب) . (٣)

٤ - أبو الحسن الأُخفش (ت ٢١٥ هـ) :

وقد تَرَدَّدَ ذِكْرُهُ نحو ثمانِ مراتٍ . (٤)

نذكرُ منها قوله : (وأبو الحسن الأُخفش يُسَكِّنُ ما أصلُهُ السكونُ كَقَدْرٍ وجرٍ ، لأنه لَمَّا رَدَّ أصلُهُ السكونُ صارَ كَعَدُوٍّ وَقَدَرٍ ، فكما يُقالُ فيهما : عَدُوٌّ وَقَدَرٌ ، فكذا يُقالُ : هنا عَدُوٌّ وجرٌ) . (٥)

ومنها قوله :

(واللامُ لِلإِحقِ بِسَفَرَجَلٍ فوزُّهُ (فَعَلَّلَ) ، وإن لم يكنْ لِلإِحقِ قَسَمَهُمْش وهو العجوزُ ، فإنَّ الأكثرين ذهبوا إلى أَنَّهُ فَعَّلَلَ بتضعيفِ العينِ حَكَمُوا بذلك ، لكثرة التضعيفِ ، وقال الأُخفشُ أصلُهُ (هَنْمَرَش) كَجَهْمَرَش بمعناه ووزُّهُ (فَعَّلَلَ) ، واستدلَّ على ذلك بعدمِ النظرِ) . (٦)

-
- (١) قال ابن جماعة في حاشيته أبو عبيدة هو بئاء آخره كنية معمر بن المشي من نحاة البصرة .
- (٢) شرح الشافعية ص ٢٠٩ .
- (٣) المرجع السابق ص ١١٥ .
- (٤) انظر شرح الشافعية ص ٧٩ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .
- (٥) المرجع السابق ص ١٢٠ .
- (٦) المرجع السابق ص ٢٢٣ .

٥ - أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة . (١)

قال الجاهلي : (نص سيبويه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير ، وحكى أبو زيد (٢) في جمع (أرض) أروض . . .)

٦ - ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) :

ذَكَرَهُ مَرَّةً (٣) وَاحِدَةً وَذَلِكَ ضَمِنَ حَدِيثَهُ عَنْ تَسْكِينِ عَيْنِ (قُوبَاءُ) حَيْثُ قَالَ : (وَقَدْ يُسَكَّنُ الْوَاوُ مِنَ الْقُوبَاءِ اسْتِثْقَالًا ، فَإِنْ سَكَّنَتْهَا ذَكَرَتْ وَصَرَفَتْ ، وَالْيَاءُ فِيهِ لِلِلَّحَاقِ بِقُرْطَاسٍ ، وَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْهَا . قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ (٤) : لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فُعْلَاءٌ مضمومة الفاء ساكنة العين مدودة إلا حرفان (الْخُشَاءُ) : وَهُوَ الْعِظْمُ النَّاتِي عِوَاءَ الْأُذُنِ ، وَ (قُوبَاءُ) ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا تَحْرِيكُ الْعَيْنِ .)

٧ - أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) :

وقد تَرَدَّدَ ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ . (٥)

ومن أمثلة ذلك ما نقل عنه فيما يتعلق (بِوَجْهَةٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) شرح الشافعية ص ١٣٥ .

(٢) لم أجد ذلك في النوادر لأبي زيد وجاء في اللسان (أرض)

١١٢/٧ والجمع : (أراض ، وأروض ، وأرضون) .

(٣) شرح الشافعية ص ٣٠٥ .

(٤) انظر إصلاح المنطق ص ٢٢١ ، وانظر المصباح المنير (خشش) ١/١٦٩ .

(٥) انظر شرح الشافعية ص ١٧٣ ، ٢٧٤ .

(١)

* وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا *

فقال (٢) : (فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ تَحْذَفِ الْوَاوَ مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِيهِ

الجمع بين العوض والمعوّض فالجواب من وجهين :

الأول أنها ليست مصدرًا جاريًا على الفعل ، بل هي اسم

للجهة المتوجهة إليها والواو تثبت في الاسم ، نحو (وَلَدَةٌ) جمع وليد ، وهو الصبي ، فالاسم وعْدَةٌ والمصدر عِدَّةٌ .

والثاني أنه مصدر ، لكن صُحِّحَ تنبيهًا على الأصل كالقود

واستحوذ . وهذا قول أبي عثمان المازني (٣) وَشَبَّهَهُ بِضَيَّونَ : وهو السنور

الذكر ، وبَحَيَّوَةٌ : وهو اسم رجل ، واستضعف أبو علي (٤) هذا

٨ - المبرد (ت ٢٨٥ هـ) :

وقد تردد ذكره حوالي ست مرات . (٥)

نذكر منها ما جاء في حكم المنون المقصور .

قال : [وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَقْصُورًا كَعَصَا ، وَرَحَى ، وَمُسَمَّى ، وَمُعَلَّى ،

فِيَوْقَفُ بِالْأَلِفِ إِتْفَاقًا ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ . فَقَالَ سِيَبَوِيهُ الْأَلِفُ فِي

النَّصَبِ أَلِفُ التَّنْوِينِ ، وَأَمَّا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَالْأَلِفُ الْأَصْلِيَّةُ لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ

إِذَا أُشْكِلَ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنََّّهُمْ يَقْلِبُونَ التَّنْوِينَ أَلِفًا فِي

الصَّحِيحِ حَالَةَ النَّصَبِ ، وَيَحْذَفُونَ حَالَةَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .

(١) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة وسيأتي ذكره في فصل شواهد القرآن ص ٢٣٣

(٢) شرح الشافعية ص ٢٧٤ .

(٣) انظر المنصف ١ / ٢٠٠ .

(٤) انظر التكملة ص ٢٤٦ .

(٥) انظر شرح الشافعية ص ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٤٣ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ .

قال المبرِّد^(١) : هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث ، لا نهم
أمالوا رَحَى ، ومُسَمَّى ، ومُعَلَّى في الوقفِ رفعاً ونصباً وجراً ، ولو كان ألف
التنوين لم تُثَمَل ، وأيضاً كتبوا مُعَلَّى ونحوه في الأحوال الثلاث بالياء
ولو كان ألف التنوين ، لوجب كَتَبَهَا ألفاً . وأجيب بأن الإمالة والكتابة
بالياء رأى من مذهب مذهب المبرِّد فلا ينتهض دليل على غيرهم .
وقال المازني^(٢) : (هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث ، لا نهم وإنما
قلبوا التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة ، وتنوين مُسَمَّى وابه في
جميع الأحوال ، واقع بعد الفتحة فوجب قلبه ألفاً . . .)^(٣)

ومن أمثلة ذلك ما نقل عنه في أصل كلمة (دَم) المحذوف
اللام قال الجاربردى^(٤) : (قُلْتُ : إِنَّ (دَمًا) في الأصل (فَعَلٌ)
يسكون العين عند سيبويه والأخفش . نعم هو عند المبرِّد^(٥) (فَعَلٌ)
بفتح العين ، واستدل عليه بقولهم : كَمِ يَدْمُ دَمًا ، كما يُقال : فَرِقْ
يَفِرُقُ فَرَقًا وَحَذِرْ يَحْذِرُ حَذِرًا . . . ، واستدل عليه بقولهم : في التثنية دَمِيَان) .

٩ - ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة فقط .^(٦)

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | لم أجد ذلك الكلام في كتبه المطبوعة التي بين يدي . |
| (٢) | لم أجد ذلك في النصف ، وهناك كلام يشبهه من بعيد في الخصائص ٢ / ٢٩٦ . |
| (٣) | شرح الشافية ص ١٧٢ - ١٧٣ . |
| (٤) | المرجع السابق ص ١١٨ . |
| (٥) | ولقد وقفت على صحة هذا القول في المقتضب ٣ / ١٥٣ . |
| (٦) | شرح الجاربردى للشافية : ٢٣٣ . |

ذكره عند شرحه لمعنى كلمة (قيقبان) . . فقال : ر والقيقبان شجرٌ يتخذُ منه السروجُ ، وقال ابنُ دريد ^(١) هو بالفارسية آزاد درخت .

١٠ - أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) :

وقد تردد ذكره نحو خمس مرات . ^(٢)

ومن أمثلة ذلك مَا ذُكِرَ فِي معرض حديثه عن بعض الوجوه التي يعرف بها القلب المكاني - وهو أداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو: جاء فقال : ر وهو الوجه الخامس وهذا الوجه من التعريف إنما يقول به الخليل نحو: جاء ، وأصله (جَآيْ) بالتعاق لا نة اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام فقال الخليل قُلِبَتْ اللام إلى موضع العين فصَارَ (جَآيِي) على وزن (قَالِيع) فَاُفْعِلَّ إِعْلَالُ (قَاضِي) فصَارَ (جَآء) ، وإن لولم تُقْلَبْ لَانْقَلَبَتْ الياءُ همزةً وصَارَ (جَآءُ) بهمزتين وهو مستكره . وقال سيبويه وأصحابه لا بأس باجتماع همزتين إذ يعمل ما يقتضيه الأصول ، وتُقْلَبُ الثانيةُ في (جَآء) ياءً ويُعْلَلُ إِعْلَالُ قَاضِي ، وأعتَرَضَ على مذهب سيبويه . .

(١) انظر جمهرة اللغة باب ما جاء على فَيْعْلَان وفَيْعْلَان ٤١٣/٣ ولكن الذي يُفْهَمُ من نصِّ ابنِ دريد أَنَّ سَيِّبَانَ هو الذي يُقَالُ له بالفارسية (آزاد درخت) . حيث قال : (وقيقبان وهو خشبٌ تَتَّخَذُ منه السروجُ . . والسَّيِّبَان ضربٌ من الشجر ، وهو آزاد درخت بالفارسية) . ولكنَّ نصَّ الجاربردي مطابقٌ لنصِّ الصحاح ، فلعلَّ الجاربردي نقلَ قته . انظر الصحاح

(قلب) ٢ / ٢٠٤ .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٢٥ ، ٤١ ، ١٩٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥ .

ونقل عن أبي علي (١) أنه كان يَقْوَى قول الخليل لما يلزم

على مذهب سيبويه من إعلالين ، قلب العين همزة، واللام يا .

ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعريف الممدود .

فقال : (٢) (يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف

يدل على أن أصل نحو ماء أصله (موه) قلبت الواو ألفا والهاء همزة

مع أنه لا يسمى ممدودا نص عليه أبو علي الفارسي (٣) لعروض المد

فيه ، لأنَّ ألفها واو في الأصل .

١١ - ابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ) :

وقد تردد ذكره نحو أربع مرات . (٤)

ومن أمثلة ذلك :

قوله (٥) : (وقال ابن جنبي : (٦) الدُّنْيَا والعُلْيَا ، وإن كانتا

صفتين إلاَّ إنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء ، كما تقول في أَجْرَعُ والأَبْطَحُ

والأَبْرَقُ إنها الآن أسماء فاستعملوها استعمال الأسماء وإن كانت في

الأصل صفات ، ألا ترى أنهم قالوا أَبْرَقُ وأَبَارِقُ ، وأَجْرَعُ وأَجَارِعُ ، فصرفوا

أَبْرَقًا وأَجْرَعًا وجمعوها على مثال أحمد وأحمد .

(١) انظر التكملة ص ٢٦٤ .

(٢) شرح الشافية ص ١٩٠ .

(٣) انظر المسائل العضديات ص ١٢٧ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ١٢٩ ، ٢١٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٦) ولقد تمكنت من العثور على هذا القول في النصف ٢ / ١٦١

(نقل بالمعنى) .

ومن أمثلة ذلك أيضا :
 قوله : ^(١) [وقال أبو الفتح ^(٢) ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء
 وذلك، لما فيها من الضعف والخفاء].

ومن ذلك أيضا :
 ما ذكره ^(٣) عند حديثه عن اختصاص وزن (أفعال) من
 جموع القلة بالمعتل العين كَثُوبٌ وَأَثُوبٌ ، (وذكر أنه جاء زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ
 وَفَرَحٌ وَأَفْرَاحٌ من الصحيح ، وقد أجيب عنه بوجهين :
 الأول ما نقل من ابن جنى ^(٤) أنه من التداخل يعني شَبَّهوه
 (بفعل) مفتوح العين إذ ليس يعينهما إلا فتح العين ، وهذا
 معنى التداخل ههنا) .

١٢ - عبد القاهر الجرجاني (ت ٧٤ هـ) :

وقد تردد ذكره نحو أربع مرات . ^(٥)

ومن أمثلة ذلك :
 ما ذكره ضمن ^(٦) حديثه عن الفعل المطاوع فقال :

-
- (١) شرح الشافية ص ٣٤٤ .
 (٢) وقد وجدت هذا النص في سر الصناعة لابن جنى ١ / ٦٤ .
 (٣) انظر شرح الشافية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
 (٤) قال ابن جنى في كتاب اللمع : [فإن كانت عين (فعل) معتلة
 واوا أو ياء كسرفي القلة طلى أفعال ، نحو ثوب وأثوب . . . ،
 ثم قال وقد تتداخل جموع الثلاثي من حيث كان هذا العدد
 منتظما لجميعها ، وذلك . نحو : فَرَحٌ وَأَفْرَاحٌ وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ .]
 ص ١٧٣ - ١٧٤ .
 (٥) انظر شرح الشافية ص ٤٩ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٥٩ .
 (٦) المرجع السابق ص ٤٩ .

() وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك : انكسر الإناء ،
وقال عبد القاهر ^(١) رحمه الله معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع
فالثاني مطاوع لأنه طاع الأول والأول مطاوع لأنه طاعه الثاني .
ومن أمثلة ذلك أيضا :

ما جاء في جموع التفسير حيث قال ^(٢) : (قال عبد القاهر ^(٣)
إنَّ عبيداً ليس بتكسير وإنَّما هو اسم جمع ، لجواز تصغيره على لفظه) .
ومن ذلك أيضا ما جاء في النسب إلى محذوف العين .
فقال ^(٤) : (... لم يثبت حذف العين إلّا في (سَهْ وَمُذَّ وَثَبَة)
على تقدير أن يكون من ثاب يثوب ، فإنَّه قال الإمام عبد القاهر لا يوجد
شيء حذف عنه أكثر من اثنين (مُذَّ وَ سَهْ) ...) ^(٥) .

١٣ - ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) :

وقد ورد ذكره مرة واحدة . ^(٦)

حيث قال : (وذكر ابن القطاع ^(٧) : أنه جاء - مَالُكَ - بضم اللام

بمعنى الرسالة .

-
- (١) لم أتمكن من معرفة اسم المصدر الذي جاء فيه هذا القول .
 - (٢) شرح الشافية ص ١٢٨ .
 - (٣) وجدت هذا القول في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد
القاهر ص ١٩٤ .
 - (٤) شرح الشافية ص ١٢٠ .
 - (٥) لم أتمكن من معرفة المصدر .
 - (٦) شرح الشافية ١/٦٧ .
 - (٧) الذي وجدته في كتاب أفعال ابن القطاع ١/٣٩ هو : أَلَاكَ
بين القوم أَلَاكَ وأَلُوكَ ، ترسل ، وأَلُوكَ ، الرسالة .
منه .

١٤ - ابن الأنباري : (١)

وقد ورد ذكره مرة واحدة . (٢)

وذلك ضمن حديثه عن مصدر (بكى) فقال : (وقد جاء في مصدر بكى المداء إذ لا يخلو البكاء في الغالب من الصراخ ، فأجسروه مجراه ، والقصر ، لجعلهم له كالحزن ، لانه قد يخلو عن الصراخ ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهد هذا :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا

وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْقَوِيلُ (٣) .

١٥ - أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) :

وقد تردد ذكره حوالي أربع مرات . (٤)

وذلك عند حديثه عن زيادة الهمزة (فذكر أنها تُزاد مع ثلاثة أصول وقال ثلاثة أصول احترازا عن أن يكون بعدها أصلان ، أو أربعة وإلا حُكِمَ بأصلتها وقال الأصل عدم الزيادة أي من الرباعي - قال أبو البقاء الدليل على أصلتها وجهان أحدهما أنها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثناة وليست الهمزة فيه لمعنى فلا وجه لزيادتها) (٥)

(١) لا نعلم من ابن الأنباري الذي يقصد / محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ صاحب كتاب الأضداد والمذكر والمؤنث ؟ - أم أبو البركات ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ صاحب الإنصاف ، والبيان في إعراب القرآن ، وأسرار العربية ، حيث أنني لم أجد هذا الشعر في جميع هذه الكتب .

(٢) شرح الشافية ص ٦٣ .

(٣) سوف يأتي ذكر هذا البيت في نشاهد الشعر ص ٤٢٦ .

(٤) انظر شرح الشافية ص ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ومن ذلك ما جاء في ضمن حديثه ^(١) عن زيادة السين . فقال :
(والسين اطردت زيادتها من استعمل ، وشذت في اسطاع ، قال سيبويه
هو أطاق فمضارعه يطمع بالضم . وذكر أبو البقاء ^(٢) أنهم زادوا السين
ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلها اطوع يطوع) .

ومن ذلك حديثه ^(٣) عن (سأل) واختلافهم فيها .

وقال أبو البقاء ^(٤) : (سأل يسأل) مثل خاف يخاف ومصدره

المساولة وهو واوى .

ابن مالك ت (٦٧٢) هـ :

وقد ورد ذكره مرتين :

من أمثلة ذلك قوله : ^(٥) (وذكر ابن مالك ^(٦) أن المسموع

في (حَسَّان) منع الصرف فكيف قال المص حيث صرف ومنع في قلت :
من الجائز أن يسمع فيه المص الصرف وعدمه ، وهم لم يسمعوا فيهما إلا منع
الصرف . . .) .

(١) شرح الشافية ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) لم أجد هذا الكلام في التبيان في إعراب القرآن للعكبري في
تفسير قوله تعالى * فما اسطاعوا أن يُظهِرُوهُ * . . * من
الآية ٩٧ / الكهف .

(٣) شرح الشافية ص ٢٥٧ .

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٩ / ٢ ، ونقل عنه بالمعنى فقد
ذكر العكبري أن سأل يقرأ بالهمزة وبالألف وفيه ثلاثة أوجه
وأحد هذه الوجوه أنها بدل من الواو على لغة من قال همايتساو لان .

(٥) شرح الشافية : ٢٠٨ .

(٦) لقد وجدت قريبها من هذا القول في شرح الشافية الكافية ١٤٧٣ / ٣ .

ومن أمثلة ذلك :

قوله (١) : (وقال ابن مالك ليس سأل في قراءة من قرأ

(سأل سأل بعذاب واقع) مخففاً من سأل ، وإنما هو مثل هاب ،

وسأل معتل العين مرادف سأل مهموز العين ، لأنهم يقولون : سَلَّتْ تَسَالٌ نحو هَبَّتْ تَهَابٌ .

القسم الرابع - مصادر لم يصرح باسمائها ولا أسماء أصحابها :

هناك بعض الشروح نقل عنها الجاربردى ولم يصرح باسمائها

(٢)

ولا أسماء أصحابها وإنما كان يرد عبارات مثل أورد عليه بعض الشارحين

وذكر بعض الشارحين (٣) ، قال بعض شارحي هذا الكتاب (٤) ، قال

بعض الفضلاء في تصريفه (٥) ، قال بعض شارحي الفصل (٦) ، ذكر بعض

(٧)

شرح الفصل .

(١) شرح الشافية ٢٥٧/١ وقد وجدت ابن مالك يقول في شرح الكافية

الشافية ٢١١٠/٤ : " الإشارة بالإبدال الذى هو بمعزل عن

القياس إلى نحو (منسأة) و (سأل) - على القول بأنه من سأل

وهو الظاهر ، لأنها اللغة المشهورة . ومن العرب من يقول :

(سلت عن الشيء أسال وهذا أسول من هذا) أى : أكثر

سؤالاً . فإن كان (سأل سأل) على هذه اللغة ، فهو القياس

ولن كان على اللغة المشهورة ، فهو مثل (منسأة) من المحفوظ

الذى لا يقاس عليه .

(٢) انظر شرح الشافية ص ١٠ ، ٣٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٥ ، ٣٢٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٥) المرجع السابق ص ١١ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٨٠ ، ١٥١ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٤٧ .

موقف الجاربردى من هذه المصادر :

وهكذا يتضح لنا من عرضنا لهذه المصادر^(١) أنَّ الجاربردى لم يكتف فى بعضها على النقل عنها فقط ، بل إنه كان يعرض هذه النقول ، ويناقشها ، ويقارنها بعضها ببعض ، ثم يدلي برأيه مؤيداً أو معارضاً ، مع التحليل ، والاستدلال لما يقول .

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

ما ذكره فى بيان أوزان مزيد الخماسي^(١) فقال : (ومن

الخماسي لم يجي إلا مخضرفوط للعظايسة ويقال له بالفارسية كوياسو ، وخزعبيل للباطل ، وقرطبوس للداهية ، وقبعثرى ، للإبل القوى ، وألفه ليست للتأنيث ، لقولهم قبعثرة ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقته

تأنيثاً آخر ، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية . وهي الخماسي ، إذ ليس

لنا أصل سداسي فتلحقه به ، فهي لتكثير الكلمة واتمام بنائها . وهذا

معنى قول الزمخشري^(٢) وهي من قبعثرى كنحو ألف كتاب ، لإينافيتها

على الغاية . هكذا ذكر فى شرح السهاردى ، ويظهر لك من هذا

أن ما ذكر فى الصحاح^(٣) من أن ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة

بنات الست غير صحيح) .

(١) شرح الشافية ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) انظر الفصل : ٣٥٨ .

(٣) انظر الصحاح (قبر) ٧٨٥ / ٢ .

ومنها ما جاء مضارعه على (يفعل) و (يفعل) بالضم

والكسر فيه المضعف فقال (١) :

(وقد جاء أربعة أفعال بالضم والكسر وهي نَمَّ يَنْمُو ، وَبَتَّ يَبْتُو ،

وَعَلَّه يَعْلُو ، وَشَدَّ يَشُدُّ ، هَكَذَا ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْمُنَسَّوبِ إِلَى

الْمَصْنَفِ وَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ بِأَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ يُؤْهِمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ غَيْرَهَا ، لَكِنْ

ذَكَرَ صَاحِبُ الْكُشَافِ فِيهِ أَنَّهُ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَعُذَّ

أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ، بِضَمِّ الصَّادِ وَكسْرِهَا وَتَشْدِيدِ السَّيِّ

الْمَفْتُوحَةِ ...)

ومن أمثلة ذلك أيضاً :

ما جاء في حذف (ياء) غَلَامِي وإثباتها (٢) فقال :

(يَرِيدُ أَنْ حَذَفَ (ياء) غَلَامِي وإثباتها جائزان في الوقف ، سواءً حُرِّكَتْ

يَاوُهَا حال الوصل أَوْ سَكِنَتْ ، لَكِنْ إِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِهَا عَلَى كِلْتَا

اللغتين ، وَذَكَرَ فِي الْمَقْصَلِ (٣) : أَنَّهُ يُقَالُ : غَلَامٌ وَغَلَامِي بِإِسْكَانِ الْيَاءِ

وِغَلَامِيهِ وَضَرْبُهُ بِالْحَاقِ الْهَاءِ فَيَمِنْ حَرَكَةٍ فِي الْوَصْلِ وَغَلَامٍ وَضَرْبُهُنَّ

بِحَذْفِ الْيَاءِ فَيَمِنْ أَسْكَنَ فِي الْوَصْلِ ، وَكَذَا قُرِّرَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ الْمَقْصَلِ ،

وَفِي شَرْحِ الْهَادِي ، وَنَحْنُ أَيْضًا قُلْنَا كَذَلِكَ عَنْ قَرِيبٍ ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ

الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ (٤) وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّهُ

(١) شرح الشافية ص ٥٦

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣

(٣) انظر المقصل ص ٣٤٣

(٤) انظر الإيضاح في شرح المقصل ٣١٨/٢

يُؤْنَنُ بِأَنَّ الْوَقْفَ بِالْإِثْبَاتِ إِنَّمَا هُوَ لُغَةٌ مِّنْ حَرَكَ خَاصَّةٍ ، وَالْوَقْفُ بِالْحَذْفِ
 إِنَّمَا هُوَ لُغَةٌ مِّنْ سَكَنٍ فِي الْوَصْلِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ صَحِيحًا . أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ
 الْأَكْثَرُ ، وَقَدْ يُحَذَفُ مِمَّنْ يُحَرِّكُ فِي الْوَصْلِ . . الخ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا نَّ الْأُفْصَحَ
 الْوَقْفُ عَلَيْهِ ، بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ أَيْضًا . (١٠) .

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره عن جمع ما ألفه خامسة (كحُبَارَى) (١) قال فيه : لَا يَجْمَعُ
 إِلَّا بِالْأَلِفِ وَالْتَّاءِ ، لِأَنَّ تَكْسِيرَهُ وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ، غَيْرُ مُمْكِنٍ فَلَا بُدَّ مِّنَ
 الْحَذْفِ ، فَإِنَّ حَذْفَ أَلِفِ التَّانِيثِ ، وَقُلْتَ : حَبَايَرُ اشْتَبَهَ بِرَسَائِلَ ، فَإِنَّ حَذْفَ
 الْأَوَّلِ وَقُلْتَ : حُبَارَى اشْتَبَهَ بِحُبَالَى ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ : (٢) الْحُبَارَى يَقَعُ
 عَلَى الذَّكَرِ وَالْإُنْثَى ، وَالوَاحِدِ ، وَالْجَمْعِ ، وَلِإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِي الْجَمْعِ : حُبَارِيَّاتٍ وَالْفُ
 لَيْسَتْ لِلتَّانِيثِ ، وَلَا لِلْإِلْحَاقِ ، وَهِيَ لَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً ، هَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ
 فِيهِ ، وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ ، لِأَنَّهَا لَوْلَمْ تَكُنْ لِلتَّانِيثِ لَصَرَفَ ، وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْهَادِي
 بِأَنَّهَا لِلتَّانِيثِ ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَفِي شَرْحِ الْفَصْلِ (٣) أَيْضًا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ
 طَلَّ فِيهِ عَدَمُ تَكْسِيرِهِ : بِأَنَّهُمْ إِذَا كَرِهُوا تَكْسِيرَ الْخَمَاسِي الْمَذْكُورِ ، فَالْمَوْ نَسَتْ
 أُولَى .

ويتضح ذلك أيضاً أنه إذا كان للمؤلف غير مصدر ، فإنه يقارن
 بين قوليه في المصدرين مُرَجَّحًا أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، ثُمَّ يَقَارُنُ ذَلِكَ
 بِمَا جَاءَ فِي الْمَتْنِ .

(١) شرح الشافية ص ١٤٥ .

(٢) الصحاح (حبر) ٢ / ٦٢١ .

(٣) انظر ١ / ٥٤٧ .

من أمثلة ذلك :

ما نقله عن ابن الحاجب ^(١) في كُلِّ من شرح الشافية وشرح
المفصل ، فقال : (وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُصَنِّفِ ^(٢) أَنَّ النِّسْبَةَ
إِلَى كِلْتَا عِنْدَ سِيَبُوه (كَلَوِيٌّ) ، لِأَنَّ التَّاءَ عِنْدَهُ لِلتَّائِيَةِ فَتُحَذَفُ لِلنِّسْبِ
وَتَقْلِبُ اللَّامُ وَاوًا ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَن (كِلْتَا ^(٣))
عِنْدَ سِيَبُوه (فِعْتَل) وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ
بِأَنَّ أَصْلَ كِلْتَا عِنْدَ سِيَبُوه (كَلَوِيٌّ) وَوَزْنُهُ (فِعْلُو) أُبْدِلَتْ الْوَاوُ تَاءً
إِشْعَارًا بِالتَّائِيَةِ) .

ومن أمثلة ذلك :

ما نقله عن الزمخشري في الكشاف والمفصل ^(٤) فيما يتعلق بلفظ
(آدَم) وهل وزنه (أَفْعَلٌ) أو (فَاعِلٌ) فقال : ومن هذا عُلِمَ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَاعِلٌ) كَخَاتَمٍ بِأَنَّ يَكُونُ الْآ لَفْ زَائِدَةً
غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ مِنَ الْهَمْزَةِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ صَرْفُهُ . اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
مِنْهُ عَلَى أَنَّ آدَمَ لَفْظٌ قَرِيبٌ ، وَقَدْ أَنْكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ حَيْثُ
ذَكَرَ فِي الْكَشَافِ : إِنَّ اشْتِقَاقَهُمْ آدَمُ : مِنَ الْآدَمَةِ ، وَمِنْ آدَمِ الْأَرْضِ نَحْوُ
اشْتِقَاقِهِمْ : يَعْقُوبُ : مِنَ الْعَقْبِ ، وَإِبْرَاهِيمُ : مِنَ الدَّرْسِ ، وَإِبْلِيسُ : مِنَ الْإِبْلَاسِ ، وَمَا
آدَمُ إِلَّا اسْمٌ أَعْجَمِي وَأَقْرَبُ أَمْرُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَاعِلٍ ، كَعَاذِرٍ وَأَزْرٍ وَغَايِرِ وَشَالِحٍ
وَفَالِحٍ ، لَكِنْ ذَهَبَ فِي الْمَفْصَلِ إِلَى أَنَّهُ قَرِيبٌ عَلَى وَن (أَفْعَلٌ) .

(١) شرح الشافية ١/ ١٢٢ .

(٢) مخطوط انظر الورقة : ٣٢ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠١ .

(٤) شرح الشافية ٢٦٠ .

ثانياً : مصادر الرضي :

لقد اعتمد الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب على عدد كبير من العلماء وقد تفاوت نقله عنهم فهناك من اعتمد عليه اعتماداً كبيراً ونقل عنه الكثير، ومنهم من لم ينقل عنه إلا النذر اليسير ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء :

- ١ - سيمويه ، إذ اعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، فقد تردد ذكر اسمه حوالي مئة وتسع وثمانين مرة . (١)
- ٢ - ويليه الاً خفش الذي تردد ذكره حوالي تسع وعشرين مرة . (٢)
- ٣ - السيرافي ، وقد تردد ذكره حوالي ست وعشرين مرة . (٣)
- ٤ - المبرد ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث وعشرين مرة . (٤)
- ٥ - الفراء ، وقد تردد ذكره حوالي سبع عشرة مرة . (٥)

-
- (١) انظر شرح الشافية ٦/١ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ... الخ
 - (٢) انظر المرجع السابق ٣/٢٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧/٢ ، ٢٨٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٦/١ ... الخ
 - (٣) انظر المرجع السابق ٣/٩٢ ، ٤٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٩٤ ، ٩٢ ، ١٧٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٣٠٧
 - (٤) انظر المرجع السابق ١/١٥٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٥٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧
 - (٥) انظر المرجع السابق ١/٣٠ ، ٣٨ ، ٣٠ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨ ، ١٣٧/٢ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ٣٥٠ ، ١١٨/٣ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٤

- ٦ - المازنى ، والفارسي ، وقد تردد ذكر كل منهما حوالي ثلاث عشرة مرة. (١)
- ٧ - أبو زيد الأنصارى ، وقد تردد ذكره حوالي عشر مرات. (٢)
- ٨ - أبو عمر الجرمي ، وقد تردد ذكره حوالي تسع مرات. (٣)
- ٩ - الجوهري ، وقد تردد ذكره حوالي ثمان مرات. (٤)
- ١٠ - الزمخشري ، وقد تردد ذكره حوالي ثمان مرات. (٥)
- ١١ - الزجاج ، وقد تردد ذكره حوالي سبع مرات. (٦)
- ١٢ - ابن جني ، وقد تردد ذكره حوالي خمس مرات. (٧)

- (١) انظر شرح الشافية ٢٤٩/١ ، ٢٧٩ ، ٣٣١ ، ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٧
- الفارسي ، المرجع السابق ٢٢/١ ، ٢٨٣ ، ٧٧/٣ ، ٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٩٢
- (٢) المرجع السابق ١١٧/١ ، ١٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، ٢٤٨ ، ٥٨/٣ ، ٩٧ ، ١١١ +
- (٣) المرجع السابق ٢١٥/١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٤٦/٢ ، ٧٠ ، ١٣٨ ، ٧٢
- (٤) انظر المرجع السابق ٧٨/١ ، ٩٢/٢ ، ١٠٤ ، ٣٣٩
- (٥) المرجع السابق ١٨٧/١ ، ٢٠٥ ، ٣٣/٢ ، ٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠
- (٦) انظر المرجع السابق ٦٢/١ ، ١٥٧ ، ٢١٦ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨
- (٧) انظر المرجع السابق ٣٩/١ ، ٢٥١/٢ ، ٣٨٥ ، ٢١٧/٣ ، ٢٢١

- ١٣- أبو صبيدة ، وقد تردد ذكره حوالي أربع مرات . (١)
- ١٤- ثعلب ، وقد تردد ذكره نحو ثلاث مرات . (٢)
- ١٥- عبد القاهر ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث مرات أيضا . (٣)
- ١٦- ابن يعيش ، وقد تردد ذكره حوالي ثلاث مرات . (٤)
- ١٧- وابن الأنباري . (٥)
- ١٨- وابن خروف . (٦)
- ١٩- والشاطبي . (٧)
- ٢٠- والشيباني . (٨)
- ٢١- والصاغاني . (٩)
- فقد تردد ذكر كل منهم مرة واحدة فقط .

- (١) انظر شرح الشافية ٣٤٨/٢ ، ٢٠٨/٣ ، ٣٤٧ .
- (٢) انظر المرجع السابق ٥١/١ ، ٦٧/٢ ، ٢٤٦ .
- (٣) المرجع السابق ٥١/١ ، ٢/٣ ، ١٨ .
- (٤) المرجع السابق ١٨٧/١ ، ٥٠٠ ، ٣٩٢/٢ .
- (٥) المرجع السابق ٢٤٤/١ .
- (٦) المرجع السابق ٢٣٥/١ .
- (٧) المرجع السابق ٢٧٦/٢ .
- (٨) المرجع السابق ٢١٧/٣ .
- (٩) المرجع السابق ٢٣٦/٣ .

من هذا العرض لمصادر كل من الجاربردى والرضي ، يتضح

لنا مايلي :

١ - اشتراكهما في بعض المصادر نحو سيبويه ، ومصادر غيره كالأخفش ، وأبي زيد ، والمبرد ، والمازني ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والجوهري ، وإن اختلفت درجة اعتماد كلٍّ منهما عليها فقد كان اعتماد الرضي على سيبويه ، والأخفش وأبي زيد والمبرد أكثر من اعتماد الجاربردى عليهم ، على حين أنَّ اعتماد الجاربردى على الجوهري والزمخشري في الكشف ، والمفصل أكثر من اعتماد الرضي.

٢ - اختلاف طريقتيهما في كيفية عرض المصادر فكان

الجاربردى تارة يُصرِّح باسم المصدر واسم صاحبه ، وتارة يصرِّح باسم المصدر فقط ، وتارة أخرى يُصرِّح باسم صاحب المصدر فقط - على حين نجد الرضي يصرِّح باسم صاحب المصدر فيقول مثلاً قال سيبويه ، والسيرافي وابن جني وهكذا ، وقد صرَّح مرة باسم المصدر ، كالمفصل ، كما صرَّح مرة باسم الكشف .^(٢)

(١) انظر شرح الشافية ١٤٦/٢ .

(٢) المرجع السابق ١١٦/٣ .

البحث الثالث

منهج كل من الرضي والجاربردى في الشرح

من خلال تتبعي لمنهج كل من الرضي^{يا} والجاربردى للشافية وجدت أنَّ هناك بعض الفروق الواضحة بين شرحيهما ، لذا سوف أتحدث عنهما بصورة عامة دون أن أخوض في التفاصيل الدقيقة ومن أهم هذه الفروق :

أولا - التعريفات :

نجد الجاربردى عند شرحه لتعريف ابن الحاجب^{يا} للحد لا يكتفى بما يذكره ابن الحاجب فقط ، بل كان يورد تعريفات غيره من الشراح ، ويقارنها بتعريف ابن الحاجب ، ثم يعرض ما يثار عليه من اعتراضات غيره من الشارحين ويناقشها ، ثم يُدلي فيها برأيه .
ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره في باب التصغير ، يقول الجاربردى :

(والمُصَغَّرُ : المزيَّد فيه ليدل على تقليل . قوله - أى قول ابن الحاجب في المَصَغَّر - ، أى المَصَغَّر : هو اللفظ الذى زيد فيه شيء ليدل على تقليل ، فالمزيَّد فيه كالجنس لشموله له ولغيره ، فلما قال : ليدل على تقليل خرج ما سواه إذ دلالة الزيادة على القلة من خواصه ، وإنما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ، ليشمل نحو ما أحسنه ، فإنَّه من المصغر لولم يكن منه ، كيف يُقال : إنه شاذ ، فإنَّ شذوذه على تقدير كونه مصغراً . إذ التصغير من خواص الأسماء ، وأيضاً لو قيل : الاسم

المصغر الذي زيد فيه ليدل على التقليل لا يحسن أن يقال التصغير من خواص الاسم يعترف بالتأمل . وإنما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء ، كما قال بعض الشارحين لأن الزيادة غير منحصرة في الياء ، وتقييد الياء بكونها ثالثة أيضاً غير صحيح ، إذ في البعض لا يكون كذلك نحو: زَيْبًا وَتَيْبًا . وقوله (ليدل على تقليل يشمل معانيه الثلاثة :

الأول : تحقير ما يجوز أن يتوهم عظمه ، وذلك إما مهم نحو : رَجَبٌ وَصَيْرٌ ، أَخْبَرْتُ بِحَقَارَتِهِ ، من غير بيان ما أوجب حقارته . وإما معين نحو : عَوِيْلٌ ، وَزَوِيْهٌ ، يَحْقَرُ من جهة قلعه عليه ، وَزُهْدٌ ، وَكَذَا أَحْمَرٌ ، وَأَصْفَرٌ ، تَرِيدُ ضَعْفَ حُمْرَتِهِ ، وَصَفَرَتِهِ .

والثاني : تقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته كقولك : دُرِيَّهَاتٌ ، وَدُنَيْيِرَاتٌ ، وهذا مختص بالجموع .

والمعنى الثالث : شاذ قليل الوقوع ، وهو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده ، ومجيئه في الظرف أكثر منه في غيره كقولك : قُبِلَ الشَّهْرُ ثُمَّ قَالَ وَأَعْتَرَفَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بِأَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ ، لَأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ التَّصْغِيرَ الَّذِي لِلتَّعْظِيمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دَوِيْهَةٌ تَصْغُرُ مِنْهَا الْأَنْبَاءُ (١)

(١) سوف يأتي الحديث عن هذا البيت بالتفصيل في فصل شواهد الشعر ص ٤٢٩ .

فصغر الداهية ، والمراد به الموت ، وأى داهية أكبر منه ، ولا
التصغير الذى للشفقة كما يقال يا بُنىَّ ، وأجيب عن الأول بأن الداهية
إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول . فالتصغير لتقليل المدّة وبأن المراد أن
أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام . فحَثَّفَ النفوس قد يكون بالامرأ الصغير الذى لا يؤبّه به ،
وعن الثانى بأنّه تدخل في الحدّ ، ولم قلتم ليس فيه التقليل فإنّ الشفقة
لا تنافيه . (١)

أما الرضى فقد كان معنياً بشرح وتوضيح هذا الحدّ ، ثم يعقبه
بتحليل وافٍ حتى لا يدع مجالاً للبس ، أو غموضاً ، دون أن يهتم كثيراً بما
يثار عليه من اعتراضات غيره من الشارحين ، إذ نجده في شرح التعريف
السابق يقول : (يعنى المصغر ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل
فيشمل المبهات كذياك والذيا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد
كقولك : (عندى دُرّهمات) . أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات
المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كليب ورجيل ، ومن مجاز
تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولك يا بُنىَّ ، يا أخى ،
وأنت صديقى ، وذلك لأنّ الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى
بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير
المفيد للملاحة كقولك هو لطيفٌ مليحٌ ، وذكر بيت شعر :

ثم أعقبه بقوله : وذلك لأنّ الصغار في الأغلب لطاف ملاح ،
فإذا كبرت غلظت وجهت ، ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد
في نحو قولك : خروجي قبيل قيامك ، أو بعيد قيامك .

وهكذا نجده يسترسل في الشرح والتحليل .

ثم يقول : **وقيل لمجيء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية يُكْتَنَى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضده .**

واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله :

**وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دَوَاهِيَةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ**

وعقب على ذلك البيت بقوله : **ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغّر منه الأنامل .** (١)

كان الجاربردى في بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف الحد في الاصطلاح فقط ، بل كان يهتم بتعريفه لغة على حين نجد الرضسي لا يهتم بذلك وإنما كان معنيًا كما قلت سابقًا بالشرح والتحليل الوافي . (٢)

ويتضح ذلك جليًا من شرح كلٍّ منهما لتعريف حد الوقف .
إذ يقول الجاربردى في ذلك : **(الوقف في اللغة : مصدر وقفت الدابة وقفًا أي حبستها فوقفت هي وقفاً .**

(١) انظر شرح الشافعية ١٩٠/١ - ١٩١ .

(٢) انظر أمثلة لذلك الشرح والتحليل في موضوع الإمالة ١/ ٤ - ٢٨ .

وفي الصناعة - أى الاصطلاح - : قطع الكلمة قما بعدها ،
 أى على تقدير أن يكون بعدها شيء ، وإنما قلنا البراء هذا ، لأنه
 قد يقف الوقف ولا يكون بعد ذلك شيء ، وقال بعضهم : الوقف قطع
 الكلمة عن الحركة ، وأورد عليه أنه ليس بواضح ، لأنه قد يكون متحركاً ،
 وجوابه قريب مما مر في التعريف الأول ، ولكن يرد عليه . أى على التعريف
 الثاني أنه ليس بجامع ولا مانع . أما أنه ليس بجامع ، فلا أنه لو حُرِّكَتْ
 الكلمة ، وقُطِعَتْ عما بعدها يُسَمَّى وقفاً ، ولهذا يُقال : وقف وأخطأ
 في ترك حُكْمِهِ ، وهو خارج عن هذا التعريف . وأما أنه غير مانع فلا أنه
 لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تَوْءُنْ بوقفية
 لا يُسَمَّى هذا وقفاً مع أن الحدَّ يَشْمَلُهُ . (١)

ويقول الرضى (٢) : (أقول (قوله) - أى قول ابن الحاجب -
 " قطع الكلمة عما بعدها ، أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك
 مختاراً ، لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة ، أو كانت آخر الكلام ،
 فيدخل فيه الروم والإشمام والتضعيف ، وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت
 عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تنقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين
 لكنك واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد
 إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الروم وقفاً ، وكان لفظ من في من زيد ؟
 موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد .

(١) انظر شرح الشافية للجارودي ، ١٦٨ ، وانظر أمثلة لتلك التعريفات

المقصود والممدود ١٨٩/١ ، والإمالة ٢٣٨/١ وما بعدها .

(٢) شرح الشافية ٢٧١/٢

قوله (عما بعدها) يُؤهِمُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى كَلِمَةٍ
إِلَّا وَبَعْدَهَا شَيْءٌ ، ولو قال : السَّكُوتُ عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ اخْتِياراً لِجَعْلِهَا
آخِرَ الْكَلَامِ - لَكَانَ أَمْرٌ ^(١) .

واضح من هذا النص أَنَّ الرضي هنا يَعْتَرِضُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ .

كما نجد أَنَّ اهتمامَ الجاربردى لا يقتصرُ على تعريفِ الْحَدِّ

لِغَةً بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى الْاهْتِمَامِ بِنَاحِيَةِ الْإِعْرَابِ .

ويتضح ذلك جلياً عِنْدَ ذِكْرِهِ لِأَوَجِهِ الْوَقْفِ ، وهي أحد عشر

وجهاً وهي : (الإسكانُ المجرّدُ في المتحرك ، والرومُ في المتحرك ، والإشمامُ ،

وإبدالُ التنوين ألفاً ، وإبدالُ تاءِ التَّأْنِيثِ الأُسْمِيَّةِ هاءً ، وزيادةُ الألفِ ،

والحاقُ هاءِ السَّكَنِ ، وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهما ، وإبدالُ الهَمْزَةِ ،

والتضعيفُ ، ونقلُ الحركةِ . . . إذ يقول : وقوله - أَيْ قولُ ابْنِ الْحَاجِبِ -

فَالْإِسْكَانُ : مبتدأ ، في المتحرك خبره وهو أولُ الوجوهِ الأُحدِ عشرِ ،

والمراءُ بالمجرّدِ : المجرّدُ عن الرومِ والإشمامِ سِوَاهُ في ذلك المنون وغيره

والمعربُ والمبني ، وهو الأُغْلَبُ الأَكْثَرُ ، وهو الأَصْلُ ، لِأَنَّ سَلْبَ الْحَرَكَةِ

أَبْلَغُ فِي تَحْصِيلِ غَرَضِ الْإِسْتِرَاحَةِ .

وقوله : (الرومُ في المَتَحَرِّكِ) مبتدأ وخبرٌ وهو الوجهُ الثَّانِي

من الوجوهِ الأُحدِ عشرِ ، وهو تَصَوُّتٌ ضَعِيفٌ ، كَأَنَّكَ تَرَوُمُ الْحَرَكَةَ وَلَا تُتَبِّهَا

بَلْ تَغْتَلِسُهَا اخْتِلَاساً تَنْبِيهاً عَلَى حَرَكَةِ الْوَصْلِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يُشَبِّهُ الثَّوْبَاءَ

(١) فيؤدي إلى تشويه صورة الغسم).

(٢) وهكذا إلى آخر الوجوه.

على حين نجد الرضي لا يأبه في الغالب بناحية الإعراب
لكننا نجد أن شرحه وتحليله للموضوع أوضح وأوفى من شرح الجاهري،
كما أنه أكثر اهتماماً منه في عزو اللغات لأصحابها، على حين أن الجاهري
كان قليلاً ما يعزو اللغات لأصحابها.

إن يقول الرضي: (قوله) فالإسكان المجرد (أى : الإسكانُ
المَحْضُ بلا روم ولا إشمام ولا تَضْعِيفٍ ، والإسكانُ في الوقف أكثر في كلامهم
من الروم والإشمام والتَضْعِيفِ والنَّقْلِ ، ويجوز في كلِّ مُتَحَرِّكٍ إلّا في المنصوبِ
المنونِ ، فإنَّ اللغةَ الفاشيةَ فيه قلبُ التنوينِ ألفاً ، وربَّعةٌ يجيزون إجراءه
مَجْرَى المرفوعِ والمجرورِ .

وإن كان آخر الكلمة ساكناً وقد كُفِّتْ مؤونة الإسكان ، نحوكم
ومن ، فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو
قيل إنَّ سكوت الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو:
هَجَانٍ ، وفُلكِ .

وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في
الوقف ، بل يُحذف في الرفع والجَرِّ حتى يصير الحرف الذي قبله آخر

(١) شرح الشافية : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) انظر المرجع السابق : ١٦٩ - (١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٦) .

الكلمة ، فيحذف حركته وإنما التنوين في الرفع والجَرِّ، لأنَّك قَصَدْتَ
 كَوْنِ الكلمةِ في الوقفِ أَخْفُ منها في الوصلِ ، لأنَّ الوقفَ للاستراحة ، ومَحَلٌّ
 لتخفيفِ الآخرِ ، لأنَّ الكلمةَ تتأقَّلُ إذا وَصَلَتْ إلى آخرِها ، والتنوينُ كحرفِ
 الكلمةِ الأخيرِ من حيث كونِها على حرفٍ ساكنٍ مفيدٌ للمعنى في الكلمةِ
 المَثْلُوةِ وإِنْ كَانَتْ في الأصلِ كلمةً برأْسِها ، فهي أَى التنوينِ : إِمَّا أَنْ
 تُخَفَّفَ بالقلبِ كما هو لغةُ أَزْدِ السَّراةِ ، وهو قلبُهُم المضمومَ ما قبلَها —
 واوًا والمكسورَ ما قبلَها ياءً ، وهو مكروءٌ ، لأنَّ الواوَ ثَقِيلٌ على الجملةِ ، ولاسيما
 المضمومُ ما قبلَها في الآخرِ ، وكذا الياءُ وإِما أَنْ تَحذفَ ، فَأُخْتِيرَ الحذفُ
 على القلبِ ، وسَهِّلَهُ كَوْنُ التنوينِ فضلةً على جوهرِ الكلمةِ في الحقيقةِ . (١)
 وهكذا نجدُه يسترسل في الشرح والتوضيح . (٢)

(١) شرح الشافية ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٢٧٤ - ٢٧٦ .

المبحث الرابع

موقف كل من الرضي والجاربردي من ابن الحاجب

أنَّ الجاربردي يميل كثيراً إلى موافقة ابن الحاجب وتأْييده ،
والانتصار له من المعترضين عليه ، على حين نجد أنَّ الرضي كثيراً
الاعتراض عليه .

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال عرضنا لشرح كل منهما لتعريف
ابن الحاجب (للتصريف) والذي يقول فيه : (التصريف علم بأصول
تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) .

فقد أثار الرضي اعتراضات على هذا التعريف يمكن إيجازها
فيما يلي : (١)

١ - أنَّ التعريف فيه زيادة (علم) إذ يقول : قوله
(بأصول) يعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ، كقولهم
مثلاً : كُلُّ واوٍ أو ياءٍ إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلْتُ ألفاً ... والحقُّ
أنَّ هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها .

٢ - اعتراضه على قوله : (أحوال أبنية الكلم) ، لأنَّ ذلك
يُخرج من الحدِّ معظم أبواب التصريف - يعني بها الأصول التي تُعرَّفُ
بها أبنية الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والصفة ، وأفعال التفضيل والآلِية
والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنِّف - يعني ابن الحاجب - بعد
مدخله لهذه الأشياء في أحوال الأبنية : وأحوال الأبنية قد تكون

للحاجة كالماضي والمضارع ... الخ، وفيه نظر، لأنَّ العلم بالقانون الذي تُعرَّف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي، والمزيد فيه، وأبنية المضارع منها وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلاخلاق، مع أنَّه علمٌ بأصولٍ تُعرَّف به أبنية الكلم، لا أحوال أبنيتها، فإنَّ أراءه أنَّ الماضي والمضارع مثلاً حالان طارضان على بناء المصادر، ففيه بُعد، لأنَّهما بناءان مستأنفان بُنِيَتا بعد هدم بناء المصدر، ولو سلَّمنا ذلك فلم تعد المصادر من أحوال الأبنية؟ فإنَّ القانون الذي تُعرَّف به أبنيتها تصريفٌ، وليس يعرف به حال بناء، والماضي والمضارع واللام، وغير ذلك مثلاً، كما أنَّها ليست بأحوال الأبنية، ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة، بل هي أشياء ذات أبنية ...

وإنَّما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهزة، والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام، وهولِدغام بعض حروف الكلمة في بعض ... وكذا بعض المستقاة الساكنين ... فهذه المذكورات أحوال الأبنية، وما في ما ذكر هو الأبنية، إلَّا الوقف والتقاء الساكنين فـ في كلمتين والإدغام فيهما، فإنَّ هذه الثلاثة لأبنية، ولا أحوال أبنية.

٣ - يعترض على قوله (ليست بإعراب) قال : لم يكن

محتاجاً إليه، لأنَّ بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارئ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحتز عنه وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلا احتز عنه أيضاً. (١)

(١) انظر شرح الشافعية ٤/١ - ٥ وهناك صور أخرى من اعتراض الرضي على ابن الحاجب. انظر ١٧/١، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤،

أما الجاهري فنجده يقول (١) : ر لما كان قوله علم شاملاً للمقصود، وغير المقصود أردفه بما يخرج سوى المحدود، فخرج بقوله : (يعرف بها أحوال أبنية الكلمة) سوى النحو والصرف وبقوله (ليست بأعراب) : علم النحو بأقسامه . أي بحث المبنيات والمعربات فإنَّه يقال : هذا الكتاب إعراب القرآن مثلاً، إن كان شتملاً على ذكر البناء والإعراب، وشهد له قول المصنف في أول الكتاب (أن الْحَقَّ بمقدمتي في الإعراب)، فاندفع اعتراض بعضي الشارحين بأنَّه غير مانع لدخول المبنيات فيه .

وإنَّما قال أحوال أبنية الكلم، ولم يقل أبنية الكلم ليكون الحدُّ جامعاً، إذ يخرج عنه حينئذٍ، بعض أحكام الإدغام نحو: (أنا اضربُ بعد)، وإنَّما قيَّدنا ببعض، لأنَّ بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة، نحو: شَدَّ شَدَّ، وإذا كان في كلمتين، فحينئذٍ يكون داخلًا في الأحوال، لأنَّه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى . ويخرج عنه بعض أحكام التقاء الساكنين، مثل: اضرب الرجل، وإنَّما قيَّدنا ببعض، لأنَّ البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون كلمة واحدة، هو راجع إلى أبنية الكلم، لا إلى أحوالها نحو: (أُنْطَلِقُ بسكون اللام وفتح القاف في) (أُنْطَلِقُ)، ويخرج أيضاً أحكام الوقف، لأنَّها ليست راجعة إلى أبنية الكلم، لأنَّ الوقف على (جعفر) و (زيد) وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالإشمام، ينهني أن يُقال : بعض أحكام الوقف أيضاً، لأنَّ بعضها راجع إلى أبنية الكلم، وهو الوقف بتضعيف الآخر نحو: (جعفر) وفيه نظر، لأنَّا قد ذكرنا أن بعض

أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة ، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين ، فبأى شيء يفرق بين أحوال (جعفر) إذا وقف عليه بالسكون أو الروم أو بالإشمام أو بالتضعيف ، فجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية والبعض الآخر إلى أحوال الأبنية تحكم إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ، ولا أثر لكون التفسير في بعض الصور بالحرف (١) .

ومن أمثلة اعتراض الرضي على ابن الحاجب أيضاً :
ما ذكره عند شرحه (٢) لقول ابن الحاجب ولا أكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيت ، ومع الجمع والحركة العارضة (فقال : لم أرَ أحداً إلا من القراء ، ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ، بل كلهم منعوها فيها مطلقاً ، وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيهما قول الشاطبي - رحمه الله - فظن أنه أراد بقوله (في كل حال) في هاء التأنيت ، ومع الجمع وعارض الشكل وهاه المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما قنع الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ٠٠٠) .

ومن أمثلة تأييد الجارودي لابن الحاجب ، ما جاء عند

(١) انظر شرح الشافعية : ٩ - ١٠ .

(٢) شرح الشافية ٢٧٦/٢ - ٢٧٧ .

شرح لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ (مَوْقِفٌ عَلَى الْاَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ وَقَلْبُهَا ، وَقَلْبُ كُلِّ اَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ ، فَقَالَ : (وَقَوْلُهُ وَقَلْبُهَا) اَيُّ وَقَلْبُ الْاَلِفِ الْمُدَلَّةِ مِنَ التَّنْوِينِ هَمْزَةٌ ، ضَعِيفٌ نَحْوُ: رَأَيْتَ رَجُلًا ، وَكَذَا قَلْبُ كُلِّ اَلِفٍ اَيُّ سِوَاةٍ كَانَتْ لِلتَّانِيهِ كَحُبْلَى ، اَوْ لَا كَعَصَا هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ وَكَذَا قَلْبُ اَلِفٍ نَحْوُ: حُبْلَى هَمْزَةٌ اَوْ اَوَا اَوْ يَا ، ضَعِيفٌ ...

ثم قال : وقال بعضُ الشارحين في عبارته - اى في عبارة ابنِ الْحَاجِبِ (وَقَلْبُهَا) نظرٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ (وَقَلْبُ كُلِّ اَلِفٍ) - يَفْنِي عَنْ قَوْلِهِ (وَقَلْبُهَا) وعن ذكرِ الهمزة ، في قَوْلِهِ (وَكَذَا قَلْبُ اَلِفٍ نَحْوُ: حُبْلَى هَمْزَةٌ) ، وَيُحْكِنُ أَنْ يُقَالَ عَدَلٌ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ ، لِأَنَّهُ لَوَاكْتَفَى بِقَوْلِهِ : وَقَلْبُ كُلِّ اَلِفٍ هَمْزَةٌ لَاحْتِمَالِ أَنْ يُتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ هِيَ الْاَلِفُ الَّتِي تَكُونُ ثَابِتَةً حَالِ الْوَصْلِ ، وَالْفُ التَّنْوِينِ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً ، فِي حَالِ الْوَصْلِ . وَمَنْشَأُ ذَلِكَ التَّوَهُّمِ اسْتِعْمَالُ أَنَّ التَّنْوِينِ إِذَا انْقَلَبَ فِي الْوَقْفِ اَلِفًا انْقَلَبَتْ الْاَلِفُ بَعْدَ ذَلِكَ هَمْزَةً ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَيْضًا لِمَا كَانَ يَذْكُرُ أَنَّ اَلِفَ حُبْلَى تَنْقَلِبُ وَاوًا اَوْ يَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَذَا وَمُخْرِجٌ مِنْ قَوْلِهِ كُلِّ اَلِفٍ ، فَلِذَلِكَ أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ هَذَا الْقَلْبُ ضَعِيفًا لَمْ يَعُدَّهِ مِنْ جُمْلَةِ تِلْكَ الْوُجُوهِ . (١)

وَهُنَاكَ أَمثلةٌ أُخْرَى تُؤَيِّدُ ذَلِكَ . (٢)

(١) شرح الشافعية : ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) انظر شرح الشافعية للجاربردى ١ / ١١ ، ١٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٨٢ .

وهناك مسائلُ اعترضَ فيها الجاربردى على ابنِ الحاجب لكتبتها قليلةً نذكرُ منها على سبيلِ المثالِ اعتراضُهُ عليه في شرحِ الشافية حيث قال (١) : (وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمُصَنِّفِ إِنَّ الْفِعْلَ إِنْ كَانَ لازماً فَالتَّكْثِيرُ فِي فَاعِلِهِ ، وَهَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ التَّكْثِيرُ فِي الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : جَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ مَوْتَتِ الْإِبِلِ وَذَكَرَ فِيهِ أَيْضاً أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّياً ، فَالتَّكْثِيرُ فِي مُتَعَلِّقِهِ يَعْنِي مَفْعُولَهُ ، كَقَوْلِكَ : (غَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ) .

وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ أَيْضاً :

مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَلَا تَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأِسْمِ حَشَوْاً لِمَا يُلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا .

فَقَالَ : ر وَقِيلَ لِبَيَانِهِ فِي الشَّرْحِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمُصَنِّفِ (٢) لَمَّا قَصَدُوا فِي الْإِلْحَاقِ إِلَى وَقْعِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ مَوْقِعَ الْأَصْلِيِّ كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ فِي الْحَشْوِ أَلْفًا ، فَيُؤَدَّى إِلَى تَحْرِيكِ الْأَلْفِ فِي حَكْمِ الْأَصْلِيَّةِ .

ثُمَّ قَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ - أَيْ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ - فِي حَكْمِ الْأَصْلِيَّةِ إِحْتِرَازاً عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي حَكْمِ الْأَصْلِيَّةِ ، لَجَوَازِ تَحْرِيكِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ فِي حَكْمِ الْأَصْلِيَّةِ لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَ الْأَصْلِيِّ . وَلِئِنْ هَذَا الْكَلَامُ نَظَرٌ لَا نَا لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ تَحْرِيكِ الْأَلْفِ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ يَعْزِضُ لَهَا التَّحْرِيكَ فِي

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى ٤٧ ، وانظر أمثلة لهذا الاعتراض

١١٤ / ١ - ١١٥ .

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب (مخطوط) الورقة ١٠٠ .

(٣) انظر شرح الشافية لابن الحاجب ورقة : ٣١ .

التصغير بانقلابها ياءً كما في كُتِبَ تصغيرُ كتابٍ ، أو واوًا كما في كُوتِبَ
تصغيرُ كاتبٍ ، وفي غير التصغير كما في صحراءٍ ، وليس كونها في حكم الأصلية
مانعًا ، فإنَّ حكمَ (بابٍ ونائبٍ) كذلك . . . (١)

٣ - أنَّ الرضي يُعني بكثرة الأمثلة ، فهو لا يكتب في
النوع الواحد مثال واحد بل يُورد له غير مثالٍ ، على حين يقتصر الجاربردي
على مثال واحدٍ وأحيانًا يكتب بأمثلة ابن الحاجب بينما يهتم أكثر من
الرضي بشرح معاني المفردات اللغوية .

ومن أمثلة ذلك :

ما ذكره كلٌّ منهما في شرح قول ابن الحاجب الآتي :
(الموءنث نحو: قَصَّعةٌ على قِصَاعٍ ، مُدِيرٌ مِدْرٍ ، وَنُوبٌ ، ونحو: لِقْحَةٌ
على لِقَحٍ غالبًا ، وجاءَ على لِقَاحٍ وَأُنْعِمَ ، ونحو: بُرْقَةٌ على بُرْقٍ
غالبًا ، وجاءَ على حُجُورٍ وِبَرَامٍ) .

يقول الرضي : (اعلم أنَّ (فَعْلَةً) تُكسَّرُ على (فِعَالٍ)
غالبًا في الصحيح وغيره ، كقِصَاعٍ وِرْكَاءٍ وِدْبَابٍ ، وجاءَ على (فِعَلٍ) وكأنَّه
مَقْصُورٌ (فِعَالٍ) نحو: هَضْبَةٌ وَهَضْبٍ ، وَحَلَقَةٌ وَحَلَقٍ ، وقد جاءَ فيه (فُعُولٌ)
أيضًا ، لأنَّ فُعُولًا وَفِعَالًا أخوانٌ في جمعِ (فَعَلٍ) مذكَّرِ (فَعْلَةٍ) إلَّا
أنَّ فُعُولًا ههنا قليلٌ : كَمَاثَةٍ وَمَوُونٍ ، مِذْرَقٍ وَبُدُورٍ . . . (٢)

(١) شرح الشافية للجاربردي ١/١٦٦ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/١٠٠-١٠٢ .

(وَإِذَا كَانَ (فَعْلَةٌ) أَجُوفٌ وَأَوَّاهٌ فَقَدْ يُجْتَمَعُ عَلَى (فَعَلٍ)
كَدَوَّلٍ وَنَوْبٍ وَجُوبٍ ، وَلَيْسَ هَذَا قِيَاسٌ (فَعْلَةٌ) بفتح الفاء - بل هو
مَحْمُولٌ فِي ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَةٍ) - بِضَمِّهَا - نَحْوُ بَرْقَةٍ وَبَرْقٍ ، وَدَوْلَةٍ
وَدَوَّلٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَاقِصِهِ (فُعَلٌ) أَيْضًا شَاذًا كَقَرْيَةٍ وَقُرَى ،
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَهَرَوَةٌ وَهَرَى ، قَالَ : وَهُوَ الَّذِي يُجْعَلُ فِي أَنْفِ
الْبَعِيرِ وَالْمَعْرُوفِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْهَرَّةُ ، وَفِي كِتَابِ سِيَبَوِيهِ
نَزْوَةٌ وَنَزَى - بِالنُّونِ وَالزَّاي - ، وَإِذَا كَانَ أَجُوفٌ بِأَيِّمَا لَمْ يَجْزَ هَمٌّ فَائِهِ
فِي الْجَمْعِ ، بَلْ يُكْسَرُ كَخَيْمٍ ، وَضَمٌّ ، كَمَا قِيلَ فِي الصَّحِيحِ (هَضْبٌ) ، وَلَيْسَ
هَذَا بِقِيَاسٍ ، لَا فِي الصَّحِيحِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَأَمَّا (فِعْلَةٌ) فَإِنَّهُ يُكْسَرُ عَلَى
(فِعَلٍ) فِي الصَّحِيحِ كَانَ أَضْفَى غَيْرِهِ ، كَكَسَرٍ وَقَدَدٍ ، وَلِأَنَّهُ وَرِشَى ،
وَذَكَرَ غَيْرُ سِيَبَوِيهِ (فُعَلًا) بِضَمِّ الْفَاءِ كُلُّهُنَّ وَحَلَّى ، وَالْكَسَرُ فِيهِمَا أَجُوفٌ
(١)
(.....)

وَقَدْ جَاءَ فِي (فِعْلَةٍ) (٢) عَلَى (فِعَالٍ) كَلِقَاحٍ ، وَحِقَاقٍ ،
كَذَا ذَكَرَهُ سِيَبَوِيهِ لَكِنَّهُ فِي غَايَةِ الْقَلْفَةِ ، وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ لِقَاحًا جَمْعُ
لَقُوحٍ وَهِيَ الْحُلُوبُ ، كَقِلَاصٍ وَقُلُوصٍ ، وَاللَّقْحَةُ بِمَعْنَى اللَّقُوحِ ، قَالَ -
سِيَبَوِيهِ : قَدْ يُجْتَمَعُ (فِعْلَةٌ) عَلَى أَفْعَلٍ كَأَنْعَمٍ وَأَشَدَّ فِي نِعْمَةٍ
وَشِدَّةٍ ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ عَزِيزٌ لَيْسَ بِالْأَصْلِ ، وَقِيلَ إِنَّ أَشَدَّ جَمْعُ شَدَّ فِي
التَّقْدِيرِ كَكَلْبٍ وَأَكَلَبٍ ، أَوْ جَمْعُ شَدَّ كَذَوْبٍ وَأَذْوَبٍ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ شَدَّ
وَلَا شِدَّةً فَيَكُونُ كَأَبَاهِيلَ جَمْعًا لَمْ يُسْتَعْمَلْ وَاحِدُهُ ، وَقَالَ الْبَرْدُ : أَنْعَمُ ،
جَمْعُ نَعَمٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، يُقَالُ يَوْمٌ يَوْمٌ نَعْمٌ وَنَعْمٌ أَبْوَسٌ وَأَنْعَمُ .
أَمَّا (فَعْلَةٌ) (٣) - بِضَمِّ الْفَاءِ - فَعَلَى (فَعَلٍ) غَالِبًا ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ

(١) انظر شرح الشافية ١٠٢/٢ - ١٠٣

(٢) (٣) انظر المرجع السابق ١٠٤ - ١٠٥

في القليل أيضا نحو: ثلاثِ غُرَفٍ، وهو قليلٌ كما ذكرنا، ورُبَّما كُسِّرَ على
(فِعَالٍ) في غير الأُجُوفِ كِبَرَامٍ، وِبَرَاقٍ و جِفَارٍ، وهو كثيرٌ من المضافِ
كخِلَالٍ، وقِلَالٍ، وجِبَابٍ وقَبَابٍ، ويقتصرُ في الأُجُوفِ على (فُعَلٍ) كسُورٍ
وُدُولٍ، وأما الحُجُوزُ في جمعِ (حُجْزَةٍ) السراويلُ : أيّ معقُدها ؛
فشاذٌّ .

(١) يقول الجاهري :

١ لما فرغ من المذكور شرع في المؤنث فعينه إِمَّا ساكن أو متحرك ،
فإن كان ساكنًا، فالفاءُ إِمَّا مفتوح، أو مكسور، أو مضموم . فإن كان مفتوحًا
فلجمعه أربعة أبنية، كقِصَاعٍ في (قَصْعَةٍ)، وِبُدُورٍ في (بَدْرَةٍ) - وهي
عشرة آلاف درهم، ونُوبٍ في (نُوبَةٍ) .

ونحو: (لِقَاحَةٍ) هذا هو المكسور الفاء من الساكن العين -
(كَلِقَاحَةٍ) وهي: الحلوب من الإبل فيجمع غالبًا على (لِقَاحٍ)، وجاء
(لِقَاحٍ)، وأنعم في (نِعْمَةٍ) .

ونحو: (بُرْقَةٍ) هذا هو المضمومُ الفاء من الساكن العين
(كَبْرَقَةٍ) وهي: أرضٌ غليظةٌ، فيها حجارةٌ، فيجمعُ غالبًا على (بُرَقٍ) ،
وجاء فيها بناءً آخران وهما (حَبْزُورٌ) في (حُجْزَةٍ) وهي
ما فيه التكة من السراويل ، و (بِرَامٌ) في (بُرْمَةٍ) وهي القدرُ من الحَبْرِ .
وهناك أمثلة كثيرة تؤيد ذلك . (٢)

- (١) شرح الشافية ص ١٣٢ .
(٢) انظر شرح الجاهري ص ١٣٣ - ١٣٨، والرضي ١٢٥/٢ - ١٣١ ،
والجاهري ص ١٤٦، والرضي ١٦٨/٢ - ١٨٢، وتكسير
الرهامي ، الجاهري ص ١٤٧ - ١٤٩ ، الرضي ١٨٣/٢ - ١٩٢ ،
والجاهري ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

٤- ولم يقتصر الجاربردى فقط على شرح المعاني اللغوية للألفاظ الواردة في نص ابن الحاجب ، بل أنه كان يستدل عليها بشواهد تؤيدها . . . ومن أمثلة ذلك :

ما جاء في شرحه لقول ابن الحاجب ^(١) فيما يتعلق بهمزة الوصل وإثباتها فقال : (قوله وإثباتها وصلأ لحن) أى خطأ ، لأن وضعها للتوصل إلى النطق بالساكين ، فإذا وصل الساكن بما قبله استغنى عنها ، قال صاحب الكشاف فيه (اللحن) أن تلحن بكلامك : أى تُعيله إلى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال :

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوْا

وَاللَّحْنُ يَفْقَهُهُ ذُو الْأَلْسَابِ

وقيل للمخطيء : لاحن ، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب .

نخلص مما سبق أن شرح الرضى أكثر توسعاً من شرح الجاربردى وتلمس هذا الفرق جلياً واضحاً عند تتبعنا لشرحيهما في أى موضوع من موضوعات الكتاب .

(١) شرح الشافعية : ١٦٢ .

٥ - الشواهدُ ومنهجها في عرضها :

فقد وجدنا شواهدهما من القرآن متقاربةً إذ بلغ عددُها/ الجاربردى ^{عند} اثني عشرَ ومائةً شاهدٍ وعند الرضى سبعةً ومائةً واشتركا في أربعةٍ وثلاثين شاهداً ، والفرقُ هنا محدودٌ جداً إذا ما قوِّرنَ بشواهدِ الشعرِ التي بلغَ عددُها عند الرضى أربعةً وتسعين ومائةً شاهدٍ على حين بلغَ عددُها عند الجاربردى اثنين ومائةً شاهدٍ فقط ، وقد اشتركا في تسعةٍ وأربعين شاهداً منها ، وانفردَ كُلُّ منهما عن الآخر في بقيةِ الشواهدِ .

وبلغَ عددُ الأُمثالِ المستشهدِ بها عند الرضى اثني عشرَ مثلاً وعند الجاربردى سبعةً أمثالٍ ، اشتركا في ثلاثةٍ .

أما الحديثُ فقد فاقَ الجاربردى الرضى في الاستشهادِ به إذ بلغَ عددُ الأحاديثِ المستشهدِ بها عند الجاربردى أحدَ عشرَ حديثاً ، وعند الرضى أربعةَ أحاديثٍ ، وقد اشتركا في ذكرِ حديثين منها ، وانفردَ كُلُّ منهما عن الآخر في الباقي .

أما طريقةُ عرضِهما للشواهدِ فلا تكادُ تختلفُ كثيراً ، فأحياناً يذكُران جزءاً من آيةٍ ، وأحياناً يقتصران على موضعِ الشاهدِ منها ، وقد يعزوان بعضَ القراءاتِ إلى أصحابِها ، وقد يغفلان ذلك .

وكذلك بالنسبةِ لشواهدِ الحديثِ والأُمثالِ ليس هناك اختلافٌ

في طريقةِ عرضِها .

ولإذا تركنا الحديثَ والأُمثالَ إلى شواهدِ الشعرِ فيمكن قياسُها بشواهدِ القرآن ، فتارةً يستشهدان بالبيتِ كاملاً ، وأحياناً بأكثرَ من بيتٍ ،

وتارةً يقتصران على صدر البيت أو مجزئه ، أى موضع الشاهد فقط - وتارةً يعزوان الأبيات لأصحابها وتارةً أخرى يُغفلان ذلك .

كما نلاحظُ أنَّ مُعْظَمَ الشواهد الشعرية عندهما تنتمي إلى عصر الاستشهاد والمُجمَع على صحة نصوصه في الاستشهاد بها . ولكنَّ ثمةَ بعضَ أبياتٍ لشعراءٍ بعد هذا العصر كآبي تمام والمتنبي ، وليس هذا موقفهما وحدُهما فقد استشهد قبلهما من العلماء بشعر هو لاءِ كابن جني ، ولسنا هنا بصدد الحديث عن تلك القضية .

أما فيما يتعلق بشرح المعاني اللغوية لمفردات بعض الشواهد وشرح معناها العام . نجد الجارودي أكثر اهتماماً بذلك من الرضي الذي كثيراً ما تراه يقتصر على ذكر الشاهد دون شرحه .

أما الجارودي فكان أحياناً يشرح معاني المفردات اللغوية للآية أو البيت ثم يشرح المعنى العام .

ومن أمثلة ذلك : (١)

شرحه للبيتين الآتيين :

لَمْ يَهْبِقْ مِنْ آيِ بِهَا مُحَلِّين
غَيْرَ رَمَائٍ وَعِظَامٍ كُنْفِيْن
وَعَبْرٌ وَدَّ جَاذِلٍ أَوْدِيْهِ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوْثَفِيْن (٢)

(١) انظر شرح الشافعية ص ٥٨ - ٦٠ .

(٢) سوف يأتي شرح هذين البيتين بالتفصيل في فصل الشواهد

الشعرية ص ٤٩٥ .

الآى : جمع آية وهي العلامة ، والحطام : ما تكسّر من
 اليهس ، والكنف بكسر الكاف وسكون النون : وعاء يجعل فيه الراعى
 أداته ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما : (كُنُفٌ مِلَى
 عِلْمًا) (١) ود: أصله وتد أدغم . والجاذل : المنتصب مكانه لا يبرح
 ، وأراد بالصاليات : الحجارة التي جعلت أثافي من صلب النار بالكسر ،
 أى احترق ، وأثفيت القدر إذا جعلت لها أثافي ، وقوله (يوثفن)
 أراة (يثفن) فأخرج على الأصل .

أى لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل تُزين بها غير
 المذكورات .

وهكذا كما رأينا نجد الجاريدى لم يكتف فقط ببيان المعنى
 اللغوى للفظ (كُفَيْن) بل إنّه يستشهد عليها بحديث عمر
 السابق .

ومن أمثلة ذلك أيضاً :
 كَانَ رَحْلِي عَلَى شَفْوَاء حَازِرَةٍ
 ظَمِيَاءَ قَدْ بَلَ مِنْ طَلَّ خَوَافِيهَا
 لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُتَمِيرَةٍ
 مِنْ الشَّعَالِي وَوَحْزٍ مِنْ أَرَانِيَمَا (٢)

-
- (١) أيضاً سيأتي شرح ذلك الحديث وتخرجه في فصل شواهد
 الحديث ص ٢٤٥ .
- (٢) سيأتي شرح هذين البيتين بالتفصيل في فصل شواهد
 الشعر ص ٦٠٦ .

فقال الجاربردى تعليقا على البيتين السابقين : (روالاُصل
 الثعالب والارانب ، لانهما جمعا ثعلب وأرنب ، والشفوا : العقاب ،
 وحاذرة أى سرعة ، شبه راحلته في سرعتها بعقاب ، وظمياء : أى تضرب
 إلى السواد ، أو عطش إلى دم الصيد ، والطلّ : مطرٌ خفيفٌ . والخوافي :
 ريش جناحيها ، وإذا بَلَغَ الطلّ أسرقت ، والضمير في (لها) للعقاب ،
 أى : ولها في وكرها أشارير لحم ، قد حَفَفَتْهُ وسطته ، والإشارة بالكسر
 : القطعة من القديد ، متعة : مقطعة صفارا ، والتمر : المقطع ، والوخز
 شئ منه ليس بالكثير . (١)

ومن أمثلة ذلك شرحه لبعض الآيات :

كقوله تعالى ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٢) قال :
 (فيه تنبيه على لطف الله بخلقه ، إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه
 كان ، ولم يثبت عليهم عقابُ الفعل إلا على وجه مبالغٍ أو اعتمالٍ فيه ،
 قال الزمخشري : لما كان الشرُّ ما تشبهه النفس وهي منجذبة إليه
 وأمارّة به ، كانت في تحصيله أفل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ،
 ولما لم يكن في باب الخير كذلك ، لفتورها في تحصيله وصفت بها لا دلالة
 له على الاعتمال والتصرف . (٣)

وهناك أمثلة كثيرة توضح ذلك . (٤)

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | شرح الشافعية ص ٣١٨ |
| (٢) | سوف يأتي أيضا شرح هذه الآية في فصل الشواهد القرآنية ص ١٩٢ . |
| (٣) | شرح الشافعية ص ٥٠ ، وانظر شرح الرضي ١١٠ / ١ لم يتعرض
لشرحها + |
| (٤) | انظر شرح الشافعية ٥٧ ، ٢٣٠ ، ٢٧٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ،
٣٢٤ ، ٣٢٨ |

الفصل الثاني

شواهد القرآن وما يتبعه من قراءات .

وهي موزعة كالآتي :

مدخل .

أولاً - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي والقرآني .

ثانياً : شواهد تتعلق بمسائل النحو .

ثالثاً : شواهد تتعلق بالبنية .

رابعاً: شواهد تتعلق بالأصوات .

مدخل :

تتنوع الشواهد الواردة في الكتاب ، وتتعدد وظائفها : فمنها شواهد قرآنية ، وأخرى من الحديث النبوي ، وثالثة من المأثورات اللغوية من حكم وأمثال وأقوال للعرب ، ورابعة من الشعر والرجز .

وقد تعددت وظيفة الشواهد في الكتاب : فمنها ما استدل به على نطاق الدلالة المعجمية ، وما استدل به في إطار قضية صوتية ، أو مسألة نحوية ، بيد أن معظمها استعمل دليلاً على مسائل تتصل بالبنية وما يتعلق بها من مباحث صرفية ، وفي هذا المجال امتد الاستدلال من التدليل على المطرد إلى التدليل على الشاذ .

وقد تفاوت حجم الاستشهاد في الأبواب الواردة في الكتاب : فمنها ما ورد في عدد جد محدود من الشواهد ، ومنها ما حفل بقدر من الشواهد عظيم .

وسنحاول أن نعرض في هذا الفصل لتحليل هذه الشواهد ، مراعين في ذلك توثيقها أولاً من مصادرها ، ثم نتبع وجه الاستشهاد بها في الكتب الصرفية السابقة لتحديد مدى متابعة الكتاب لما قبله أو استقلاله عنه ، وأخيراً ببيان علاقة الباب الصرفي بحجم الاستشهاد من ناحية ، ونوع الشواهد الواردة فيه من ناحية أخرى وما لكل منهما من دلالة .

وتتوزع الشواهد القرآنية على النحو التالي :

١ - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي والقرآني .

٢ - شواهد تتعلق بالمسائل النحوية .

٣ - شواهد تتعلق بالبنية .

٤ - شواهد تتعلق بالأصوات .

أولا - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي والقرآني :

١ - ذكر الجاربردى (١) في باب التصريف قوله تعالى :

* وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * (٢)

استشهد به على أن (فَاعِلُونَ) هنا حلت محل (مُزَكَّون) ،
وأعطت المعنى نفسه حيث إنَّ لفظ (فَعَلَ) أعم الأفعال معنى وَيَصِحُّ
استعماله في معنى كل الأفعال .

قال الزجاج تعليقا على الآية السابقة : (فَيُقَالُ لك : هَلَّا

قال : والذين هم للمال مُزَكَّون ، لأنَّ زَكَّيت المال أفصح من فعلت زكاة

المال ، ولا يعلم هذا الطاعن أنَّ معنى قوله : * والذين هُمُ لِلزَّكَاةِ

فاعِلُونَ * الذين هم عاملون لأجل الطهارة والإسلام ويظهرون أنفسهم) . (٣)

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من
الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرها دونهم .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ١٥٠ .

(٢) من الآية ٤ من سورة المؤمنون .

انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

للزمخشري ٢٦/٣ ، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي

٥/٤٦٠ .

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية : الزكاة اسم مشترك

بين عين ومعنى فالعين : القدر الذي يخرج منه المزكي من النصاب

إلى الفقير ، والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية وهو الذي

أراد الله فجعل المزكين فاعلين له ، ولا يسوغ فيه غيره ، لأنه

ما من مصدر إلاَّ يُعَبَّرُ عنه معناه بالفعل ويُقَالُ لمحدثه فاعل .

تقول للضارب فاعل الضرب ، وللقاتل فاعل القتل ، والمزكي فاعل

التزكية . الكشاف ٢٦/٣ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٦٤/٣ .

٢ - ذكر الجاربردى في باب النسب قوله تعالى :

* هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ * (١)

واستشهد به على أن (نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، يقصد بها نفس قُصَى
وقد ساق هذه الآية رداً على من يقول : بأن الجزء الثاني من المركب
الإضافي نحو (عبد مناف) و (امرئ القيس) - ليس مقصوداً ، ولذلك
فإنه عند النسب إليه يحذف المضاف إليه وينسب إلى الجزء الأول فيقال :
عبدى ، ومنافى ، ويتضح ذلك من قوله : (... وجاء منافى : في عبد مناف ،
قال سيبويه : سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى ، فقال : أما
القياس فكما ذكرت لك (٢) إلا أنهم قالوا : منافى خوف اللبس ، ولسي
في هذا الكلام نظر ، لأن للقاتل أن يقول لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود
في عبد مناف ، لأن منافا اسم صنم ، وقد قصد المضاف إليه ، فأضيف إليه .
يحقق هذا المعنى ما ذكر في الكشاف (٣) في آخر سورة الأعراف في تفسير
قوله تعالى : (هو الذى الآية) ثم عَقَّبَ بقوله : إِنَّ الْخِطَابَ
لقريش والمعنى خلقكم من نفس قُصَى وجعل من جنسها زوجها عريضة
قرشية ، فلما آتاها الله تعالى ما طلبها من الولد جعلاً لله شركاء فيمسا

(١) من الآية ١٨٩ من سورة الأعراف.

(٢) يقصد عبدى ، وامرئى يحذف المضاف إليه والنسب إلى المضاف .

(٣) الزمخشري انظر ١٣٧/٢ .

آتاها الله تعالى ، حيث سميا أولادهما الأربع بعبد مناف ، وعبد العزى ،
وعبد قصى ، وعبد الدار . وذكر في حواشيه: ^(١) . أنه أضاف قصى ولديه
إلى صنميه ، مناف والعزى ، وواحداً إلى نفسه ، وواحداً إلى داره ، وهى
دار الندوة . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضى ، ولا من سبقهم ممن وقت على
كتبهم ، هذه الآية . وهذا انفرد الجاريدى بذكرها دونهم .

(١) أى حواشي الكشاف.

(٢) انظر شرح الشافية : ١٢٣ .

٣ - ذكر في باب جمع التكسير قوله تعالى :

﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (١)

وقد أوردته عند تفسيره لكلمة (عِضَّة) ، وأنها بمعنى قطعة من شيء ، وذلك أثناء حديثه عن جمع محذوف اللام كـ (عضوات) في جمع (عِضَّة) واستشهد على صحة ذلك بـ (عِضِينَ) فقال : إنَّ معنى (عِضِينَ) من مَضَوته . أى فرقته ، لأنَّ المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذباً وشعراً وسحراً ، وأنه مأخوذ من معنى العِضَّة ، لأنَّ العِضَّة (٢) في لغة قريش السحر يقولون للساحر: عاضهه .

قال ابن الجوزي (٣) : في عِضِينَ قولان :

أحدهما : أنه مأخوذ من الأَعْضاء . قال الكسائي وأبو عبيدة : اقتسموا

بالقرآن وجعلوه أَعْضاء ، ثم فيما فعلوا فيه قولان :

١ - أنهما عَضَّوه أَعْضاء ، فأمنوا ببعضه ، وكفروا ببعضه .

والمَعْضِي : المَفْرَق ، والتعضية : تجزئة الذبيحة أَعْضاء

قال علي عليه السلام : (لا تَعْضِيَةَ فِي مِيرَاثٍ) ، أراد

تفريق ما يوجب تفريقه ضرراً على الورثة ، كالسيف ونحوه .

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٢) انظر شرح الشافعية : ١٣٦ .

(٣) زاد المسير ٤١٨/٤ وما بعدها ، وانظر الكشاف ٢/٣٩٨ .
قال الزمخشري عِضِينَ : أجزاء ، جمع عِضَّة ، وأصلها : عِضَّة ،
(فَعْلَةٌ) من مَضَى الشاة إذا جعلها أَعْضاء ، وقيل هو فَعْلَةٌ من

٢ - أنه عَضُوا الْقَوْلَ فِيهِ ، فقالوا : شَعَرٌ وقالوا : سِحْرٌ ، وقالوا :

كَهَانَةٌ ، وقالوا : أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ .

وثانيهما : أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْعِضَةِ ، وَالْعِضَةُ بِلِسَانِ قَرِيشٍ : السِّحْرُ ، ويقولون
للسَّاحِرِ : عَاضِدٌ ، وفي الْحَدِيثِ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَعَنَ الْعَاضِدَةَ وَالْمُسْتَعْضِدَةَ)^(١) ، فيكونُ الْمَعْنَى جعلوه سحرًا .

لم يذكر ابنُ الْحَاجِبِ ولا الرُّضِّي ولا من سبقهما من الصُّرَفِيِّينَ
الَّذِينَ وَقَفَتْ عَلَى كُتُبِهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ .. وَذَا فَقَدْ انْفَرَدَ بِهَا الْجَارِبُ بَرْدِي
دُونَهُمْ .

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير ٢٥٦/٣ ، قال :

الحديث لا تعضية في ميراث إلا فيما حمل القسم ، هو أن يموت
الرجل ويدع شيئاً إن قسم بين ورثته استنصروا . (وانظر اللسان

(عنا) ٦٨/١٥

٤ - وذكر الجاربردى ^(١) في الدلالة قوله تعالى :

وَسَاوَيْنَا صَوْتَهُ
ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى * ^(٢)

الشاهد فيها (تَتْرَى) فيه شاهدان : الأول يتعلق بالمعنى وهو الذى سنذكره هنا ، وشاهد آخر يتعلق بالأصوات ، وسوف نذكره مع الشواهد التى تتعلق بالأصوات . ^(٣)

أما فيما يتعلق بالمعنى فقد استشهد به على أن أصل (تَتْرَى) وَتَرَى من الوتر : وهو الفرد . أى أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا واحداً بعد واحدٍ .
فالتاء الأولى بدل عن الواو .

قال الزمخشري : (التاء بدل من الواو كما في تَوَلَّجَ ، وتيقود :
أى متواترين واحداً بعد واحدٍ من الوتر ، وهو الفرد) . ^(٤)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من
الصرفيين الذين وقفوا على كتبهم بهذه الآية .
وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها دونهم .

-
- (١) في شرح الشافية : ٢٤٤ .
(٢) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون .
(٣) انظر ص ٢٨١ من هذا البحث .
(٤) الكشاف للزمخشري ٣/ ٣٣٠ .

ثانيا - شواهد تتعلق بمسائل النحو :

تعدى الفعل ولزومه :

ذكر الجاربردى في باب التصريف قوله تعالى :

١ - * أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * (١)

استشهد به على أَنَّ (يَعْلَم) هنا لم تتعد إلى المفعول بنفسها كما هو الأصل فيها ، وإنما تعدت إلى المفعول بحرف الجر ، كما يتعدى إلى ذلك الفعل اللازم . ويتضح هذا من نص الجاربردى حيث يقول : في أثناء شرحه لقول ابن الحاجب : (علم بأصول) ، (وأتى بالباء في قوله (بأصول) ، لأنه يقال : علمه وعلم به قال الله تعالى : * أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * أو صَته بمعنى الإحاطة (٢) فأتى بصلتها ، فإنَّ انتقال الصلة للتضمين) . (٣)

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذه الآية . وبدأ انقروا الجاربردى بذكرها دونهم .

(١) الآية ١٤ من سورة العلق .

قال الفارسي : (أَلَمْ يَعْلَم . . . فوصل الحرف مرة بالحرف ومرة بلا حرف) ، المسائل العسكرية : ١٩١ .

(٢) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردى : (التضمين على ما في المبنى وهو مبنى على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وهو أن يُشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ، قال وفائدة أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين .

وقال : قوله فإنَّ انتقال الصلة ، يريد انتقال الصلة ما قياسه أن يتعدى بها إلى غيره ما شأنه الاستغناء عنها : ١٣٠ .

(٣) شرح الشافية : ١٣٠ .

في معاني حروف الجر :

ذكر في (١) باب أوزان الفعل المضارع قوله تعالى :

٢ - * لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ * (٢)

واستشهد به على أن الزمخشري ذهب إلى أن الكاف في (كمثله)

للتشبيه ، ومثل للتشبيه ، وكرر التشبيه للتأكيد .

هذا الشاهد من الشواهد العارضة - أي استشهد به على كلمة عارضة . لأن الحديث هنا يتعلق بأوزان الفعل المضارع لكن لما عرضت له كلمة التكرير انبرى لشرحها ، واستشهد عليها بهذا الشاهد . ويتضح ذلك من قوله : " لأجل أن المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي ، كان أصل مضارع أفعل ، يَوْفَعْل ، لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خفف بحذف إحدىاهما ، وحمل أخواته وهي ما فيه الياء والتاء

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٥٨ ، وانظر الكشاف ٤٦٣/٣ ،

وزاد المسير ٢٧٦/٧ .

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى .

قال الزمخشري في الكشاف : (فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله (ليس كالله شيء) ، وبين قوله : (ليس كمثل شيء) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها . وكأنهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد ، وهونفي المماثلة عن ذاته ، ثم قال . . . وذلك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد ، كما كررها من قال :

وصاليات ككَمَا يَوْمٌ ثَغِينٌ) .

وقال صاحب الانتصاف فيما تنسبه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين الأسكندري المالكي : (والكاف على هذا الوجه إنما يـُـو كـسـد

والنون عليه ، وقد رَدَّ الشاعر الهمة في قوله :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيٍّ مَعْمَمٍ

فَإِنَّ أَهْلَ لَانَ يُؤَكِّرَمُ (١)

وهو شان ، قال صاحب الكشاف: (٢) في تفسير قوله تعالى : (لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) لك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من

قال :

(٣)

وَصَالِيَاتٌ كَمَا يُؤْتَفَيْنَ

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين

الذين وقفت على كتبهم ، هذه الآية .

وبذا انفرد الجاربردي بذكرها ، دونهم .

===== الماثلة و فرق بين تأكيد الماثلة المنفية وبين تأكيد نفى

الماثلة المبهمة عن التأكيد أبلغ وأكد في المعنى من نفى الماثلة

المقتربة بالتأكيد ، إذ يلزم من نفى الماثلة غير المؤكدة نفى

كل الماثلة ولا يلزم من نفى ماثلة محققة متأكدة بالغة ، نفى

ماثلة دونها في التحقيق والتأكيد ، وحيث وردت الكاف مؤكدة

للماثلة وردت في الإثبات فأكدته . الانتصاف من الكشاف بهامش

الكشاف ٥٤٦٣/٣

(١) سيأتي ذكر هذا البيت في فصل شواهد الشعر ص ٥٩٣ .

(٢) ٥٤٦٣/٣

(٣) سيأتي ذكر هذا الشاهد في فصل شواهد الشعر ص ٥٩٥ .

حذف الجار ونصب الاسم :

ذكر الجار بردي (١) في (باب التقاء الساكنين) قوله تعالى :

٣ - * وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا * (٢)

واستشهد به على أن (قومه) أصلها (من قومه) ، فلما حُذِفَ

حرف الجر نصب قومه .

قال الأخفش : (أى اختار من قومه ، فلما نزع : (من) عمل الفعل) . (٣)

قال المبرد :

(واعلم أنك إذا حذف حروف الإضافة من المقسم به نصبتـــــــــــــــــه
لأن الفعل يصل فيعمل فتقول : الله لا فعلن ، لأنك أردت أحلف الله
لا فعلن ، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل
فعمل فيما بعده كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ * وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ * أى من
قومه) . (٤)

وقال في موضع آخر : (إذا حذف حروف الجر وصل الفعل

فعمل ، وكان حذفها حسناً ، لطول الصلة ، كما قال عز وجل الآية ، أى من
من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسن جداً) . (٥)

- (١) انظر شرح الشافية ص ١٥٤ .
- (٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
- (٣) معاني القرآن ٣١٢/٢ .
- (٤) المقتضب ٣٢١/٢ .
- (٥) المرجع نفسه ٣٤٢/٢ ، ٣٣٠/٤ وانظر كذلك الكامل للمبرد ٣٢١/٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٦٩ .

وقريب من ذلك ما ذهب إليه الزمخشري (١).

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذه الآية ، وقد ذكرها سيبويه (٢)
والمبرد ، والزمخشري .

وبهذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد، وإن
اختلف معهم في الموضع . (٣)

(١) انظر الكشف ١٢١ / ٢ ، والمفصل ص ٣١٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧ / ١ .

(٣) الذى ذكره سيبويه في الكتاب ٣٧ / ١ في (هذا باب الفاعل
الذى يتعداه فعله إلى مفعولين) ، وذكره المبرد في المقتضب في
باب القسم .

ثالثا - شواهد تتعلق بالبنية :

ذكر الجاربردى في أوزان الأفعال المزیدة قوله تعالى :

١ - * وما ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا * (١)

واستشهد به على أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن وزن (استكانوا) (استفعلوا) - من كان - وليس (افعلوا) من سكن ، حيث قال : (وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى : * وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا * لا أقول إنه (افعلوا) من السكون ، وزيدت الألف كما في (منتزاح) ، لكنه عندى (استفعلوا) مثل : (استقاموا) ، والعين حرف علة . ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو : (مستكين) ، وفي نحو : (يستكين) على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة ، كما قالوا : مَكَان ، وهو (مَفْعَل) من الكون ، ثم قالوا : أمكنة ، وأماكن وتمكن واستمكن على توهم أصالة الميم للزومه وثباته في جميع تصرفاته (٢) .

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وأول الآية : * وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَئِيونَ كَثِيرًا مَّا وَهَنُوا أَسَاحِبُهُم فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا * .

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية : (وَمَا ضَعُفُوا عَنِ الجهاد ، وما استكانوا للعدو ، وهذا تعريض بما أصابهم من الوهن والانكسار عند الإرجاف بقتل رسول الله ، وتضعيفهم عند ذلك عن مجاهدة المشركين واستكانتهم لهم حين أرادوا أن يعضدوا المنافق عبد الله بن أبي في طلب الأمان من أبي سفيان) .
الكشاف ١/٦٩٠ . وانظر البحر المحيط ٣/٧٤ .

(٢) شرح الشافية : ٤٠٠ .

قال الرضي : (استكان) أصله : (استكن)، فأشبع الفتح كما

في قوله :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى عَضُوبٍ جَسْرَةٍ

(١) زَيْفَافَةٍ مِثْلُ الْفَحِيقِ الْمَكْدَمِ

(٢) إِلَّا أَنْ الْإِشْبَاعَ لَازِمٌ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ بِخِلَافِ يَنْبَاعٍ .

وَوَضَّحَ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فَقَالَ : (إِنْ كَانَ (استكان) (افتعل)

مِنَ السَّكُونِ . فَالْمَدُّ شَاذٌّ ، أَمَّا إِذَا كَانَ (استفعل) مِّنَ الْكُونِ فَالْمَدُّ
(٣) قِيَاسٌ .

لَمْ يَسْتَشْهَدْ بِهِذِهِ الْآيَةُ ، ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَلَا الرُّضِّيُّ ، وَلَا مِمَّنْ

سَبَقَهُمَا مِنَ الصَّرْفِيِّينَ الَّذِينَ وَقَفَتْ عَلَى كِتَابِهِمْ .

وَذَا انْفَرَدَ الْجَارِيدِيُّ بِالِاسْتِشْهَادِ بِهَا .

(١) سيأتي ذكر هذا البيت في فصل الشواهد الشعرية ص ٤٨٩ .

(٢) شرح الشافية ٦٩/١ - ٧٠ .

(٣) انظر شرح الجاريدى : ٤٠ .

وفي معاني صيغ الزيادة ذكر قوله تعالى :

٢ - * أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا * (١)

استشهد به على أن الزمخشري يرى أن (مُكِبًّا) ليس من (أَكَبَّ) مطاوع (كَبَّ) بل هو من (أَكَبَّ) الذي للصيرورة - أى صار ذا كَبٍّ ويتضح ذلك من قوله : (قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : * أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا * . . . انه يجعل (أَكَبَّ) مطاوع رَكَبَ) ، ويُقال : كَبَيْتُهُ قَأَكَبَّ من الفرائب ، ونحوه : قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك ولا شيء من بناء (أَفَعَلَ) مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما أَكَبَّ من باب (انْقَضَى) واللام ، معناه دخل في الكَبِّ وصار ذا كَبٍّ ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ، ومطاوع كَبَّ ، وقشع انكَبَّ وانقشع) . (٢)

ويوافق الرض الزمخشري إذ يقول : (. . . نحو أَحْصَدَ الزرع ومنه أَكَبَّ ، أى صار مُكَبِّ ، وقولهم : (أَكَبَّ مطاوع كَبَّ) تدريس ، لأن القياس كون (أَفَعَلَ) لتعدية (فَعَلَ) لا لمطاوعته) . (٣)

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ولا الرض ، وهذا انفراد الجاربردى

بذكرها .

(١) من الآية ٢١ من سورة الملك .

(٢) شرح الشافية للجاربردى ٤٦ ، وانظر الكشاف للزمخشري ١٣٩/٤ .

(٣) شرح الشافية ٨٨/١ . ويقصد بتدريس هنا تدريس وتدريب .

وذكر الجاربردى في معاني صيغ الزيادة قوله تعالى :

٣ - * لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ * (١)

الشاهد (اَكْتَسَبَتْ) استشهد به على أن من معاني (افتعل) التصرف (٢) قال الجاربردى (٣) : (معنى الكسب تحصيل الشيء على أى وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ، ومن ذلك قوله تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ ... الآية) ، ثم عَقَّبَ عليها قائلاً : وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ، ولم يُثَبِّتْ عليهم عقاب الفعل إِلَّا عَلَى وجه مبالغة واعتمال فيه) .

(٤)

ثم ذكر قول الزمخشري فقال : (قال الزمخشري لما كان الشرر ما تشتهيهِ النفس وهي منجذبة إليه وأَمَّارَةٌ به ، كانت في تحصيله أَعْمَلٌ وَأَجْدُّ ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم يكن باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله ، وَصِفَتْ بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف) .

(١) من الآية ٢٨٦ من سورة السبقرة .

(٢) ومن معانيه أيضا المطاوعة ، مثل غمسته فاغتم ، والاتخاذ نحو اشتويت اللحم أى اتخذته شواء ، وللتفاعل نحو اجتور ، أى تجاوز ... انظر المفصل ٢٨١ ، وشرح الرضي للشافعية ١٠٨/١ - ١٠٩ .

(٣) انظر شرح الشافعية ٥٠ - ٥١ .

وذلك ما ذكره ابن الحاجب قبله . انظر الإيضاح في شرح المفصل

١٣٢/٢ - ١٣٣ .

(٤) انظر الكشف ١/١٠٨ .

وفي ذلك قال سيبويه : (وَأَمَّا كَسَبَتْ فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَصَابَ ،
وَأَمَّا اكْتَسَبَ : فَهُوَ التَّصَرُّفُ ، وَالطَّلَبُ وَالاجْتِهَادُ ، بِمَنْزِلَةِ الْاضْطِرَابِ) . (١)
لقد استشهد بهذه الآية قبله ، أبو سعيد السيرافي (٢) ، وابنُ
يعيشٍ ، وابنُ الحاجب (٣) ، والرضي .
هذا يتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعهُ وهو
(بَابُ مَعَانِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ) .

-
- (١) الكتاب ٧٤ / ٤ ، وانظر الفصل ٢٨٢ ، وشرحه لابن يعيش ١٦١ / ٦ .
(٢) في كتاب السيرافي في ضوء شرحه للكتاب ؛ ٢٠٣ .
(٣) في الإيضاح ١٣٢ / ٢ .

وذكر ^(١) في أوزان الفعل المضارع قوله تعالى :

٤ - * وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ * ^(٢)

وقوله تعالى :

٥ - * فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ * ^(٣)

استشهد بهما على أن في (يَهْلِكُ) لغات هي : يَهْلِكُ

(١) انظر شرح الشافية ٥٥٤

(٢) من الآية ٢٠٥ من سورة البقرة وهناك قراءات بكسر اللام مع الاختلاف في ضم الكاف والياء أفتحها فقرأ (يَهْلِكُ) بضم الياء

وكسر اللام وضم الكاف - الحسن وقتادة فروهنا مرفوع .
وروي عن ابن كثير أنه قرأ : (وَيَهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ) بفتح الباء وضم الكاف ،
والحَرْثَ وَالنَّسْلَ مرفوعان بِيَهْلِكُ) . إعراب القرآن للنحاس ٣٩٩/١ .
وقرأ (يَهْلِكُ) بضم الياء وكسر اللام وفتح الكاف

أى على أنه معطوف على منصوب بلام التعليل ... انظر بقية
هذه القراءات في إعراب القرآن للنحاس ٢٩٩/١ ، والكشاف للزمخشري

٣٥٢/١ ، وتفسير القرطبي ١٧/٣ ، والبحر المحيط ١١٦/٢ ،
وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة للدمياطي ١٥٥ -

١٥٦ ، تفسير الرازي ١٩٠/٢ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

بالكسر، ويرى أنها الأصل، لأن الماضي (هَلَكَ) على (فَعَلَ)، ليس
 حلقي العين أو اللام، والقياس فيه (يَفْعِلُ) بالكسر أو (يَفْعُلُ)
 بالضم، قال الجاربردي: (ذكر صاحب الكشاف^(١) في تفسير قوله
 تعالى: ﴿ وَيَهْلِكُ الْحَرثُ وَالنَّسْلُ ﴾ في سورة البقرة أنه قرأ الحسن
 (وَيَهْلِكُ) بفتح اللام مبنيا للفاعل، ثم قال هي لغة نحو: (أَبَى، يَأْبَى،
 وذكرني * آخر (حم) الأحقاف أَنَّهُ قُرِيَ ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ
 الْفَاسِقُونَ ﴾ بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هَلَكَ. (٢)

وقد ابن جني قراءة الحسن (يَهْلِكُ) بفتح اللام من التداخل
 إذ يقول: (ومن الشاذ قراءة مَنْ قَرَأَ (وَيَهْلِكُ الْحَرثُ) وقال هو من
 باب رَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَنْطَ يَقْنُطُ (٣) وتبعه الرضي^(٤) وذهب الجاربردي
 أيضا إلى أنها من التداخل، والحقيقة أنها لغة، كما قال الزمخشري.
 لم يذكر هاتين الايتين ابن الحاجب، وقد ذكر الرضي الأولى وليس.
 وبذا يتفق معه الجاربردي في موضوع الشاهد، وموضعه، وينفرد بذكر
 الأخرى.

(١) انظر ٣٥٢/١. قال ابن جني عنها: (ومن ذلك ما رواه هارون عن
 الحسن وابن أبي إسحاق وابن مهيمن). انظر المحتسب

٠١٢١/١

(٢) انظر شرح الشافية: ٥٤.

(٣) نقلا عن اللسان (هلك) ٣/١-٥، وانظر المحتسب في شواذ

القراءات لابن جني ١/١٢٠.

(٤) انظر شرح الشافية ١/١٢٥.

من أوزان المضارع ذكر الجاربردى قوله تعالى :

٦ - * فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ * (١)

ستشهدا به على أن قوله (فَصُرْهُنَّ) وهو أمر من (صَرَّه)

المضاعف الثلاثي . جَاءَ فِيهِ الضَّمُّ لِلصَّارِ وَكُسْرُهَا .

وقد قال هذا بعد أن بَيَّنَّ عِلَّةَ لزوم الضَّمِّ في مُضَارِعِ الْمُضَاعَفِ

المتعدى بقوله (٢) : (لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ الْمُضَاعَفَ الْمُتَعَدَّى ، يَلْحَقُهُ الضَّمُّ

نحو : (يَشُدُّهُ) لزوم الضَّمِّ فِي عَيْنِهِ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوهُ لَزِمَ النُّقْلُ مِنْ

الكسرِ إِلَى الضَّمِّ وَهُوَ مُسْتَثْقَلٌ ، وَالْفَتْحُ غَيْرُ سَائِعٍ لِأَشْرَاطِهِ بِحَرْفِ

الْحَلْقِ فِي الْعَيْنِ أَوِ اللَّامِ .

ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ جَاءَتْ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَهِيَ : نَسَّهْ

يَنْسَهُ وَيَنْسُهُ ، وَبَسَّهْ يَبْسُهُ يَبْسُهُ ، وَعَلَّهْ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ ، وَشَدَّهْ

يَشُدُّهُ وَيَشُدُّهُ . هَكَذَا ذُكِرَ فِي الشَّرْحِ الْمُنَسَّوبِ إِلَى الْمُصَنِّفِ . وَتَقْيُّدُهُ

بِأَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ يُؤْهِمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ غَيْرُهَا ، لَكِنْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشَافِ (٣)

فِيهِ أَنَّهُ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . . . ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ .

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) شرح الجاربردى على الشافية : ٥٦ .

(٣) انظر الكشاف ٣٩٢/١ ، وانظر القرطبي ٣٠١/٣ ، والبحر المحييط

٣٠٠٠/٢ ، واملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٥٦/١ ، والمحتسب

أَمَّا قِرَاءَةُ الْجَمْهُورِ (فَصَّرْهُنَّ) بِضَمِّ الصَّادِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَمِنْ
صَارَ يَصُورُ إِذَا مَالَ وَعَظَفَ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ (فَصَّرْهُنَّ) بِكَسْرِ الصَّادِ وَسُكُونِ السَّاءِ
فَمِنْ صَارَ يَصِيرُ إِذَا جَمَعَ . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من
المصنفين والنحويين الذين كتبهم بين يدي بتلك الآية .
وبذا فقد انفرد الجاربردي بالاستشهاد بها .

(١) ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص : ١٩٠ ، والتيسير

للداني ص : ٨٢ .

وهناك قراءة ذكرها ابن جني في المحتسب حيث قال : (وقراءة
عكرمة (فَصَّرْهُنَّ) ... الخ بفتح الصاد وتشديد الراء مع
كسرها وهي من صَرَى يُصَرَّى ، إِذَا حَبَسَ وَقَطَعَ وَأَصْلُهَا فَصَّرِيْهُنَّ
ومنه الشاةُ المصَّاةُ أى المحبوسة اللبن . ولا شاهد فيها) .

وفي المصادر ذكر الجاربردى قوله تعالى :

٧ - *وَأَقَامَ الصَّلَاةَ* (١)

واستشهد على أنه يجوز في مصدر (أفعل) من الأجوف عند

الإضافة حذف عينه مع ترك التعويض عنها بالتاء ، كما في نحو: إجارة
واستجارة مصدر (أفعل) و (استفعل) من الأجوف وأصلهم
إجوار واستجوار انقلب الواو ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين ، فعوضوا
التاء ، ولم يعوضوا في (إقام الصلاة) ، (٢) وعلى الجاربردى لذلك
قائلاً : (كَانَهُمْ جَعَلُوا المضاف إليه عوضاً عنه) . (٣)

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح الفصل ٦٣٢/١ :
(أقام ، فقياس مصدر (إفعال) فاصله (إقوام) ثم وضح
علة إعلال الواو فقال : (وأعلوا الواو كما أعلوها في الفعل ،
وإن لم تقم فيها علة الإعلال ، فانقلب ألفاً فحذفت لالتقاء
الساكنين هي وألف إفعال فبق (إفعال) بحذف العين
وضح الجاربردى أن التعويض هنا ليس لازماً ، لذا جاز تركه
بخلاف (مصدر) (فعل) من الناقص مثل عزى (تعزية)
فالتعويض لازم وأصله (تعزى) حذفوا إحدى الياءين وعوضوا
عنها التاء ، ولم يحذف فيه ترك التعويض ، لما يلزم من جعل الياء
عرضة للتحريك وللحذف في الرفع والجزم ما فيه من الإحذف
بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف (أقام) . شرح الشافية

: ٦٥ .

(٣) شرح الشافية : ٦٥ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج

وقد ذهب إلى ذلك قبله الرضي (١) حيث قال تعليقا على
الآية السابقة (وَخَصَّ الْفَرَاءُ ذَلِكَ بِحَالِ الْإِضَافَةِ ، لِيَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ
قَائِمًا مَقَامَ الْهَاءِ ، وَهُوَ أَوْلَى ، لِأَنَّ السَّمَاعَ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ) .
وقد سبقهما إلى ذلك ابن الحاجب (٢) .
وهكذا نجد الجارودي يتفق مع ابن الحاجب والرضي في موضوع
الاستشهاد بالآية ، وموضعها وهوباب المصادر .

- (١) انظر شرح الشافية ١/١٦٥ .
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٣ .

وذكر الجاربردى ^(١) في مصادر الأفعال الثلاثة - المصدر الميمي -

قوله تعالى :

* فَنَظَرْنَا إِلَى مِيسِرِهِ * ^(٢) بضم السين وإضافة .

- ٨ -

الشاهد (مِيسِرِهِ) حيث جاء المصدر الميمي من الفعل الثلاثي (يَسِرُ) على وزن (مَفْعُل) وهو مقتصر على السماع ، والقياس أن يأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين . وهو الأفضح والأشهر كما سيتضح .

(١) انظر شرح الشافية : ٦٧ .

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

مذلك قرأ عطاء بن رباح . انظر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٧
وذكر أبو حيان : (قرأ عطاءً ومجاهد إلى ميسرة) . البحر المحيط
٣٤٠ / ٢ وقال ابن جنى : (روى أيضاً عن عطاء (فنظرة إلى ميسرة) . المحتسب ٤٣ / ١ . وفي الآية قراءات أخرى منها :
(فنظرة إلى ميسرة) بكسر الفاء وضم السين من غير إضافة
وهي قراءة نافع ووافقه ابن محيصن ، وقرأ الباقون (ميسرة)
بفتح السين) .

السبعة ص ١٩٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٤٢ / ١ ، والحجة
لأبي على الفارسي ٣٠٨ / ٢ ، والمحتسب لابن جنى ١٤٣ / ١ ،
والحجة لابن زنجلة ص ١٤٩ ، والتيسير لأبي عمرو الداني : ٨٥ ،

والكشاف ٤٠١ / ١ ، والبحر المحيط ٣٤٠ / ٢ ، وغيث النفع : ١٧٠ ، والإتحاف : ١٦٠ ،
قال الأخفش في معاني القرآن ١٨٨ / ١ : (وقال بعضهم
(إلى ميسرة) وليست بجائزة ، لأنه ليس في الكلام (مفعول) ،
ولو قرأوها (ميسرة) جازلته من (أيسر) مثل : (أنخل
فهو مدخل) .

قال الزجاج : (فأما من قرأ : (إلى ميسره) على جهة الإضافة إلى الهاء فمخطيء ، لأن (ميسر) مفعول ، وليس في الكلام مفعول . (١)

وقال النحاس : (وأيضاً فإن الهاء زائدة ، وليس في كلام العرب مفعول الهمزة ، وقراءة من قرأ (إلى ميسرة) لحن لا يجوز . قال الأفش سعيد ، ولو قروا إلى ميسره لكان أشبه ، والذي قال الأفش حسن يقال : جلست مجلساً ومفعول كثير . (٢)

وقال السيرافي : (ويُقرأ : ميسره ، وهو منكر ليس في الكلام مفعول . (٣)

ونخلص ما سبق أنه يجوز في (ميسرة) القراءة ثان بضم السين وفتحها ، وهما لغتان ، والفتح أفصح ، وأشهر كما قال ابن خالويه (٤) ولا يجوز أن تقول إن هذه القراءة لحن كما قال الزجاج ، لأننا لا يجوز أن يصف القراءة باللحن ، لأن القراءة سنة متبعة .

ولم يستشهد ابن الحاجب بهذه الآية ، وقد استشهد بها سيبويه ، (٥) والسيرافي ، والرضي .

هذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، كما اتفق مع الرضي ، في الموضع ، وهو باب المصا در - (المصدر الميمي) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٠ .

(٢) وقال النحاس ١/٣٤٣ : (ميسرة أفصح اللغات ، وهي لغة أهل نجد . (ميسرة) وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مفعول إلا حروف محدودة شاذة ليس منها شيء يقال فيه مفعول .

اللغة : الميسر : الميسر والسعة والغنى ، ومعنى الآية واضح .

(٣) في ضوء شرحه للكتاب ص ٢٣٩ .

(٤) انظر الحجة في القراءة السبع ص ١٠٣ .

(٥) لم يستشهد سيبويه بالقراءة نفسها ، وإنما استشهد بقراءة (نافع)

(فنظرة إلى ميسرة) بضم السين وفتح الزاي وإثبات التاء .

وذكر^(١) أيضا في مصادر الثلاثي ، قوله تعالى :

٩ - * بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ * (٢)

واستشهد به على أن (المفتون) يجوز أن يكون مصدرا على

وزن (مفعول) ويجوز أن يكون اسم مفعول حقيقي .

فهو يكون مصدرا إذا لم تُجْعَلِ الباء زائدة^(٣) ، أما إذا جُعِلَتْ

(١) انظر شرح الشافية ص ٦٨ .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم .

(٣) أى ولا للظرفية ولم يقدر مضاف . فإن جُعِلَتْ بمعنى (فى)
وإليه ذهب مجاهد والفراء ويؤيد قراءه ابن أبي عملة فى (أَيْكُمْ)
فالمفتون : بمعنى اسم المفعول لا مصدر .

والمعنى فى أى فرقة وطائفة فيكم المفتون ، وكذا إن قُدِّرَ مضاف كما
ذهب إليه الأخفش . أى بأَيْكُمْ فتن ؟ فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه ، والباء على هذا سببية .

وأىضا إذا جعلت للظرفية ، أو قُدِّرَ مضاف كما تقدم ،
وإلى زيادتها ذهب قتادة وأبو عبيدة إلا أنه ضعيف من حيث
أن الباء لا تَزَادُ فى المبتدأ إلا فى حسبك فقط ، انظر حاشية
ابن جماعة على شرح الجاريدى ص ٦٨ .

وقال الزمخشري : المفتون : (المجنون) ، لأنه فتن أى : مُهِنَ بالجنون
أى بأَيْكُمْ الجنون أو بأى فريق منكم ، بفريق المؤمنين أو بفريق
الكافرين . أى فى أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم . وهذا
تعريف بأبى جهل والوليد بن المغيرة وأضرابهما) ، الكشاف ١٤١/٤ .

زائدة ، فهو اسم مفعول ، وقريب منه ما ذهب إليه الرضي (١) .

ويرى ابن الحاجب أنه من الأولي أن يكون مصدرًا ، وتكون الباء فيه زائدة إذ يقول موضحًا :

(صيان ذلك أنا إذا جعلناها زائدة ، وجعلنا المفتون مصدرًا صار التقدير (أَيْكُمْ الْفِتْنَةُ) ، وليس بسديد ، فثبت أنه لا يستقيم بتقدير الباء زائدة مع كون (المفتون) مصدرًا . وكذلك لا يستقيم أن تكون غير مزيدة ، والمفتون غير مصدر . إذ يصير المعنى ، (فَسْتَبْصِرُ وَيُصْبِرُونَ بِأَيْكُمْ صَاحِبُ الْفِتْنَةِ) - والأولى جعلها غير زائدة ، والمفتون مصدر ، فيكون المعنى : فَسْتَبْصِرُ وَيُصْبِرُونَ بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ ، جوابًا لقولهم : إنه لمجنون - أي بِأَيْكُمْ الجنون . وَضَعَفَ جعلها غير زائدة على معنى (٢) .
في) .

(١) في شرح الشافية ١/ ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) نجد ابن الحاجب يقول في الشافية ص ٦٨ : (وحكم مجي المصدر

هنا على وزن مفعول قليل) .

وقد ذهب الزمخشري^(١) إلى أنه مصدر ورد على وزن (مفعول)
ويرى ابن الحاجب أن مجي* المصدر على مفعول قليل^(٢)، وتبعه الجاربردي.
وهكذا فقد استشهد بهذه الآية الزمخشري، وابن الحاجب،
والرضي .
وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية
وهو (المفتون)، وموضعه هو باب المصادر .

(١) انظر الفصل ص ٢٢٠، وقد ذكر الآية أيضا ص ٢٨٥ في (معاني

حروف الجر) .

(٢) قال الرضي ١ / ١٧٤ .

وخالف سيبويه غيره مجي* المصدر على وزن المفعول، وجعل الميسور
والمعسور في قوله (دعه إلى ميسورة وإلى معسورة) صفتان .

ونذكر في أوزان المصادر قوله تعالى :

١٠ - * فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ * (١)

وقوله تعالى :

١١ - * لَيْسَ لِمَنْ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * (٢)

واستشهد على أن (باقية) في الآية الأولى مصدر بمعنى البقاء ، ومجي المصدر على وزن (فاعلة) أقل من مجيئه على وزن (مفعول) . (٣)

قال الفراء : (من بقاء) يقال : هل ترى منهم باقياً ؟ وكل ذلك في العربية جائز حسن . (٤)

قال أبو عبيدة : (... من باقية من بقية ومجازها مجاز الطاغية مصدر وقلما جاء المصدر في تقدير فاعل إلا أربعة أحرف) . (٥)

(١) من الآية ٨ من سورة الحاقة .

(٢) من الآية ٢ من سورة الواقعة .

(٣) انظر شرح الشافية ص ٦٨ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ١٨٠ .

(٥) مجاز القرآن ٢ / ٢٦٧ .

وقال الزمخشري : (من بقية ، أو من نفس باقية)
أو من بقاء . (١)

والشاهد في الآية الأخرى (كاذبة) حيث جاءت بمعنى
الكذب ، ومجيء المصدر على وزن (فاعلة) كما سبق ، قليل .
(٢)

قال الفراء : (الكاذبة هاهنا مصدر مثل العاقبة والعافية) .

وقال النحاس : (ذُكِرَتْ كاذبة عند أكثر النحويين ، لأنها بمعنى
الكذب - أي ليس لوقعتها كذب) . (٣)

وقال الرضي : (قيل بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس
كاذبة - أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة) . (٤)

لم يذكر ابن الحاجب هاتين الآيتين ، وذكرهما الرضي . وبهذا
يتفق معه الرضي في موضوع الاستشهاد بالآيتين ، وموضعهما وهو باب
مصادر الثلاثي .

- (١) الكشاف ١٥٠ / ٤
- (٢) معاني القرآن ١٢١ / ٣
- (٣) إعراب القرآن ٣٢٢ / ٤ وقريب منه ما جاء في الكشاف ٥١ / ٤ ، وزاد
المسير ١٣١ / ٨
- (٤) شرح الشافية ١٧٦ / ١

وذكر في النسب (١) قوله تعالى :

١٢ - * السَّمَاءُ مَنفَطِرٌ بِهِ * (٢)

استشهد به على أَنَّ (مَنفَطِرٌ) يَقْصَدُ به هنا النسب . أى
ذات انْفِطَارٍ، ولم يَقْصَدِ اسمَ الفاعلِ ، لِأَنَّهُ لو كَانَ بِمعنى اسمِ
الفاعلِ لَقَالَ: مَنفَطِرَةٌ .

وذلك نفسه ما ذهب إليه الفارسي . (٣)

وقال سيبويه :

(وزعم الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ السَّمَاءَ مَنفَطِرٌ بِهِ) ، كقولك : (مُعْضَلٌ) (٤) للقطاةِ
وكقولك : مُرْضِعٌ للتي بها الرُّضَاعُ . وَأَمَّا المَنفَطِرَةُ فمَفيجيٌ على العملِ ،
كقولك : مُنْشَقَّةٌ ، وكقولك : مُرْضِعَةٌ للتي تُرْضِعُ . (٥)

(١) انظر شرح الشافية ص ١٢٦ .

(٢) من الآية ١٨ من سورة المزمل .

يقول الزمخشري في الكشاف ١٧٨/٤ : (وَقُرِيَ مَنفَطِرٌ وَمَنفَطِرٌ
والمعنى ذات انْفِطَارٍ وهو وصفٌ لليوم بالشِدَّةِ ، وَأَنَّ السَّمَاءَ عَلَى
عَظَمَتِهَا وَأَحْكَامِهَا تَنفَطِرُ فِيهِ فَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِهَا مِنَ الْخَلَائِقِ) .

(٣) انظر التكملة ص ١١٧ .

(٤) المعضل التي قد نشبت بيضتها في جوفها . انظر المذكر

والمؤنث للمبرد ص ١٠٣ .

(٥) الكتاب ٤٧/٢ .

وَوَضَّحَ ذَلِكَ الْمُبَرِّزُ قَائِلًا : (قَالَ الْخَلِيلُ إِنَّمَا قِيلَ (مُنْفَطِرٌ)
وَلَمْ يَقُلْ (مُنْفَطِرَةٌ) ، لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ النِّسْبُ ، كَقَوْلِكَ : دَجَاجَةٌ مُعْضِلٌ ،
وَأَمْرَةٌ مُرْضِعٌ) . (١)

وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّضِيُّ . (٢)

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْحَاجِبِ هَذَا الشَّاهِدَ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ سَيْبَوِيهٌ ، وَالْمُبَرِّزُ
وَالْفَارِسِيُّ ، وَالرُّضِيُّ .

هَذَا اتَّفَقَ مَعَهُمُ الْجَارِئِرْدِيُّ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ (مُنْفَطِرٌ) كَمَا
نَجَدَهُ يَتَّفَقُ مَعَ الرُّضِيِّ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ بَابُ النِّسْبِ .

(١) المذكر والمؤنث ص ١٢٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٦١ ،

ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٥٥ ،

وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٨ / ٣٩٤ ، وانظر كذلك

مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٢٢٤ .

(٢) انظر شرح الشافعية ٢ / ٨٦ .

وذكر ^(١) أيضا قوله تعالى :

١٣ - ﴿ بَقَرَةَ لَا فَارِضَ ﴾ ^(٢)

واستشهد به على أَنَّ (فارض) كالشاهد السابق ، يقصد به النسب ففارض هنا ذات فروض ، وإلا لقال فارضة لوقصد اسم الفاعل .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما ممن الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذا الشاهد .
وهذا انفرد الجارودي بذكره دونهم .

(١) انظر المرجع السابق : ١٢٦ .

(٢) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

والمعنى : قال الزمخشري في معنى الآية : (الفارض : المسنة ، وقد فرضت نفسها فهي فارض وكأنها سُميت فارضا ، لأنها فرضت سننها أي قطعتها ملغت آخرها) . الكشاف ٢٨٧/١ .

وذكر الجارهردي في النسب قوله تعالى :

١٤ - * عَيْشَةَ رَاضِيَةٍ * (١)

الشاهد فيه (رَاضِيَةٍ)، فهو كالشاهدين السابقين لا يقصد (براضية) اسم الفاعل، وإنما يريد النسب. قال الخليل : أى ذات رضى، (٢) لأن العيشة لا تُوصَف بمعنى (فاعله) بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية . وهو يشكل بدخول التاء - فيجوز أن يحمل دخولها على المبالغة كما في (علامة) . ويجوز أن تجعلها راضية مجازاً، والراضى فى الحقيقة صاحبها. (٣)

قال الزجاج : (إِنَّهُ) بمعنى مرضية والوجه ما قلنا (٤) ومن ذلك * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ * (٥) - أى ذات دفق . والفراء (٥) يقول :

- (١) هي في آيتين: (الحاقة) من الآية (٢١)، والقارة من الآية (٧)
- (٢) شرح الشافعية للجارهردي ص ١٢٦، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٥، والمخصص لابن سيده ٦٩/١٥ - ٧٠، والإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب ٦٠٦/١، وشرح الرضي للشافعية ٨٥/٢.
- (٣) أى تكون للنسب - أى ذات رضى - .
- (٤) من الآية (٦) من سورة الطارق .
- (٥) انظر معاني القرآن ١٦/٢ ، ١٨٢/٣ .

من ما : مدفوق . فهذا كله محمول على النسب . (١)

وقال أبو عبيدة : (في عيشة راضية مجاز (مرضية) فخرج
مخرج لفظ صفتها ، والعرب تفعل ذلك إذا كان من السبب في شيء
يقال : نام ليله ، وإثما ينام هوفيه) (٢)

وقال الزمخشري : (راضية) منسوبة إلى الرضا ، كالسدار

والنابل أو جعل الفعل لها مجازاً ، وهو لصاحبها . (٣)

لقد استشهد بهذه الآية سيبويه ، والمبرد ، (٤) (٥) ، والزمخشري
وابن يعيش (٦) وابن الحاجب (٨) ، والرضي . (٩)

وبذا اتفق معهم الجاريدى في موضوع الاستشهاد بالآية

واتفق مع ابن الحاجب والرضي في موضع الشاهد ، وهو باب النسب .

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٤٤ / ٣ .

(٢) مجاز القرآن ٢٦٨ / ٢ .

(٣) انظر الكشاف ١٥٣ / ٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣٨٢ / ٣ .

(٥) انظر المقتضب ١٦٣ / ٣ .

(٦) انظر الفصل ص ٢١٢ .

(٧) انظر شرح الفصل ١٥ / ٦ .

(٨) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٦٠٦ / ١ .

(٩) انظر شرح الشافية ٨٥ / ٢ .

وفي جمع التكسير :

ذكر الجاربردى (١) قوله تعالى :

١٥ - * خُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ * (٢)

وقوله تعالى :

١٦ - * خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ * (٣)

الشاهد في الآيتين (خُلَفَاءُ ، وَخَلَائِفَ) استشهد بهما على

أنهما جمعا (خليفة) .

من قال (خُلَفَاءُ) ، فقد راعى فيه المعنى ، لأن أصل (خليفة)

خليف (٤) ، وقد علل لذلك فقال : (من الأولي أن يكون خُلَفَاءُ جمع

خليف لا خليفة ، لما ثبت من قولهم : كريم ، وكرماء - فيحمل الخلفاء

أن يكون جمعا لخليف ، فلا يجعل أصلا في جمع خليفة عليها إذ لا يثبت

بالاحتمال بل لا يثبت من ثبت) .

ومن قال : (خَلَائِفَ) فقد راعى فيه تأنيث اللفظ ، إذ فعيلة

تجمع على فعائل ، كصبيحة وصباح (٥) .

(١) في شرح الشافية ص ١٤٢ .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ١٤ من سورة يونس .

(٤) قال الفيومي في المصباح المنير (خلف) .

الخليفة : أصله (خليف) بغير هاء لأنه بمعنى الفاعل ، والهاء

مبالغة مثل قلامة ونسابة ، ويكون وصفا للرجل خاصة ، ومنهم من

يجمعه باعتبار اللفظ فيقول : (خَلَائِفَ) وانظر اللسان (خلف) .

(٥) انظر شرح الجاربردى ص ١٤٢ ، وانظر التكملة ص ١٨٥ .

قال ابن يعيش : (ر فمن قال خلافاً فعلى الأصل المذكور جمعه
على حد صبيحة ، ومن قال خلفاً ، وهو ههنا أسهل ، لأن الخليفة لا يكون
(١)
إلاّ مذكراً فجمع على المعنى دون اللفظ) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضى بهاتين الآيتين . وقد
استشهد بهما ابن يعيش ، وقد استشهد الفارسي بالثانية . (٢)

هذا فقد اتفق الجاربردى مع ابن يعيش في موضوع الاستشهاد
بالآيتين وموضعه وهوباب (جمع التكسير) واتفق الثلاثة في موضوع
الاستشهاد بالآية الثانية وموضعه .

(١) في شرح الفصل ٥٥٢/٥ .

(٢) لم يستشهد الفارسي بالآية الأولى نفسها ، ولكنه ذكر آية أخرى
مثلها (وجعلكم خلفاء الأرض) من سورة النمل من الآية ٦٢ ،
انظر التكملة ص ١٨٥ .

وفي الوقف ذكر الجاربردى قوله تعالى :

١٧ - ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ﴾ (١)

الشاهد فيه لام (قُلِ) استشهد به (٢) على أنه لا روم ولا إسماع فيهما ، لأنه لما لم يكن للحرف حركة في الوصل ، وإنما عرضت لساكن لقيه ، وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى ، لم يعتد بها فلا وجه للروم والإسماع .

لم يذكره ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقت على كتبهم .

هذا انفرد الجاربردى بذكرها .

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) انظر شرح الشافية ١/ ١٧٠ .

وذكر في الوقف (١) قوله تعالى :
 ١٨ - * أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ * (٢)

الشاهد (أَلْقِيَا) يريد (أَلْقَيْنِ) ، فقلبت نون التوكيد
 الخفيفة ألفاء على وجه إجراء الوصل مجرى الوقف - إذ الخطاب لـخاتن
 النار .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن جني (٣) ، والزمخشري . (٤)

- (١) انظر شرح الجارودي للشافعية ص ١٧٢ .
 (٢) من الآية ٢٤ من سورة (ق) .
 (٣) قال ابن جني : (ومن ذلك قراءة الحسن : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ)
 بالنون الخفيفة وهذا يؤكّد قول أصحابنا في (أَلْقِيَا) : أنه
 أراد (أَلْقِيَا) ، وأجرى الوصل فيه مجرى الوقف .) ، المحتسب
 ٢٨٤ / ٢ .
 (٤) انظر الكشف ٧ / ٤ ، وانظر مختصر شوان القراءات لابن خالويه
 : ١٤٤ .

قال ابن الجوزي في زاد السير ١٥ / ٨ : (ر في معنى
 الخطاب ثلاثة أقوال :
 أحدها : أنه مخاطبة للواحد بلفظ الخطاب للاثنين ، قال
 الفراء : والعرب تأمر الواحد والقوم بأمر الاثنين فيقولون
 للرجل : ويلك أرحلها . أرحلها سمعناها من العرب
 وأنشدني بعضهم .
 فقلت لصاحبي لا تحبسانا
 ونرى أنّ ذلك منهم ، لأنّ أدنى أعوان الرجل في إبله
 وغنمه اثنان ، وكذلك الرقة أدنى ما تكون ثلاثة فجري الكلام
 على مجرى صاحبيه .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد . وذكره ابن
(١) يعيش .

وهذا فقد اتفق معه الجاردي في موضوع الاستشهاد بالآية
وموضعه وهو باب الوقف .

== والثاني : أنه فعلٌ تثنى تؤكداً كأنه لما قال : (ألقيا) ناب عن
ألق ألق .

والثالث : أنه أمر للملكين . يعني السائق ، والشهيد ، وهذا
اختيار الزجاج .

(١) انظر شرح الفصل ٩٠ / ٩ .

كما ذكر قوله تعالى : (١)

١٩ - ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٢)

الشاهد (لَكِنَّا) حيث وقف عليها بالالف ،

(١) انظر شرح الشافعية للجاربردى ص ١٧٦ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٣/٣ .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الكهف ، وقد أجمع القراء كلهم على الوقف بالالف فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة (لَكِنَّا) بإسقاط الألف في الوصل ، وإثباتها في الوقف . وقرأ نافع في رواية المسيبي . (لَكِنَّا) بإثبات الألف في الوصل والوقف ، وقرأ ابن جمار وإسماعيل بن جعفر عن ورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ووقف بالالف . انظر السبعة لابن مجاهد ٣٩١ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٤ وحجة القراءات لابن زنجلة ٤١٧ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ٦١/٢ ، التيسير فسي

القراءات السبع للداني : ١٤٣ ، الكشف ٤٨٥/٢ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٨٤٧/٢ - ٨٤٨ ، تفسير القرطبي ٤٠٤/١٠ البحر المحيط ١٢٨/٦ ، النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ٣١١/٢ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٢٩٠ ، فميت النفع : ٢٧٩ .
وهناك قراءات أخرى انظر تفصيل ذلك في كتب القراءات السابقة .

وأصله : (لكن أنا) (١) نقلت حركة الهزة إلى النون وحذفت ،
ثم أدغمت النون في النون فقليل : (لِكْنَا) .
وقد ذهب إلى ذلك نفسه الرضي . (٢)

ويرى الجاربردى أن إثبات الألف في (لِكْنَا) وصلاً فصيح أيضاً ،
لأن الألف تدل على أن الأصل (لَكْنُ أنا) ، وصغير الألف يلزم
الالتباس بينه وبين (لِكْن) الشددة وقوله (هو) ضمير الشأن أى
والشأن الله ربّي ، والجملة : خبر أنه والراجع إليه منها ياء الضمير في
ربّي ، والمعنى لكن أنا لا أقول ما تقول ، بل أقول هو الله ربّي .
وإنما قلنا أصله : (لكن أنا) ، وليس (لكن) الشددة لوجهين :
أحدهما : وقوع الضمير المرفوع بعده ، ولا يقع الضمير المرفوع بعد
(لكن) ، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ، ليكون اسم لكن ،
وقوله : هو الله ربّي خبره ، لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف
إلا في الضرورة .

-
- (١) قال الفراء في معانيه ١٤٤/٢ (معناه لكن أنا هو الله ربّي ترك
هزة الألف من أنا ، وكثر بها الكلام ، فأدغمت النون من (أنا) مع
النون من (لكن) ، ومن العرب من يقول أنا قلت ذلك بتمام
الألف ، ففرقت (لِكْنَا) على تلك اللغة وأثبتوا الألف في
اللفتين في المصحف) . (ولكن أنا) قراءة أبي الحسن
وابن مسعود . انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٦/٢ ، حجة
القراءات : ٤١٧ الكشاف ٤٨٥/٢ ، القرطبي ٤٠٥/١٠ ،
البحر المحيط ١٢٨/٦ ، الإتحاف ٢٩٠ .
(٢) انظر شرح الشافية ١٩٥/٢

والثاني : أنهم وقفوا عليه بالالف ، ولو كان (لكن) لما جاز الوقف بالالف .

لقد استشهد بهذه الآية قبله الفارسي (١) ، والزمخشري (٢) وابن يعين (٣) وابن الحاجب (٤) والرضي .

هذا اتفق معهم الجارودي في موضوع الاستشهاد بالآية وهو (لَكِنَّا) حيث وقف عليها بالالف ، وقد اختلف معهم الزمخشري في ذلك .

كما اتفق الجميع في موضع الشاهد وهواب الوقف .

- (١) انظر التكملة : ٢٨٠ .
- (٢) انظر الفصل : ٣٤٣ .
- (٣) انظر شرح الفصل ٨٢/٩ .
- (٤) الإيضاح في شرح الفصل ٣١٦/٢ .
- (٥) فقد استشهد بها الزمخشري على أن التضعيف في (لَكِنَّا) في الوصل لا يختص بالضرورة الشعرية كما في قول الشاعر : (مِثْلُ الْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصَبِ) كما ذهب البعض ، وإنما هو سافح وجائز حملا على ثلاثة أربعة ، وردت عليه ابن الحاجب فقال : (وليس نحو : (لَكِنَّا) مِثْلُ (الْقَصَبِ) فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ فِيهِ (أَنَا بِالْأَلْفِ) فِي الْوَصْلِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِجْرَاءُ الْوَصْلِ مجرى الوقف ، ووجه آخر ، وهو أنه لما حذفت همزته بنقل حركتها إلى ما

وذكر في الوقف على ما فيه يا المتكلم (١) في قوله تعالى :

٢٠ - ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ (٢)

بإثبات يا (آتاني) مفتوحة في الوصل ، محذوفة في الوقف في قراءة أبي عمرو ، وقالون ، وحفص بخلاف ، وفي قراءة ورش بلا خلاف . وقد استشهد بهذه الآية قبله

=== قبلها وإدغام نون (لكن) في نونها قصد إلى تقويتها بالألف التي تكون لها وصلا في بعض اللغات ، ووفقا على كل لغة عوضا عما حذف منها . أو قصد فعل ذلك رفعا للبس ، لما يوهم لفظ (لكن) من أنها (لكن) المشددة .

الإيضاح في شرح الفصل ٣١٦/٢ ، ٣١٧ .

(١) شرح الشافية للجاربردى ص ١٨٢ .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النمل (آتاني) أثبتتها وصلا المدنيان وأبو عمرو وحفص ورؤيس ، ووقف يعقوب بالياء . اختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ص ١٥٥ .

ووقف بحذف الياء ، أبو عمرو ، ونافع ، وحفص ، وأبو جعفر ، روح وقالون ، واليزيدي . انظر السبعة ص ٤٨٢ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٧١ ، والتيسير لأبي عمرو الداني ص ١٧٠ ، وتفسير القرطبي ٢٠١/١٣ .

===

ابن الحاجب (١) ردّاً على من يقول إنّ الوقف بإثبات الياء إنّما هولغة
من حرك في الوصل، والوقف بالحذف إنّما هولغة من أسكن في الوصل،
وقد علّل لذلك قائله وليس ذلك صحيحاً . أما الأول (٢) فهو الأكثر
وقد يحذف من يحرك في الوصل - مثل ما جاء في هذه الآية .

وأما الثاني : فلأنّ الأفصح الوقف عليه بإثبات الياء أيضاً فإن
جاء في (غلامى) بإثبات الياء في الوصل ساكنة، فالوقف عليه بإثباتها أفصح .

== وهناك قراءات أخرى في هذه الآية ، انظر المراجع السابقة .
وانظر كذلك الكشف ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ ، والنشر في القراءات العشر
لابن الجزرى ٢ / ٣٧ ، وغيث النفع ص ٣١٢ ، والإتحاف ص :
٣٣٧ .

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) وهو الزمخشري انظر المفصل ص ٣٤٣ .

قال ابن الحاجب : (وهذا يكون على مذهبه - أى مذهب
الزمخشري ، قراءة ورش غير صحيحة ، لأنّه وصل محرّكا ووقف
بالحذف من غير خلاف) .

وانظر كذلك مناهج الكافية لذكرها الانصارى ص ١٢٩ .

(٣) وهو الوقف بالإثبات لمن حرك .

وسا يقوى هذا القول قوله تعالى :

(٢١) - * يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ * (١)

فكل من أثبت اليا ساكنة في الوصل ، وقف عليها أيضا ساكنة مع كونه منادى ، فالوقف على غير المنادى بإثبات اليا ، أجدر ، وكذلك جميع ما جاء في القرآن إلا في مواضع يسيرة ، حُذِفَتْ خطأ في المصحف . (٢) وهكذا يتضح ما سبق أنه يجوز في الوقف على يا المتكلم وجهان : إثبات اليا ، وهو الأكثر والأفصح ، وحذفها .

لم يستشهد الرضي بهاتين الآيتين . وقد استشهد بهما ابن الحاجب ، وهذا اتفاق معه الجاردي في موضوع الاستشهاد بالآيتين وموضعه هو باب الوقف .

(١) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف .
سكن يا (يا عِبَادِي) وصلاً ووقفاً نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبو جعفر ، ورويس من غير طريق أبي الطيب ، وروى أبو بكر بيا مفتوحة في الوصل ، ثابتة في الوقف . وحذفها من الحاليين الباقون .

وقال الفراء : وهي في قراءة أهل المدينة (يا عِبَادِي) وقراءة العوام على حذف اليا . معاني القرآن ٣/٣٧ ، وانظر المبهم لسبط الخياط : ٢٥٠ / ب ، ١١٤ / أ ، وانظر الإيضاح ص ٧١ ، والإقناع لابن الباز ١/٥٤٨ ، والنشر ٢/١٦١ ، والإتحاف ص ٣٨٦ .

(٢) الإيضاح في شرح الفصل ١/٣١٨ ، ٣١٩ ، وانظر شرح الجاردي للشافعية ص ١٨٣ .

وذكر^(١) في حكم الوقف على صلة الضمير قوله تعالى :

٢٢ - * وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا *^(٢)

وقوله تعالى :

٢٣ - * وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ *^(٣)

الشاهد في الآيتين (نَزَّلْنَاهُ ، وَشَرَوْهُ) حيث حذفت منهما صلة الهاء في الوصل^(٤) ، وهي الواو ، إذ الأصل (نَزَّلْنَاهُو) و (شَرَوْهُو) ويرى الجاربردى أن حذف الصلة أنه جاء قبل الهاء حرف مد أوليس وقال : حذفهما هنا أحسن من إثباتيهما ، وذلك فراراً من اجتماع المتشابهات . ذلك هو مذهب سيبويه إذ يقول : (فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ، لأن مخرج الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبههما في المد ، وهي

(١) شرح الجاربردى للشافية ص ١٨٥ .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة يوسف .

(٤) (القراء متفقون على صلة الهاء بواو مع الضمة والفتحة ، وبياء مع الكسرة وإذا وقعوا سقطت الياء والواو وسكنت الهاء) الإقناع (باب

الهاآت) ١ / ٤٩٦ .

وكان ابن كثير يصل هاء الكناية عن الواحد المذكور إذا انضمت وسكن ما قبلها بياء ، فإذا وقف حذف تلك الصلة لأنها زيادة ، وسواء كان ذلك الساكن حرف صحة أو حرف علة فالمضمومة نحو : (شَرَوْهُو) - التيسير ص ٢٩ ، وانظر المبهج لسيط الخياط ١ / ٢١ مخطوط .

أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يا فتى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كما ترى ، وأحسنُ القراءتين : * وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا * ... و * وَشَرَّوهُ يَثْمَنَ بَخْسٍ * (١) ... والإتمام عربي .

أما قوله تعالى :

٢٤ - * فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ * (٢)

الشاهد (فاللقطه) ، فهو عكس الآيتين السابقتين حيث إن إثبات الصلة فيه أحسن من حذفها ، وذلك لأن ما قبل الهاء ليس حرف مد أولي . وهذا عند سيبويه إذ يقول :

(فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء ساكناً ، لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الالف ، فكما كرهوا التقاء الساكنين في (آين) ونحوهما كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوي ، وذلك قول بعضهم : منه يا فتى ، وأصابته جائحة ، والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك .) (٤)

وقد لخص السيرافي (٥) مذهب سيبويه فقال : (فصل سيبويه

(١) الكتاب ١٨٩/٤ .

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص .

(٣) هذا كله في الوصل ، أما الوقف فإن الحذف فيه واجب باتفاق ، قال الجاربردى (هذا كله في الوصل ، وليس في الوقف إلا سكون الهاء ، لأن الهاء ضعيفة) ص ١٨٥ .

(٤) الكتاب ١٩٠/٤ .

(٥) انظر السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

بين الهاء التي قبلها ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف، فجعل الاختيار فيها أن تُحَرَّك ولا تُوصَل بحرفٍ، وجعل الهاء التي قبلها ساكن غير الياء والواو والألف . الاختيار فيها أن تُوصَل بالواو نحو: (أَصَابَتْهُمُ جَائِحَةٌ) (١) اختار (مِنْهُ آيَاتٌ) (٢).

واختار أبو العباس المبرد (٣) حذف الصلة في (مِنْهُ وَأَصَابَتْهُ) ، ولم يُفَرِّق بين حرف اللين وغيره، وهذا هو الصحيح ، كما يقول أبو سعيد السيرافي لأن أكثر القراء والجمهور على (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ولأنَّ العلة في هذا كالعلة في حروف اللين ، وذلك أنَّ الهاء حرف خفي ، فلو وُصِلَتْ بحرف ساكن وقبلها ساكن ، وهي لخفاؤها كأنها ساكن ، فيصير كأنه ثلاث سواكن .
ويؤيد المبرد والسيرافي ، ابن يعيش (٤) ، والرضي (٥).

- (١) الجائحة: الداهية ، وهي مصدر كالعاقبة . (اللسان) (جوح)
٠ ٤٣٢/٢
- (٢) من الآية ٧ من سورة آل عمران .
- (٣) انظر المقتضب ٢٦٦/١ إذ يقول : (اعلم أنَّه إذا كان قبل هاء المذكور ياء ساكنة أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها) . وانظر ٣٧/١ ، ٣٨ .
- وقال أيضا : (فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس مسن هذه الحروف ، فإن سيهويه والخليل يختاران الإتمام . والحذف عندي أحسن ، وذلك قوله : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) .
- (٤) انظر شرح المفصل ١٨٧/٩ .
- (٥) انظر شرح الشافية ٣٠٧/٢ .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بالآيات السابقة ، وقد استشهد
سيهويه ، والسيرافي ، وابن يعيش بالآيتين الأولىين (نَزَّلْنَاهُ وَ(شَرَّوْهُ) .

وبهذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالآيتين
وموضع الشاهد ، وهو (باب الوقف) .

أما الآية الأخيرة * قَالَتْ قَطَّهْ آلَ فِرْعَوْنَ * فقد انفرد
الجاربردى بالاستشهاد بها .

وذكر الجاربردى (١) في معرفة أدلة الزيادة قوله تعالى :

٢٥ - * جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا * (٢)

الشاهد (الملائكة) استدل به على أَنَّ أصل كلمة (ملك) (ملاك) من (ألك) نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى الساكنِ قبلَهَا ثم حُذِفَتْ الهمزةُ فيكون وزنه على ذلك (مَفْعَلًا) .

وقد وَضَحَ ذلك قائلا : (اتفقوا على أَنَّ (ملكا) أصله (ملاك) لقولهم في جمعه : ملاك وملائكة ، ثم اختلفوا فقال الكسائي أصله (مأك) من الألوكة وهي الرسالة قُدِّمَ اللامُ على الهمزة ف قيل : (ملاك) ثم تُرِكَتْ همزَتُهُ لكثرة الاستعمال ، ف قيل ملك ، وهو المختار ، لأنَّ فيه معنى الرسالة ، وليس فيه خلاف الظاهر إِلَّا القلبَ وهو كثير . وقال ابنُ كيسان هو (فعأل) من الملك وهو بعيد ، لأنَّ (فعالًا) (٣) نادر ،

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٠٨ .

(٢) من الآية ١ من سورة (فاطر) .

(٣) أى فاصله (مأك) كشأل نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت

الهمزة تخفيفا وجاء الجمع على أصل الزيادة فوزن (ملائكة) على

هذا القول (فعائلة) انظر حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى

و (مَفْعَلًا) كثير ، والحمل على الأكثر أولى ولأن مناسبتة مع الالوكسة أقوى من مناسبتة إلى الملك ، إذ لا يعرف له ملك (١) .

وقال الرضي : قال أبو عبيدة (ملاك) (مَفْعَل) من لأكمه
أى أرسله فكانه (مَفْعَل) بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ،
لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول .

وملاك عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، و مذهب أبي
عبدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب (٢) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية .

وهذا انفرد الجاريدى بذكرها دونهما .

(١) شرح الجاريدى للشافية ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) شرح الشافية ٣٤٧/٢ .

وذكر الجاربردى في معرفة أدلة الزيادة أيضا ، قوله تعالى :

٢٦ - ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ (١)

الشاهد (انس) حيث استشهد به على أنَّ همزته أصلية (٢)

لا زائدة ، ومنه استدلوا على أنَّ (إنسان) مشتق منه
لموافقته له لفظا ومعنى وهذا مذهب البصريين لأنَّ إنساناً
عندهم (فِعْلَان) .

(١) من الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٢) جاء في المصباح المنير (أنس) : (الإنسان من الناس اسم جنس
يقع على المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، واختلف في اشتقاقه
مع اتفاقهم على زيادة النون الأخيرة أى في (أناسين) فقال
البصريون من الأنس فالهمزة أصل ووزنه (فِعْلَان) ، وقال
الكوفيون مشتق من النسيان فالهمزة زائدة) .

ومعنى الآية كما قال الزمخشري في الكشاف ٤ / ٤٨ : رأى
يوم تشق السماء لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ، فَوَحَّدَ ضمير

الإنس في (ذنبه) لكونه في معنى البعض ، والمعنى لا يُسْأَلُونَ
لأنَّهم يعرفون بسيما المجرمين ، وهي سوان الوجوه ، وزرقعة
العيون) .

أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من (نسي) وبهذا فيكون وزنه

(إفعان) .

وقد اختار الجارودي مذهب البصريين ، واستبعد مذهب الكوفيين

إذ يقول : (وقال الكوفيون هو إفعان من (نسي) والمختار الأول (١) ،

لأنه لا يوافق نسي لا لفظا إذ ليس فيه ياء ، ولا معنى فإن الإنسان

ليس فيه دلالة على نسيان ، فيعد باعتبار اللفظ والمعنى (٢) .

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب . وقد استشهد بها

ابن يعيش (٣) والرضي (٤) ولكنه اختلف معها في موضوع الشاهد

وموضعه .

(١) أي مذهب البصريين .

(٢) شرح الشافية ص ٢١٠ وانظر شرح الشافية للرضي ٢٤٩/٢ .

(٣)(٤) انظر شرح المفصل ١٣٠/٩ وشرح الرضي ٢٤٩/٢

حيث أن موضوع الشاهد هو (جان) حيث حركت الألف لالتقاء

الساكنين فقلبت همزة .

وقد ذكره في باب التقاء الساكنين علي حين ذكره الجارودي

قسي باب حروف الزيادة .

وهناك قراءة (فيومئذ لا يسأل من ذنبه رانس ولا جان)

انظر المحتسب ٤٦/١ ، ٤٧ ، ومختصر شوان القراءة لابن خالويه

وذكر في (١) حروف الزيادة - معرفة أدلة الزيادة قوله تعالى :

٢٧ - * أَوْسَكِينَا ذَا مَتْرَبَةٍ * (٢)

استشهد به على أن (متربة) مشتقة من التراب ، وقد استدل
بهذه الآية على أن (تربوت) مشتق أيضا من التراب وقد قلل لذلك
قائلا : (لأن معنى تربوت : ذلول ، وذا متربة : أى ذا فقر كأنه
لصق بالتراب ، والذلة والمسكنة تناسب التراب - ثم قال : (أو تربوت)
(فعلوت) عند سيبويه ، ولم يجعله (تفعلولا) بأن يكون من قولهم
: ربت الصبي يربته تربيتا . أى رباه ، وحروقه الأصول الرأء والباء
والتاء ذكره في الصحاح مع أن المناسبة المعنوية محقة بين تربوت ،
وبين قولهم : ربته ، لأن الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال
وإنما حكم سيبويه بذلك ، لأن التاء بعد الواو وتزاد في هذا البناء
كثيرا كجبروت للمبالغة في التجبر) . (٣)

وقد وضح ابن جماعة معنى كلام سيبويه فقال : (حاصله أنه
تعارض الاشتقاق فيه فيرجح أحدهما على الآخر بغلبة الزيادة) . (٤)

(١) شرح الشافية ص ٢١١ .

(٢) من الآية ١٦ من سورة البلد .

في الصحاح (ترب) ٩١ / ١ المتربة : المسكنة ، والفاة ،
ومسكين ذو متربة أى لاصق بالتراب ، وانظر اللسان (ترب)

٠٢٢٩ / ١

(٣) انظر شرح الشافية ص ٢١١ .

(٤) في حاشيته على شرح الجاربردى للشافية ص ٢١١ .

نخلص ما سبق أن وزن (مَثْرَبَة) (مَفْعَلَة) . وعلى هذا تكون اليم زائدة ، أما في (تربوت) على (فعلوت) ، فالواو والتاء هما الزائدتان .

وقد رُجِحَتْ هنا غلبة الزيادة على الاشتقاق ، لتعارض الاشتقاق ، لم يستشهد ابن الحاجب بهذه الآية ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفوا على كتبهم . وقد استشهد بها الرضي . وهذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه وهوباب حروف الزيادة - أدلة الزيادة -

وذكر الجاربردى ^(١) في الإعلال قوله تعالى :

٢٨ - * وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا * ^(٢)

الشاهد (وِجْهَةٌ) حيث جَاءَتْ عَلَى الْأَصْلِ، ولم تحذف منها الواو المكسورة، مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوّض . وقد ذهب العلماء للجواب على هذا إلى وجهين :

الأول : أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بَلْ هي اسمٌ للجهة المتوجه إليها، والواو تثبت في الاسم نحو: وَلَدَةٌ جمعٌ وليدٍ وهو الصبي والعبد فالاسم: وعدة، والمصدر: عِدَّةٌ . وهذا مذهب أبي علي الفارسي ^(٣) .

الثاني : أنه مصدر لكن صَحَّح ، تنبيهها على الأصل كالقود واستحوذ . وهذا قول أبي عثمان ^(٤) المازني وشبّهه بصيرون ، وَحَيَوَةٌ . واستضعف أبو علي هذا ^(٥) ، لأنه كما يقول لو كان كذلك للزم أن يجيَ فِعْلُهُ مَصَحَحًا ، لأن هذه المعتلات إذا صُحِّحَتْ في موضع

(١) انظر شرح الشافعية ص ٢٧٤ .

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة .

(٣) انظر التكملة ٥٦٨ وانظر اللسان (وجه) ١٣ / ٥٥٦ .

(٤) انظر المنصف ١ / ٢٠٠ .

(٥) انظر التكملة ص ٥٦٨ ، وشرح الشافعية للجاربردى ص ٢٧٤ .

تَبَعَهَا فَعَلَهَا نَحْوُ: اسْتَحْوَذَ اسْتَحْوَاذًا، وَاسْتَصَوَّبَ اسْتَصَوَّابًا، وَلَمَّا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَصَحَّحًا دَلَّ عَلَى أَنَّ وَجْهَةَ اسْمٍ لِلتَّوَجُّهِ، لَا مَصْدَرًا. وَلَعَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ كَوْنِ (وَجْهَةٍ) اسْمًا، لِلْمَكَانِ الْمَتَوَجَّهِ إِلَيْهِ أَرْجَحُ مِنْ كَوْنِهَا مَصْدَرًا، لِثَلَا يَحْمِلُهُ ذَلِكَ عَلَى الشَّدَوِزْمَتِ وَجَدَ مَنْدُوحَةً عَنْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذه الآية وقد استشهد بها المازني، والفارسي، وابن جنِّي، وابن يعيش . (١)

هذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد، وموضع وهو

باب الإعلال .

(١) انظر شرح الفصل ١ / ٦١ .

وذكر الجاربردى في الإعلال : قوله تعالى :

٢٩ - * اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ * (١)

وقوله تعالى :

٣٠ - * أَلَمْ نَسْتَحْوِذْكُمْ * (٢)

الشاهد في الآيتين (استحوز ، نستحوز) استشهد بهما على أنهما جاءا على الأصل من غير إعلال ، ونقل عن أبي زيد أنه يذهب إلى أن التصحيح فيه قياس مطرد قال : (ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد هذا الباب كله ^(٣) يجوز أن يتكلم به على الأصل ، تقول العرب استصاب واستصوب ، واستجاب واستجوب ، وهو قياس مطرد عندهم ^(٤) .
 وذهب سيبويه إلى أن تصحيحها ليس بمطرد ، وأنه لا مانع من اعتلالها ، لأن الاعتلال هو الكثير المطرد. ^(٥)

(١) من الآية ١٩ من سورة المجادلة .

(٢) من الآية ١٤١ من سورة النساء .

في اللسان (حوز) ٤٨٧/٣ : (حاذة يحوزة حوزا : غلبه ، واستحوز عليه الشيطان واستحاذ : أى غلب . قال الله عز وجل حكاية عن المنافقين يخاطبون به الكفار - أَلَمْ نَسْتَحْوِذْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . قال أبو إسحاق معنى أَلَمْ نَسْتَحْوِذْكُمْ : أَلَمْ نَسْتَوْلِ عليكم بالموالة لكم .

(٣) يعني نحو قوله (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) .

(٤) شرح الشافعية : ٢٧٨ .

(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٤ وانظر شرح الشافعية للرضي ٩٧/٣ .

وقد صرح المازني بأن القياس فيها الاعتلال ، وأن التصحيح فيها سماعي ، إذ يقول : (ونظير هذا من الفعل استحوز عليهم الشيطان : وأغيلت المرأة ، وأجود ، وأطيب ...

إلا أن هذا يكون فيه الاعتلال ، ويجرى على قياس الباب المطرد . إلا في (استحوز) و (أغيلت) فإننا لم نسمعهما معتلين في اللغة ، ورُبَّ حرفٍ هكذا ، فاحفظ/ من هذا ولا يقسه^(١) فإن مجرى بابه على خلاف ذلك) .^(٢)

قال ابن جني : ر ومع أنه شاذ في القياس إلا أنه مُطَرِّدٌ في الاستعمال إذ القياس يوجب إعلالهما ، لانهما بمنزلة استقام ، وأبانت ، ولكن السماع أبطل فيهما القياس .^(٣)

ثم وضح لنا ابن جني أن العلة في عدم الإعلال هو التنبيه على الأصل إذ يقول : (واقتصارهم على تصحيح (استَحَوَزَ) ، و (أَغِيلَتَ) دون الإعلال ، مما يؤكِّدُ اهتمامهم بإخراج ضَرْبٍ من الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جعل تنبيهاً على الباقي ، ومحافظةً على إبانة الأصولِ المَفِيرَةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من الحكمة في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .)^(٤)

(١) أي لا تقل في (استقام : استقوم ، ولا في استمان : استعون فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعاً) . النصف ١/ ٢٧٧ .

(٢) النصف ١/ ٢٧٦ .

(٣) انظر النصف ١/ ٢٧٨ .

(٤) انظر النصف ١/ ٢٧٧ .

وقال الرضي : (وإِنَّمَا لَمْ تُعَلَّ هذه الأفعال دلالة على أَنَّ الإعلال-
في مثلها غير أصل ^(١) بل هو للحمل على مَا أُعِلَّ . ^(٢))

نخلص ما سبق أَنَّ القلب في (اسْتَحَوَذَ ، وَنَسْتَحَوَذَ) هو
القياس ، أما التصحيح وإن كان مُطَرِّدًا في الاستعمال إلا أَنَّهُ مُقْتَصَرٌ على
السمع ولا يُقَاسُ عليه .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهاتين الآيتين ، وقد
استشهد بهما ابن يعيش ^(٣) واستشهد المبرز ^(٤) وابن جني ^(٥) بالآية
الأولى فقط .

هذا يتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالآيتين
وموضعهما - وهو باب الإعلال .

(١) قال الرضي ٩٦/٣ : (الفعل في هذا الإعلال على ضربين
أصل ، ومحمول عليه والأصل ما يتحرك واوه ، أو ياوه ، وينفتح
ما قبلهما نحو : (قَوْل) ، و (بَيْع) وغزو ، ورأس ، والمحمول
عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي
الثلاثي وذلك أما في المضارع المبني للفاعل كِيخَافُ وَيَهَابُ ، أو
المبني للفعول كِيخَافُ وَيَهَابُ وَيُقَالُ وَيَجَاغُ .)

(٢) شرح الشافية ٩٧/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٧٦/١٠ .

(٤) انظر المقتضب ٩٨/٢ ، ١٣٤/٣٠ .

(٥) انظر المنصف ٢٧٦/١ .

وذكر في الإعلال حكم الياء إذا كانت عينا لفعل بالضم

قوله تعالى :

٣١ - * قَسَمَ ضِيْزَى * (١)

(استشهد على أن (ضِيْزَى) ، (ضِيْزَى) صفة على وزن (فُعْلَى) (٢) بضم الفاء ، ولم يقلبوا الياء فيها واوا ، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الاسم والصفة) . (٣)
وقد ذهب إلى ذلك قبله سيبويه (٣) وتبعه البرد (٤) ،
فالسيرافي (٥) والفارسي (٦) والزمخشري (٧) وابن يعيش (٨) وابن
الحاجب (٩) .

- (١) من الآية ٢٢ من سورة النجم .
- (٢) قال سيبويه ٣٦٤ / ٤ : (وبذلك على أنها (فُعْلَى) أنه لا يكون (فِعْلَى) صفة) .
- وقال ابن يعيش : (ضِيْزَى) بالضم ، لأنه ليس من الصفات (فِعْلَى) بالكسر ، وفيها (فُعْلَى) بالضم نحو (حُبْلَى) وقد وَضَحَ العلة في عدم قلب الياء واوا في الصفة وقلبها في الاسم فقال : (وَخَصَّوْا الاسم بالقلب للفرق ، لأن الاسم أَخْفُ من الصفة ، والصفة أَثْقَل) انظر شرح الفصل ٩٨ / ١٠ .
- (٣) انظر الكتاب ٣٦٤ / ٤ .
- (٤) انظر المقتضب ١٦٨ / ١ .
- (٥) انظر السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب ص ٥٨٣ .
- (٦) انظر التكملة ص ١٠٤ .
- (٧) انظر الفصل ص ٣٨٣ .
- (٨) انظر شرح الفصل ٩٧ / ١٠ ، ٩٨ .
- (٩) شرح الحارثي ص ٢٩٠ .

وبذا يتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه وهوب الإعلال - قلب الياء واوا إذا كانت عينا لفعل .

ولم يستشهد الرضى ^(١١) بهذه الآية .

وذكر الجاربردى في الإعلال قوله تعالى :

٣٢ - * الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا * ^(٢)

استشهد به ^(٣) على أن الواو في (لِوَاذًا) صَحَّت ولم تقلب

ياء ، كما في قام قياما ، وذلك لأنه مصدر لم يُعَلَّ فَعَلَهُ وهو (لَوَاذَ)

فلما صَحَّ في الفعل صَحَّ في المصدر ، ولو كان من لَوَاذَ لَقَالَ لِيَاذًا .

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ، ولا الرضى ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكرها .

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة النور .

(٣) في شرح الشافية ١/ ٢٩٢ ، وقد ذهب إلى ذلك ابن يعيش

والرضى انظر شرح الفصل ١٠/ ٨٣ ، وشرح الشافية للرضى

٣/ ١٣٧ .

وذكر أيضاً في ^(١) الإعلال قوله تعالى :

٣٣ - * وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا * ^(٢)

(واستشهد به على أن (تَلَّوْا) من لَوَى يَلْوِي لَيًّا ، وأصلها (تَلَّوُوا)

كَتَصَرَّبُوا نقل حركة الياء إلى الواو الأولى ، وحذفت الالتقاء الساكنين فصار (تَلَّوُوا) وعليه اقتصر الاكثر ^(٣) .

ومنهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف أحد الواوين ^(٤) ، وهو

قليل ، لما يلزم من اجتماع الإعلالين .

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٩٧ .

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(قرأ بهذه القراءة ابن كثير ونافع وأبو عمر وعاصم والكسائي) ، السبعة

ص ٢٣٩ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، وإعراب القرآن

للنحاس ٤٩٥/١ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢١٥ ، والكشف

في نكت المعاني والإعراب لأبي الحسن علي بن الحسين النحوي

٥٠ ب ، والتيسير : ٩٧ والكشف لمكي بن أبي طالب ٣٩٩/١

والمبهم لوحة ١٦٦/١ والإملاء للعكبري ١١٥/١ ، البحر

المحيط ٣٧١/٣ ، والنشر ٢٥٢/٢ ، والإتحاف ص ١٩٥ ، وغيث

النفع ١٩٦ .

(٣) ذهب إلى ذلك الأنصاري في مناهج الكافية : ٢٠٨ .

(٤) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي ص ٢٩٧ :

(قرأ ابن عامر وحمزة (وإن تلووا) بواو واحدة فقبل إنَّها

من لوى يلوى كقراءة الجماعة . إلا أن الضمة نُقلت ثم حذفت

الواو ويُعزى هذا للنحاس ، انظر إعراب القرآن ٤٩٥/١ .

وقيل إنَّها من الولاية بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة

أو توليتم الأمر فتعدلوا عنه . والأصل : توليوا ويُعزى هذا

قال نقرّة كار : (هذا إذا جعل (تلووا من اللّ) ، وأما إذا جعل من الولي فعلى القياس) .^(١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما ممن الصرفيين الذين وقت على كتبهم بهذه الآية .

وبذا ينفر الجاردي بالاستشهاد بها .

وذكر في^(٢) الإعلال قوله تعالى :

ۛ وَتَوَاعَتُوا كَبِيرًا ۛ^(٣) - ٣٤

استشهد به على أن (عَتُوا) هنا مصدر من (عَتَا يَعْتُو) على وزن (فَعُول) ، ويقتضي القياس فيه عدم قلب واويه^(٤) ياين ،

=====

لجماعة منهم الفارسي وهو سالم ما لزم الأول من الإجحاف) .

وقال الجوهري في الصحاح (لوى) ٢٤٨٥ / ٦ :

(إِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرِضُوا بِوَاوَيْنِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْقَاضِي يَكُونُ لَهُ وَإِعْرَاضُهُ لَا حُدَّ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْآخِرِ وَقَدْ قُرِيَ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ مَضْمُونَةُ اللَّامِ مِنْ وَلِيَّتْ قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ أَنْ تَلَّوْا الشَّهَادَةَ فَتَقِيمُوهَا أَوْ تَعْرِضُوا فَتَتْرَكُوهَا) ، وانظر اللسان (لوى) ٢٦٥ / ١٥ .

(١) في شرح الشافية ٢٠٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٠٦ .

(٣) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٤) أى واو (فعول) والواو التي هي لام الكلمة .

كما في الجمع^(١) ، وذلك لخفة المفرد ، وقال : والقلب جائز أيضا على ضعف نحو (معدى ومغزى ، والقياس معدو ومغزو ، ومنه ضحا يضحو ضحيا ، أى برز ، وعتا الملك يعتومتيا^(٢)) أى تجبر .

قال سيبويه : (وقالوا : عتق ، ومغزى ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ، ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن ، بأدلى^(٣) والوجه في هذا النحو الواو ، والآخرى عربية كثيرة)^(٤) .

(١) قال الجوهري (عتا) ٢٤١٨/٦ ر رجل عات ، وقوم عتق ، قلبوا الواويا قال محمد بن السري ، وفعل إذا كانت جمعا فحقها القلب ، وإذا كانت مصدرا فحقها التصحيح ، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد) .

وقال ابن يعيش : (وإنما قلبوها يا في الجمع لآمرين : أحدهما : كون الكلمة جمعا والجمع مستثقل . والثاني : أن الواو الأولى مدة زائدة ولم يعتد بها ، حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلب يا ...) . انظر شرح الفصل ١١٠/١٠ .

(٢) في الصحاح (عتا) عتوت يا فلان تعتو عتوا وعتيا وعتيا . والاصل عتو ثم أبدلوا من إحدى الضمتين كسرة ، فانقلبت الواويا ، فقالوا عتيا ، ثم أتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا : عتيا ليؤكدا البدل . وعتا الشيخ يعتو عتيا وعتيا : كبر وولى ،

(٣) لأن عتق أصلها عتو ومغزى أصلها مغزو فالواو الأخيرة في كل منهما قبلها حرف مضموم وبينهما ساكن .

(٤) وأصلها أدلو جمع : دلو قلبت الواويا لتطرفها إثر ضمة ، ثم قلبت الضمة كسرة فقليل : (أدلى) ثم أعلا إعلال قاضي فقليل

: أدلى .

(٥) الكتاب ٢٨٤/٤

وقد ذهب إلى ذلك أيضا المازني ^(١) وقريب منه ما ذهب إليه
الزمخشري ^(٢) وابن يعيش ^(٣) وابن الحاجب ^(٤) والرضي ^(٥) ...
فقد اتفق الجميع على أن القياس فيه عدم القلب ، وأنه يجوز فيه القلب أيضا .
وذهب المبرد إلى أنه (لم يجز القلب ، لأن الوجه فيما اعتلت
لامه فكانت واوا الثبات في الواحد) . ^(٦)

وكان الجاربردي يرى أن القلب فيه جائز على ضعف ^(٧) .
وقد وضع ابن جني العلة في جواز القلب فقال : (اعلم أنه
إنما جاز القلب في (عِتْق) ونحوه على قلبه ، لأنه اجتمع في الطرف
واوان ، والأولى مدغمة فخفيت ، فكانه ليس بين الدال في معدو وبين
الواو الآخرة حاجز ، لضعف الواو بالإدغام ، فغيّرت تشبيهاً (أدل) ،
وليس مثله ، وإنما هذا تطلب وجه بعد السماع ، ويقوى قلبه أيضاً أن
الفعل قد قلب فيه نحو : (غزى ، وعدى عليه) . ^(٨)

لم يستشهد بهذه الآية رضي .
وقد استشهد بها المبرد ، وابن يعيش ، وابن الحاجب .
هذا يتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية ،
وموضعه وهو باب الإعلال .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | المنصف ١٢٢/٢ ، ١٢٣ . |
| (٢) | انظر الفصل ٣٨٩ ، ٣٩٠ . |
| (٣) | انظر شرح الفصل ١٠ / ١١٠ . |
| (٤) | انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ . |
| (٥) | انظر شرح الشافية ٣ / ١٧١ . |
| (٦) | انظر المقتضب ١ / ١٢٩ . |
| (٧) | شرح الشافية ٣٠٦ . |
| (٨) | المنصف ١٢٣ / ٢ . |

وذكر الجاربردى ^(١) أيضا قوله تعالى :

٣٥ - * أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَزْتَعِى وَنَلْعَبَ * ^(٢)

في بعض القراءات . ^(٣)

استشهد به على أنه جاء (نَزْتَعِى) بإثبات الياء مع كونه مجزوما ، لأنه جواب للأمر والقياس حذف الياء لكنها لم تحذف والدليل على جزمه سكون الفعل المعطوف عليه (تلعب) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضى بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى دونهما في الاستشهاد بها .

ومثل هذه الآية قوله تعالى :

٣٦ - * مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ * ^(٤)

حيث لم تحذف الياء أيضا في (يتق) مع كونه مجزوما ، لأنه فعل

الشرط والقياس حذف الياء .

(١) انظر شرح الشافعية ص ٣١٢ .

(٢) من الآية ١٢ من سورة يوسف ، ونصها * أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَزْتَعِى وَيَلْعَبُ * .

(٣) وهي قراءة قنبل . انظر الإتحاف ص ٣٦٣ حيث قال : (ر) وقرأ قنبل

كذلك - أى بالنون فيهما - إلا أنه أثبت الياء من طريق ابن شنبوذ

وصلا ووقفا على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم ، ويقدر حذف

الحركة المقدرة على حرف العلة وأصله من رعى فوزه (نفتعل) .

وهناك قراءات أخرى ، انظر إمراة القرآن للنحاس ٣١٧/٢ ، والكشاف

٣٠٥/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٥/٥ ، والنشر ٢٩٣/٢ ، وغيت النفع

ص ٢٥٥ .

(٤) من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

أما قوله تعالى : (نَزْتَعِى) فليس له أصل في اللغة .

وأجاز أبو علي أن تكون (مَن) موصولة ، و (يَتَّقِي) صلتها
وجعل جزم و (يَصِيرُ) عطفا على محل يَتَّقِي ، لأن الموصول هنا
متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء في خبره ، وعلى تقدير أن تكون
(مَن) شرطية احتمال أن يكون ثبوت الياء لإشباع
الكسرة (١) .

يفهم من قول الجاربردى أن (مَن) إذا كانت اسم شرط
جازم ، فإنبات الياء من (يتقى) يكون شاذاً ، لذا فقد قدر أن يكون
ثبوت الياء نتيجة لإشباع كسرة القاف .

وهذا الوجه معقول ومقبول ، لأن الفعل على هذه الحالة يكون
مجزوما بحذف الياء ، وبقيت الكسرة دليلاً على الحذف المحذوف ثم
أُشْبِعتْ الكسرة فتولدت منها ياء .

وهناك وجه آخر معقول ومقبول ذكره المهدوى (٢) ، وهو تقدير
الضمة على الياء على تشبيه المعتل بالصحيح وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء
وقال : إِنَّهُ كَثِيرٌ وَمُسْتَعْمَلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَشَدَّ لَهُ يَقُولُ الشَّاعِرُ :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِمِّي *

حيث لم يحذف حرف العلة من (يأتيك) مع أنه سبق بحرف جزم ، وذلك
لضرورة الشعر .

(١) شرح الجاربردى للشافية ص ٣١٢ .

(٢) قال المهدوى : (يتقى) بالياء يَحْتَمَلُ ثلاثة أوجه انظر ذلك

في (الموضح في تحليل القراءات) مخطوط الورقة ١٠٦ / ١ .

أحدها : أن يكون (مَن) بمعنى الذى ، فإذا كانت بمعنى الذى
ففيها معنى الشرط فيكون الجزم حينئذ حملاً على المعنى .

الوجه الثانى : أن يكون قدر الضمة على تشبيه المعتل بالصحيح
فصار الجزم كأنه بحذف الضمة كما قال (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ) .

الوجه الثالث : أن يكون (مَن) بمعنى الذى ويكون (يتقى) مسرباً
فيتر مجزوم ، ويكون إسكان الراء من (يصير) استخفافاً لثقل الضمة

في الراء بسبب تكريرها .

وقد أيد المهدوي في ذلك ابن الحاجب وذهب مذهبه . إذ نراه
يقول : (قوله تعالى * مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ * في قراءة ابن كثير
في أحد الوجهين وهو أقواهما ، لأنَّ حمل المعتل على الصحيح الذي هو
أصله أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعُه ، وذلك لأننا إذا
جعلنا (مَنْ) شرطاً ، حملنا (يتق) على الصحيح ، وبقى (يصبر)
مجزوئاً على ما يقتضيه ، فكان حملاً للفرع على الأصل .

وإذا جعلنا (مَنْ) بمعنى الذي كان (يتق) مرفوعاً ،
وأجيز فيه إثبات الياء على القياس ، وكان (يصبر) مرفوعاً سَكَّنَتْ رَاوَهُ .
تخفيفاً حملاً له على الْمُعْتَلِّ - فكان فيه حَمْلُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ فلذلك
كان التأصل أولى . (١)

أما ابن الأنباري ، فإنه يرى أَنَّ قِراءَةَ (يَتَّقِ) ، بإثبات الياء
ضعيفة في القياس .

وقد ذكر في توجيه هذه القراءة وجهين ، وقال إن كلا الوجهين
ليس بقوى في القياس .

(١) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ .

وإن. يقول : (ومن قرأ) (يَتَّقِ) ، بإثبات الياء فهي قراءة
ضعيفة في القياس . وقد ذكرني توجيهها وجهان :

أحدهما : أن يكون جعل (مَنْ) بمعنى الذي ، وعطف
بِضَمِّهِ عَلَى معنى الكلام ، لأن (مَنْ) إذا كانت بمعنى الذي ، ففيها
معنى الشرط ، ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر ، ونظيره في الحمل
على الموضع ، قوله تعالى : * فَاصْدَقْ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ^(١) .
فعطف (أكن) على موضع (فاصدق) ، لأن موضع الجزم
على جواب التنزي .

والثاني : أن تكون (مَنْ) على هذه القراءة شرطية ، والضممة
مقدرة في الياءِ مِنْ (يتقى) وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء .
وكلا الوجهين ليس بقوى في القياس ^(٢) .

نخلص ما سبق أن السهوى ، وابن الأنباري ، وابن الحاجب
والجاربدي كلهم متفقون ، على أن إثبات ياء (يَتَّقِ) في حالة الجزم
شاذ وضعيف ، لأن القياس يقتضي حذف الياء لذلك فإنهم لجأوا إلى
التقدير والتأويل .

(١) من الآية ١٠ من سورة (المنافقون) -

(٢) السبيان في غريب أعراب القرآن ٤٤ / ٢ - ٤٥ .

(١)

ولم يستشهد الرضي بهذه الآية ، وقد استشهد بها الزمخشري ،

وابن يعين^(٢) ، وابن الحاجب^(٣) .

وبذا اتفق الجاربردى مع ابن الحاجب في موضوع الاستشهاد

بالآية وهو (يَتَّقِ) ، وموضعه وهو باب الإعلال .

(١) انظر المفصل ص ٣٨٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠/١٠٦ .

(٣) انظر الإيضاح ٢/٤٥٨ .

الحذف :

ذكر الجار بردي في - حذف حرف المضارعة أو إحدى التاءين

الزائدتين في أول المضارع - قوله تعالى :

٣٧ - * تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ * (١)

وقوله تعالى :

٣٨ - * فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَى * (٢)

وقوله تعالى :

٣٩ - * فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى * (٣)

واستشهد بهذه على أنه إذا انضم إلى تاء (تَقَعْل) و(تَقَاعِل)

و(تَقَعْلَل) في المضارع ، تاء أخرى فيجوز أن يؤتى بهما جميعا وهو

الأصل كقوله تعالى * وَتَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ * .

(١) من الآية ٣٠ من سورة (فصلت) .

قال النحاس في إعراب القرآن ٦٠ / ٤ : (فيجوز في غير القرآن

حذف إحدى التاءين ، ولا يجوز الإدغام) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الليل .

روى البزى عن ابن كثير (نَارًا تَلْظَى) بتشديد التاء - البزى

بخلقه ورويس ، وهوشائع ، وإن كان فيه عسر للجمع بين ساكنين

لصحة الرواية واستعماله عن العرب والقراء ، فلا يلتفت لطعن

الطاعن فيه) . الإتحاف ص ٤٤٠ ، وانظر التيسير ص ٨٤ .

(وقنبل عن النبال يُخَفِّفُ ، والباقون : (تَلْظَى)

خفيفة) . السبعة ص ٦٩٠ .

(٣) من الآية ٦ من سورة (عبس) .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر (تَصَدَّى) بتشديد الصاد ===

ويجوز حذف إحداهما ، لأنه اجتمع مثلاً ولم يمكن الإدغام ،
لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب
همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ^(١) ، وإذا لم يمكن الإدغام
واستثقلوا المثليين . تَعَيَّنَ الحذف كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ
نَارًا تَلَظَّى ﴾ فإنه مضارع ، وأصله (تَتَلَطَّى) إذ لو كان ماضياً لقال :
تَلَطَّيْتَ ، وكقوله تعالى ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ ، فإنه مضارع ، وأصله
(تَتَصَدَّى) إذ لو كان ماضياً لقال (تَصَدَّيْتَ) ، ويشترط في هذا
الحذف أن تكون التان مفتوحتين ، فإن ضُمَّتْ إحداهما بأن يُبْنَى
الفعل للمفعول كقولك (تُحْمَلُ) لم يَجْزُ الحذف ، لأنك إن حَذَفْتَ
الأولى وَقُلْتَ : (تُحْمَلُ) التَّحْسُّنَ بالمبني للفاعل ، وإن حَذَفْتَ الثانيةَ
وَقُلْتَ : (تُحْمَلُ) التَّحْسُّنَ بِيَابِ (التَّغْيِيلِ) . ^(٢)

- ====
وقرأ الباقون (تصدى) خفيفة ، السبعة ٦٧٢ ، وانظر
الإتحاف ٤٣٣ ، وسراج القارى : (١٨١)
إذن نحن أمام قراءتين :
(تَصَدَّى) بتخفيف الصاد .
(تَصَدَّى) بتشديد الصاد ، وهذه أصلها (تتصدى) ،
فقلبت التاء صاداً وأدغمت فيها وذلك يكون من قبيل الإدغام ،
والتأثير فيها تَقْدُّمِي (أى تَقَدَّمَ الأثر المؤثر) .
وإنِ فليست مما نحن فيه وهو (الحذف) .
(١) لأنه في معنى اسم الفاعل فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل
في المضارع .
(٢) شرح الجاهري للشافية : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

وَيَذْهَبُ الرُّضِي إِلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ بِالْحَذْفِ أَكْثَرُ إِذْ يَقُولُ :

(رِذَاكَ) فِي أَوَّلِ مُضَارَعِ (تَفْعَلُ) وَ (تَفَاعَلُ) تَاءٌ فَتَجْتَمِعُ

تَاءَانِ جَازِلُكَ أَنَّ تَخَفَّفَهُمَا ، وَأَنْ لَا تَخَفَّفَهُمَا ، وَالتَّخْفِيفُ بِشَيْئَيْنِ
حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَالْإِدْغَامُ ، وَالْحَذْفُ أَكْثَرُ . (١)

وَلَكِنْ أَيْ التَّائِينَ هِيَ الَّتِي حُذِفَتْ ، ثَمَّةَ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

فَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (٢) وَالْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَحذُوفَ هِيَ الثَّانِيَةُ ، لِأَنَّ

الْأَوَّلَى حَرْفٌ جِيٌّ بِهِ لِمَعْنَى الْمَضَارَعَةِ ، فَالثَّانِيَةُ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ ، وَلِأَنَّ

الثَّقْلَ نَشَأَ مِنْهَا ، وَقِيلَ هُوَ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّ الثَّانِيَةَ فِي (تَتَفَعَّلُ) لِمَعْنَى

الْمُطَاوَعَةِ مِثْلًا وَخِلَ حَذْفُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى ، فَحَذَفُوا الْأَوَّلَى ، وَلِأَنَّ

الْإِدْغَامَ وَصْلًا فِي مِثْلِ : (قَالَ تَنْزُلُ) وَ (قَالُوا تَنْزُلُ) مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ

حَذْفُ الْأَوَّلَى فَكَأَنَّهُمْ حَذَفُوا مَا كَانُوا يَدْغَمُونَهُ . (٣)

لَمْ يَسْتَشْهَدْ الرُّضِي بِهَذِهِ الْآيَاتِ .

وَقَدْ اسْتَشْهَدَ سَيَبَوِيهِ (٣) بِالْآيَةِ الْأَوَّلَى .

وَبِذَا اتَّفَقَ مَعَهُ الْجَارِيرِيُّ فِي مَوْضُوعِ الشَّاهِدِ وَمَوْضِعِهِ وَهُوَ

بَابُ الْإِدْغَامِ .

أَمَّا الْآيَتَانِ الْآخِرَتَانِ ، فَقَدْ انْفَرَدَ الْجَارِيرِيُّ بِالِاسْتِشْهَارِ بِهِمَا .

(١) شرح الشافعية - ٢ / ٢٩٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٤٧٦ .

(٣) انظر شرح الجاريري للشافعية : ٣٥٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٧٦ .

وذكر الجاربردى ^(١) في حذف أحد الأُصول قوله تعالى :

٤٠ - * وَقِرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ * ^(٢)

(استشهد به على أَنَّ (قِرْن) بفتح القاف وكسرها يجوز أن يكون من ذلك حذف أحد المثليين من (اقِرْن) و (اقِرْن) المأخوذتين من (قَرَرْتُ) بالمكان بالفتح (اقِر) بالكسر ، و (قَرَرْتُ) بالكسر (اقِر) بالفتح ، ونقل كسرة الأول أوفتحته إلى القاف وحذف همزة الوصل للاستفناء عنها ، ويجوز أن يكون المكسور من (وقِر) (يَقِر) (وقار) وهو الرزاق والثبات ، والمفتوح من (قار) (يَقَار) إذا اجتمع ومنه القارة : وهي الأكمة لاجتماعها) .

لكن ابن مالك ^(٣) يرى أن فتح الفاء في هذين غير جائز . قال : (وكذاك يُستعمل نحو (يَقِرْرَنْ) و (اقِرْرَنْ) ، فيقال فيهما (يَقِرْن) و (قِرْن) ، لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز) .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٥٨ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(قِرْن) بفتح القاف قراءة نافع وعاصم والوليد بن مسلم ، وبالكسر قراءة الباقيين (المبهج لوحة ٢٣٦ ب) . وانظر هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ٤١٩٧/٢ و (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ص ١٠٥٦ والاتحاف ٣٥٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤ ، ٢١٧١ .

وإن كانت العين مفتوحة، فالحذف قليل - حكاه الفراء، ولا يُقاس على ما ورد منه، ولا يُحمَلُ عليه إن وُجِدَ عنه مندوحة وقد حَمَلَ بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم * وَقرنَ في بُيوتِكُنَّ * زاعماً أنه يُقالُ : (قَرَرْتُ) بالمكان (أَقَرَّ) كما يقال : (قَرَرْتُ به أَقَرَّ) ذكر ذلك ابن القطاع (١).

وقيل إنَّه (قَارِيقَارُ) على زنة (خَافِ يَخَافُ)، ومعناه الاجتماعُ أي اجتمعن في بيوتكن، وكونه من المضاعفِ أولى .

لم يستشهد ابن الحاجب بهذه الآية . واستشهد بها ابن مالك والرضى (٢) . (٣)

وبذا اتفق معهما الجاربردى، في موضوع الاستشهاد بالآية وموضع، وهو باب الحذف .

(١) انظر الأفعال ٤٧/٣ .

(٢) شرح الشافية الكافية لابن مالك ٢١٧٠/٤ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢٤٥/٣ .

وفي الحذف (اختلاف في البنية) (افتعل / فَعَلَ)

ذكر الجارودي قوله تعالى :

٤١ - * لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا * (١)

بتاءٍ مَخْفَفَةٍ مفتوحة وكسر الخاء (٢)

واستشهد به (٣) على أَنَّ (تَخَذَتْ) ليس من باب (اتَّخَذَ)

على وزن (افتعل) فَخَفَّتِ التاءُ بالحذف ، وإِنَّمَا جَاءَ على الأصل وهو (تَخَذَ) بكسر العين (يَتَخَذُ) بفتح العين وسكون التاء ، والامرُ منه (اتَّخَذَ) .

ولو كان من باب (اتَّخَذَ) على وزن (افتعل) ، لقلَّ في

مضارعِهِ (يَتَخَذُ) بفتح التاء وكسر الخاء ، والامرُ (تَخَذَ) .

وهو مخالف لما ذهب إليه الجوهري (٤) من أَنَّ أصلَ (تَخَذَ)

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٢) وقرأ بذلك ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، ووافقهم ابنُ محيصن، واليزيدي

والحسن ، وقرأ الباقر بن همة وصل وتشديد التاء وفتح الخاء (افتعل) .

الإتحاف ص ٢٩٤ ، وانظر السبعة ص ٣٩٦ ، والحجة لابن زنجلة :

٤٢٥ ، والكشف ٧٠ / ٢ ، والتيسير ١٤٥ ، والكشاف ٩٥ / ٢ ،

والإملاء للمكبري ٥٩ / ٢ ، والقرطبي ٣٢ / ١١ ، والبحر المحيط

١٥٢ / ٦

(٣) انظر شرح الشافية : ٣٥٩ ، وقد ذهب إلى ذلك ابن زنجلة إذ يقول :

(قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (لَتَخَذَنَّ) بتخفيف التاء وكسر الخاء ،

وحجتهما أَنَّ أصلَ هذا الفعل من (تَخَذَ) يَتَخَذُ تَخَذًا) .

حجة القراءات : ٤٢٥ .

(٤) انظر الصحاح (أخذ) ٥٥٩ / ٢ ، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة

اِئْتَحَذَ ، قال الجاهري : قال صاحب الصحاح : يُقال : ائْتَحَذُوا
في القتال بهمزيين . إذ أخذ بعضهم بعضاً ، والائْتَحَازُ افتعال من
الأخذ ، إلا أنه لما أُرغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تاءً ، وكثُر
استعماله على لفظ الافتعال ، تَوَهَّمُوا أن التاء أصلية ، فبنوا منه فَعِل
يفعل ، قالوا : تَحِذْ يَتَحَذُ ، وَقَرَى (لَتَحَذُتْ عليه أجراً) (١) .

يُفهم من قول الجوهرى أَنَّ السَّأَلَةَ تَدْخُلُ في بابِ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ

بِالْهَمْزِ .

فالأصل (اِئْتَحَذَ) على وزن (افْعَل) الأولى وصل ، والثانية
فاء الكلمة ، ثم (ائْتَحَذَ) خَفَّتْ الثانية طَبَقاً للقاعدة . بعد ذلك السَّأَلَةُ
اجتهادية .

إذ لما زاحِذَتْ همزة الوصل ، والحركة الطويلة (الياء) ٤ .
وقال الزجاج (٢) : (أصل (تَحَذَ) اتَحَذَ ، حُذِفَتِ التاءُ منه
كما في تَقَى . (٣) ولكن الرضي يرى غير ذلك . لذا تراه يَرُدُّ على

(١) شرح الشافية : ٣٥٩ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣ والذي قاله : (وأصل :
تَحَذَتْ أَخَذَتْ ، وأصل اتَحَذَتْ ائْتَحَذَتْ) .

(٣) قال الرضي : (لم يجي ' الحذف في مواضع الثلاثة - وهي يتسع ،

و يتقى ويتخذ إلا في ماضي (يتقى) يُقال : يتقى ، وأصله

اتقى ، فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها

ولو كان (تَقَى) فعل كَرَمَى ، لقلت في المضارع : (يَتَقَى)

كَيَرَمَى ، لسكون التاء ، وفي الأمر اتَّقِ كَأَرِمِ) . شرح الشافية

الزجاج بقوله : (ولو كان كما قال لما قيل (تَخَذ) بفتح الخاء ،
بل تَخَذ يَتَخَذ تَخْذًا ، كَجَهَل يَجْهَل جَهْلًا بمعنى أَخَذَ بِأَخْذٍ
أَخْذًا ، وليس من تركيبه) . (١)

وبذا فالجارهري يتفق مع الرضي ، في أن (تَخَذ) في الآية
ليس من باب (اتَّخَذ) ، وهو الأرجح .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي بهذه الآية .

وقد استشهد بها ابن يعيش . (٢)

وبذا يكون الجارهري متفقا معه في موضوع الاستشهاد بالآية ،
وموضعه ، وهو باب الحذف .

(١) شرح الشافية ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٠ / ١٥٤ ، وانظر شرح الجارهردي ١٥٣ ،

وانظر شرح الشافية لنقرة كار : ١٠٩ .

ثالثاً - شواهد تتعلق بالأصوات :

وتضم مايلي :

١ - شواهد تدل على التقاء الساكنين .

٢ - شواهد تدل على همزة الوصل .

٣ - شواهد تتعلق بالإمالة .

٤ - شواهد تدل على تخفيف الهمز

٥ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإعلال .

٦ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإبدال .

٧ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإدغام .

(١) - شواهد تدل على التقاء الساكنين :

(١.)

وذكر الجاربردى في التقاء الساكنين قوله تعالى :

(١) - * أَلَمْ يَلَمْ * (٢)

واستشهد به على أن فتح الميم (٣) (أَلَمْ) إما أن يكون لالتقاء

الساكنين أو تكون فتحة همزة الله نقلت إلى الميم .

وَوَضَّحَ أَنَّ سَبَبَ الْفَتْحِ هُوَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى بَقَاءِ التَّخْفِيمِ فِي اسْمِ

اللَّهِ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله السيرافي إذ يقول : (وفي فتح الميم

وجهان :

أحدهما : أنه لالتقاء الساكنين ، الميم (٤) واللام الأول من

الله ، ولم يكسروا ، لأنَّ قبل الميم ياء ، وقبل الياء كسرة فكَرِهُوا الْكُسْرَ

(١) في شرح الشافية : ١٥٢ .

(٢) من الآية ١ ، ٢ من سورة آل عمران ، وهي قراءة أبي بكر الأفشى عن عاصم قال ابن مجاهد : (قَرَأَ الْكُلُّ (أَلَمْ يَلَمْ) بِإِسْقَاطِ هَمْزَةِ الْجَلَالَةِ وَصَلًا) ،

السبعة ص ٢٠٠ ، وانظر الكشف ١/١٠٤١ .

(٣) وهو مذهب سيبويه انظر الكتاب ٤/١٥٢ ، قال ابن يعيش في

شرح المفصل ٩/١٢٤ : (فَحَرَكْتُ بِالْفَتْحِ شَذَّ هَذَا الْحَرْفُ عَنْ

الْقِيَاسِ . . . وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَجِيزُ الْكُسْرَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ،

ولم يره سيبويه) ، وقال الرضي : (وهذا من الأخفش بناء على

الحركة للساكنين وليست للنقل ، وهه قرأ عمرو بن عبدة) ، شرح الشافية

٢/٢٣٧ قال النسخسرى : (من هذه القراءة ما هي بمقبولة) . الكشف ١/١٠٤١ .

(٤) وقال ابن الحاجب : (إِنَّ سَكُونَ الْمِيمِ وَأَشْبَاهَهَا سَكُونُ بِنَاءٍ ، وَلِذَلِكَ

لَمَّا لَاقَ سَاكِنًا آخَرَ حُكِمَ بِأَنَّ الْحَرَكَةَ لالتقاء الساكنين ، ولو كان سكون

تف. ١ الا. ا. ح ٢/٣٨٨ ، ٣٨٦ .

فيها ، كما كرهوا الكسري أين وكيف ، والميم أثقل ، لأن قبل الياء منها كسرة .

والوجه الثاني : أنه ألقى فتحة الالف من قولنا (الله) على الميم ، لأن هذه الميم موقوفة ، حقها أن تبدأ الالف بعدها مفتوحة ، فلما وصلت جعلت الهمزة ، وهي الالف مخففة ، فألقى حركتها على الميم ، كما يفعل في تخفيف الهمزة (١) .

وقد ذهب إلى هذا الوجه الزمخشري (٢) واختاره الرضي ، قال : (واختلف في هذه الفتحة ، والاقرب كما قال جاز الله : (٣) أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم (آلم) ، كما قلنا ثلاثه ربعة ، وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإيما كان الأول هو المختار ، لأن أسماء حروف الهجاء إذا رُكبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها ، مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ، ومن ثم قلت تأت نحو: ثلاثة أربعة ها ، فلما كانت ميم كالوقوف عليها ، ثبتت همزة الوصل في الله ، لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثه ربعة ، وفي قوله (لام ألف) كذلك ، حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ، إلا أن حذفتها مع نقل الحركة في (آلم الله)

(١) السيرافي النحوي في ضوء شرحه للكتاب : ٣٧٧ .

(٢) انظر الكشاف ١ / ٤١٠ .

(٣) هو الزمخشري .

أولى من إثباتها، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج، بخلاف الهمزة في ثلاثه ربعة، ولام ألف، فإن حذفها لا يترجح على إثباتها، لكونها همزة قطع .

واختار (المصنف) ^(١) جعل حركةميم . للساكنين ، بناءً على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فيلتقي ساكنان ، الميم واللام الأولى ، فلن يكسر الميم كأخواته ، لأنه قبله ياء وكسرة . . (٢)

وهكذا فقد استشهد بهذه الآية قبل الجاربردى ، سيبويه ، ^(٣)

والسيرافي ، والزمخشري ، ^(٤) وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية ، وموضعه

وهو باب التقاء الساكنين .

(١) يقصد به ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح الشافعية للرضاسي ٢/٢٣٦ .

(٣) انظر الكتاب ٤/١٥٣ - ١٥٥ .

(٤) انظر المغصل : ٣٥٣ .

وذكر في التقاء الساكنين أيضا : (١)

(٢) - قوله تعالى : * الْآنَ * (٢)

(٣) - قوله تعالى : * أَذْكَرِينَ * (٣)

واستشهد بهما على أنه يجوز فيهما الوجهان : إبدال همزة الوصل المفتوحة الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفا خالصة، مع إشباع المد وهو المشهور المختار. (٣)

وتسهيلها بينَين، وهما صحيحان .

وَوَضَّحَ أَنَّهُ أُعْتُقِرَ فِيهِمَا التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ ، لِالْتِقَاءِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ عِنْدَ دُخُولِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ ، لَالْتِمَاسُ الاسْتِخْبَارِ بِالْإِخْبَارِ ، لِاتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْحَرَكَةِ ، وَلَوْ أَبْقِيَتْ عَلَى حَالِهَا ، تَخَلَّفَ حُكْمُهُمَا عَنْهَا ، وَهُوَ سَقُوطُهَا فِي الدَّرَجِ ، وَأُبْدِلَتْ الْفَسَادُ لَأَنَّ حَقَّهَا الْحَذْفُ فِي الدَّرَجِ وَالْقَلْبُ قَرِيبٌ مِنْهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يِلْزَمُ تَخَلُّفَ حُكْمِهَا عَنْهَا ، لِأَنَّهَا مَا أَبْقِيَتْ عَلَى صَوَرَتِهَا وَحَقِيقَتِهَا ، فَتَجَاوَزَ سَاكِنَانِ عِنْدَ قَلْبِ الْهَمْزَةِ الْفَاءُ أَحَدَهُمَا الْاَلْفَ

(١) في شرح الجاربردى للشافعية : ١٥٣ .

(٢) من الآية ٥١ من سورة يونس .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

جاء في الإتحاف : ٢١٩ : () واتفقوا على تسهيل (الذكرين) معا هنا ، واختلفوا في كنهيته . فالجمهور كما تقدم على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفا خالصة مع إشباع المد للساكنين لكل وهو المختار . وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين ، وهما صحيحان في الشاطبية وغيرهما وكذا الحكم في الآن . وانظر غيث النفع : ٢١١ . وهناك قراءات في قوله تعالى (الآن) . انظر السبعة :

٢١٧ ، والمصحح ٧١/ب والإشباع في القراءات لوحة ١٧١/ب .

والإتحاف ص ٢٥٠ .

والثاني الحرف الساكن بعدها . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهاتين الآيتين ، وقد استشهد ابن يعيش بالثانية منهما .

وبذا اتفق معه الجاربردى ، في موضوع الاستشهاد بالآية وإن اختلفا في الموضع .

إن استشهد بها ابن يعيش في باب (همزة الوصل) . على حين استشهد بها الجاربردى في باب (التقاء الساكنين) ، وهو على ما يبدو لي الموضع الصحيح لها .

أما الآية الأولى ، فقد انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

وفي التقاء الساكنين ذكر قوله تعالى :

(٤) * لَهُمُ . الْمَنْصُورُونَ * (٢)

الشاهد (لَهُمُ) ساقه على أنه للتخلص من التقاء الساكنين

يجب الضم في ميم الجمع ، لأنها جاءت بعد ها غير مكسورة ولا مسبوقه (٣) بياء ، قال الجاربردى : (إن أصلها الضم بدليل قراءة أهل مكة فيها بواو) .

(١) وقد قلل الرضي لذلك فقال : (والأول أولى ، لأن حق الهمزة الثانية

كان هو الحذف لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ، لأنه إذا هاب للهمزة بالكسبة كالحذف ، وقُرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فإذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدّهما ، لأن الثاني ليس بمدغم في نحو : الحسن ولا هو موقوف عليه

كما شرطنا .) شرح الشافعية ٢ / ٢٢٤ .

(٢) من الآية ١٧٢ من سورة الصافات .

(٣) شرح الجاربردى : ١٦٠ .

قال الرضي : (وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) ^(١) وفي قراءة حمزة : (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) ^(٢) ، أو على غيرها نحو : (أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ) ^(٣) ، و (لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) . ^(٤)

فالشهور ضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية ، وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرُها للساكنين كما في سائر أخواتها) . ^(٥)
لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية ، وهذا انفرد الجاربردي بذكرها دونهما .

ونذكر في التقاء الساكنين قوله تعالى :

(٥) * وَقَالَتْ أَخْرِجْ * ^(٦)

استشهد به على أنه يجوز كسر التاء في (قالت) ، على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز الضم على الإتيان . ^(٧)

(١) من الآية ٤ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة غافر .

(٥) شرح الشافية ٢ / ٢٤١ .

(٦) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائي .

وقرأ (قالتِ أَخْرِجْ) بالكسر وصلًا . أبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة .

السبعة ص ٤٣٨ ، وانظر غيث النفع ص ٢٥٧ .

(٧) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ١٦٠ ، أي إتباع ضمة الراء في

(أَخْرِجْ) .

وَوَضَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ فِيهِ جَوَازَ الْوَجْهِينِ ، (لأن ما

بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظاً وتقديراً) . (١)

وقد ذهب إلى ذلك قبله ، أبو علي الفارسي . (٢)

ويرى سيبويه إلى أن كلا الوجهين عربي . (٣)

أما الرضي فقد كان يرى أن الضم على الإلتباع ضعيف إذ يقول :

(وكذا الضم في نحو (قَدْ اسْتَهْزَيْ) (٤) ، و (قَالَتْ أَخْرُجْ) (ضعيف) .

(٥)

وهكذا فقد استشهد بالآية السابقة سيبويه ، والفارسي ، والزمخشري

وابن يعيش (٦) وابن الحاجب ، والرضي .

هذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالآية حيث

يجوز فيه الوجهان ، الكسر والضم على السواء ، كما اتفقوا في الموضع ، وهو باب

التقاء الساكنين .

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٠ .

(٢) انظر التكملة ص ١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٤/١٥٣ حيث قال : (... وهذا كله عربي قد قرئ) .

(٤) من الآية ٣٢ من الرعد ، ومن الآية ٤٣ من الأنبياء ، وصواب الآية :

(٥) * وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ * ... *
(٦) انظر شرح الشافية ٢/٢٣٨ .

(٧) انظر المفصل ص ٣٥٣ .

(٨) انظر شرح المفصل ٩/١٢٧ .

كما ذكر قوله تعالى :

٦ - * إِنَّ امْرُؤًا * (١)

وقوله تعالى :

٧ - * إِنْ الْحُكْمُ * (٢)

(واستشهد على أن هاتين الآيتين عكس الآية الأولى (قالتُ أخرج) إذ لا يجوز فيهما ضم النون من (إِنْ امْرُؤًا) ، وذلك لأن ضم الراء ليس بأصلي ، لأنك تقول : هذا امْرُؤٌ ، ورأيت امرأةً ، ومررت بامرئٍ . فعينه تابع لامه (٣) بخلاف (قالتُ أَرْمُوا) (٤) والضم عارض والأصل : ارموا ، وخلاف (إِنْ الْحُكْمُ) فإن ضم الحاء وإن كان أصليا لكن ليس في كلمة الساكن الثاني ، فإن لام التعريف كلمة ، وحكم كلمة ، أي موَسَّرُهُ أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازما للساكنين ولا يُعْتَدُّ به) . (٥)

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله (٦) ، ثم تبعه الرضي (٧) .

وبهذا يتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيتين

وموضعهما وهوباب التقاء الساكنين .

(١) من الآية ١٧٦ من سورة النساء : (إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ) .

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأنعام (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) .

(٣) قال الرضي : (لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة ، وتابع

العارض عارض) شرح الشافية ٢/٢٤٢ .

(٤) لأن أصل اليم الكسر ، إذ الواو لحقت بإرم بكسر اليم . شرح

الرضي ٢/٢٤٢ .

(٥) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٦٠ ، ١٦١ .

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٧) انظر شرح الشافية ٢/٢٤٢ .

وذكر في التتاء الساكنين قوله تعالى :

٨ - * وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ * (١)

وقوله تعالى :

٩ - * لَوْ اسْتَطَعْنَا * (٢)

(الشاهد (لَا تَنْسُوا) استشهد به على أَنَّ صَمَّ وَاوِ الجمع المفتوح ما قبلها هو المختار حيث يقول : (فَإِنَّ الضمة من جنس الواو فهي أشد مناسبة لها من غيرها ، مع أَنَّ قبلها ياءٌ أو وَاوٌ مضمومة محذوفة فتحرّكها بحركة المحذوف أولى . ونزلوا وَاوِ الجمع منزلة وَاوِ الضمير نحو : هو ، لا مُصْطَفُوا اللَّهَ ، لأنَّ كليهما يدل على الجمع المذكور وقبلهما حرف مضموم وهو لام الكلمة ، ثم شُبِّهَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بصاحبيتها فكسرت وَاوِ نحو : (اخشوا القوم) ، وضمت في نحو : (لَوْ اسْتَطَعْنَا) وهو قليل) . (٣)

(١) من الآية ٢٣٧ من البقرة .

وقرأ يحيى بن يعمر (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ) بكسر الواو على أصل

التتاء الساكنين ، البحر المحيط ٢/٢٣٨ .

وقرأ علي ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عيلة (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ) .

المحتسب ١/١٢٧ ، والبحر المحيط ٢/٢٣٨ .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة التوبة . وهذه القراءة هي الأصل . وقرأ

الأعمش وزيد بن علي (لَوْ اسْتَطَعْنَا) بضم الواو قرآن ثقل

الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها ، لا لتتاء

الساكنين ، وقرأ الحسن بفتحها : البحر المحيط ٥/٤٦٠ .

(٣) شرح الجاربردى للشافية : ١٦١ .

يتضح من قول الجاربردى أن ضم واو الجماعة في (لا تَنسُوا) هو المختار والكسر قليل بعكس الواو التي من نفس الحرف في الآية الثانية (لو استطعنا) فإن الكسر فيها هو المختار ، والضم قليل .
(١)
وذلك ما ذهب إليه سيبويه .

وعَلَّلَ أبو سعيد السيرافي سبب اختيار الضم فقال : (وقال غير سيبويه إنما اختاروا الضم ، لأنه قد سقط من الكلام ضمة ، كانت قبل واو الجمع ، فلما احتاجوا إلى التحريك حركوه بمثل تلك الضمة . وكان الأصل (لا تَنسُوا الفُضْل) و (رَمُوا ابنَكَ) ، فاستثقلوا الضمة على الياء ، وقلبوا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفوا الألف لاجتماع الساكنين في الكلمة ، ثم حركوا الواو ، لاجتماع الساكنين في الكلمتين ، وضوا للضمة المقدرة) .
(٢)

وقريب منه ما ذهب إليه ابن يعيش .
(٣)

وقال الرضي : (إنَّ اختيار الضم في واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو : (اخشَوْا القوم ، واخشَوْنَّ ، لتتماثل حركات ما قبل النون في جمع المذكر في جميع الأبواب : نحو اضْرِبْنَّ ، واغْزِنَّ ، وارْمِنَّ ، واخشُونَّ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين الجمع وغيره ، نحو : (لو استطعنا) ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جعلوا قبل نون التأكيد في جمع المذكر على حركة واحدة في جميع الأبواب ، كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع في الاسم

(١) انظر الكتاب ١٥٥ / ٤

(٢) السيرافي النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٨٠ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ١٢٥ / ٩

نحو: (مُسْتَطَفُو اللَّهِ) ، ليجانس نحو: (ضَارِبُو الْقَوْم) ، واختير في
 واو (لَوِ اسْتَطَعْنَا) الكسر على الأصل، لانتقاء داعي الضم ، كما كان
 في واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو: (لَوِ اسْتَطَعْنَا) فيكسر،
 وكذا قد يُشَبَّه واو نحو (لَوِ) بواو الجمع فيضم وكلاهما قليل). (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الجاربردى بالآية الأولى (ولا تنسوا
 الفضل) واستشهد بالثانية .

قد استشهد بالآيتين، سيبويه ، والسيرافي ، وابن يعيش .
 وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآيتين،
 وموضعهما، وهوباب (التقاء الساكنين) .

وذكر في التقاء الساكنين قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَنْظَرُوا ﴾ (٢)

استشهد به (٣) على أن اللام حركت بالضم (٤) منعاً لالتقاء

الساكنين، وذلك إتياعاً لضمة الظاء في (انظُرُوا) .

(١) في شرح الشافية ٢/٢٤٣ .

(٢) من الآية ١٠١ من سورة يونس .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ١/١٦٢ .

(٤) قرأ بالضم سائر القراء ، وقرأ بالكسر (قُلْ أَنْظَرُوا) حمزة وعاصم

ووافقهما يعقوب . انظر البحر المحيط ٥/ ١٩٤ ، وإتحاف فضلاء

البشر : ٢٥٤ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله سيبويه إذ يقول تعقيبا على
الآية السابقة : (فَضُّوا السَّاكِنَ حَيْثُ حَرَّكَوهُ ، كَمَا ضَمُّوا الْاَلِفَ مِنْ
الابتداء ، وكرهوا الكسر ها هنا كما كرهوه في الالف ، فخالفت سائر السواكن
- يعني ألفات الوصل - وقد كسر قوم فقالوا : قُلْ انظُرُوا ، وأجروه على الباب
الاول ...) (١)

لقد ذكر هذه الآية قبله سيبويه ، وابن يعيش (٢) ، والرضي (٣)

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالايه
وموضعه وهو باب التقاء الساكنين .

وفي التقاء الساكنين ذكر (٤) الجاربردى قوله تعالى :

* وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ يَتَّقْهُ * (٥)

الشاهد (يَتَّقْهُ) بسكون القاف وكسر الهاء ، وهي قراءة

-
- (١) الكتاب ١٥٢/٤
(٢) انظر شرح المفصل ١٣١/٩
(٣) انظر شرح الشافية ٢٤٦/٢
(٤) شرح الشافية : ١٥٩
(٥) من الآية ٥٢ من سورة النور ، انظر السبعة في القراءات ص ٤٥٨ ،
والإقناع ٥٠١/١ ، الإتحاف : ٣٢٦
وقد وضع ابن خالويه الحجة لمن أسكن القاف وكسر الهاء أنه كره
الكسر في القاف ، لشدها وتكريرها فأسكنها تخفيفا ، انظر الحجة
في القراءات السبع : ٢٦٣

حفص^(١) والأصل (يتقى) حذفت الياء للجزم ، ثم أدخل ها السكت فصار (تقيه)
ككَمَق ، فأسكن القاف فالتقى ساكنان ، وكسرت الهاء ، لالتقاء الساكنين ،
وذكر عبد القاهر رحمه الله أن الهاء ضمير مفعول عائد إلى الله تعالى ،
وأصله (يتقيه) حذفت الياء للجزم ، وسكنت القاف على ما ذكر ، بقى
ر (يتقه) فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك لأجله ، واختار المصنف هذا
لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت ، وإثباتها في الوصل .
قال الرضي : (وقوله - أى قول ابن الحاجب : (وقراءة حفص - الخ)
رداً على الزمخشري ، فإنه قال : أصله يَتَقَى الْحَقُّ به هاء السكت فصار تَقِه كَكَمَق
فخفف حركة القاف كما هو لغة تميم فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني . أى هاء السكت ،
لثلاث يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت ، وهو
بعيد) . (٢)
وهذا القول لم يتفرد به الزمخشري ، بل هو تابع فيما ذهب إليه
لأبي على الفارسي . صرح بذلك ابن الحاجب لما ذكره الزمخشري (٣)
عن هاء السكت فقال : ر وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لمن . .

قال ابن الحاجب : وتخطئة^(٤) للقاتل :
يَا مَرْحَبًا بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ^(٥) .

(١) وقرأ (يَتَقَى) بكسر القاف وسكون الهاء أبو عمرو ، وعاصم وابن عامر

، حمزة ، شعبة ، وهشام وحداد ، ابن وردان . انظر السبعة

٤٥٧ ، والكشف ١٤٠/٢ ، والنشر ٣٠٦/١ ، وغيث النفع ٣٠٣ ،

والإتحاف ٣٢٦ . وهناك قراءات أخرى انظر المراجع السابقة .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢/٢٢٩ - ٢٤١ .

(٣) انظر المفصل ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٤) أى تخطئة الزمخشري .

(٥) البيت (نسبه ابن يعين لعسرة بن حزام وتامة :

* إِذَا أَتَى قَرْيَتُهُ بِمَا شَاءَ *

فحركة الهاء إما أن تكون كسرة لالتقاء الساكنين ، أو تكون ضمة تشبيها

بضمير (٠٠) . شرح المفصل ٤٦/٩ ، إصلاح المنطق : ٩٣ ، النصف

١٤٢/٣ ، المفصل : ١٨٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن : ٣١ .

مناقض لما ذكره في قوله تعالى : (وَيَتَقَرُّ) ، فيمن أسكن القاف ، فإنه ساقه في أن الهاء محركة لالتقاء الساكنين ، وإذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين ، لم يستقم إنكاره على من حركه في قوله : (يَا مَرْحَبًا) ، لالتقاء الساكنين ، وكذلك ساقه أبو علي الفارسي ،^(١) لذلك ، وليس بجيد ، فإنَّ تحريك هاء السكت ، ووصلها ضعيف ، فلا ينبغي أن يُصَّار إليه مع الاستفناء عنه ، والوجه في قراءة من قرأ (وَيَتَقَرُّ) ، إنها ، هاء الإضمار مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعا ، وإنَّما سكن القاف على النحو الذي سكن به كَتَفٌ ، وَعَضُدٌ ، ولا حاجة حينئذ إلى جعلها هاء السكت ، فإنَّه يلزم منه ثلاثة أمورٍ ضعيفة : - منها ما ذكرناه من التشبيه بكَتَفٍ وَعَضُدٍ ، ومنها وصل هاء السكت وإلحاقها فيما ليس بموقوف عليه ، لأن قوله : (فَأُولَئِكَ) جواب الشرط ، ولا يوقف على الشرط ، دون جزائه . ومنها تحريكها .

وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلا أمر واحد ، وهو مع ذلك دون الأمرين في الظاهر ، فالمصير إلى ذلك هو الوجه .

وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال : (يَا مَرْحَبًا بِحِمَارٍ عَفْرَاءٍ) في البيتين ، وفي غيرهما ، ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن

(١) قال أبو علي : (ومثل ذلك في الإسكان قراءة من قرأ (وَيَتَقَرُّ) وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : قالت : سليمان اشتربنا . انظر التكملة ص ٨ ، والحجة في علل القراءات ٣١٠ / ١ ، ٣١١ .

من جملة القراءات السبع، والظاهر أنه وقع من أبي علي الفارسي وهما، ثم أتبع ذلك من غير رويةٍ وتشبیهٍ، ألا ترى أنه على ذلك ملحق به هاء السكت في الوصل، وهي متحركة، وذلك هو الذي أنكر في "يا مَرْحَبًا"، فكيف يستقيم إيرادُه لغةً مستقيمةً مع مثل رَرَدَ ولم يَرَدَ؟ وهل هذا إلا تناقضٌ بين لا شبهة فيه بعد هذا البيان (١).

يتضح مما سبق أن أبا علي الفارسي، والزمخشري متفقان، على أن الهاء في (يَتَقَوُّ) هي هاء السكت على حين ذهب ابن الحاجب، وتبعه الرضي، والجاربردي، بأنها هاء الضمير، وذلك هو مذهب عبد القاهر، صرح بذلك الجاربردي فقال :

(وذكر عبد القاهر أن الهاء ضميرٌ مفعولٍ عائدٌ إلى الله تعالى وأصله يتقيه حذفت الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر، بقي (يتقيه) فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك من أجله، واختار المصنف هذا لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل) (٢).

والحق ما ذهب إليه عبد القاهر، وابن الحاجب، والرضي، والجاربردي بأن الهاء ضميرٌ مفعولٍ عائدٌ إلى الله، وليست هاء السكت، وذلك لما يلزم من تحريك هاء السكت، وإثباتها في الوصل .

هذا اتفق ابن الحاجب، والرضي، والجاربردي، في موضوع الاستشهاد بالآية، وهو باب التقاء الساكنين، وموضع .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥.

(٢) شرح الشافية: ١٥٩.

٢) شواهد تدل على همزة الوصل :

وذكرني (١) همزة الوصل قوله تعالى :

(٢) * وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ * - ١٢

وقوله تعالى :

(٣) * فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ * - ١٣

وقوله تعالى :

(٤) * لَهُوَ خَيْرٌ الرَّازِقِينَ * - ١٤

وقوله تعالى :

(٥) * لَهُمِ الْبَيْتُ الْحَيَّانُ * - ١٥

(١) من شرح الشافية : ١٦٧-١٦٨ .

(٢) من الآية ٢١٦ من البقرة .

(٣) من الآية ٧٤ من البقرة .

وقد استشهد بهاتين الآيتين قبله الفارسي ، والزمخشري ،

انظر الفصل ص ٣٥٦ ، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٩ .

(٤) من الآية ٥٨ من سورة الحج .

(٥) من الآية ٦٤ من سورة العنكبوت .

لقد انفرد الجابري الاستشهاد بهاتين الآيتين +

جاء في الكشف ٢٣٤ / ١ : (قوله وهي ، وهو ، وقهي ، ولهن ،

وُثْمَ هُوَ . قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء

وقرأ الباقر بضم الهاء من (هو) ، وكسرهما من (هي) غير أن

أبا عمرو ضم الهاء في (ثَمَ هُوَ) كالباقين . وانظر التيسير

ص ٧٢ ، والإقناع باب الهاءات ١ / ٩٢ ، ٩٣ ، والتهج

١١٩ / ب ، والنشر ٢ / ٢٠٢ .

١٦ - وقوله تعالى : ﴿ فَلْيُنْفِقْ ﴾ (١)

استشهد بها على أنه لم يؤت بهمزة وصل في أوائل هذه الآيات ، لأنَّ سكون هاء (وَهُوَ) ، فَهِيَ ، وَلَهُوَ ، وَلَهَا ، وَكَذَلِكَ لَمْ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ (فَلْيُنْفِقْ) عَارِضٌ ، وَالْحَرَكَةُ هِيَ الْأَصْلُ (٢) بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : (هُوَ) ، (هِيَ) ، (لِيُنْفِقْ) . لَكِنْ نَزَلَ قَوْلُكَ : (وَهُوَ) ، (وَهِيَ) (مَنْزِلَةٌ) عَصْدٌ ، وَكَتِفٌ ، فَجَوَّزُوا السَّكُونَ فَصِيحًا مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْجُزْءِ مَعَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ . (٣)

وذهب ابن الحاجب أيضًا إلى أنَّ أوائلها متحركة ، بدليل قولك هُوَ فَعَلَ كَذَا ، هِيَ فَعَلَتْ كَذَا ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ سَبَبَ الْإِسْكَانِ فِيهِ لَتَنْتَفِي شُبُهَةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ بِهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ وَتَنَزَّلَتْ مَعَهَا كَالْجُزْءِ نَزَلَ قَوْلُكَ : (وَهُوَ) مَنْزِلَةٌ قَوْلُكَ : عَصْدٌ ، وَقَوْلُكَ : (وَهِيَ) مَنْزِلَةٌ قَوْلُكَ : كَتِفٌ ، وَقَدْ ثَبَتَ تَخْفِيفُ نَحْوِ ذَلِكَ الْإِسْكَانِ . فَأَجْرِي هَذَا مَجْرَاهُ ، فَسَكَنَ تَخْفِيفًا عَارِضًا ، فَثَبَتَ أَنَّ أَصْلَهَا الْحَرَكَةُ ، وَأَنَّ السَّكُونَ عَارِضٌ . (٤) ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥) وَابْنُ يَعِيشَ . (٦)

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق (وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ) .

(٢) قال الرضي : (وَتَحْرِيكُ هَاءِ هُوَ وَهِيَ بَعْدَ اللَّامِ وَبَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَكَذَا تَحْرِيكُ لَامِ الْأَمْرِ بَعْدَهُمَا ، هُوَ الْأَصْلُ قَالَ سِجَوِي : وَهُوَ جَيِّدٌ بِالْفَتْحِ) . شرح الشافعية ٢ / ٢٧٠ .

(٣) انظر شرح الجاهري للشافعية ص ١٦٢ ، ١٦٨ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٧١ ، وانظر ما ذهب إليه الزمخشري .

(٥) انظر المفصل ص ٣٥٦ .

(٦) انظر شرح المفصل ٩ / ١٤١ .

وهكذا يتضح لنا ما سبق أن عروض السكون، ليس بأصل، وإنما
الأصل، هو الحركة.

كما يتضح لنا أن ابن الحاجب والجارودي متفقان، على أن السبب
في عدم اجتلاب همزة الوصل في أوائل هذه الكلمات، عروض السكون
لكن الرضي اعترض على ذلك بقوله :

(وليس هذا بجواب مرضى ، لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه
أوائل هذه الكلم بالأواسط فنحو: (وَهُوَ) ، و (فَهُوَ) مُشَبَّه بِمَعْضُودِ
(١) ونحو: (وَهِيَ) ، و (فَهِيَ) مُشَبَّه بِكَتِفٍ . وكذا القول في : (وَلَيُؤْفَوْنَ)
فلم يُسَكَّنُوها إِلَّا لِجَعْلِهِمْ إِيَّاهَا كَوْسَطِ الكلمة ، فكيف تُجْتَلَبُ لما هو كوسط
الكلمة همزة وصل ، وَهَبْ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْوَسْطِ ، أَلَيْسَ غَيْرَ مُبْتَدَأٍ بِهِ ؟
واليس السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يُجْتَلَبُ له همزة الوصل إذا
ابتدى بها ؟ ألا ترى أنك تقول : اسم مع أنه جاء سِمً ، وكذا
است وست ، فكان عليه أن يقول : لم تُجْتَلَبِ الهمزة ، لِأَنَّهَا
رَأَتْهَا تُجْتَلَبُ إِذَا ابْتَدَى بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَهَذَا السُّكُونُ فِي هَذِهِ
الْكَلِمَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَقَدَّمَ بِهَا شَيْءٌ ، وَوَجْهُ تَشْبِيهِهِمْ لِأَوَائِلِهَا بِالْوَسْطِ ،
عَدَمُ اسْتِقْلَالِ مَا قَبْلَهَا ، وَاسْتِحَالَةُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُكَ : أَهُوَ ، وَأَهِيَ ؟ أَقَلَّ
اسْتِحْصَالًا مِنْ وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَفَهُوَ ، وَوَهِيَ ، وَفَهِي ، فَلِهَذَا كَانَ التَّخْفِيفُ
(٢) فِيهِ أَقَلَّ ، . . .)

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢/٢٦٩ ، ٢٧٠٠ .

ويتضح لنا من قول الرضي أنه له في اعتراضه تعليلين :

فالتعليل الأول قد جانبه فيه التوفيق ، لأنه يرى أن عدم اجتلاب
الهمزة ، ليس هو عروض السكون ، كما ذهب ابن الحاجب ، وإنما لجعلهم
إياها كوسط الكلمة .

وهذا التعليل من الرضي غير دقيق ، لأنه ينظر للكلمة من جهة
صورتها الحالية . بصرف النظر عما كانت عليه قبل دخول حروف العطف
عليها ، فهو يجعلها كلمة واحدة مثل عَضُد ، فلذلك لا يمكن أن تدخل
همزة الوصل على وسط الكلمة . على حين نجد أن ابن الحاجب ينظر
إلى الكلمة على أنها ليست كلمة واحدة ، وإنما هي مركبة من حرف العطف
، ومن هَوَّأَوْهَيَ ، لذا فالسكون لا يعتبر وسط الكلمة - فإن كان هي ليست
كلمة واحدة ، وإنما هي مركبة من كلمتين . لذا فإن تعليله غير سائغ ولا
مقبول .

ولكنه كان موفقاً في تعليله الآخر ، وهو أن الهمزة لم تجتلب ،
لأنها غير مبتدأ بها ، فكيف تدخل الهمزة على ساكن ليس في أول الكلام .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، بهذه الآيات ، ولقد استشهد
بالآيتين الأوليين قبله الفارسي (١) ، والزمخشري (٢) ، وابن يعيش (٣) .

وبسند اتفق معهم في موضوع الشاهد ، وموضع ، على حين أنه

انفرد بالآيات الثلاث الأخرى عن غيره .

(١) انظر التكملة : ١٥٠ .

(٢) انظر الفصل : ٣٥٦ .

(٣) انظر شرح الفصل ١٣٩/٩ - ١٤٠ .

أما قوله تعالى :

١٧ - * أَنْ يُمِلَّ هُوَ * (١)

(٢)

فحكم سكون هاء (هو) قليل لعدم الجزئية، وكثرة الاستعمال وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب . (٣)

وذهب الرضي إلى أن ذلك شاذ إذ يقول : (وَقَرَى فِي الشَّوَارِ
(أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بإسكان الهاء يجعل (لَهْو) (كَعَضْد) ، وهو قبيح
لأن (يُمِلَّ) كلمة مستقلة، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف، كما
شبه به ثم . (٤)

وبهذا اتفق الجاربردى مع ابن الحاجب، والرضي، ففي
موضوع الاستشهاد بالآية، وموضعها، وهو باب (همزة الوصل) .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(رُزِيَ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، إِسْكَانُهَا ، وَالْباقون بتحريك الهاء) الإقناع

(باب الهاءات) (١ / ٤٩٣)

(وقرأ بإسكان الهاء قالون وأبو جعفر بخلاف عنهما) الإتحاف

ص ١٦٦ ، وانظر تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري

ص ٩٩ .

(٢) شرح الجاربردى ص ١٦٢ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ٣٧١ .

(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٧٠ .

٣ - شواهد تتعلق بالإمالة :

من أسباب الإمالة :

الإمالة للإمالة وذكر في ذلك قوله تعالى :

١٨ - * الْيَتَامَى * (١) ، ١٩ - * النَّصَارَى * (٢)

واستشهد بهما على أنه يجوز فيهما إمالتان ، الألف الأخيرة والألف الأولى ، قال موضحاً ذلك :

(وبعضهم يجيز الإمالة لإمالة بعد الألف ، ومنه قراءة بعضهم (الْيَتَامَى) و (النَّصَارَى) بإمالتين ، أميلت الألف الأخيرة ، لأنها تنقلب ياء في التثنية ، وأميلت الأولى لإمالة الثانية ، وهو ضعيف لما عرفت ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته .) (٣)

(١) اليتامى تقع في ١٤ آية منها البقرة من الآية ٨٣ .

(٢) النصارى تقع في ١٤ آية منها البقرة من الآية ٦٢ .

والنصارى واليتامى أمالهما حمزة والكسائي ، انظر الكشف ١/١٧٨

والاقتناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/٢٨٢ ، ٣١١ ،

المبهم لوحة ٩٢/أ ، والنشر ٢/٣٦ ، والاتحاف ١٤٠ .

(٣) شرح الجاربردى : ٢٤٢ .

قال الانصارى : (ووجه أضعفيته على ذلك ، أنه لو لم يُملَّ في

ذلك ، لعدل من سفل إلى علو وهو مستكره ، وفي هذا إنما يعدل

من علو إلى سفل ، وهو أسهل ، فكان تأثير الإمالة المتأخر أضعف .

مناهج الكافية في شرح الشافية : ١٦٨ .

يتضح من قول الجاربردى أن الإمامة للإمامة وهي إمامة الألف

الأولى للثانية ، ضعيف وذلك هو مذهب ابن الحاجب ، وقد صرح

به في الإيضاح في شرح الفصل فقال :

(الإمامة للإمامة ضعيف ، ولذلك لم يُعتدَّ به إلا بعض المسلمين

وهو الإمامة للإمامة ، لا ثبوتها ليست كسرة محققة ، ولا ياء ، ويلزم من اعتبار

الكسرة والياء مناسبتهما للإمامة اعتبار ما تجيء به نحوهما) . (١)

لم يستشهد بهاتين الآيتين ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من

سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهما دونهم .

وذكر في مواعع الإمامة قوله تعالى :

* ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَى * (١)

واستشهد به على أن ألف (تترى) تمال باتفاق ، أى سواء
كانت للتأنيث ، أو للإلحاق ، إذ يقول : (وأما تترى فمن يجعل ألفه
للتأنيث ويمنع صرفه ، فأمالته حينئذٍ ، لأنك تقول في ثنيتها تترى
بقلب ألفه ياء مفتوحة ، ومن يجعل ألفه للإلحاق : فأمالته لقولهم :
تترى أيضاً ، أولان ألفه منقلبة عن الياء لما عرفت أن ألف الإلحاق
تكون منقلبة عن الياء) . (٢)

(١) من الآية ٤٤ من سورة المؤمن وقد سبق ذكر هذه الآية
في الشواهد التي تتعلق بالمعنى - لأن فيها شاهدان ص ١٨٤ .
ذكر النحاس أنه في (تترى) ثلاثة أوجه فقال : (قرأ الكوفيون
ونافع والحسن وابن محيصن (تترى) بغير تنوين . وقرأ أبو
عمرو وأبو جعفر والأفرج (تترى) منونة ، ويجوز (تترى)
بكسر التاء الأولى .

والتاء في القراءتين جميعاً مبدلة من واو ، كما يقال : تالله
ووالله ، وهو من واوتر ، واشتقاقه من الوتر والوتر . إعراب القرآن
١١٤ / ٣ - ١١٥ ، وانظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه :
٢٥٧ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ١٢٨ / ٢ ، التيسير للداني :
١٥٩ ، والإقناع لابن بادش ٣٥٦ / ١ وقرة العين في الإمامة
والتقليل ١ / ٢٣ .

(٢) شرح الجاربردى للشافعية : ٢٤٤ .

وابن جماعة يرجح أن تكون ألف (تترى) للتأنيث فيقول :
 (قد جاء التنزيل باعتبار كل من الوجهين ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله
 تعالى (تترى) بالتثنية على أن ألفه للإلحاق ، وبغيرهما بتركه
 على أنها للتأنيث كدعوى . وهذا هو المختار عملاً بالأكثر ، ولأن الألف
 للإلحاق لا تكون في المصادر إلا نادراً) . (١)

وسبق أن ذكرنا أن الجاربردى انفرد بالاستشهاد بهذه الآية .

من أسباب الإمالة :

الإمالة لقصد مناسبة الفواصل ، وذكر في ذلك قوله تعالى :

٢٠ - * والضحىٰ ١ * (٢)

فقال : (إنه يُمال للفواصل مع أن ألفه منقلبة عن الواو ، لأنه
 من الضحوة ، وإذا لم يقع في الفواصل لا يُمال ، لأن كسرتة المقدرة عارضة
 فلا تأثير لها) . (٣)

ويرى الرضي أن الإمالة في الفواصل إنما هي في الحقيقة إمالة
 للإمالة أيضا . إذ جعل الإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما : أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة
 أوفيا هو كالجزء لتلك الكلمة .

(١) حاشية ابن جماعة على الشرح السابق : ٢٤٤ .

(٢) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٣) شرح الشافعية للجاربردى : ٢٤٢ .

وثانيهما : أن تُمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل ، كقوله تعالى : (وَالضُّحَى) أميل ليزاوج (قُلْ) وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف .^(١)

لقد استشهد بهذه الآية قبله ابن الحاجب ، والرضي .
ومذا اتفق الجاربردي معهما في موضوع الاستشهاد وموضعه وهو باب الإمالة .

وفي إمالة (بلى) ذكر قوله تعالى :

٢١ - * أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى *^(٢)

أى : بلى أنت ربنا .

(استشهد به على أن ألف (بلى) أميلت ، لأنها أشبهت الفعل^(٣))

حيث استقلت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكورة في السؤال .

(١) شرح الشافية ١٣/٣-١٤٠

(٢) من الآية ١٧٢ من الأعراف .

(بلى) أمالها الأعمش وحمزة والكسائي وخلف وأبو حمدون ويحيى وورش . في المبهج لوحة ١٠٦/أ والنشر ٣٧/٢ ،
وغيث النفع ٢٣١ ، والإتحاف ٢٣٣ وهمة العين في الفتح
والإمالة : ٤٨/أ وانظر الإمالة في القراءات واللهجات
العربية للدكتور عبد الفتاح شلبي : ٣١٢ .

(٣) شرح الجاربردي . للشافية ص ٤٧ .

وقال الرضي : ر وإِنَّمَا أُمِيتَ (بَلَوُ) ، لجواز السكوت عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال : أَمَا قام زيد ؟ بَلَوُ أي بَلَوُ قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله : نحو غزا ، ورمى في الاستعلاء ، فَأُمِيتَ لمشابهته الفعل . (١)

وقال سبط الخياط (٢) : ر فَأَمَّا (بَلَوُ) فَأُمِيتَ لأنها قامت بنفسها في الجواب ، وقد قيل إِنَّ أصلها (بَل) ثم زيدت الالف عليها للوقف ، فأشبهت ألف التأنيت ، فَأُمِيتَ كما تماثل ألف التأنيت ، وإلى هذا كان يذهب الفراء (٣) ، وقد قيل : (إِنَّهَا) ألف تأنيت على الحقيقة ، دخلت لتأنيت الأداة ، أولتأنيت الكلمة ، أولتأنيت اللفظة ، كما دخلت التاء في ثُمْتُ ، وَرُبْتُ ، ولات ، لتأنيت الكلمة أو اللفظ . (٤)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما ممن الصرفيين الذين وقفت على كتبهم بهذه الآية .
وهذا انفرد الجاربردي بالاستشهاد بها .

-
- (١) شرح الشافية ٢٦/٣ ، ٢٧٠ .
(٢) المبهج لوحة ١٠٥/ب ، ١٠٦/أ .
(٣) انظر معاني القرآن ٥٣/١ .
(٤) الكشف ١٩٨/١ ، وانظر النشر ٣٧/٢ وغيث النفع ؛ ٢٣١ ،
والإتحاف ؛ ٢٣٣ .

حكم إمالة الأسماء المبنية :

وعلى إمالة (أنى) الاستفهامية ذكر :

قوله تعالى :

٢٢ - * أَنَّى صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا * (١)

واستشهد به على جواز إمالة ألف (أنى) الاستفهامية فقال :

ر وكذا أميل (أنى) لاستقلاله ، ونقل : من أنى ؟ لمن قال :

ألك ألف دينار ؟ . ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : (أَنَّى

صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا) : أنه قرأ الحسين بن علي (٢) - رضي الله عنهما (أنى

صَبَبْنَا) بإمالة أنا . أى كيف صببنا . (٣)

(١) من الآية ٢٥ من سورة عبس .

(أنى) أمالها أهل الكوفة إلّا عاصما إذا كانت للاستفهام ، وإنما أميلت ، لأنها ظرف زمان ، فهو أدخل في الأسماء من الحروف ، ولا أنه يكتب بالياء في المصحف ، فأميل ليدل على أن حكمه حكم الأسماء المائلة . انظر المبهج لوجه ١٠٦ / ١ ، والكشف ١٨٥ / ١ ، والنشر ٣٧ / ٢ .

(٢) قال ابن جماعة (الذى رأيت في الإعراب للحلبى الحسن بن علي

بدون ياء ، وكذا في الكشاف ولعل نسخه مختلفة ، وهي قراءة شاذة ، والمتواتر هو (أنا) بفتح الهزة والفتح على أن اللفظ أن واسمها وهو قراءة الكوفيين ، مكسر الهزة كذلك وهو قراءة الباقيين) ص ٢٤٩ .

(٣) شرح الجارودى على الشافية : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، وانظر الكشاف

وقال الرضي : ر وأما أَنَّى وَمَتَّى فَإِنَّمَا تَمَالَان ٤ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهِمَا أَيْضًا بِإِغْنَائِهِمَا عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَذَلِكَ ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ مَعَهُمَا الْفِعْلَ ، كَمَا تَقُولُ : مَتَّى ؟ لِمَنْ قَالَ سَارَ الْقَوْمُ . وَكَذَا قَوْلُهُ :
 * أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آتَيْكَ الطَّرْبُ * (١)

فَلَا تَمَالَانِ إِذَنْ ، إِلَّا فِي الْاسْتِغْنَاءِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْذَفُ الْفِعْلُ بَعْدَهُمَا فِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتَا لِلشَّرْطِ . (٢)

وقال سيبويه : ر وَلَكِنَّهُمْ يَمِيلُونَ فِي أَنَّى ، لِأَنَّ (أَنَّى) تَكُونُ مِثْلَ أَيْنَ ، وَأَيْنَ كَخَلْفِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ صَارَ ظَرْفًا فَقَرَّبَ مِنْ مَعْطُوشٍ . (٣)

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبٌ *

وهو مطلع قصيدة طويلة للكثير بن زيد الأُسدَى مدح بها
 الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقيل : مدح بها علي بن أبي طالب
 قَوَّيَ عَنْهُ بِذِكْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَوْفًا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ .

والاستشهاد بالبيت على أن (أَنَّى) قد يستغنى بها عن
 الجملة فيكون التقدير في البيت أَنَّى آتَيْكَ الطَّرْبُ ، فحذف
 الفعل من الأول لدلالة الثاني عليه . وَالطَّرْبُ : رَحْفَةٌ
 تعترى الإنسان من حزنٍ أو فرحٍ ، وَالصَّبَوَةُ : الصَّبَا ، وَالرَّيْبُ :
 جمع رَيْبَةٍ وهي : الشُّبْهَةُ .

ومعنى البيت : كَيْفَ طَرَبْتَ مَعَ كِبَرِ سِنَّكَ وَمَعَ عَدَمِ وَجُودِ دَاعِيِ
 الطَّرْبِ .

(٢) شرح الشافعية ٢٧/٣ .

(٣) الكتاب ١٣٥/٤ .

نخلص ما سبق أن (أن) إذا كانت للاستفهام بمعنى

كَيْفَ ، تَمَالُ أَلْفَهَا ، لَا تُثَبِّتُهَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا فِي النِّطْقِ ، وَلَمْ تُعَلِّمْ إِذَا

وَقَعَتْ شَرْطًا .

لَمْ يَسْتَشْهَدِ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَلَا الرُّضِيُّ ، وَلَا مِنْ سَبْقِهَا مِنْ الصَّرْفِيِّينَ

الَّذِينَ وَقَعَتْ عَلَى كِتَابِهِمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ .

وَهَذَا انْفِرَادُ الْجَارِيدِيِّ بِالِاسْتِشْهَادِ بِهَذِهِ الْآيَةِ .

وَذَكَرَ الْجَارِيدِيُّ فِي مَوَاقِعِ الْإِمَالَةِ :

قَوْلُهُ تَعَالَى :

٢٣ - * وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ * (١)

اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ تَمْتَنِعُ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِي (رِبَاطِ) ، مَعَ كَوْنِ

الرَّاءِ مَكْسُورَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّاءَ سَبَقَتْ الْأَلْفَ وَبَعْدَهَا حَرْفٌ مُسْتَقِلٌّ :

وَإِذَا كَانَتْ الرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ قَبْلَ الْأَلْفِ ، فَلَا أَثَرَ لَهَا ، وَذَلِكَ ، لِثَلَا يُلْزَمُ

الْعَدُولُ مِنْ سُقْلٍ إِلَى عُلُوٍّ . (٢)

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ قَبْلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ (٣) ، وَتَبِعَهُ الرُّضِيُّ (٤) .

وَقَدْ سَبَقَ سَبْطُ الْخِطَّاطِ . إِذْ يَقُولُ : (فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ أَوَّالًا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٠ مِنَ الْأَنْفَالِ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ : ٢٤٤ .

(٣) انْظُرْ الْإِبْطَاحَ فِي شَرْحِ الْفَصْلِ ٢/٢٩٢ .

(٤) وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ ٣/٢٣ .

من (فَعَال) مستعليا (١) لم يجز إمالتهما، لِقُرْبِهِمَا من الألف نحو
(٢)
قولك : رَبَاهُ ، رَطَاب ، رَبَاط ، وَرَقَاب وِرَاق . . . وما أشبه ذلك).

-
- (١) الحروف المستعلية سبعة هي : الخاء ، والصاد ، والضاد ،
والطاء ، والظاء ، والغين ، والقاف وَجَمَعَهَا بِعَظْمٍ فِي قَوْلِهِ
(خص ضغط قظ) . الرعاية في تجويد القراءة ١٤ / ب ص ٤٩٩
والإيضاح في القراءات لوحة ٢٣ / أ ، والإمالة في القراءات واللهجات
العربية : ٣١٢ .
(٢) السهج : لوحة ٩ / أ .

٤ - شواهد تدل على تخفيف الهمز :

وذكر في قوله تعالى :

٢٤ - * يٰٓاَيُّهَا الّٰهُدٰى اٰتِنَا * (١)

(استشهد به على أن قوله (اٰتِنَا) أمر من الأتيان فليست الهمزة الثانية ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (ايتنا) وليس هذا موضع الاستشهاد ، ثم اتصل بقوله (الّٰهُدٰى) فسقطت همزة الوصل من أوله فعادت الهمزة الثانية المنقلبة ، لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما ألف (هُدٰى) والهمزة العائدة ، فحذفت ألف (هُدٰى) لكونها في آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى ، فصار (الّٰهُدٰى اٰتِنَا) بهمزة ساكنة بعد الدال ، فانقلبت ألفاً فصار إلى (الّٰهُدٰى اٰتِنَا) وهو موضع الاستشهاد . (٢)

وذكر أيضا قوله تعالى :

٢٥ - * الَّذِى اَوْثَقَنَ * (٣)

(١) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(وإبدال الهمزة ياء إذا كانت مسبوقه بكسرة هي قراءة ورش وأبي عمرو وأبي جعفر) . البحر المحيط ٣٥٦/٢ وانظر الإقناع ٤٠٦/١ ، والمبهم لوحة ٧٣/أ والإتحاف ١٦٧ .

(٢) شرح الجارودي : ٢٥١ ، وانظر ذلك أيضا في شرح ابن يعيش ١٠٨/٩ .

(٣) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

ابن محيصن ترك الهمز من المنفصل المموز في الوصل إذا كان ساكنا نحو الذى اَوْثَقَنَ ، المبهم لوحة ٧٣/أ ، والتيسير ٣٩ .

استشهد على أن قوله (أو تمن) فعل ما هي مجهول من الائتمان
 قلبت الهمزة الثانية واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها ، ولما اتصل بقوله
 (الذي) سقطت همزة الوصل في السدرج وعادت الثانية المنقلبة
 والتقى ساكنان ، الهمزة (أو تمن) والياء من (الذي) فحذفت
 الياء فصار (الَّذِي تَمَنَّيَنَّ) بهمزة بعد الذال فقلب ياء فصار
 (الَّذِي تَمَنَّيَنَّ) . (١)

ومثله قوله تعالى :

٢٦ - * يَقُولُوا أَذِنَ لِي * (٢)

استشهد على أن (يَأْذِنُ) أمر من أذن يأذن قلبت الهمزة
 الثانية منه ياء (٣) ، ثم أسقطت همزة الوصل في السدرج وعادت الهمزة
 المنقلبة وصار (يقول إذن) فقلب الهمزة واوا فصار يَقُولُوا أَذِنَ لِي .
 وذلك ما ذهب إليه ابن يعيش قبله . (٤)

(١) شرح الجارودي ٢٥١ .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة التوبة .

(٣) لأنه اجتمعت همزتان قال النحاس : (فإذا أَمَرَتْ زِدْتَ همزة
 مكسورة ، وقبلها همزة هي فاء الفعل ، ولا يجتمع همزتان فأبْدَلَتْ
 من الثانية ياءاً ، لكسرة ما قبلها ، فَعَلَتْ : يَأْذِنُ لِي ، فإذا
 وَصَلَتْ زالت العلّة في الجمع بين همزتين فَهَمَزَتْ فَعَلَتْ :

(ومنهم من يقول : أَذِنَ لِي) وروى ورش عن نافع : (ومنهم

من يقول : أَذِنَ لِي حَقَّقَتِ الهمزة) - إعراب القرآن ٢/ ٢١٩ ،

وانظر مذهب ورش في الهمزة . التيسير : ٣٤ ، وانظر كذلك الإقناع

٤٠٦/١ ، ٤٠٧ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠٨/٩ .

وقد وَصَّحَ الجاربردى العلة في وجوب الإبدال فقال :

(وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ الإبدال في هذه الصورة إِذَا أُريدَ تخفيفها
إِذ لا يمكن جعلها بَيْنَ بَيْنَ المشهور^(١) ، لسكونها ، ولا غير المشهور ،
لأنه حيث لا يجوز المشهور ، لا يجوز غير المشهور ، ولا يمكن الحذف ،
لأنه لا يبقى ما يدل عليها) .^(٢)

ولقد استشهد بهذه الآيات قبل الجاربردى ، الزمخشري^(٣)
وابن الحاجب ، وابن يعيش ، والرضي .^(٤)

وبذا اتفق الجميع في موضوع الاستشهاد بالآيات ، وموضع
وهو باب تخفيف الهمزة الساكنة .

(١) بَيْنَ بَيْنَ المشهور هو : (ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها

كما تقول : (سَمِعْتُ) بين الهمزة والياء ، وغير المشهور : هو

ما يكون بينها وبين حركة ما قبلها كما تقول (سَوَّلَ) بَيْنَ

الهمزة والواو) . شرح الجاربردى للشافعية : ٢٥٠ .

(٢) شرح الجاربردى : ٢٥١ .

(٣) الفصل : ٣٤٩ .

(٤) انظر شرح الرضي للشافعية ٣٢/٣ .

ذكر الجاربردى (١) في تخفيف الهمزة قوله تعالى :

* سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * (٢)

- ٢٧ -

(واستشهد به على أن ابن مالك يرى أن (سَأَلَ) في قراءة من قرأ (سَأَلَ سَائِلٌ) ليس مخففا من سَأَلَ ، وإنما هو مثل : هَابَ وسَال معتل العين مرادف سَأَلَ مهموز العين ، لا تَنَّهُم يقولون سلت : تسال نحو هبت : تنهاب ، وقال أبوالبقاء : سَال يَسَالُ مِثْلُ خَافَ يَخَافُ ومصدره المساولة وهو واوى .)

ونذهب سيبويه (٣) إلى أن إبدال الألف من الهمزة ليس بقياس ، وإنما هو مقصور على السماع . (٤)

وقد ذهب إلى ذلك أيضا مكى القيسي إذ يقول : (وحجة من ترك الهمز أنه تحتل قراءته ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون جعله من السوأل ، لكن أبدل من الهمزة ألفا على ما ذكرنا من اللغة المسموعة ، وتكون الهمزة في (سائل) أصلية .

(١) في شرح الشافية : ٢٥٧ .

(٢) من الآية ١ من سورة المعارج .

قرأ سأل غير مهموز نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون (سأل)

مهموز ، انظر السبعة : ٦٥٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

(٤) وذلك لأن القياس أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ .

الثاني : أن يكون جعله من سلت تسال ، لغة في السؤال كخفت تخاف ، فتكون الألف من سال بدلاً من واو ، كخاف ، وتكون الهمزة في (سائل) بدلاً من واو ك (كخائف) .

والثالث : أن يكون جعله من (السيل) من (سال) ، بدلاً من يا ، ك (كَالْ يَكِيل) وتكون الهمزة في سائل بدلاً من يا ، فقد روى أنه : واو في جهنم اسمه (سائل) ، فالمعنى سال هذا الوادي الذي في جهنم بعذاب ، فالباء في موضعها ، وإذا جعلته من السؤال ، فالباء بمعنى (عن) . (١)

وقريب منه ما ذهب إليه العكبري . (٢)

نخلص مما سبق أن الألف في (سال) إما أن تكون مبدلة من الهمزة ، والإبدال هنا ليس بقياس وإنما هو مقصور على السماع باتفاق .

وإما أن تكون مبدلة من الواو أو اليا ، وذلك يكون على القياس لأنهما - أي الواو واليا - تحركتا وانفتح ما قبلهما . ولعل ذلك هو الذي جعل ابن مالك يذهب إلى القول بأن (سال) ، ليس مخففاً من (سأل) المهموز ، وإنما هو من (سال) معتل العين اليائي ، مثل هاب يهاب ، وقد صرح بذلك في شرح الشافية الكافية إذ يقول : (الإشارة بالإبدال الذي هو بمعزل عن القياس إلى نحو (منساه وسال) على القول بأنه من سأل ، وهو الظاهر ، لأنها اللغة المشهورة .

ومن العرب من يقول : سلت عن الشيء أسال ، وهذا أسول من هذا . أي أكثر سوءاً ، فإن كان (سال سايل) على هذه اللغة فهو القياس .

(١) الكشف ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ .
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٣٩ .

وإن كان على اللغة المشهورة فهو مثل: (منساة) من المحفوظ
الذي لا يُقاس عليه (١).

لم يذكر هذه الآية ابن الحاجب ولا الرضي ، وذكرها ابن مالك .
وبهذا اتفق معه الجاهري في موضوع الشاهد وهو
(سأل سائل) وموضع باب تخفيف الهمز .

وذكر في (١) تخفيف الهمز متحدثا عن عروض الحركة قوله تعالى :

٢٨ - * لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا (٢)

استشهد به على أنه لم يعتد بحركة النون في (يَكُنْ) ، لأنَّ الحركة عارضة ، وإلا لعادت الواو . وقد ذكر تلك الآية في أثناء حديثه من تخفيف همزة (الأحمر) ، فقال : (إذا نُقلت الحركة إلى لام التعريف ، فهل يُعْتَدُّ بتلك الحركة أم لا ، فإن لم يُعْتَدَّ بها كما هو مذهب الأَكْثَر ، وجب أن يُقال : الْحَمْر ، بإثبات همزة الوصل ، لأنَّ اللام في حكم الساكن ، وإن اعتدَّ بها يقال : الْحَمَر بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام ، وإنما اعتدَّ بها على هذه اللغة ، ولم يُعْتَدَّ أحد بحركة النون في نحو لم يَكُنِ الَّذِينَ ، وإلا لعاد الواو ، لأنَّ اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا ، لكونها على حرف واحد ، ومعنى ، لا ثَمَّها غَيَّرت مدلوله من التذكير إلى التعريف وإذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة إليها ، حركة سَلْ ، وأصله أسأل) .

أما الرضي فقد استشهد بها من جانب آخر في باب (التقاء الساكنين - على أن فتح نون (يَكُنْ) ضعيف ، كضعف ضم التاء في (قَالَتُ أَخْرُجُ) وذلك يتضح من قوله : (وكذا الضم في (قَالَتُ أَخْرُجُ) ، وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) وَعَنِ الَّذِينَ ، بفتح النونين) (٣) .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذه الآية ، وذكرها الرضي .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد ، وإن اختلف معه

في الموضع ، إذ ذكره في باب (تخفيف الهمز) ، على حين ذكره الرضي في

باب (التقاء الساكنين) .

(١) في شرح الشافية : ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) من الآية ١ من سورة البينة .

(٣) شرح الشافية ٢٣٨/٣ .

وذكر في تخفيف الهمزة أيضا قوله تعالى :

(١)

* عَادَ لَوَلِي *

- ٢٩

استشهد به على أن قراءة أبي عمرو ونافع جاءت على اللغة

القليلة .

قال : (قرأ أبو عمرو ونافع (عَادَ لَوَلِي) في (عَادَا الْوَلِي)

وهذا مبني على الأقل ، لأن قياس اللغة الكثيرة أنه إذا نُقِلَتْ حركة

الهمزة وحذفت الهمزة أن يُقَالَ (عَادِنَ لَوَلِي) ، لأن التنوين ساكن

ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين +

وأما على اللغة القليلة فاعتدَّ بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار

(عَادِنَ لَوَلِي) فأدغم وقال : عَادَ لَوَلِي . (٢)

وقد ذهب إلى ذلك الزجاج (٣)

وقد وَصَّح الرضي سبب الاعتداد بحركة اللام فقال : (وإنما اعتدَّ بحركة

اللام - وإن كان على الوجه الأقل - لغرض التخفيف بالإدغام) . (٤)

وقد استشهد بهذه الآية ، قبله الفارسي (٥) ، والزمخشري (٦) ، وابن

يميش (٧) ، وابن الحاجب ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وموضع وهو باب

(تخفيف الهمز) .

(١) من الآية ٥٠ من سورة النجم .

قرأ أبو عمرو وورش بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها ، وإدغام

تنوين (عاد) فيها حالة الوصل . وزاد قالون همز الواو همزا

ساكنا (عاد لَوَلِي) .

قرأ الباقر بن إظهار تنوين (عاد) وكسرة وإسكان اللام وتحقيق

الهمزة بعده مضمومة وإسكان الواو .

انظر الكشف ٩١ / ١ ، والتيسير ص ٢٠٤ والنشر ١ / ٤١٠ ، وغيث

النفع ص ٢٤٩ والإتحاف ص ٤٠٣ .

(٢) شرح الجاربردي للشافعية : ٢٥٩ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤ / ٢٧٩ .

(٤) شرح الشافعية ٣ / ٥٢ .

(٥) انظر التكملة : ٣٥ .

(٦) انظر المفصل : ٣٥١ .

(٧) انظر شرح المفصل ٩ / ١١٦ .

ه - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإعلال :

وذكر في الإعلال ^(١) قوله تعالى :

٣٠ - * قالوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ * ^(٢)

استشهد به على أن قلب الياء في (هذان) ألفا ، إنما هو على لغة من يقلب حروف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا . قال الجاربردى : (فقد ذكر الواحدى في الوسيط في تفسير قوله تعالى (الآية السابقة) أنه قال ابن عباس هي لغة بلحارث بن كعب ، ثم قال إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية ، وذلك أن بلحارث ابن كعب وخثعما وزبيد وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد . . . يقولون : أتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان . وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٧٧ .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه .

وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، الكسائي ، شعبة ، أبو جعفر ، يعقوب ، خلف ، الشيبوذى ، الحسن ، الأعمش ، طلحة ، أيوب ، أبو عبيد ، أبو حاتم ، ابن يعيش الأصبهاني . البحر المحيط ٢٥٥/٦ وانظر السبعة : ٤١٩ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣ ، الكشف ١٠٠/٢ ، الكشف ٥٤٣/٢ ، الإملاء للعكبري ٦٧/٢ ، النشر ٣٢١/٢ ، الاتحاف ص ٣٠٤ ، غيث النفع ص ٢٩٠ ، والمهذب في القراءات لمحمد محمد سالم محيسن ١٤٣/٢ . (لقد خرج بعضهم هذه القراءة على حذف ضمير الشأن ، والتقدير (إِنَّ هَٰذَا) وخرجها بعضهم على أن (إِنَّ) بمعنى نعم) . انظر البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ١٤٦/١ وشرح ابن يعيش ١٣٠/٣ ، البحر المحيط ٢٥٠/٦ ولكن التخريج على هذه اللغة وهي (إلزام الألف) كما يقول النحاس من أحسن ما حملت .

ما قبلها ألفا فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة. (١)

وقيل إن هذه اللغة لبني كِنَانَة. روى ذلك عنهم أبو الخطاب الأُخفش الكبير . قال أبو عبيدة : (وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من بني كِنَانَة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب). (٢)

وقال ابن يعيش (وهي لغة فاشية). (٣)

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي بهذه الآية.

وقد استشهد بها ابن يعيش ، وهذا قد اتفق معه الجارودي في موضوع الاستشهاد بالآية واختلف معه في الموضع . إذ ذكرها الجارودي في باب القلب ، على حين ذكرها ابن يعيش في باب أسماء الإشارة .

(١) شرح الشافية ص ٢٧٧ .

(٢) مجاز القرآن ٢ / ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الفصل ٣ / ١٣٠ .

٦ - شواهد تتعلق ببعض مسائل الإبدال :

وفي الإبدال ذكر قوله تعالى :

٣١ - * وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا * (١)

(استشهد على أن أصل (أناسي) أناسين ، لأنه جمع

إنسان فأبدل النون ياء وهذا مسموع كثير) (٢)

ويجوز أن يكون أناسي جمع (إنسي) مثل : كراسي جمع

(كُرسى) ، فلا تكون الياء بدلا من النون . وهذا يكون لا شاهد فيه .

قال الفراء :

وقوله : (وأناسي كثيرا واحد هم إنسي ، وإن شئت

جعلته إنسانا ، ثم جمعته ، فتكون الياء عوضا من النون) (٣)

وقال النحاس :

(قال الأخفش سعيد : ، واحد الأناسي إنسي ، وكذا قال

محمد بن يزيد (٤) . وهو أحد قولي الفراء . وله قول آخر ، وهو

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان

(وقرأ بالتخفيف (أناسي) يحيى بن الحرث الذماري) . البحر

المحيط ٥٠٥/٦ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٦٣/٣ ،

واللسان ١٢ ، وفي المعجم الوسيط ٢٩/١ قال : الإنسان

الكائن الحي المفكر جمع أناسي ، أصله أناسين .

(٢) انظر شرح الجاربردي على الشافية : ٣١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/٢ .

(٤) هو البرد .

أن يكون واحد الاناسي إنسانا ، لم يُجَدَل من النون ياءً فيقول أناسي .
ويجب على قوله أن يقول في جمع سرحان : سراحى . لا فرق بينهما
وحكى أيضا وأناسي كثيرا ، بالتخفيف . (١)

ثم أتى أبوحيان ووضح نسبة كل مذهب إلى صاحبه فقال :
(وأناسي : جمع إنسان وهو مذهب سيمويه وجمع إنسي في مذهب
الفراء والمبرد والزجاج ، والقياس (أناسية) كما قالوا في مهلبين :
(٢) مهالبة وحكى (أناسين) في جمع إنسان ، كسرحان وسراحين) .

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

(١) إعراب القرآن ٣/١٦٣ ، وقريب منه ما جاء في شرح الرضي

للشافعية ٣/٢١١، ٢١٢ .

(٢) البحر المحيط ٦/٥٠٥ .

أصوات المائلة اللام والنون :

وذكر الجاربردى ^(١) في الإبدال - إبدال النون من اللام في

قوله تعالى :

٣٢ - * وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا * ^(٢)

الشاهد (مِنْ لَدُنْهِ) وهو شاهد على الإدغام ، إدغام النون

الساكنة في اللام . والإدغام هنا واجب . لكن الجاربردى ذكره فـ

(باب الإبدال) وكان يستحسن أن يذكره في باب الإدغام .

ومناسبة ذكره ، لأنه كان يرى أن إبدال النون من اللام فـ

(لعل) هو لتقاربهما في المخرج - ومنها تطرّق لقوله ولذلك

يُدْغَمُ فيها - أى سبب الإدغام هو قرب مخرجيهما .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية واستشهد بها

ابن يعيش . ^(٣)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية

وموضعه وهو (باب الإبدال) .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢١ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء .

جاء في الكشف ١/٦٢ : (والذى أجمع عليه القراء إدغام الغنة

مع الراء واللام وذلك نحو: قوله: (مِنْ لَدُنْهِ) و (مِنْ رَبِّهِمْ)

وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يعمده القراء

لحنا لبعمده من الجواز).

(٣) انظر شرح المفصل ١٠/٣٦ .

أصوات المائلة السين والزاي :

وذكر في الإبدال^(١) أيضا قوله تعالى :

٣٣ - * مَسَّ زَقَرَ * (٢)

استشهد به على أَنَّ (زَقَرَ) أصلها (سَقَرَ) ، ولأنَّ السَّيْنَ هنا متحركة لا يجوزُ أَنْ تُبَدَلَ زَايَاً ، وَلَكِنْ قَبِيلَةُ كَلْبٍ تُبَدِّلُهَا زَايَاً خَالِصَةً مع القافِ ، ويقولون : (مَسَّ زَقَرَ) .

قال الرضي : (وَيَقْلِبُهَا غَيْرُهُمْ صَادًا ، وذلك ، لَأَنَّهُ لَمَّا تَبَايَنَ السَّيْنُ وَالْقَافُ ، لَكُنِ السَّيْنُ مَهْمُوسَةً وَالْقَافُ مَجْهُورَةً أَبَدَلُوها زَايَاً لمناسبةِ الزايِ للسَّيْنِ فِي المَخْرَجِ والصغيرِ ، وللقافِ فِي الجهرِ) . (٣)

(٤) وقد استشهد بهذه الآية قبل الجاربردى والرضي . الزمخشري وابن يعيش^(٥) ، وابن الحاجب .

وذا اتفق الجميعُ في موضوع الاستشهادِ بالآيةِ وموضعِهِ وهو بابُ الإبدالِ .

(١) انظر شرح الشافية للجاربردى : ٣٢٦ .

(٢) من الآية (٤٨) من سورة القمر ، وهي بهذه القراءة

(مَسَّ سَقَرَ) ولم أجد قراءة (مَسَّ زَقَرَ) في جميع كتب

القراءات التي بين يدي ، وسقر : عَلَّمَ لجهنم من سقرته النار

وصقرته إذا لوحته . الكشاف ٤ / ٤١ .

(٣) في شح الشافية ٣ / ٢٣٣ .

(٤) انظر الفصل : ٣٧٣ .

(٥) انظر شرح الفصل ١٠ / ٥٢ .

أصوات المخالفة :

ذكر في الإبدال قوله تعالى :

٣٤ - * فَهِيَ تُلْقَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا * (١)

الشاهد (تُلْقَى) حيث أبدلت الياء من أحد حرفي التضعيف وهو اللام ، لأن الأصل أملت أملة إملا ، فقلبت اللام ياء ثم قلبت الياء ألفا ، لتحريكها وانفتاح ما قبلها . (٢)

والإبدال هنا كثير، لكنه مقصور على السماع، ولا يمكن القياس عليه .

وقد صرح بذلك سيبويه حيث عقد له بابا بعنوان :
(هذا باب ما شذ فإبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف ، وليس بمُطَرَّد)

وذلك قولك : تَسَرَّيْتُ ، وَتَطَنَيْتُ ، وَتَقَصَّيْتُ من القصة وَأَمَلَيْتُ ... إلى أن قال : وكلُّ هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثيرٌ جَيِّدٌ . (٣)

كما صرح بذلك ابن الحاجب حيث قال : (... ومن الباقي المسموع كثير في نحو : أَمَلَيْتُ وَقَصَّيْتُ) . (٤)

(١) من الآية هـ من سورة الفرقان .

قال الزمخشري في الكشاف ٨٢/٣ (في هذه الآية وجهان : أحدهما : أراد اكتبها ، أو طلبه فهي تُلْقَى عليه ، أو كُتِبَتْ له وهو أميٌّ فهي تُلْقَى عليه ، أي تُلْقَى عليه من كتابه يتحفظها ، لأن صورة الإلقاء على الحافظ كصورة الإلقاء على الكاتب) .

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافعية : ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٤/٤ .

وقد جاء في التنزيل على الأصل بدون إبدال كقوله تعالى :

٣٥ - ﴿ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ (١)

قال : (وذهب بعضهم إلى أنها لغتان ، لأن تصرفهما واحدا ،
فليس جعل أحدهما أصلا ، والآخر فرعاً أولى من العكس) . (٢)

قال النحاس : (قال محمد بن إسحاق فكان مؤذيا للنبي

صلى الله عليه وسلم اكتتبها فهي تملأ عليه . على لغة من قال

(أملأ) ، ومن قال (أملأ) قال :

- ﴿ تَمَلَّ عَلَيْهِ بُكَرَةٌ وَأَصِيلًا ﴾ (٣)

وقال ابن منظور : (أَمَلْتُ أَمِلًّا ، وَأَمَلَيْتُ أَمْلًى لغتان

(فَأَمَلَيْتُ) من الإملاء . و (أَمَلْتُ) من المِلل والمِلال ، لأنَّ المِللَ

يطيل قوله على الكاتب ويكرره) . (٤)

قال الأزهري : (قال الفراء : (أَمَلْتُ) لغة أهل الحجاز

ومنى أسد ، و (أَمَلَيْتُ) لغة بني تميم وقيس - يقال : أَمَلَّ عليه

شيئا يكتبه ، وأَمَلَّ عليه . ونزل القرآن باللغتين معاً .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) شرح الجارودي ص ٣١٨ .

(٣) إعراب القرآن ١٥٢/٣ .

(٤) اللسان (ملل) ١/٦٣١ .

ويقال : أملت عليه الكتاب وأمليته . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضى بهاتين الآيتين واستشهد
بهما ابن يعيش . (٢)

هذا اتفق معه الجارودي في موضوع الاستشهاد بالآيتين
وموضعهما وهو (باب الإبدال) .

(١) التهذيب (ملل) ٣٥٢ / ١٥ ، وانظر أيضا زاد المسير لابن

الجوزي ٣٣٢ / ١ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٠ / ٢٤ .

٧ - شواهد تشمل بعض مسائل الإدغام :

وذكر الجاربردي ^(١) في الإدغام تقريب الصاد من الزاي أو
إبدالها قوله تعالى :

٣٦ - ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ ^(٢)

الشاهد (وَمَنْ أَصْدَقُ) استشهد به على أن حمزة والكسائي
قرأها بإشمام الصاد حيث أُشْرِبَت الصاد صوت الزاي لأنها ساكنة
الدال.

وَوَضَّحَ مكي ^(٣) ذلك فقال :

ر ومن أَصْدَقُ * قرأه حمزة والكسائي في الصاد إذا أسكنت
، وأتت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعاً في كتاب الله ^(٤)
بين الصاد والزاي ، لأنَّ الصاد حرفٌ مهموسٌ ومعدّها الدال حرفٌ
مجهورٌ ، فَفَرَّقَتِ الصاد من الدال بأن حُلِطَ لفظها بالزاي ، لأنَّه حرفٌ
مجهورٌ مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وَحَسَنَ
ذلك ، لأنَّ الصاد والزاي من مَخْرَجٍ واحدٍ ومن حروفِ الصغرى .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٣٩ .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة النساء .

(٣) الكشف ١/٣٩٣-٣٩٤ ، وانظر التيسير ص ٩٧ ، وتفسير القرطبي ٥/٣٠٥

والنشر ٢/٢٤٢ ، والإتحاف ص ١٩٣ .

(٤) وهذه الأحرف على توالي ترتيب السور في النساء آية ١٢٣ ،

(الأنعام آية ١٤٦) ، (الأنفال آية ٢٥٧) ، (يونس

آية ٣٧) ، (يوسف آية ١١١) ، (الحجر آية ٩٤) ،

(القصص آية ٢٣) ، (الطارق آية ١٢) ، (الزلزلة آية ٦) .

وقرأ الباقون بصاد خالصة على الأصل ، وإتباعا للخط وهو الاختيار لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل .

يتضح مما سبق أنه يجوز في الصاد الواقعة قبل الدال إذا سُبِّحَتْ بِإِشْرَابِهَا صوت الزاي وإبقائها صادًا خالصة على الأصل وهو الأكثر .

ويرى سيبويه ^(١) أنه يجوز أن تُبَدَّلَ زَايَا خَالِصَةً ، وَلَكِنْ أَفْضَلُهَا أَنْ يُوْتَى بِهَا صَادًا صَرِيحَةً عَلَى الْأَصْلِ .

وقد ذهب إلى ذلك الرضي حيث يقول شارحا قول ابن الحاجب : (وقد ضُورِعَ بِالصَادِ الزَايُ دُونَهَا ، وَضُورِعَ بِهَا مَتَحَرِّكَةٌ نَحْوُ : صَدَرَ وَصَدَقَ ، وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ . .

ويعني بالبيان الأتيان بالصاد والسين صريحين بلا قلب ولا إشراب صوت ، ففي الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم المضارعة ، ثم قلبها زايًا . ^(٢)

نخلص ما تقدم أن الصاد صوت مهوس ، والدال مجهور ، وقد تجاورا ، مع سكون الصاد الآخر الذي يمثل صعوبة صوتية في إعطاء كلٍّ منهما صفته الخاصة به .

ولهذا تم - صوتيا - الجهر بالصاد ، أى تحويلها إلى صوت شبيه بالزاي أو الظاء .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقت على كتبهم بهذه الآية .

وبذا انفرد الجارودي بالاستشهاد بها .

(١) انظر الكتاب ٤/٤٧٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ٣/٢٣٣ .

إدغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها :

إدغام الضاد في الشين :

وذكر فيه قوله تعالى :

٣٧ - ﴿ رَبِّعْضِ شَانِهِمْ ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن بعض القراء أجاز إدغام الضاد في الشين والنحويون ينكرون ذلك (٣).

قال الزمخشري: (الضاد لا تدغم إلّا في مثلها كقولك :

" اقْبِضْ ضَعْفَهَا ، أَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو شَعِيبٍ السُّوسِيُّ عَنْ الْيَزِيدِ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَدْغِمُهَا فِي الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى رَبِّعْضِ شَانِهِمْ فَمَا بَرِئَتْ مِنْ عَيْبِ رَوَايَةِ أَبِي شَعِيبٍ) (٤).

وَوَضَّحَ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فَقَالَ : (... لَوْ أَدْغَمْتَ فِي غَيْرِهَا

- أَى الضاد - لَذَهَبْتَ الْاسْتِطَالَهَ مِنْ غَيْرِ تَعْوِيضٍ عَنْهَا ، وَقَدْ عَقَّبَ بِالْقَدَحِ فِي قِرَاءَةِ السُّوسِيِّ بِإِدْغَامِ الضَّادِ فِي الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (الْآيَةُ السَّابِقَةُ) وَفِيهِ ضَعْفٌ آخَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَكَّنَ مَا قَبْلَهَا ، وَإِدْغَامٌ مِثْلُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَادًا مَمْتَنِعٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ لِمَا يُوَدَّى إِلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا . فَصَارَ ضَعْفُهَا عِنْدَهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ :

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٢ مِنْ سُورَةِ النُّورِ .

(رَبِّعْضِ شَانِهِمْ) بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ ، لَا بِأَبِي عَمْرٍو - الْإِضَافَةِ : ص ١٠٦ ، وَغَيْثُ النِّفْعِ ص ٣٠٥ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ : ٣٤٦ .

(٣) قَالَ ابْنُ جُمَاعَةَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الْجَارِ بَرْدِي : ٣٤٦ (لَمْ يَنْكُرْهُ

كُلُّهُمْ بَلِ الْخَلِيلُ وَسَيِّهَوِيَّةُ وَأَصْحَابُهَا) .

(٤) الْمَفْصَلُ ص ٣٩٩ .

وقد أجيب عن الإدغام من الإسكان بوجهين :
أحدهما : أنه إخفاء أطلق عليه الإدغام مسامحة ، والإخفاء
مع الإسكان قبلها جائز بالاتفاق ، وهذا وإن كان حسنا وصالحا لأن
يجاب به عن إطلاقهم إدغام الضاد في الشين ، فإن الإخفاء في الضاد ،
قبل الشين وغيرها غير ممتنع باتفاق لو ساعد رواية القراءة ، والذي
نقول عن المشهورين أنهم يدغمون ذلك إدغاما محضا بقلب الضاد
شينا وتشديدها ، وليس مع الإخفاء قلب ولا تشديد ، فضعف الجواب
على هذا التقدير .

والجواب الثاني : أنهم قالوا : قد ثبتت هذه القراءة في
السبعة وهي منقولة تواترا ، وهوائيات مقيد للعلم ، وما ذكره النحويون
نفي مستنده الظن ، فالإثبات العلمي أولى من النفي ، والظني ، وهذا
الجواب بمعينه يجرى معارضا في منعهم إدغام الضاد في الشين ، وغاية
ما يجيبون عنه القبح في تواتر القراءة أوفي تواتر مثل هذه التي قد
روى غيرها ، ولو سلم أنها غير متواترة ، فأقل الأمر أن تثبت اللفظة
بدلالة نقل العدول فينبغي لها الترجيح فيها بالإثبات ، ومذهب
الخصم نفي والإثبات أولى . (١)

يتضح مما سبق أن ابن الحاجب يؤيد ما وردت به بعض
القراءات من جواز إدغام الضاد في الشين ، لأن القراءة منقولة تواترا
وهوائيات مقيد للعلم ، وما ذكره النحويون نفي مستنده الظن ، والإثبات
العلمي أولى من الظني .

لقد استشهد بهذه الآية الزمخشري (١) ، وابن يعيش (٢) وابن
الحاجب (٣) والرضي (٤) .

وهذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية
وموضعه .

ونذكر في إدغام الراء في اللام في قوله تعالى :

٣٨ - * أَغْفِرْ لِي * (٥)

واستشهد بها على " أنه يجوز إدغام الراء في اللام كما جاء عن
بعض القراء (٦) وقد وضع ابن الحاجب أن الذى سَوَّغَ ذلك، هو
شدة التقارب (٧) . وقَصَلَ ذلك ابن يعيش فقال :

(٨) واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام فقال سيبويه
وأصحابه : لا تُدْغَم الراء في اللام ، ولا في النون وإن كُنَّ متقاربات
لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تُشَبَّه بحرفين ولم يخالف سيبويه
أحد من البصريين في ذلك إِلَّا ما روى عن يعقوب الحضرمي أنه

- (١) انظر الفصل : ٣٩٩ .
- (٢) شرح الفصل ١٠ / ١٤٠ .
- (٣) الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ٥٠٣ .
- (٤) شرح الشافية ٣ / ٢٧٤ .
- (٥) من الآية ١٥١ من الأعراف .
- (٦) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٤٦ .
- (٧) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ٥٠٦ .
- (٨) انظر الكتاب ٤ / ٤٤٨ .

كَانَ يُدْغِمُ الرَّاءَ فِي اللَّامِ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ (يَغْفِرُ لَكُمْ) ^(١) وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يُدْغِمُ الرَّاءَ فِي اللَّامِ سَاكِنَةً كَانَتْ أَوْ مُتَحَرِّكَةً ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِدْغَامَ الرَّاءِ فِي اللَّامِ ^(٢) وَالْحُجَّةُ فَنَسِيَ ذَلِكَ أَنَّ الرَّاءَ إِذَا أُدْغِمَتْ فِي اللَّامِ صَارَتْ لَامًا ، وَلَفْظُ اللَّامِ أَسْهَلُ وَأَخَفُّ مِنْ أَنْ تَأْتِيَ بِرَاءٍ فِيهَا تَكْرِيرٌ مَعْدَهَا لَامٌ وَهِيَ مُقَارِبَةٌ لِلْفَظِّ الرَّاءِ فَيَصِيرُ كَالنُّطْقِ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ^(٣) .

يَتَضَحُّ مَا سَبَقَ أَنَّ ابْنَ يَمِيشٍ ، وَابْنَ الْحَاجِبِ وَالرُّضِيَ مُتَّفِقُونَ مَعَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ فِي جَوَازِ إِدْغَامِ الرَّاءِ فِي اللَّامِ .
كَمَا يَتَّفَقُ الْجَارِيرْدِيُّ مَعَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالرُّضِيَ فِي مَوْضِعِ
الاسْتِشْهَارِ بِالْآيَةِ وَمَوْضِعِهِ ، وَهُوَ بَابُ الْإِدْغَامِ .

وَذَكَرَ فِي إِدْغَامِ الْفَاءِ فِي الْبَاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى :

٣٩ - * نَحْسِفُ بِهِمْ * ^(٤)

^(٥) اسْتِشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عَنْ بَعْضِ الْقُرَّاءِ إِدْغَامُ الْفَاءِ فِي الْبَاءِ
وَالنَّحْوِيُّونَ لَا يَجِيزُونَ ذَلِكَ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(الرِّاءُ السَّاكِنَةُ عِنْدَ اللَّامِ أَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو بِخِلَافِ عَمْرِو الدَّوْرِيِّ ،

وَأَظْهَرَهُ الْبَاقُونَ) . تَقْرِيبُ النُّشْرُصِ ٥٠ ، الْإِتْحَافُ ص ٢٩ .

(٢) قَالَ الرُّضِيَ : (وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِدْغَامَ الرَّاءِ فِي اللَّامِ قِيَاسًا

كَرَاهَةً لَتَكْرِيرِ اللَّامِ) . انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ ٢٧٤ / ٣ .

(٣) شَرْحُ الْفَصْلِ ١٠ / ١٤٣ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٩ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٥) انْظُرْ شَرْحَ الْجَارِيرْدِيِّ لِلشَّافِيَّةِ ص ٣٤٦ .

قال ابن الحاجب : والتحقيق أنها إدغمت (١).

قال الزمخشري : (والفاء لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى :
(وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ) (٢) وَقُرِءَ (نَخَسِفَ بِهِمْ) بإدغامها في الباء
وهو ضعيف تفرد به الكسائي (٣).

وقد وَضَحَ ابن يعيش علة ذلك فقال :

(ولا تُدْغَمُ في غيرها ، لأنها من حروف (ضوى مشفر) ففيها
تَفْسُشٌ ، يُزِيلُهُ الإِدْغَامُ فَأَمَّا مَا حَكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ مِنْ إِدْغَامِهِ لَهَا فِي
الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (نَخَسِفَ بِهِمُ الْأَرْضَ) فشان (٤).

والأولى أن نقول : أنه يجوز إدغام الفاء في الباء ، لأنه جاء
عن بعض القراء ، ولا يصح أن نحكم على القراءة بالضعف أو الشذوذ ،
كما ذهب بعض النحاة ، لأن القراءة سنة متبعة .

لقد استشهد بالآية السابقة الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ،
والرضي . وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية
وموضعه ، وهو باب الإدغام .

(١) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٥٠٩/٢ .

(٢) من الآية ٢١٣ من سورة البقرة .

(٣) الفصل ص ٤٠١ .

(٤) انظر شرح الفصل ١٠/١٤٦ .

وهكذا يتضح لنا في الآيات السابقة تقارب المخارج ، مثل :

الضاد — الشين

الراء — اللام

الفاء — الباء

* * * * *

وذكر الجاربردى في الإدغام قوله تعالى :

٤٠ - * خَلَقَكُمْ * (١)

واستشهد به على (٢) أن القاف قد تدغم في الكاف ، قال
الرضي : (٣)

(٤) " ويكون ذلك بقلب الأول إلى الثاني نحو (الْحَقُّ كَلَدَةٌ) .

ويرى سيبويه أن الإدغام حسن ، والبيان أيضا حسن ، وإن يقول
" والقاف مع الكاف ، كقولك الْحَقُّ كَلَدَةٌ ، الإدغامُ حسنٌ ، والبيانُ حسنٌ
وإنما أدغمت لسقرب المخرجين ، وأنهما من حروف اللسان ، وهما متفقان
في الشدة (٥) .

لم يستشهد بهذه الآية ابن الحاجب ولا رضي ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية وموضعه .

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام وتكملة الآية (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ) .

(٢) شرح الشافية ص ٣٤٨ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢٧٨/٣ .

(٤) الكلدّة : الأرض الصلبة ، والكلدّة : القطعة من الأرض غليظة .

وكلدّة (بفتحات) اسم رجل ، وأبو كلدّة من بني الضبعان ،
والحرث بن كلدّة أحد فرسان العرب وشعرائهم .

انظر اللسان (كلد) ٣٨٠/٣ ، والمصباح المنير ٥٣٧/٢ .

أصوات (اختلاف الصفة) :

ذكر الجاربردى في إدغام (حروف الحلق) قوله تعالى :

٤١ - * فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ * (١)

الشاهد (زُحْزِحَ عَنْ) .

واستشهد به على جواز (٢) إدغام الحاء في العين بقلب الحاء

عينا في قراءة أبي عمرو .

والذى يذهب إليه النحويون هو جواز الإدغام بقلب العين

حاء لا العكس ، قال سيبويه :

(ليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، ولكنك لو قلبت العين

حاء فقلت في : اَمَدَحْ عَرَفَه ، امدحرفه جاز .) (٣)

(١) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

إدغام الحاء في العين جاء في موضع واحد على خلاف بين

المدغمين . " تقريب النشر ص ١٠ والإتحاف ص ٢٣ .

وجاء في شرح الرضي " (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) بالعين ،

شرح الشافية ٢٧٧/٣ .

ذكر ابن الباندي في الإقناع ٢٠٩/١ : روالأخذ (فَمَنْ

زُحْزِحَ عَنْ) وحده بالإدغام ، وإن كان أبو الزعراء قد روى

فيه أيضا الإظهار ، ولكن الرواة عن اليزيدي أصفقوا على

الإدغام فيه ، ووافقه أبو زيد عليه .

(٢) شرح الشافية ص ٣٤٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤٥١/٤ .

ثم وُضِّحَ علة ذلك فقال : (فإن التقاء الحائين أخف في الكلام من التقاء العينين) . (١)

وقال الرضي : ر الحاء المهملة تدغم في أدخل منها ، وهو شيان الهاء والعين بأن تُثَقِّلَا حاءين . (٢)

يُفْهَمُ مما سبق أنه لا يجوز عند النحويين إدغام الحاء في العين إلا بشرط ، وهو قلب العين حاء . أما قلب الحاء عينا كما هي قراءة أبي عمرو فلم ينص أحد من النحويين على جوازه ، ولكن تعبير بعضهم بقوله : وجاءَ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ .

يفيد أنه جائز ، ولكنه سماعي لا يُقاس عليه ، وإن كان بعضهم يرى أن ما روى عن أبي عمرو ضعيف ، قال ابن يعيش :

رَ أَمَّا مَا رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ : (فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ) ، بِإِدْغَامِ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ وَفَهُوَ ضَعِيفٌ (٣) عِنْدَ سِيبَوِيهِ لِأَنَّ الْحَاءَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَمِّ ، وَلَا تَدْغَمُ إِلَّا فِي الْأَدْخَلِ فِي الْحَلْقِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ رَاعَى التَّقَارُبَ فِي الْمَخْرَجِ وَالْقِيَاسَ مَا قَدَمْنَاهُ . (٤)

(١) الكتاب ٤ / ٤٥١ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٧٧ .

(٣) قال أبو جعفر : (إدغام الحاء في العين عند سيبويه مستنع ، لأن

الحاء أدخل في الفم) الإقناع ١ / ٢١٠ .

(٤) شرح ابن يعيش ١٠ / ١٣٧ .

ما قدمناه يقصد قوله : (وأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن الأول ، ولا يدغم في العين إلا مثلها ، ولا يدغم فيها مقارب ، فأما ما روى عن أبي عمرو الخ) .

ابن يعيش ١٠ / ١٣٦ .

وقد استشهد بالآية السابقة قبل الجارودي الزمخشري
وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي .
وبذا اتفق معهم الجارودي في موضوع الاستشهاد بالآية
وموضعه وهوياب الإدغام .

وذكر في إدغام الحروف المطبقة ، قوله تعالى :

﴿ ٣١ - * فَطَّطُ فِي جَنبِ اللَّهِ * ﴾ (١)

واستشهد به (٢) على أن بعض القراء ما يجيز إدغام الحروف المطبقة

في غيرها ، لكن بشرط تبقية الإطباق .

وذلك ما ذهب إليه الزمخشري (٣) ، وليس ذلك مُرضياً عند

ابن الحاجب ولذلك رَدَّه بقوله : (والإطباق في (فَطَّطُ) إن كان معه إدغام فهو إطباق بطاء أخرى وجمع بين ساكنين) . (٤)

قال الجاربردى :

:(وتقريره أنَّ الإطباق صفة للمطبقة ، لا تكون إلا بها ، وإذا لم

يكن إلا بها ، تنافى مع الإدغام ، لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه

فيؤدى إلى أن تكون موجودة غير موجودة ، وهو متناقض ، فإن قيل :

الإطباق في المطبقة كالغنة في النون ، فكما أمكن مجيء الغنة من

غير نون ، فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة . قلت : الغنة لا يتوقف

حصولها على مجيء النون ، لأنها تخرج من الخيشوم ، والنون من الفم

فأمكن انفرد الغنة عنها . نعم لا تتبين النون إلا بالغنة ، ولا يلزم

من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر ، وذلك بخلاف

الإطباق ، لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للصوت

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .

وهي قراءة أبي عمرو ، انظر السبعة .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٥٠ .

(٣) انظر المفصل ص ٤٠١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠٩ .

بصوت الحرف المخرج عنده ، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف ، وإذا كان كذلك
فالتحقيق أن (فرطت وأغلظت) بالإطباق ليس معه إدغام ، ولكنه لما
اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من ثقل اللسان ، كان
النطق بالمثل بعد المثل ، فأطلق عليه الإدغام لذلك . ولذلك يحسن
الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله (أحطت) النطق بالطاء حقيقة وبالتاء
بعدها ، فلا يجوز أن يقال أن الطاء مدغمة ، لأن إدغامها يوجب قلبها
إلى ما بعدها ، ولا يصح أن يقال أن ثم حرفا آخر أدغم في التاء مع بقاء
الطاء ، لما يوردى إليه من التقاء الساكنين . وذلك فاسد ، وحاصله أنه لو
كان هناك إدغام مع وجود الإطباق ، لزم الإتيان بطاء أخرى ، وجمع بين
الساكنين ، لكن هذا باطل . (١)

هكذا نجد أن الجاربردى يتفق مع ابن الحاجب في أنه
ليس مع الإطباق إدغام صريح .

وقد اتفق معهما أيضا في ذلك الرضى الذى صرح بأنه إخفاء
وليس إدغاما . إن يقول : (والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح ،
بل هو إخفاء ، يسمى بالإدغام لشبهه به ، كما يسمى الإخفاء في نحو :
* رَبِّمَنْ شَأْنِهِمْ * (٢) و * الْعَفْوَ وَأَمْرٌ * (٣) إدغاما . (٤)

قد استشهد بها الرضى ، وابن الحاجب ، وابن يعيش .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية ، وموضع
وهو باب الإدغام .

(١) شرح الجاربردى : ٣٥٠ ، وانظر الإيضاح على شرح المفصل ٥٠٩/٢ .

(٢) من الآية ٦٢ من سورة النور .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الأعراف (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ) .

(٤) شرح الرضى على الشافية ٢٨٢/٣ .

وذكر ^(١) أيضا في إدغام الباء في الميم ، قوله تعالى :

٤٤ - * يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ * ^(٢)

واستشهد به على أنه يجوز إدغام الباء في الميم .

ويرى سيبويه أن ذلك جائز يقول في الكتاب : ر وأما الإدغام

في الميم ، فنحو قولهم : (اصْحَمَطْرًا) ، تريد : أصحب مطرا ، مدغم . ^(٣)

ونذهب إلى ذلك أيضا الرضي فقال : (والباء ، والميم ، والفاء

نحو : اضرب مالا أوفاجرا) ^(٤) .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافعية ص ٣٥١ .

(٢) من الآية ٢٨٤ من البقرة ، و ٢٩ من آل عمران ، و ١٨ من المائدة ، و ٢١ من العنكبوت .

أدغم باء (يُعَذِّبُ) في ميم (مَنْ) ، قالون وابن كثير وحمزة بخلف عنهم ، وأبو عمرو والكسائي وخلف . الإتحاف ص ١٦٧ ، وانظر الكشف ١٧١ / ١ ، والنشر ٢٣٧ / ٢ .

قال مكي : وأظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر . وأدغمه الباقون ثم وَضَحَ حجة من أدغم فقال : (إنَّ الميم حرف قوى بالفنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمت فيها الباء نقلت الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميما . وأيضا فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أنَّ لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولائهما في كلمتين) . الكشف ١٥٦ / ١ .

(٣) الكتاب ٤٤٧ / ٤ .

(٤) شرح الشافعية ٢٨٣ / ٣ .

أما ابن يعميش فإنه يرى أن الإدغام جائز في هذه الآية نفسها . أما في غيرها، فيجب الإظهار، آية ذلك قوله :

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو : (وَيَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، وَيُفَعِّلُ ذَلِكَ ، لِيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ ، حَيْثُ وَقَعَ ، وَلَا يُفَعِّلُ ذَلِكَ فِي مِثْلِ أَنْ تَضْرِبَ مِثْلًا ، وَ (يَكْتُبُ مَا يَبْتَغُونَ) (١) ، بَلْ يَظْهَرُ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْأَوَّلَ بِالْإِدْغَامِ مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا يَكُنْ يَقَعُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَقَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ مَدْغَمٌ ، نَحْوُ : (يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ، وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ) ، فَادْغَمَ لِلْمَشَاكَلَةِ ، وَمِنْ أَصْلِهِ مِرَاعَاةُ الْمَشَاكَلَةِ . (٢)

نلاحظ أن التأثير في هذه الآية تقدمي ، وإن تأثرت فيه الباء بالميم .

يَعَذِّبُ مَنْ = يُعَذِّمُ مَنْ

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية ، وقد استشهد بها الزمخشري (٣) وابن يعميش .

وبذا اتفق معهما الجارودي في موضوع الاستشهاد بالآية . وموضعه ، وهو باب الإدغام .

(١) من الآية ٨١ من سورة النساء .

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٤٧ .

(٣) انظر المفصل : ٤٠١ .

وذكر الجاربردى أن للنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال
الحالة الأولى الإدغام وجوها في حروف (يرمطون) نحو: قوله تعالى :

٤٥ - * مِنْ مَّاءٍ * (١)

وقوله تعالى :

٤٦ - * مِنْ لَيْنٍ * (٢)

واستشهد بهما على أن النون الساكنة تدغم وجوها في حروف
(يرمطون) . حيث أدغمت النون في الميم في الآية الأولى ، وأدغمت
في اللام في الآية الثانية .

قال : (فإن قيل هذا منقوض بنحو: (قَنَوَان) (٣) ، فإنه
لا يُدْغَم . قلت : هو وأمثاله كالمستثنى ، لأنه قد بين أنه لا يُدْغَم منها
في كلمة ما يؤدى إلى لبسٍ بتركيب آخر، نحو: (وَتَدَّ) وههنا ، لو أدغم
لالتبس) (٤) .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضى ، ولا غيرهما بهاتين الآيتين .
وبذا انفرد الجاربردى عنهم بالاستشهاد بهما .

(١) (٢) من الآية ١٥ من سورة محمد . وانظر الكشف ١/١٦٢ .

(٣) من الآية ١٥ من سورة محمد .

(٤) شرح الجاربردى للشافعية ص ٣٤٩ .

الحالة الثانية :

الإقلاب وذكر فيه قوله تعالى :

٤٧ - * مِنْ بَابٍ * (١)

استشهد به (٢) على أن النون الساكنة تقلب ميما قبل الباء كراهة

نيرتها .

قال مكّي : (ان النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميما إذا القيتما

بـ) . (٣)

وقد أشار العلامة الجمزوري في تحفته إلى حكم القلب

بقوله فيها :

(٤)

والثالث الإقلاب عند الباء ميما بفنة مع الإخفاء

لم يستشهد ابن الحاجب، ولا الرضي، ولا من سبقهما بهذه

الآية .

وهذا انفرد الجاربردي بالاستشهاد بها .

(١) من الآية ٦٧ من سورة يوسف (يَا بَنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ) .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٤٩ .

(٣) الكشف ١/ ١٦٥، وانظر تعليل سيبويه لذلك ٤/ ٤٤٧ .

(٤) انظر هداية القارىء إلى تجويد كلام البارى للمرصفي :

الحالة الثالثة :

أ - الإدغام بغنة .

وذلك مثل :

(١) (مِنْ وَيل)

وقوله تعالى :

(٢) * مِنْ يَوْمِ *

استشهد به على أن النون الساكنة تدغم في الواو ، والياء .
(٣) قال الجاربردى : (إن الأُفصح بقاء غنتها في الواو والياء . . .)
وَبَيَّنَ الرضی علة بقاء الغنة فقال : (. . . فلا ولى بقاء الغنة لوجهين :

أحدهما : أن مقارنة النون إِيَّاهما بالصفة لا بالمخرج ، فالأولى
أن لا يفتقر زهاب فضيلة النون . أى الغنة رأسا لمثل هذا القرب غير
الكامل ، بل ينبغي أن يكون للنون معها حالة بين الإخفاء والإدغام ،
وهي الحالة التي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى شيء من
الغنة) . (٤)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضی بهذه الآية .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهما .

-
- (١) هذه ليست آية قرآنية ، وإنما ذكرها لِیُتَبَيَّنَ إدغام النون في الواو .
(٢) من الآية ٩ من سورة الجمعة .
(٣) شرح الجاربردى للشافية ٣٤٩/١ ، وانظر تفصيل ذلك فـي
الكشف ١٦٣/١ - ١٦٤ .
(٤) شرح الشافية ٢٢٤/٣ .

ب - وذكر الجاربردى في الإدغام بغير غنة ، قوله تعالى :

٤٩ - * مِنْ تَرَبٍّ * (١)

وقوله تعالى :

* مِنْ لَبَنٍ * (٢)

وقال : (إِنَّ الْأَفْصَحَ زَهَابُ غَنْتِهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) . (٣)

وقال الرضي : (وبعض العرب يدغمها في اللام والراء مع الغنة

أيضاً ، ضناً بفضيلة النون ، فلا يكون الإدغام إذن إدغاماً تاماً .

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصاراً ، في الإدغام التام

على التقارب ، في المخرج أو الصفة .

هذا ، ومذهب سيبويه (٤) وسائر النحاة أَنَّ إدغام النون

في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضاً إدغام تام ، والغنة ليست

من النون ، لأنَّ النون مقلوبة إلى الحرف الذي بعدها ، بل إنما أُشْرِبَ

صوت الفم غنة) . (٥)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي بهاتين الآيتين .

وبذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بهما .

(١) من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ١٠٤ من الأعراف ، ومن الآية ١٠ من

سورة يونس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة محمد . وقد سبق ذكرها في ص ٣٢٣ .

(٣) شرح الجاربردى ص ٣٤٩ ، وانظر الكشف (فصل في النون الساكنة

والتنوين والغنة) ، ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٤٥٢ وما بعدها .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٣ / ٢٧٤ .

الحالة الرابعة : الإظهار .

ذكر الجاربردى قوله تعالى :

٥٠ - * مِنْ عِنْدِكَ * (١)

واستشهد به (٢) على أنه يجب إظهار النون ، لأنه جاء بعدها

أحد الأحرف الحلقية ، وهي العين .

لم يذكر هذا الشاهد ، ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء ، وكذلك من الآية ٨١ .

(٢) انظر شرح الشافية ص ٣٤٩ .

قال مكي في الكشف ١ / ١٦١ : (النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام :

الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين . وكذا النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة . ثم بين العلة في ذلك فقال : (إنَّ النون الساكنة والتنوين يعُـد مخرجيهما من الحلق . فلم يَحَسُن الإدغام ، لأنَّ الإدغام إنما يَحَسُن مع تقارب المخارج ، فلما تباعدت مخارجهما لم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل) .

تعقيب :

هكذا ونلاحظ أن الأصل اللغوي (الإظهار) .
وأن الحالات الثلاث الأخرى من قبيل التأثير والتأثر بين
الأصوات . إن التأثير دائما يتقدم الصوت المؤثر .

(من ميم)	=	مَّاء	=	أى أن الميم أثرت في النون قبل النطق بالميم .
(من لبن)	=	لَبَّن	=	أى أن اللام أثرت في النون قبل النطق باللام .
(من باب)	=	مباب	=	أى أن الباء أثرت في النون قبل النطق بالباء .
(من ويل)	=	مويل	=	أى أن الواو أثرت في النون قبل النطق بالواو .
(من يوم)	=	مي وم	=	أى أن الياء أثرت في النون قبل النطق بالياء .
(من رَّب)	=	رَرَب	=	أى أن الراء أثرت في النون قبل النطق بالراء .

الخلاصة :

أن صوت النون ، قابل للتأثر في نطاق نظام مقطعي خاص ، وأن التأثير

تقدمي دائما .

أن التقسيمات المذكورة مردها إلى القراءات ، وأما من الناحية الصوتية
فإن الإدغام بنوعيه بغنة وبغير غنة ، يستويان في التحليل ، ونص الرضي يؤيد ذلك .
وكذلك الإقلاب ، وإن كان التغير فيه إلى صوت ثالث هو (الميم) ،
لوجود مؤثر آخر ، هو اختلاف المجرى للأصوات ، موضوع الظاهرة (الميم /
النون / الباء) .

إِدْغَامِ تاء (افتعل) ومشتقاته وما مثله .

ذكر الجابري قوله تعالى :

٥١ - * مُرْدَفَيْنَ * (١) بضم الميم وكسر الراء والدال

قال : (وأصله (مُرْتَدَفَيْنِ) من ارتدّفه - أى استدبره ، فلما أُريدَ الإِدْغَامُ ، قلبت التاء دالا ، فصار (مُرْدَفَيْنِ) بدالين ، ثم حذفت حركة الدال الأولى ، وأُدْغِمَتْ في الثانية ، وكسرت الراء لالتقاء الساكنين فصار (مُرْدَفَيْنِ) بضم الميم وكسر الراء والدال ، ويجوز فتح الراء (٢) وجاء ضمها لإتباع الميم) . (٣)

وذهب إلى ذلك قبله ابن جني حيث قال : (. . .) ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكة . زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدَفَيْنِ) ، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف . . . فقال بعضهم (مُرْدَفَيْنِ) وقال آخر (مُرْدَفَيْنِ) .

وقال أبو الفتح : أصله (مُرْتَدَفَيْنِ) (مُفْتَعْلَيْنِ) من السردف فآثر إدغام التاء في الدال ، فأسكنها وأدغمها في الدال ، فلما التقى ساكنان ، وهما الراء والدال حَرَّكَ الراء لالتقاء الساكنين ، وتارة ضمها لإتباعا لضمّة الميم . وأخرى كسرهما لإتباعا لكسرة الدال . (٤)

(١) من الآية ٩ من سورة الأنفال ، وتكلمة الآية (إِنْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجِبْ لَكُمْ أَنْيْ مُسْتَدْكُم بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفَيْنِ) .

انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٤٩ ، والمحتسب ٢٧٣/١ ، والبحر المحيط ٤/٤ ، ٤٦٥ .

(٢) وذلك بأن تنقل حركة الدال الأولى في (مرددفين) وهي الفتحة إلى الراء وتدغم الدال في الدال .

(٣) شرح الجابري للشافية : ٣٥١ .

(٤) المحتسب ٢٧٣/١ .

ويرى سيبويه أن الضم هو أقل اللغات آية ذلك قوله :
 (وحدثني الخليل ، وهارون أن ناسا يقولون : (مُرْتَدِّفِينَ) فمن
 قال هذا فإنه يريد مُرْتَدِّفِينَ ، وإنما اتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا ،
 وهي قراءة لا أهل مكة ، قالوا : رُدُّ يا فتى فضموا الضمة الراء . فهذه
 أقرب . ومن قال هذا قال : مُقْتَلِينَ ، وهذا أقل اللغات ، ومن قال
 (رَقَّتْ) قال : (رَرَّفَ) في (ارْتَدَفَ) ، يجري مجرى (اقْتَتَلَ) ونحوه .
 ونلاحظ هنا العلاقة الصوتية واضحة فهناك تأثير في الصوامت .

(ت / د) ، اختلاف في الجهر والهمس .

وتأثير في الصوائت : وهو ضم الراء إتباعا لضم الميم .
 (٢)
 لقد استشهد بهذه الآية قبل الجاربردي ، سيبويه ، والزمخشري
 وابن الحاجب ، (٣) والرضي . (٤)

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالآية
 وموضعه ، وهو باب الإدغام .

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٤ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج

٣ / ٩٤٤ - ٩٤٥ .

(٢) انظر الفصل ص ٤٠١ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٨٣ ، وشرح الشافية للجاربردي

١ / ٣٥٢ .

(٤) انظر شرح الشافية ٣ / ٢٨٥ .

وفي إدغام تاء (الافتعال) في السين :

ذكر (١) قوله تعالى :

٥٣ - * وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ * (٢)

ومنه :

* وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِلَيْكَ * (٣)

واستشهد به على أنه إذا كان فاء الافتعال سينا، يجوز فيه البيان

نحو: (استمع)، وهو حسن، لاختلاف المخرجين، ويجوز الإدغام، لتقارب

المخرجين، واتحاد الحرفين في الهمس، وفي هذه الحالة، تقلب تاء

الافتعال سينا فنقول: في (استمع) : (اسْمَع) ، وبذا يكون

التأثير هنا تَقْدَمِي (٤) وذلك نفسه ما ذهب إليه ابن يعيش قبله. (٥)

(٦)

قال ابن الحاجب: (وإدغام السين في التاء هنا شان على الشان)

وقد وضع ذلك الرضي فقال : (أى أن إدغام السين في غير حروف

الصغير شان ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شان ، وإنما ارتكب

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٥٣ .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأنعام .

(٣) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات التي بين يدي ، وذكر

ابن يعيش فقرأ بعضهم من يسمع (١٠ / ١٥١) .

(٤) أى أن التأثير يتأخر عن الحرف المؤثر - تأخر تأثير السين .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠ / ١٥١ .

(٦) أراد بقوله (شان) الإدغام ، و (على الشان) أى قلب الثاني

إلى الأول أقوى ، والتاء أضعف ، وإدغام الأقوى في الأضعف

شان .

قلب الثاني، لا متناع (اتّمع)، فإنه يذهب إذن فضيلة الصغير، وقد زال
كراهة الأول لسبب الشذوذ الثاني، لأنك إذا قلبت الثاني سينا
لم تدغم السين إلّا في حروف الصغير. (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذه الآية وقد استشهد
بها ابن يعيش.

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية، وموضعه
وهو باب الإدغام.

(١) انظر شرح الشافية ٢٨٨/٣

ونذكر في إدغام تاء (افتعل) إذا كانت فاؤه (دالا) .

قوله تعالى :

٥٣ - *وَإِذْ كَسَرَ* (١)

واستشهد به على أن الإدغام فيها فصيح ، وأصلها (اذتكر)

على وزن (افتعل) من الذكر ، فقلبت تارة دالا لتوافق الذال في
الجهر ، ثم إدغمت في الذال بعد قلبها دالا . (٢)

ويجوز فيها أيضا الإدغام بقلب الدال (ذالا) فيقال :

” اذكر ” (٣) . ويجوز فيها الإظهار ، كقراءة أبي عمرو (اذكر) (٤)

(٥)

لكن (اذكر) ، هو الأكثر والأفصح ، كما ذهب ابن الحاجب

وقد ذكر هذه الآية قبله الزمخشري ، (٦) وابن يعيش ، (٧) وابن الحاجب ، (٨)

والرضي . (٩)

(١) من الآية ٤٥ من سورة يوسف ، والآية كاملة : (وَقَالَ الَّذِي نَجَا

مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ” .

الأُمَّةُ : النسيان ، أمة الرجل يامة أمها : أي نسي .

انظر المحتسب ٣٤٤/١ .

(٢) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٣٥٤ .

وقد ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش . انظر معاني القرآن ٣٦٦/٢ .

(٣) وعن الحسن (اذكر) بذال معجمة . الاتحاف ص ٢٦٥ .

(٤) منع سيبويه (اذكر) وأوجب الإدغام إن يقول : (وإنما منعهم أن

يقولوا مُدَّكَرٌ كما قالوا : مُزْدَانٌ ، أن كل واحد من الدال والذال ،

قد يدغم في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام .

انظر الكتاب ٤٦٩/٤ ، ٤٧٠ ، وانظر شرح الرضي للشافية ٢٨٧/٣ .

(٥) شرح الجاربردي ص ٣٥٤ .

(٦) انظر المفصل ٤٠٢ .

(٧) انظر شرح المفصل ١٥٠/١٠ ، ١٥١ .

(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/٢ .

(٩) انظر شرح الشافية ص ٢٨٧ .

وبهذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالآية
وموضعه، وهو باب الإدغام .

وهكذا نجد أن (ادّكر) تطور في مرحلتين .

الأولى : ادّكر - ادذكر

قلبت التاء زالا ، اتفاق في المخرج ، واختلاف في الصفة فالتاء
مهموس والذال مجهور، فالتأثير رجعي .

الثانية : ادذكر - ادّكر

قلب الذال زالا ، اختلاف في المخرج ، تأثير رجعي أيضا .

وفي إدغام تاء (تفعل) و (تفاعل) في (الطاء) ، و (الزاى) ،
و (الشاء) ، و (الدال) ذكر ^(١) قوله تعالى :

٥٤ - * أَطَيَّرُوا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ * ^(٢)

وقوله تعالى :

٥٥ - * حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ * ^(٣)

وقوله تعالى :

٥٦ - * أَتَأْتِلُمُ إِلَى الْأَرْضِ * ^(٤)

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٥٦ .

(٢) من الآية ١٣١ من سورة الأعراف ، وصواب الآية * يَطَيَّرُوا مُوسَى * .

وقرأ طلحة وعيسى (تَطَيَّرُوا) . القراءات الشاذة لابن خالويه

ص ٤٥ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٢ ، والبحر المحيط

٣٧٠/٤ ، وتفسير القرطبي ٢٦٦/٧ .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

(اَزْبَيَّتْ) بوصل الهمزة وتشديد الزاى والياء قرأ الجمهور ،

الإتحاف ص ٢٤٨ .

و (اَزْبَيَّتْ) بهمزة قطع وزاى ساكنة وتخفيف الياء . قرأ الحسن

الأعرج أبو العالية . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥١/٢ ، والكشاف

٢٣٣/٢ ، والبحر المحيط ١٤٣/٥ ، ١٤٤ ، وتفسير القرطبي ٣٢٧/٨

والإتحاف ٢٤٨ .

(٤) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .

(أَتَأْتِلُمُ) على الاستفهام ، قراءة الباقيين غير الأعمش والمطوعي .

انظر المبهج ١٨٦/ب ، والكشاف ١٨٩/٢ ، والبحر المحيط ٤١/٥ .

(تَأْتِلُمُ) الأعمش والمطوعي . انظر الكشاف ١٨٩/٢ ، والبحر

المحيط ٤١/٥ ، الإتحاف ص ٢٤٢ .

وقوله تعالى :

٥٧ - * وَإِنْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآَرَأَيْتُمْ فِيهَا * (١)

واستشهد على أن أصل (أطيروا) : (تطيروا) (٢) ، على وزن

(تفعلوا) ، قلبت التاء طاءً وأدغمت ، ثم أتى بهمزة الوصل .

وكذلك (أزيّنت) أصلها : (تزينت) (٣) ، فقلب التاء زايًا وأدغمت

وأتى بهمزة الوصل .

وكذلك (اتأقلمت) ، أصلها : (تأقلمت) (٤) ، على وزن (تفاعلتم)

قلب التاء ثاءً ، وأدغمت وأتى بهمزة الوصل .

وكذلك (اذارأتم) أصلها : (تذارأتم) على وزن (تفاعلتم)

قلب التاء دالا ، وأدغمت ، وأتى بهمزة الوصل .

نخلص مما تقدم أنه يجوز إدغام تاء (تَفَعَّلَ) ، و (تفاعل)

في الطاء ، والزاي ، والثاء ، والدال ، وفي هذه الحالة ، فإن اجتلاب همزة

الوصل يكون واجباً ، لأنّ الكلام هنا ابتداءً .

وهذا يكون وزن (أطيروا) ، و (أزيّنت) (تفاعلوا) و

(تَفَاعَلْتُ) لا (افعلوا) و (افعلت) ، لأنه لو كان وزن (أطيروا)

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة .

(فآَرَأَيْتُمْ) بإبدال الهمزة ألفاً وفقاً ، أبو عمرو و همزة ، الإتحاف

ص ١٣٩ .

(٢) وفي الآية قراءة أخرى . انظرها في البحر المحيط ٢٥٩/١ ، وغيث

النفع ص ١١٩ .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٥٦ ، وانظر الإيضاح في شرح

المفصل ٥١٨/٢ .

(٤) انظر أيضاً معاني القرآن للأخفش ٣٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء

(افتعلوا) ، لكان (اطاروا) ، وكذلك لو كان (ازّهنت) افتعلت
لكان (ازّانت) ، وكذلك (اناقلتم) و (اناارأتم) ، فليس وزنها
(افتعلتم ، بل (تغاعلتم) .

(١) وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن الحاجب .

لم يستشهد الرضي بهذه الآيات ، وقد استشهد به —————
ابن يعيش . (٢)

وبهذا اتفق معها الجاربردى ، في موضوع الاستشهاد بالآيات ،
وموضعه وهو باب الإدغام .

(١) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٥١٨ / ٢ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٥٢ / ١٠ .

إدغام تاء تفاعل في السين :

وفيه ذكر قوله تعالى :

٥٨ - * تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا * (١)

استشهد به على أن أصل (تَسَاقَطَ) (تتساقط) فقلبت التاء الثانية سينا ، لاختلافهما في المخرج (٢) ، ثم أَدْغَمَتِ السين في السين ، والتأثير هنا رجعي .

والذي أجاز إدغامها عدم حذف إحدى التاءين . قال الجاربردى : (تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا) ، والأصل (تَتَسَاقَطُ) أَدْغَمَتِ التاء الثانية في السين ، وإن حذف إحدى التاءين وقت (تذكرن) لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها ، لأنك لو أَدْغَمْتَ ، لاحتجت إلى ألف الوصل ، وهو لا يدخل المضارع ، ولأنه يكون إجحافاً بالكلمة بحذف إحدى التاءين وإدغام الثانية . (٣)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقت على كتبهم بهذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردى بالاستشهاد بها .

(١) من الآية ٢٥ من سورة مريم .

بهذه القراءة بالتاء وتشديد السين . قرأ أهل المدينة وأبو عمرو وعاصم والكسائي . وفيها قراءات أخرى . انظر ذلك في إعراب القرآن للنحاس ١٢/٣ ، والكشف لمكي بن أبي طالب ١٨٧/٢ ، والتيسير للداني ص ١٤٩ ، والكشاف ٥٠٧/٢ ، والإملاء للعكبري ٦٢/٢ ، وتفسير القرطبي ٩٤/١١ ، ٩٥ ، والبحر المحيط ١٨٤/٦ ، والنشر ٣١٨/٢ ، والإتحاف ص ٢٩٨ .

(٢) وإن اتفقا في الصفة فإنهما مهموسان .

(٣) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣٥٧ .

وذكر الجاربردى من الشواهد على امتناع الإدغام في المثلين

على المختار قوله تعالى :

٥٩ - * تَوَوَّى * (١)

وقوله تعالى :

٦٠ - * رَيَّيَا * (٢) من قوله تعالى * هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيَّيَا *

قال (٣) : ر وما يمتنع إدغامه أن تجتمع واوان ، أو يا*ان ،

ويكون الأول منهما بدلا عن الهمزة ، نحو : (تَوَوَّى) من الإيوا* .

يقال : أويته . أى أنزلته وضمته .

وكذا نحو : (رَيَّيَا) ، وهو المنظر الحسن ، إذا خفت همزتهما ،

لأن الواو والأولى . في (تَوَوَّى) ، والياء*الأولى في (رَيَّيَا) ، بدل عن

الهمزة ، فيكون الواو والياء* عارضتين ، فلم يلزم الإدغام ، وقرأ بعضهم

(رَيَّيَا) (٤) بالإدغام وفيه قولان :

(١) من الآية (٥١) من سورة الأحزاب . وهي قراءة قتيبة وحمزة .

المبهيح لوحة ٢٣٦/ب .

وأبدل الهمزة من (تَوَوَّى) واوا ساكنة مظهرة أبوجعفر ، فيجمع

بين المبدلة والأصلية ، ولم يبدلها ورش من طريقه ولا أبو عمرو

للثقل . ووقف عليها حمزة بالإبدال واوا . كذلك مع الإظهار ومع

الإدغام . الإتحاف ص ٣٥٦ وانظر الكشف ٨٥/١ ، والتيسير

ص ٣٧ ، والنشر ٣٩٣/١ .

(٢) من الآية (٧٤) من سورة مريم .

وقف عليها حمزة بالبدل يا* مع الإظهار اعتبارا بالأصل ، وبالإدغام .

انظر الإتحاف ص ٣٠٠ .

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ٣٢٨ .

(٤) وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والأعمش ، وقالون ، وابن ذكوان . وفيها

قراءات أخرى . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/٢ ، والسبعة

لابن مجاهد ص ٤١١ ، والكشاف ٥٢١/٢ ، وإيلا* ما من يسه عن

العكبرى ٦٤/٢ ، والبحر المحيط ٢١٠/٦ ، والإتحاف ٣٠٠ .

أحدهما : أن أصله (رِئَا) ^(١) فخففت همزته ، واعتدَّ فيه بالعارض فأدغم . ^(٢)

والثاني : أنه من رويت ألوانهم وجلودهم رِيا ، إذا ابتلت وحسنت .

يتضح من هذا النص أن امتناع الإدغام إذا كانت الواو والياء عارضتين هو المختار عند الجاربردي .

وذلك ما سبقه إليه ابن الحاجب ^(٢) ، وتبعه الرضي إذ يقول :
(وإن لم يكن القلب لازما نحو: (رِئِيًّا) و (تُوِي) . فالأصل الإظهار ؛ لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كما في (بِيْر) و (سُوْت) فهما كالهزتين . والهمز لا يُدغم في الواو والياء ما دام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثليين ، وعليه قولهم: (رِيًّا) و (رِيَّة) في (رُوِيَّا) و (رُوِيَّة) ، وعند سيبويه ^(٤) والخليل أن (سُوِيْر)

(١) جاء في الكشف ٨٦/١ : (ورِئَا) فيه لفتان : الهمز على معنى (الرُّوَا) وهو ما يظهر من الرى ، وترك الهمز على معنى (الرِّي) فكره أن يترك همزه فيظن أنه من الرِّي فيخرج بترك همزه من لفة إلى لفة أخرى ، ومن معنى إلى معنى آخر ، فهزه لِيُبَيِّنَ مِمَّ هو مشتق) .
وانظر أيضا النشر ٣٩٣/١ .

(٢) قال الفراء عن هذا الوجه : (وهو وجه جيد ، لأنه مع آيات لسن بمهموزات الآخر) . معاني القرآن ١٧١/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٦/٣ .

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردي ص ٣٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣٤/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٣٦٨/٤ .

و (قُوُولَ) لم يُدْغَمَا لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف ^(١) أولى ،
وهو أنهما لم يُدْغَمَا ، لخوف الالتباس ؛ لأنَّ العارض إذا كان لازماً فهو
كالأصلي ومن ثم يدغم إَيْنَةً ، وأوَّلٌ مع عروض الواو والياء ^(٢) .

يتلخص مما تقدم أن الجاربردى يرى أن السبب في امتناع
الإدغام في الآيتين السابقتين ، يعود إلى كون الواو والياء عارضتين ،
وذلك هو مذهب الخليل وسيبويه . ^(٣)

أما الرضي فإنه يُرجِّح قول ابن الحاجب ، وهو أنهما لم يُدْغَمَا
لخوف الالتباس ، وهذا هو الأولى .

وبذا فقد اتفق الجاربردى مع ابن الحاجب والرضي في موضوع
الاستشهاد بالآيتين السابقتين (رِيَّيَا ، وتَوَوِي) ، وموضعهما وهو
باب الإدغام .

غير أننا نجد أنه ينفرده عنهما بالاستشهاد بقراءة بعضهم (رِيَّيَا)
بالإدغام .

وهذا ما يُوَضِّح اهتمام الجاربردى بذكر أوجه القراءة في الآية
الواحدة .

(١) يقصد ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح الشافعية ٢٣٨/٣ .

(٣) انظر شرح الرضي للشافعية ٢٣٨/٣ .

امتناع الإدغام :

وذكر الجاربردى في امتناع الإدغام قوله تعالى :

٦١ - * قَالُوا وَمَا * (١)

وقوله تعالى :

٦٣ - * فِي يَوْمٍ * (٢)

واستشهد بهما (٣) على أنه لا تدغم واو (قالوا) في واو (وما) ،

كما لا تدغم يا (في) في يا (يوم) وذلك لأن الأول من المثليين

في آخر الكلمة وهو مدة ، لذا فلا يجوز الإدغام ، لأنه لو أدغم لزالَت فضيلة المدة .

(٤) وذلك ما سبقه إليه الرضي .

(٥) وقد سبقهما ابن الحاجب .

وبذا فقد اتفق الثلاثة في موضوع الاستشهاد بالآيتين ، وموضعهما

وهو باب الإدغام .

(١) من الآية ٢٤٦ من البقرة ، وتكلمة الآية : * قَالُوا وَمَا لَنَا أَلْنُقَاتِلَ -

فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا * .

(٢) من الآية ٤ من سورة المعارج ، وتكلمتها : * فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ * .

(٣) انظر ذلك في شرحه للشافية : ٣٢٨ .

(٤) انظر شرح الشافية ٢٣٧/٣ ، ٢٣٨ .

(٥) انظر شرح الرضي للشافية ٢٣٤/٣ ، وشرح الجاربردى للشافية :

ص ٣٢٩ .

وذكر الجاربردى أيضا قوله تعالى :

٦٣ - * مَالِيَه هَلَكَ * (١)

واستشهد به (٢) على أن هاء السكت في (ماليه) لا تدغم

في هاء (هلك) لانه إمّا موقوف عليه ، أو منوّى به الوقف عليه .

قال مكى : (اُخْتَلِفَ فِي إِدْغَامِ الْهَاءِ فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا فِي

قوله (مَالِيَه ، هَلَكَ) ، والوجه والاختيار إظهارها ، لأن الأول موقوف

عليها في اللفظ ، والنية ، وللموقوف جي بها ، والثانية منفصلة منها ،

والإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين وملاصقة الأول للثاني ، فإذا

كان الأول منفصلا من الثاني بالوقف عليه ، لم يكن سبيلا للإدغام البتة

فأما من وصل الهاء في الموضعين بمابعدها ، فقد غلط في ذلك وأتى

بغير الاختيار ، ولكن الصواب أن يوقف على الأول أبداً . وإن نوى

الوقف عليها الوقف وهو واصل ، فهو أقرب للصواب .

وقد قال السمر وغيره إن من أثبت هذه الهاء وشبهها من هاء

الوقف التي للسكت ، التي جي بها لبيان حركة ما قبلها في وصله فقد

(١) من الآية ٢٨ ، ٢٩ ، من سورة الحاقة .

لم يختلف القراء في إثباتها وقفاً إتباعاً للمصحف . المبهج لوحة

١١٩/ب وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٣/٥ ، وإيضاح الوقف

والابتداء لابن الأنبارى ٣٠٥/١ ، والإقناع في القراءات السبع

لابن الباز ١٦٩/١ ، والنشر ٢٠/٢-٢١ .

(٢) انظر شرح الشافية للجاربردى ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

لحن . وروى عنه ، أو عن بعض النحويين أنه صَلَّى خلف إمام الصبح ،
فقرأ الإمام (الحاقة) ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيما بعدها . فقطع
الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللحن . فالوقف على هاتين الهاءين هو
وجه الصواب ، والاختيار ، وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلحاق
حركة الهمزة ، ولا إلى الإدغام ، لأن الهمزة تصير مُبتدأً بهاء ، وكذلك
الهاء (١) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين
الذين وقتت على كتبهم هذه الآية .

وبهذا انفرد الجاربردي بذكرها .

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٩٤ .

خلاصة هذا الفصل :

بلغ عدد الشواهد القرآنية في (الشافية) وشرحها للجاربردى
مائة وأحد عشر شاهداً موزعة كالتالي :

أولاً : شواهد تتعلق بالتفسير اللغوى والقرآني :

بلغ عددها أربعة شواهد ، وقد انفرد الجاربردى بذكرها
عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

ثانياً : شواهد تتعلق بالمسائل النحوية :

بلغ عددها ثلاثة شواهد ، وقد انفرد الجاربردى أيضاً بذكرها
عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

ثالثاً : شواهد تدل على البنية :

وقد بلغ عددها واحداً وأربعين شاهداً :

أ - انفرد الجاربردى بذكر أحد عشر شاهداً عن ابن الحاجب والرضي
وغيرهما .

ب - وانفرد عنهما واتفق مع غيرهما في ثمانية شواهد .

ج - واتفق معهما ومع غيرهما في ثمانية شواهد أيضاً .

د - واتفق مع رضي وغيره دون ابن الحاجب في خمسة شواهد .

هـ - واتفق مع ابن الحاجب وغيره دون رضي في ثلاثة شواهد .

و - واتفق مع رضي وحده دون غيره في ثلاثة شواهد أيضاً .

ز - واتفق مع ابن الحاجب وحده دون غيره في شاهدين .

ح - واتفق مع ابن الحاجب والرضي دون غيرهما في شاهد واحد .

رابعاً : شواهد تتعلق بالمسائل الصوتية :

بلغ عددها ثلاثة وستين شاهداً :

- أ - انفرد الجاربردى عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما بذكر تسعة عشر شاهداً .
- ب - واتفق مع ابن الحاجب والرضي وغيرهما في ثمانية عشر شاهداً .
- ج - وانفرد عنهما واتفق مع غيرهما في عشرة شواهد .
- د - واتفق معهما دون غيرهما في ثمانية شواهد .
- هـ - واتفق مع ابن الحاجب وغيره دون رضي في خمسة شواهد .
- و - واتفق مع رضي وغيره دون ابن الحاجب في شاهدين .
- ز - واتفق مع ابن الحاجب دون غيره في شاهد واحد .

الفصل الثالث

شواهد الحديث والأثر .

وذكر الجاربردى ^(١) في الصفة المشبهة هذا الاثر : فقال :

(ومنه قول عمر بن مسعود رضي الله عنهما :

١ - * كُنَيْفٌ مُلِيٌّ * [^(٢) .

واستشهد به على أن (مُلِيٌّ) صفة مشبهة على وزن (فُعَيْل) ،

وفعله : مَلَوْ .

لم يذكر هذا الاثر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من

الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى ، بذكره دونهم .

(١) في شرح الشافية : ٦٠ .

(٢) ذكر هذا الاثر ابن الاثير في النهاية في غريب الحديث والاثر .

٢٠٥ / ٤ ، وذكره الجوهري في الصحاح (كنف) ١٤٢٤ / ٤ ،

وابن منظور في اللسان (كنف) ٣١٠ / ٩ .

اللسان (كنف) ٣١٠ / ٩ .

قال ابن منظور في شرح هذا الحديث : (شَبَّهَ عمر قلب ابن

مسعود بِكُنْفِ الراعي ، لأن فيه ، مَهْرَاتِهِ ، وَمَقْصَهُ ، وَشَفْرَتَهُ ،

ففيه كل ما يريد ، هكذا قلب ابن مسعود ، قد جُمِعَ فيه كل ما

يحتاج إليه الناس من العلوم) .

قال ابن منظور كُنَيْفٌ : تصغير ، وتصغيره على جهة المدح

له ، وهو تصغير تعظيم للكنف . * اللسان (كنف) .

وذكر أيضا في الصفة المشبهة ^(١) هذا الحديث :

٢ - " إِنْ أَصْفَرَ الْبُيُوتَ مِنَ الْخَيْرِ الْبَيْتَ الصَّغِيرُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى " ^(٢)

استشهد به على أن (الصَّغِيرُ) هنا صفة مشبهة جاءت على

وزن (فَعْل) .

لم يذكر هذا الحديث أيضا ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردي عنهم بذكره .

(١) انظر شرح الجاربردي للشافية ص ٦٠ .

(٢) هذا الحديث ساقه ابن الأثير في النهاية ٣/٣٦ بدون لفظ

(إِنْ) ، وأخرجه الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن

مسعود قال : هذا القرآن مأدبة الله تعالى فمن استطاع أن

يعلم منه شيئا فليفعل ، فإن أصفر البيوت من الخير الذي

ليس فيه شيء من كتاب الله . وانظره في (صفر) في (الصحاح)

٢/٧١٤ ، و (اللسان) ٤/٤٦٢ .

ذكر الجاربردى فيما صيغ من مصدر الثلاثي للمبالغة هذا الاثر :

٣ - قال عمر رضى الله عنه : (لولا الخِليْفِي لا ذَنْتُ) .

الشاهد (الخِليْفِي) ، حيث جاء على وزن (فَعِيلِي) ، وهذا

الوزن يدل على المبالغة ، وتكثير الفعل .

أى لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن

تعهد أوقات الأذان لا ذَنْتُ .

ويرى الزمخشري أن هذا الوزن (فَعِيلِي) بكسر الفاء ، قياسى

ذكر ذلك الجاربردى ، فقال : (سئل الزمخشري أهو قياسى أم سماعى ،

فقال : هذا الباب كثير الاستعمال ، فينبغى أن يكون قياسياً) . (٣)

لكن الرضى يرى أنه غير قياسى حيث يقول : (وأما الفَعِيلِي فليس

أيضاً قياسياً) (٤) . ويرى ابن دريد أنه سماعى ، كما نقل ابن جماعة . (٥)

لم يستشهد بهذا الاثر ابن الحاجب ، ولا الرضى ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وهذا انفراد الجاربردى بذكره دونهم .

(١) انظر شرح الشافية ص ٦٦ .

(٢) انظر هذا الاثر فى (غريب الحديث) لأبى عبيد القاسم ابن سلام

٦٥ / ٢ ، وروايته فيه : (لو أطيع الأذان مع الخِليْفِي لا ذَنْتُ) ،

وانظر الفائق للزمخشري ٣٦٥ / ١ ، والنهاية فى غريب الحديث

والاثر لابن الأثير ٦٩ / ٢ ، والرواية فيه : (لو أطق الأذان مع

الخِليْفِي لا ذَنْتُ -) .

اللغة : الخِليْفِي بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو مصدر يدل على

معنى الكثرة : يريد به كثرة اجتهاده فى ضبط أمور الخلافة .

النهاية فى غريب الحديث .

(٣) شرح الشافية ص ٦٦ .

(٤) شرح الرضى ١ / ١٦٨ .

(٥) انظر حاشيته على شرح الجاربردى : ٦٦ .

وذكرَ الجاربردى ^(١) في جمعِ التكسيرِ هذا الحديثَ :

٤ - قال صلى الله عليه وسلم : [ليس في الخَضَراواتِ صدقةٌ] . ^(٢)

استشهد به على أن (خَضَراواتٍ) هنا ليست جمع الصفة (خضراء) التي مذكورها (أخضر) ، وذلك لأن (أخضر) الصفة لا يجمع بالواو والنون ، فينبغي لا يجمع مؤنثه بالالف والتاء . وإنما خَضَراوات هنا جمع خضراء ، الذى غلبت عليه الاسمية ، فإنه قيل : ليس في البقول صدقة .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضى بهذا الحديث ، وقد ذكره الزمخشري ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه ، وهو

باب جمع التكسير .

(١) انظر شرح الشافية ص ١٤٦ .

(٢) أخرجه الترمذى في صحيحه ١٣٢/٣ ، والدارقطنى في سننه

٢٠٠-٢٠١ ، والسيوطى في الجامع الصغير ٢٨٠/٢ ، وفيهض

القدير للشوكاني ٣٧٣/٥ ، وميزان الاعتدال ٢٣٨/١ - ٢٣٩ ،

وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤١/٢ .

(٣) انظر الفصل ص ١٩٥ .

(٤) انظر شرح الفصل ٦١/٥ .

وفي همزة الوصل :

ذكر هذا الحديث :

هـ - (مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ م. (١))

الشاهد في الحديث (الآنك) ، استشهد به على أنه اسم مفرد قد جاء على وزن (أفعل) ، ذكر هذا وهو يتحدث عن أيمن وأن وزنه (أفعل) .

(١) جاء هذا الحديث بنفس النص في الصحاح (أنك) ١٥٧٣/٤ ، والفائق للزمخشري ٦٠/١ ، وشرح الجارودي ١٦٤/١ ، وفي النهاية ٧٧/١ قال ابن الأثير : جاء الحديث بنصين مختلفين :

" من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ " ومنه الحديث الآخر :
" من جلس إلى قينة ليسمع منها صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ يوم القيامة " وهذا النص أيضا جاء في اللسان (أنك) ٣٩٤/١٠ .

الآنك : كما جاء في الصحاح واللسان (أنك) الأُسْرَبُّ وهو الرصاص القلعي ، وقال كراع هو القندير ، وليس في الكلام على مثال فاعل غيره ، قال أبو منصور : وأحسبه أعجميا . وقيل هو الرصاص الأبيض ، وقيل الأسود ، وقيل هو الخالص منه . والقينة : الامة - مغنية ، كانت أ وغير مغنية ، والجمع القيان . قال أبو عمرو : كل من هو عند العرب قين ، والامة قينة ، وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة ، وليس هو كذلك . الصحاح (قين) ٢١٨٦/٦ .

قال الجوهرى في الصحاح : (وأفعل من أبنية الجمع، ولم يجي عليه الواحدُ إِلَّا أَنْكَ ، وَأَشْدُّ)^(١) .

(٢)
قال ابن الأثير : (ولم يجي على أفعل - واحداً غير هذا) :

وذكر في اللسان : (وقيل يحتمل أن يكون الآنكُ فاعلاً لا أفْعُلاً^(٣) وهو شان) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الحديث ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وهذا انفرد الجاريدى بذكره دونهم .

(١) قين ٢١٨٦/٦ .

(٢) النهاية في غريب الحديث ١/٧٧ .

(٣) (أنك) ١٠/٣٩٤ .

وفي همزة الوصل ذكر هذا الحديث (١) :

٦ - يقال : إنَّ النمر بن تولب سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أَمِنْ
أمرامصيام في أسفر ؟ فقال عليه السلام : ليس من أمر أمصيام في
أسفر . (٢)

يريد ليس من البر الصيام في السفر .

واستشهد على أن طيئاً تبدل لام (أل) ميماً، فتقول : أم بدل أل .

قال ابن جنى : (لم يُروَ عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا
الحديث ، إلا أنه شاذ ، ولا يسوغ القياس عليه) . (٣)

وتبعه في ذلك ابن يعيش . (٤)

لم يذكر هذا الحديث الرضي ، وذكره ابن جنى والزمخشري (٥) ،

وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك (٦) ، وبذا اتفق معهم
(١) في شرح الشافية ١/١٦٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم الباب ٣٦ ، فتح الباري ٤/١٨٣
وأحمد في مسنده ٥/٤٢٤ ، وفي النهاية في غريب الحديث
والأثر بهذا النص : ليس من البر الصيام في السفر (١/١١٢) .
وفي صحيح البخاري ١/٣٣٣ : ر عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فرأى زحاما
ورجلا قد ظلَّ عليه ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : صائم ، فقال
ليس من البر الصوم في السفر .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠/٣٤ .

(٥) انظر المفصل : ٣٦٦ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١/١٦٤ .

الجارى ردى في موضوع الاستشهاد بالحديث ، وهو إبدال أم مكان أل ،
واختلف معهم في الموضع ، فقد ذكره الجميع في باب الإبدال ،
وهذا على ما يبدو مكانه الصحيح . على حين ذكره الجارى ردى
في باب همزة الوصل .

في الوقف :

ذكر الجاربردى (١) حديث أبي ذؤيب :

٧ - (قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ ، وَلَا هَلِهَا ضَجِيجٌ كَضَجِيجِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ فَقُلْتُ : مَهْ ؟ فَقَالُوا : هَلْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . (٢)

الشاهد فيه (مَهْ) حيث إنه قلب ألف (ما) الاستفهامية

هاء في الوقف . أى ما الحديث ؟ وما الحال ؟ وهو قليل .

(٣) قال الرضي : (وأما (مَهْ) فيريد أن الوقف عليها ، بالهاء ، إذا لم

تكن مجرورة قليل ، ثم يستدرك بقوله : أنه أجاز بعضهم حذف ألف

ما والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كما في حديث أبي ذؤيب .

ثم وضح العلة في عدم جواز قلب ألفها هاء فقال : وذلك ،

لأنك إذا حذفت الألف منها ، شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا

نحو : رة وأغزه ، وليزمه ، فيلحق بها هاء السكت ، بعد حذف الألف ،

والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية

(٣)

غير المجرورة .

وقد ذهب الزمخشري (٤) أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على

المجرورة في نحو : (مَهْ) . ومجيء (مَهْ) أولى - أعنى : جعله هاء السكت

جيء بها ، بعد حذف الألف كالعوض منه .

(١) انظر شرح الشافية ص ١٧٧ .

(٢) لم أجد هذا الحديث في كتب الأحاديث التي بين يدي ، ولا في

اللسان (ضج ، ضجج) ٢ (٣١٢) (حج ، حجج) ٢١٦/٢ - ٢٣٠ .

(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٤) انوار المعدل : ٢٦٦ .

لم يذكر هذا الحديث ابن الحاجب ، وقد ذكره الرضي (١)
وبهذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه
وهو باب الوقف .

(١) شرح الرضي للشافية ٢/٢٩٦ .
اللفظة : الضمير : المصباح عند المكروه ، والمشقة ، والجزع ،
اللسان (ضج) ٢/٢١٢ .

وذكر في حروف الزيادة هذا الاثر :

٨ - قال ابن عباس رضي الله عنه (إِنَّمَا سُمِّيَ إِنْسَانًا لِأَنَّهُ عُمِدَ إِلَيْهِ
(١) . (نفس) .

واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا بهذا الحديث على أن
(إنسان) مشتق من (نسى) ، لأنه وزنه عندهم (أفعان) .

قال الجاربردى : (ما ذكره الكوفيون فاسدٌ ، لأنَّ ما قالوه يستدعي
الإعلال بحذف اللام في الأفراد وهو ظاهر ، وفي الجمع أيضا إذا قلت
أناسي ، لأنَّ الياء الأخيرة مُبدلة من النون ، وأصله (أناسين) ، والياء
المتقدمة عليها زائدة ، وليست بلام الفعل ، لأنَّه لا يقع بعد ألف الجمع
ثلاثة أحرف بغير تاء التانيث إلّا وأوسطها حرف مد زائد ، كمصابيح
وقناديل ، وأيضا يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة إليه ، لأنَّ
بناء التصغير يحصل دونها ، ألا ترى أنك لو صغرت (شاكاً) محذوف
العين من (شايك) لقلت : (شَوَيْك) ، ولا تُردُّ العين ، وحديث
ابن عباس لم يثبت) . (٢)

وقال الرضي : (والاشتقاق من النسيان في غاية البعد) . (٣)

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن (إنسان) مشتق من "أنس"
أي إنسان لا يوافق نسي ، لا لفظاً ، إذ ليس فيه ياء ، ولا معنى ،

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره - ١٦٢/٣ .

(٢) شرح الشافعية للجاربردى ص ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الشافعية ٣٤٩/٢ .

فإن الإنسان تصغيره على (أنيسيان) ، واستدلوا بذلك على أن أصله
(أنيسيان) على (إفعلان) ، حذفوا الياء على غير قياس فوزن —
(إفعمان) .

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين
الذين وقت على كتبهم بهذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردي بالاستشهاد به .

وذكر في باب زيادة النون والالف هذا الحديث (١) :

٩ - (روى أنه عليه السلام ، قال لقوم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غيان ، فقال عليه السلام : بل أنتم بنو رشدان) . (٢)

الشاهد : (بنو غيان - بنو رشدان) ، هذا إشارة إلى أن النون مُتَزَادٌ ، بعد الالف المسبوقة بثلاثة أحرف فصاعداً ، في الصفة والاسم ، إلا ما دل دليل على أصالته من اشتقاق .

والدليل على زيادة النون أن (غيان) من الفى ، وليس من الفين ، وهو السحاب .

قال ابن جنى تعليقا على هذا الحديث : (ألا تراه عليه السلام كيف يكره لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الفى ، يدل على ذلك ، قوله : بل أنتم بنو رشدان ، لأن الرشد ضد الفى) . (٣)

قال ابن منظور : (فبناء على (فعلان) علما منه أن (غيان) فعلان ، وأن (فعلان) ، في كلامهم ما في آخره الالف والنون أكثر من (فعال) ما آخره الالف والنون) . (٤)

لم يستشهد ابن الحاجب ، ولا الرضى بهذا الحديث . وقد استشهد به ابن جنى ، وابن عصفور . وبذا اتفق معهما الجاربردى ، في موضوع الاستشهاد بالحديث ، وموضعه ، وهو باب حروف الزيادة .

(١) شرح الشافعية للجاربردى : ٢٢٦ .

(٢) انظر سنن أبي داود - كتاب الأرب - باب تغيير الاسم القبيح

وانظر المنصف ١/ ١٣٤ ، والخصائص ١/ ٢٥٠ ، والمتع ١/ ٢٦٠ .

واللسان (غوى) ١٥/ ١٤٣ ، (رشد) ٣ : ١٧٦ ، وانظر :

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ترجمة بسطة

ابن عمرو ١/ ١٤٧) .

(٣) المنصف ١/ ١٣٤ .

(٤) اللسان (غوى) ١٥/ ١٤٣ .

وفي الإبدال أيضا :

١٠ - ذكر هذا الحديث ^(١) : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحيهلا بعمر) .

الشاهد فيه : (فحيهلا ، حيث أبدل التنوين من الألف ، وهو اسم فعل مركب ، من حي وهل) . ^(٢)

قال الزمخشري : ^(٣) (حيهل مركب من حيي وهل ، بني على

الفتح ، ويقال حيهلاً بالتنوين ، وحيهلا بالألف ، ذكر هذه اللفات سيبويه) . ^(٤)

(١) انظر هذا الأثر في غريب الحديث لأبي عبيد ٢١٠/٢ ، ونسبه إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وانظر مسند الإمام أحمد ١٤٨/٦ ، والفائق للزمخشري ٣١٩/١ .

وفي النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١ جاء ، ومنه حديث ابن عمر : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحي هلا بعمر) . ومعنى " فحيهلا بعمر " : أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم ، وقال ابن الأثير : أي أبداً به ، وأعجل بذكره ، وهما كلمتان جعلتا في كلمة واحدة ، وفيها لفات . حث واستعجال . وفي الحديث شاهد آخر نحوى حيث : (حيهل) ، قد يتعدى بنفسه وقد يتعدى بالباء ، وهو هنا لازم ، يتعدى بالباء .

(٢) انظر شرح الجارودي للشافية ص ٣٢٢ .

(٣) المفصل ص ١٥٣ .

(٤) انظر هذه اللفات في الكتاب ٣٠٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٥/٣ .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الحديث ، وقد استشهد
به الزمخشري ، وابن يعنیش . (١)

وبذا اتفق معهما الجاربردي في موضوع الشاهد (فحيهلا) ، وإن
اختلف معهما في الموضوع ، حيث استشهد به في باب الإبدال على حين
استشهدا به في باب أسماء الأفعال والأصوات .

(١) انظر شرح المفصل / ٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

وذكر في بيان عدد حروف المعجم هذا الحديث :

١١- قال عليه الصلاة والسلام: (أنا أفصح من تكلم بالضاد م) . (١)

استشهد به على أنه لا ضاد إلّا في العربية حيث قال :

(إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها إلّا في لغة العرب ، ولا همزة في كلام المعجم إلّا في الابتداء ، ولا ضاد إلّا في العربية ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام . . . الحديث السابق . ثم عقب على ذلك يعني أنا أفصح العرب . قال في شرح الهادي : من قال أنه عن نفس الضاد ، لصعوبتها ، فقد أخطأ لاستواء العرب الاقحاح في الإتيان بالحروف كلها ، ثم قال فيه : وَعَدَّ لَامَ الْأَلِفِ حرفاً مستقلاً عامى لا وجه له) . (٢)

لم يذكر هذا الحديث الرضي ، ولا سنن سابقه ، وبذلك انفرد الجاربردي بالاستشهاد به .

-
- (١) لم أقف على هذا الحديث في كتب الأحاديث التي بين يدي .
وقال محققا ، ميني اللبيب : (ليس في كتب الصحاح ، وفي المقاصد
الحسنة : ٩٥ ، وكشف الخفاء ٢٠٠ / ١ ، والنشر ٢٢٠ / ١ : أن معناه
صحيح ، ولكن لا أصل له) . ميني اللبيب : ١٥٥ .
(٢) شرح الشافية : ٢٣٨ .

خلاصة هذا الفصل :

بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الجارودي أحد عشر

حديثاً :

- ١ - ستة انفرد الجارودي بذكرها عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .
- ٢ - ثلاثة انفرد بها عن ابن الحاجب والرضي ، واتفق مع غيرهما .
- ٣ - واحد اتفق فيه مع رضي .
- ٤ - واحد اتفق فيه مع ابن الحاجب .

الفصل الرابع

شواهد الأمثال وأقوال العرب .

أولاً : شواهد الأمثال .

ثانياً : شواهد أقوال العرب .

أولا - شواهد الأمثال :

ونذكر في معاني (١) صيغ الزيادة هذا المثل :

١ - ((إِنْ الْبُقَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ)) (٢)

واستشهد به على أن (تَسْتَنْسِرُ) مضارع (اسْتَنْسَرَ) على وزن
(استفعل) تفيد معنى التحول بمعنى (استنسر) : أى تتحول إلى
صفة النسرة .

(١) انظر شرح الشافية : ٥٥٢ .

(٢) انظر هذا المثل في الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٩٣ ،

جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/١٩٧ ، مجمع الأمثال

للميداني ١/١٨ ، المستقصى للزمخشري ١/٤٠٢ ، فصل المقال

في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري : ١٢٩ ، وانظر الصحاح

(نسر) ٢/٨٢٧ ، واللسان (سعل) ١١/٣٣٧ (بفت)

٢/١١٩ ، (نسر) ٥/٢٠٥ ، والتهذيب بفت ٨/٩٣ .

وهذا المثل كما يقول الميداني يُضْرَبُ للضعيف يصير قويا ، وللذليل

يُعَزَّزُ بعد الذل . وقال صاحب اللسان : يُضْرَبُ للثيم يرتفع أمره .

اللفة : الْبُقَاثُ : الطَّيْرُ الذِي تُصَاد ، واحدتها بُقَاثَةٌ ،

ويقال : بُقَاثٌ واحد ، وجمعه بُقَاثٌ وَبُقَاثَان ، وقال الزبير بن بكار :

الْبُقَاثُ : ذكر الرِّخْمِ ، وقال الميداني : ضرب من الطَّيْرِ وفيه

ثلاث لفات : الفتح والضم والكسر . وقوله (يَسْتَنْسِرُ) : أى

يمسرتسرا فلا يُقَدَّرُ على صَبْدِهِ ، أى فكذلك نحن في عِزِّنا ، فَمَنْ

تأوَّنا صار بنا عزيزا . انظر الأمثال : ٩٣ .

ونلاحظ في (يستنسر) إشارة إلى مكان الاشتقاق من الأسماء

الحامدة .

وقال الرضي : (أى تصير كالنسر في القوة) . (١)

واستشهد بهذا المثل قبلهما الزمخشري (٢) ، وابن يعيش (٣)

وابن الحاجب . (٤)

وبذا اتفق الجميع في موضوع الشاهد (تستنسر) وموضع

وهومعاني صيغ الزيادة .

-
- (١) في شرح الشافية ١/ ١١١ .
(٢) انظر المفصل : ٢٨٢ ، وروى (يستنسر) بالياء .
(٣) انظر شرح المفصل ٦/ ١٦١ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٣ وروى فيه (استنسر البفأ) .

وذكر في جمع التفسير هذا المثل :

٢ - ((اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ)) (١)

الشاهد (استنوق) استدل به على أن ناقة أصلها (نَوَقَة)
فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٢)

(١) انظر هذا المثل في الأمثال ١٢٩/١.

وانظر (نوق) في الصحاح ١٥٦١/٤ ، والمحكم لابن سيده
٣٥٣/٦ ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٥٤/١ ، وفصل
المقال لأبي عبيد البكري ١٩٠ ، ومجمع الأمثال للميداني ٥٦/٢ ،
والمستقصى للزمخشري ١٥٨/١ .

ويضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث أو في صفة شيء ثم
يخلطه بغيره وينتقل إليه . ويقال : إنَّ هذا المثل لطرفة
ابن العبد وأصله : (أنه كان عند بعض الملوك شاعر ينشد
شعرا في وصف جمل ، ثم حوَّله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة
عندها (استنوق الجمْل) وقد يقال ذلك للرجل يُظن به أن
عنده غناء من شجاعة وجلد ثم يكون الأمر على خلاف ذلك .
والشاعر كما ذكر الميداني هو المسيب بن علس ، أو المتلمس
والشعر الذي أنشده يقول فيه :

وقد اتناسى الهمَّ عند احتضاره

بناجٍ عليه الصَّغْرِيةُ مَكْدَمُ
فالصَّغْرِيةُ : سمة توضع بها النوق باليمن ، فلما سمع طرفة
البيت قال (استنوق الجمْل) . . الخ انظر الميداني ٥٦/٢ .

قال ابن سيده : (استَنَوَقَ الجمل : صار كالناقة في ذلها ، لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُزِيدًا) .

قال ثعلب : (ولا يُقَالُ استنَاقَ الجمل ، إِنَّمَا ذَلِكَ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَزِيدَةُ - أَعْنِي (رَافَعَلَ - وَاسْتَفْعَلَ) - إِنَّمَا تُعْتَلُّ اعْتِلَالُ أَفْعَالِهَا الثَّلَاثِيَّةِ الْبَسِيطَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا كَاسْتَقَامَ ، إِنَّمَا اعْتَلَّ لَاعْتِلَالِ قَامَ . وَاسْتَقَالَ ، إِنَّمَا اعْتَلَّ لَاعْتِلَالِ قَالَ . وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَصَحَّ ، لِأَنَّ فَاءَ الْفِعْلِ سَاكِنَةٌ ، فَلَمَّا كَانَتْ اسْتَنَوَقَ وَاسْتَتَيْسَ وَنَحْوَهُمَا دُونَ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ بَسِيطٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ صَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا) . (١)

يفهم من كلام ثعلب أَنَّ (استَنَوَقَ) صَحَّتْ فِيهَا الْوَاوُ وَلَمْ تُقَلَّبْ أَلِفًا ، لِأَنَّهَا صَحَّتْ فِي فِعْلِهِ الثَّلَاثِيٍّ (نَوَقَ) .

لقد استشهد بهذا المثل قبله سيبويه (٢) ، والزمخشري (٣) ، وابن يميث (٤) ، وابن الحاجب (٥) ، والرضي (٦) . ومع أنه اتفق معهم في موضوع الشاهد ، وهو [استَنَوَقَ] إِلَّا أَنََّّهُ اخْتَلَفَ مَعَهُمْ فِي وَجْهِ الِاسْتِشْهَادِ ، حَيْثُ اسْتَشْهَدُوا بِهِ عَلَى أَنَّ (استَنَوَقَ) عَلَى وَزْنِ (اسْتَفْعَلَ) تَفِيدُ مَعْنَى الْإِنْتِقَالَ وَالتَّحَوُّلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَبِذَا يَكُونُ مَعْنَى (اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ) : أَيْ صَارَ عَلَى خَلْقِ النَّاقَةِ .

كما اختلف معهم في الموضع ، حيث استشهد به في باب الإعلال . على حين استشهدوا به في باب معاني صيغ الزيادة .

(١) المحكم (ن و ق) ٣٥٣/٦ .

(٢) انظر الكتاب ٧١/٤ ، وقد استشهد به في (هذا باب استفعلت) .

(٣) انظر الفصل : ٢٨٢ .

(٤) انظر شرح الفصل ١٦١/٦ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح الفصل ١٣٣/٢ .

(٦) انظر شرح الشافية ١١١/١ .

ذكر الجار بردي (١) في جمع التكسير أيضا هذا المثل :

(١) ((هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ)) - ٣

(استشهد على أن (هَوَالِك) جاء هنا جمع هالك وهو وصف

لمذكر عاقل في القياس أن يجمع على هَالِكٍ وَهَلَكَى ، ولكنه مثل ،
(٢) والأشكال كثيرا ما تخرج عن القياس ، لأنها تجري على لفظ واحد) .

(وقد وضع ذلك البردي ضمن حديثه عن جمع فاعل (المذكر)

يُجَمَّعُ فقال : (وَفُعَالٌ) نحو ضاربٍ وضُرَابٍ ، وكاتبٍ ، وكُتَّابٍ - ولا

يجوز أن يجمع على (فواعل) فكهوا التباس البناء بين ٢ وذلك نحو :

ضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس ، وكذلك جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فارس ، وفوارس ، لأن هذا لا يكون من نعوت

النساء ، فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل .

وقد قالوا : هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ ، لأنه مثل مستعمل ، والأشكال تجري

على لفظ واحد . فلذلك وقع هذا على أصله . (٣)

(١) هذا مثل يَضْرِبُ في الذي يرمى بنفسه في التهلكة لم أقف عليه في

كتب الأشكال التي بين يدي . وقد ذكر في المقتضب ٢/٢١٩ /

والصاحح (هلك) ٤/١٦١٧ واللسان ١٠/٥٠٤ ، وأساس

البلاغة ٢/٥٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢ .

قال ابن برى على حواشي الصحاح : (يجوز أن يريد هالك في

الأمم الهوالك فيكون جمع هالكه على القياس) .

(٢) انظر شرح الشافية : ١٤٣ .

(٣) المقتضب ٢/٢١٨ ، ٢١٩ .

لم يستشهد الرضي بهذا المثل .
وقد استشهد به المبرد ، وابن يعيش^(١) ، وابن الحاجب^(٢) .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالمثل
وهو (هَوَالِك) وموضعه وهو جمع التكسير كما اتفق الجميع على أَنَّ ذلك
شاذ يحفظ ولا يُقاسُ عليه .

(١) انظر شرح المفصل ٥/٥٦٠ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٥ .

وذكر في (١) التقاء الساكنين هذا المثل :

٤ - ((التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبِطَانِ)) (٢)

استشهد به على أن إثبات الالف في (حَلَقَتَا الْبِطَانِ) شاذ ، والقياس الحذف ، إلا أنهم لم يحذفوها إيدانا بتفطيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن يعيش (٣) وابن الحاجب ، كما استشهد بهذا المثل أيضا الزمخشري (٤) ، والرضي (٥) .

وبذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الاستشهاد بالمثل وموضعه وهو باب التقاء الساكنين .

(١) في شرح الشافية ص ١٥٤ .

(٢) انظر الأمثال لابن سلام ص ٣٤٣ ، وجمهرة الأمثال ١٨٨/١ ، وفيه (التقى) بدلاً من (التقت) . ومجمع الأمثال ١٧٦/٢ ، والمستقصى ٣٠٦/١ ، وانظر (بطن) في الصحاح ٢٠٧٩/٥ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧٢/١٣ ، واللسان ٥٧/١٣ . ويضرب هذا المثل في الحادثة أو الأمر إذا اشتد مبلغ النهاية ، والبطان كما في الصحاح : الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير . وقال الميداني لكل بطن حلقتان . فإذا التقتا فقد بلغ الشد غاية ، وقال الجاربردى : إذا التقتا دل على نهاية الهزال . قال ابن سلام : وأصل ذلك أن يريد الفارسي النجاة من طلب يتبعه فيبلغ من مخافته أن يضطرب حزام دابته حتى يبلغ طبيئتها ولا يمكنه أن ينزل فيشده - والطبيب لذوات الحافر والساع كالضرع لغيرها .

(٣) انظر شرح المفصل ١٢٣/٩ .

(٤) انظر المفصل ص ٣٥٣ .

(٥) انظر شرح الشافية ٢٢٤/٢ .

وذكر الجاربردى في حروف الزيادة - معرفة أدلة الزيادة - هذا الشاهد :

٥ - ((رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ)) (١)

واستشهد به على أن التاء في (رهبوت ، ورحموت) زائدة ووزنهما (فعلوت) ، ثم وَضَحَ حكم زيادة التاء ، فقال : (إِنَّهَا تُزَادُ فِي هَذَا الْبِنَاءِ كَثِيرًا) . (٢)

وقال الزمخشري : (إِنَّ زِيَادَتَهَا مَطْرُودَةٌ) . (٣)

(١) انظر المستقصى ١٠٧/٢ .

وورد هذا المثل برواية :

(رُهْبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُحْمَاكَ)

في جمهرة الأمثال ٤٨٧/١ ، وفصل المقال : ٤٣٢ ، ومجمع الأمثال ٤١٧/١ ، وفي الصحاح (رهيب) ١٤٠/١ ، واللسان ٤٣٦/١ و (رغب) ٤٢٣/١ .

ويروى (رهباك) بفتح الراء لكن الضم أجود .

ويروى في اللسان (رغب) ، ومجمع الأمثال :

(رُهْبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُغْبَاكَ)

ومعنى المثل : أَيْ لَأَنَّ تَرْهَبَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ .

قال صاحب جمهرة الأمثال : (يُضْرَبُ مَثَلًا لِلْبَخِيلِ يَعْطِي عَلَى الرِّهْبَةِ ، يُقَالُ : فَزَعُهُ مِنْكَ ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُبِّكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَحَبَّكَ لَمْ يَنْفَعَكَ ، وَإِذَا رَهَبَكَ نَفَعَكَ) .

(٢) شح الشافية : ٢٢١ .

(٣) انظر المفصل : ٣٥٩ .

وقال الرضي : (إِنَّ الزيادة هنا تعرف بالاشتقاق كما في
جَبَرُوتٌ وَمَلَكُوتٌ لَانَّهُمَا من الجبر والملك ، وكذا الرَّغَبُوتُ وَالرَّحْمُوتُ ،
وَالرَّهْبُوتُ) . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا المثل ، وقد استشهد
به ابن يعيتز . (٢)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو
(باب زيادة الحروف) .

(١) انظر شرح الشافية ٣٧٩/٢ ، وبذا يكون رَهْبُوتٌ مشتق من الرهبة
وَرَحْمُوتٌ من الرحمة .

(٢) انظر شرح المفصل ١٥٢/٦ .

وذكر الحاربردي^(١) في الإعلال هذا المثل :

٦ - ((أَعْطِ الْقَوْمَ بَارِيَهَا))^(٢)

واستشهد به على أن الياء في (بَارِيَهَا) سُكِّنَتْ ، في موضع النصب ، وذلك شان والقياس فتحها .

وقد وَضَّح ابن يعيش سبب الإسكان فقال : (وهذا الإسكان في الياء لقربها من الالف)^(٣) .

لم يستشهد الرضي بهذا المثل .

وقد ذكره الزمخشري^(٤) وابن يعيش ، وابن الحاجب^(٥) .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب الإعلال .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) انظر الأمثال ص ٢٠٤ ، والفاخر للمفضل بن سلمة : ٣٠٤ ، جمهرة الأمثال ٧٦/١ ، وفصل المقال : ٢٩٨ ، مجمع الأمثال ٦٤٢/١ ، والمستقصى ٢٤٧/١ .

ومعنى المثل : (أَعْطِ الْقَوْمَ بَارِيَهَا) - أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحدق له . ومن هذا كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص أَنَّ شاور عمرو بن معد يكرب ، وطلحة بن خويلد في حزيك ، ولا تستعن بهما في غير ذلك ، فإنَّ كل قوم أعلم بصناعتهم) . الأمثال . وقال أبو عبيد البكري : (أول من نطق بهذا المثل الحطيئة) . انظر التفاصيل في فصل المقال ص ٢٦٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠٣/١٠ .

(٤) انظر المفصل ص ٣٨٥ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/١ .

وذكر في الإبدال هذا المثل: ^(١)

٧ - ((هَذَا فَزْدِي أَنَّهُ)) ^(٢)

واستشهد به على أن (فَزْدِي) أصلها (فَصْدِي) وقعت الصاد ساكنة قبل الدال فقلبت زايًا خالصة ، لأنَّ الصاد مطبقة ومهموسة ورخوة والدال منفتحة مجهورة شديدة فنبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التشافي فأبدلوا من الصاد زايًا لتوافقهما في المخرج والصغير مع أن الزاي يناسب الدال في الجهر فتلا ما .

قال الزمخشري ^(٣) : إِنَّ هَذِهِ اللَّفَّةُ لَفَةٌ فَصْحَاءٌ مِنَ الْعَرَبِ .

هذا أحد الوجوه ، وفيه وجهان آخران :

أحدهما : أن يضارع بهما الزاي ، ومعنى المضارعة أن يُشْرَبَ الصاد شيئًا من صوت الزاي فيصير بين بين - أي يصير حرفًا مخرجًا بين مخرج الصاد ومخرج الزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكسرة فيذهب ما فيها من الإطباق .

(١) شرح الشافية للجاربردي : ٣٢٥ .

(٢) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال ٤٦٣/٢ ، وروايته (هَكَذَا فَصْدِي) ، وجاء بنفس رواية الجاربردي في الفصل ص ٣٧٣ ، وشرح الرضي للشافية ٢٩٤/٢ ولكن جاء (هَكَذَا) بدلًا من (هذا) ، وقيل : إِنَّ الذي قال المثل : حاتم . وقال الميداني : (إِنَّ أول مَنْ تكلم به كعب بن مامة ، وذلك كان أسيرا في عنزة ، فأمرته أمُّ منزله أن يفصلها ناقة ، فنحرتها فلامته على نحره إياها ، فقال : (هَكَذَا فَصْدِي) . يريد : أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَا صَنَعَ الْكَرَامُ) .

(٣) انظر الفصل ص ٣٧٣ .

والآخر : أن يجعل صادًا خالصة ، وهو الأصل . وهو أكثر
من المضارعة ، والإبدال (١) .

وقد ذهب إلى ذلك نفسه ابن يعيش (٢) .

وقد استشهد بهذا المثل أيضا غير الزمخشري ، وابن يعيش ، ابن
الحاجب .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضع الشاهد ، وموضعه وهو
(باب الإبدال) .

وقد استشهد به الرضي أيضا ولكنه اختلف معهم في موضوع
الشاهد وهو (أَنَّهُ) حيث أُبدلت ألف (أَنَّهُ) ها في الوقف .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠ / ٥٣ .

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها الجاربردى في (شرح

الشافية) سبعة أمثال :

- ١ - (أربعة) اتفق فيها مع ابن الحاجب ، والرضي ، وغيرهما .
- ٢ - (اثنان) انفرد بذكرهما عن رضي واتفق فيها مع ابن الحاجب وغيره .
- ٣ - (واحد) انفرد بذكره عن ابن الحاجب ، والرضي ، واتفق فيه مع غيرهما .

ثانيا - شواهد من أقوال العرب :

ذكر الجاربردى في الوقف على تاء التأنيث بدون إبدالها هاء هذا الشاهد :

١ - فقال : (ومن العرب من يقف عليها بالتاء ، ومنه :
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتُ (١) .

واستشهد على أنَّ تاء التأنيث في (الرحمت) لم تقلب هاء في الوقف والاكثر قلبها هاء .

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله (٢) وهو رأى سيبويه إذ يقول :
(... ف علامة التأنيث إذا وصلت التاء ، وإذا وقفت ألحقت الهاء) (٣) .

وقال ابن يعيش : (ومن العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف: هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب . ومنه قولهم : عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتُ (٤) .

وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى * إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُومِ * (٥)
وقوله تعالى : * أَهْمَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ * (٦) .
وقد ذكر هذا القول قبله ابن يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب الوقف على تاء التأنيث .

-
- (١) انظر شرح الشافية : ١٧٤ .
(٢) انظر شرح الرضي للشافية ٢٨٨/٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٧٤ .
(٣) في (هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل) ١٦٦/٤ ، ١٦٧ .
(٤) شرح الفصل ٨١/٩ .
(٥) الآية ٤٢ من سورة الدخان ، انظر الإتحاف : ٣٨٨ .
(٦) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

ذكر الجاربردى في الوقف قول بعض طيبي :

٢ - فقال : (روى عن قطرب عن طيبي أنهم يقولون :
كَيْفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ ، وَكَيْفَ الْخَوَّهَ وَالْأَخَوَاءُ) (١).

استشهد به على أن تاء الجمع في (الْبَنَاءُ ، وَالْأَخَوَاءُ) قَلْبَتْ
ها في الوقف ، تشبيها لها بهاء التانيث الخالصة . وهذا ضعيف ،
ولا يُقاس عليه ، لأنَّ المشهور أن يُوقَفَ عليها بالتاء لا غير .

وهذا عكس القول الأول (عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتُ) حيث إنَّ
إبدال تاء التانيث ها (في المفرد) هو الأكثر . بينما الإبدال فيه
هنا ضعيف لأنه جمع مؤنث .

وقد علَّل الرضي ذلك قائلًا : (والأكثر أن لا تُقَلَّبَ ها ، لأنها
لم تتخلص للتانيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تُقَلَّبَ ها) (٢).

لقد ذكر ذلك قبله الزمخشري (٣) والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الاستشهاد وموضعه .

(١) انظر شرح الشافعية ص ١٧٥ .

(٢) انظر شرح الشافعية ٢/٢٩٢ .

(٣) انظر الفصل ص ٣٧٠ .

وذكر الجاربردى في الوقف أيضا :

٣ - (اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ) (١)

الشاهد فيه (عِرْقَاتِهِمْ) قال : (فَإِنْ قُتِحَتْ تَأْوُهُ ، بالنصب فيكون مفردا كسعلاة فيقف بالهاء ، وإن كُسِرَتْ يكون جمعا ، وَيُؤَقَفُ بالتاء . والراء من (عِرْقَاتٍ) تُسَكَّنُ وتُكْسَرُ .)

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن يعيش (٢) ، وقد سبقهم سيبويه إن يقول : (قول العرب : اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ ، واستأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، يجعله بمنزلة عِلْقَاءٍ ، وبعضهم يجعله بمنزلة (عُرْسٍ ، و عُرُسَاتٍ) كأنك قلت : عِرْقٌ ، وعِرْقَانِ ، وعِرْقَاتٍ ، وكَلَّا سمعنا من العرب) (٣) .

لقد ذكر هذا القول قبله سيبويه ، والزمخشري (٤) ، وابن يعيش ، وابن الحاجب (٥) ، والرضي (٦) .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه وهو باب الوقف .

-
- (١) انظر شرح الشافعية : ١٧٥ ، ١٧٦ ، وانظر ذلك في مجالس العلماء : هـ ، والخصائص ١٣/٢ .
- (٢) انظر شرح المفصل ٨١/٩ .
- (٣) الكتاب ٢٩٢/٣ .
- (٤) انظر المفصل : ٣٤٣ .
- (٥) ذكر ذلك في متن الشافعية : ١٧٥ .
- (٦) انظر شرح الشافعية ٢٩٢/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ .

وذكر في حروف الزيادة :

٤ - قولهم : (عَيْشٌ أَبْلَهُ) . (١)

٥ - و : (فَلَانٌ فِي بُلَهْنِيَةٍ مِنَ الْعَيْشِ) . (٢)

استشهد بقولهم : (عَيْشٌ أَبْلَهُ) ، على أن (بُلَهْنِيَةٍ) وزنها (فُعْلَانِيَةٍ) بزيادة النون والياء ، لا (فُعْلَانِيَةٍ) .

وقد وضع علة ذلك فقال : (وكان بُلَهْنِيَةٍ (فُعْلَانِيَةٍ) لا (فُعْلَانِيَةٍ) مع كثرة (فُعْلَانِيَةٍ) كَسَلَحْفِيَةٍ ، وعدم (فُعْلَانِيَةٍ) ، وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظر ، فإنه يُقَالُ : (عَيْشٌ أَبْلَهُ) أى قليل الغموم ، ويقال : (فلان في بُلَهْنِيَةٍ مِنَ الْعَيْشِ) أى في سعة . قال في شرح الهادي زيدت فيه النون ، والتاء للإلحاق بِهَذَا عَمِلَ (٣) .

وقال الرضي : (بُلَهْنِيَةٍ) لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، وكان مُلْحَقًا (بِخَبْعَيْنِ) بزيادة الياء فقط ، لكنه مشتق من قولهم : (٤)

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية ص ٢٠٤ ، وانظر شرح الشافية

للرضي ٣٤٠/٢ ، وانظر اللسان (بله) ٤٧٧/١٣ .

(٢) لقد انفرد الجاربردى بذكر هذا القول ، ولم يذكره الرضي .

(٣) الْقُدْعِيلُ وَالْقُدْعِيْلَةُ : الضخم من الإبل . الصحاح (قذل) ١٨٠٠/٥ .

(٤) تَبَسَّ خُبْعَيْنِ : غليظ شديد ، وَالْخُبْعَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ : القوي

الشديد ، وقيل : هو العظيم الشديد من الأسد . أو الْخُبْعَيْنَةُ :

الضخم الشديد . اللسان (خبعثن) ١٣٧/١٣ .

(عَيْشٌ أَبْلَهُ) أى غافل عن الرزايا كالرجل الأبله ، فإنه غافل عن
المصائب ولا يُبالى بها فيصفو عيشه . وَبَلَهْنِيَةُ الْعَيْشِ : خَفَضَهُ (١) .

لقد استشهد بهذين القولين قبل الجاربردى والرضي .
ابن الحاجب .

وبهذا اتفق الجميع في موضوع الاستشهاد ، وموضع وهو
باب حروف الزيادة .

وفي تحقيق الهمزة :

نقل عن العرب الموثوق بعربييتهم :

(٦ -) (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ) (١) .

الشاهد في (خطائى) وقد ساق هذا الشاهد مُستَدِلًا به على أن مذهب سيبويه أقيسُ وأصحُّ من مذهب الخليل .

فسيبويه يرى أن أصل (خطايا) خطايسُ بيا مكسورة وهي يا المفرد ، وهمزة بعدها هي لامه ، ثم أُبْدِلَت الياء المكسورة همزة ، كما في قبائل : جمع قبيلة ، فصار خطائى بهمزتين ، فقلبوا الثانية يا ، لانكسار ما قبلها ، فصار خطائي ، ثم قُلِبَت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ، ثم قُلِبَت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطايا ، بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، وذلك مُستكره ، فَأُبْدِلَت الهمزة يا فصار خطايا .

أما الخليل فيرى أن الأصل خطائي بالهمزة ثم الياء بعدها لكنه يقول : قدَّموا الهمزة على الياء فصار : خطائي على فعالى ثم فعل ما قيل .

ثم عَقَبَ على ذلك قائلًا : (ر) ومذهب سيبويه أقيسُ وأصحُّ لِمَا نَقَلَ عن العرب الموثوق بعربييتهم : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ مثل خطائى (١) بتحقيق الهمزتين ، فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه (١) . وقد ذكر ذلك القول قبله ابن يعيش (٢) ، والرضي (٣) .

وبذا فقد اتفق معي في موضوع الاستشهاد بهذا القول وموضعه

وهو باب تخفيف الهمز .

(١) شرح الشافية للجاربردى : ٢٦٣ .

(٢) انوار شرح المغسل ١ / ١١٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢ / ٥٨ .

وفي الإعلال ، ذكر أيضا من كلام العرب ، فقال :

٧ - وحكوا عن أعرابي أنه قال : (إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوكِثِيرَةٍ) (١)

فاستشهد على أن مجي (نُحُوكِ) جمع نحو جاء بتصحيح الواو - مع أن شروط القلب حاصلة فيه تنبيهاً على الأصل كالقود - شاذ والقياس : نُحُوكِ ، وقد ذهب إلى ذلك سيبويه إذ يقول : (والوجه في الجمع الياء - وذلك قولك :

شُدِي - وَغَصِي ، لأن هذا جمع كما أن أدليا جمع . وقد قال بعضهم : (إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوكِثِيرَةٍ) فَشَبَّهُوهَا بِغُصْنٍ . وهذا قليل ، وإنما أراد جمع النحوف إنما لزمها الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شَبَّهًا ، يعني صَمَمَ) . (٢)

وقريب منه ما ذهب إليه الزمخشري . (٣)

وقد وضح ذلك ابن يعيش فقال : (اعلم أن كل جمع على فُعُولٍ فإن الواو تُقَلَّبُ ياءً تحقيقاً ، إنما قلبوها ياءً لا مَرِين :

(١) شرح الجاربردي : ٣٠٥ .

(٢) وانظر ذلك في الكتاب ٣٨٤ / ٤ ، والمفصل : ٣٩١ ، وشرح ابن

يعيش ١١٠ / ١٠ ، وشرح الرضي ١٧١ / ٣ .

قال الجاربردي : (نُحُوكِ) جمع نحو وهي الجهة والسحاب الذي أراق ماءً) وعلق عليه ابن جماعة قائلا : (والذي قاله الجوهري أن السحاب الذي هراق ماءً إنما هو النجوب بالجمع لا بالحاء ، والجمع : نحاء مثل بحر ، وبتخار وفي القاموس (في فصل الجيم) النجوب : السحاب هراق ماءً إنما هو النجوب بالجمع لا بالحاء ، ثم قال في (الحاء) : النحو والجهة ، والجمع : أنحاء ونحو . والقصد يكون اسماً وظرفاً ، ومنه

.....

أحدهما : كون الكلمة جمعا والجمع مستثقل .

والثاني : أنَّ الواو الأولى مدة زائدة ، ولم يعتد بها حاجزاً

فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلَّيت الضمة وصارت في التقدير
عَصَوْ فقلت الواوياً على حد قلبها في سيد وميت وكسروا العين في
نحو عصي كما كسروها في أدلٍ وأحقٍ ، ثم منهم من يتبع ضمة الفاء
العين فيكسرها ويقول عَصَى بكسر العين والصاد ليكون العمل من وجه
واحد ، ومنهم من يبقئها على حالها مضمومة فيقول عَصِي (١) .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الرضي . وهكذا نجد الجميع وقد

اتفقوا على أن (نَحَوَّ) بالواو شاذ لا يُقاس عليه .

وبذا اتفق الجاربردى مع سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش

وابن الحاجب ، والرضي ، في موضوع الاستشهاد بهذا القول وهو (نَحَوَّ)
وموضعه وهو باب الإعلال .

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد أقوال العرب التي استشهد بها الجاربردى في شرح الشافية سبعة أقوال أيضا :

- ١ - (أربعة) اتفق في ذكرها مع ابن الحاجب والرضي وغيرهما .
- ٢ - و(اثنان) انفرد بذكرهما عن ابن الحاجب واتفق فيهما مع الرضي وغيره .
- ٣ - و (واحد) انفرد بذكره عن ابن الحاجب والرضي واتفق مع غيرهما .

الفصل الخامس

شواهد الشعر والرجز .

وهي موزعة كالتالي :

أولاً : شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي .

ثانياً : شواهد تتعلق بالدلالة .

ثالثاً : شواهد تتعلق بمسائل البلاغة .

رابعاً : شواهد تتعلق بمسائل النحو .

خامساً : شواهد تتعلق بالبنية ، وتشمل :

أ - شواهد لما يطرد .

ب - شواهد للشواذ .

ج - شواهد للضرورة الشعرية .

سادساً : شواهد تتعلق بالأصوات وتشمل أيضاً :

أ - شواهد لما يطرد .

ب - شواهد للشواذ .

ج - شواهد للضرورة الشعرية .

أولا - شواهد تتعلق بالتفسير اللغوي:

في همزة الوصل :

ذكر الجاربردي (١) هذا الشاهد :

١ - وَلَقَدْ لَحْنْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا تَفْقَهُوا

وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُو الْأَلْبَابِ (٢)

استشهد به على أن معنى كلمة (اللحن) في البيت لا يُقصدُ

به المعنى الاصطلاحي، وهو الخطأ في الإعراب، وإنما يقصد به المعنى

اللغوي، كما وَضَّحَهُ الزمخشري، قال : (قال صاحب الكشاف فيه :

(١) انظر شرح الشافعية : ١٦٧.

(٢) البيت من الكامل، وقد ورد منسوبا إلى القتال الكلابي في ديوانه :

٣٦، الصحاح (لحن) ٢١٩٤/٦، واللسان (لحن) ٣٨٠/١٢،

وشرح شواهد الشافعية : ١٧٩.

وقد ورد غير منسوب في الكشاف للزمخشري ٣ / ٥٣٨، وشرح

الجاربردي للشافعية : ١٦٧.

وروي في الصحاح واللسان (لحن) .

وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا مَا تَفْقَهُوا

وَلَحْنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

وروي في الكشاف (واللحن يعرفه) بدلا من (يفهمه)

الديوان ص ٣٦. وروايته :

وَلَقَدْ لَحْنْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا تَفْقَهُوا

وَوَحَيْتُ وَحْيًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

وانظر أمالي المرتضى ١ / ١٤.

اللحن : أن تلحن بكلامك - أى تليه إلى نحو من الأُنحاء ، ليفطن له صاحبك كالتمريض والتوريه وأنشد البيت . (١)

وقد أورده الزمخشري عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ . (٢)

وكذا أورده الجوهري (٣) فقال : (اللَّحْنُ : الخطأ في الإعراب يقال : فلان لَحَّانٌ وَلَحَّانَةٌ : أى كثير الخطأ . . . ولحن إليه يَلْحَنُ لَحْنًا . أى نواه وقصده ، ومال إليه . وَاللَّحْنُ بالتحريك : الْفِطْنَةُ - وقد لَحِنَ بالكسر . وفي الحديث : رَ لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ الْآخَرِ (٤) ! أى أفطن لها . أبو زيد : لَحَنْتُ لَهُ بِالْفَتْحِ أَلْحَنُ لَحْنًا ، إِذَا قُلْتُ لَهُ قَوْلًا يَفْهَمُهُ عَنْكَ ، وَيَخْفَى عَلَى غَيْرِهِ . وَلَحْنُهُ هُوَ عَنِ - بالكسر - يَلْحَنُهُ لَحْنًا . أى فهمه ، وألحنته أنا إياه ، ولا حنت الناس : فاطنتهم . لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين الذين وقفوا على كتبهم هذا الشاهد .

وبذا انفرد الجاربردى دونهم بذكره .

(١) شرح الشافية : ١٦٧ ، وانظر الكشاف ٥٣٨ / ٣ .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة محمد .

(٣) الصحاح (لحن) ٢١٩٤ / ٦ .

(٤) انظر النهاية في غريب الحديث ٢٤١ / ٤ ، ونص الحديث :

(إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ) ، وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشي من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار .

وذكر في حروف الزيادة هذا الشاهد : (١)

٢ - أَدْعَى بِأَسْمَاءَ نَهْزًا فِي قَبَائِلِهَا

كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضَحَّتْ بِمَعْ أَسْمَائِي (٢)

استشهد به على أن الشاعر لَقِبَ (بأسماء) لما بينه وبين
أسماء من الملايسة والشهرة في محبتها ، وهذا تأييد لمذهب سيبويه
في نقل الاسم من شيء إلى شيء للملايسة .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين
هذا الشاهد .

وبذا انفرد به الجاربردي دونهم .

(١) شرح الشافية / ٢١٢ .

(٢) البيت من البسيط ، لا يبي محمد خازن من قطعة مدح بها

الصاحب بن عباد ، كما في شرح شواهد الشافية ص ٢٩٨ ، وورد

غير منسوب في شرح الجاربردي .

أَدْعَى ، بالبناء للمجهول ، بمعنى أَسَمَى ، يتعدى إلى المفعول
الثاني تارة بنفسه ، وتارة بالباء ، يقال : دعوت الولد زيدا ،
إذا سميت بهذا الاسم . وأسماء : من أعلام النساء ، وأصله
وَسْمَاءٌ من الوسامة ، بمعنى الجمال ، ونهزا : تمييز ، والنهز :
اللقب ، تسمية بالمصدر . يقال نَهَزَهُ بِكَذَا نَهْزًا - من باب
ضَرَبَ - إذا لَقِبَهُ بِهِ .

في جمع التكسير :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد (١) :

٣ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ رِيْبِي عَلَى قَرَسِي

أَوْ هَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِي (٢)

هذا الشاهد من الشواهد العارضة . إذ عرض له هذا الشاهد في أثناء

شرحه لقول ابن الحاجب : (ليس وَجَلَةً بتكسير) حيث قال : (قوله : ليس رجلة بتكسير بل هي اسم جمع ، وذكر ابن الخباز أَنَّ فَعْلَةً لم يُكْسَر عليه إِلَّا اسمٌ واحدٌ

(١) شرح الشافية ص ١٣١ .

(٢) البيت من البسيط وهو منسوب (لحيي بن وائل) في النوادر

في اللغة (لأبي زيد) ص ٤٨ .

وجاء بغير نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٤٦٤ ،

وشرح ابن يعيش ٥/١٣٣ ، وشرح الجاربردى للشافية ص ١٣١ ،

وشرح شواهد الشافية ص ١٠٣ .

روى (بأصحاب) بدون زيادة الياء ، في النوادر ، وشرح ابن

يعيش وشرح شواهد الشافية .

وروى (ولا كذا) بدلاً من (أو هكذا) في جميع المصادر

السابقة ما عدا شرح ابن يعيش .

المعنى : ذكر أبو حاتم فقال : (كأنه قال : أَمَا أَقَاتِلُ فَارِسًا ،

ولا كما أنا راجلًا إِلَّا ومعني أصحاب ، فقد لقيت إذاً شَرًّا ،

أى أني أقاتل وحدى . ويقال : راجل ورجال . قال الله

تعالى في سورة البقرة من الآية ٢٣٩ : * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا

أَوْ رُكْبَانًا * أى فرجالة ، وكذلك من سورة الحج آية ٢٧ :

* يَأْتِيَنَّكَ رِجَالًاَوْ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ * أى رجالة) .

وهو (رَجُلٌ) عند ابن السراج ثم عَقَّبَ عليه الجاربردى . قائلا : والظاهر أَنَّهُ ليس المرادُ بِالرَّجُلِ هنا خِلافُ الرِّأَةِ لِأَنَّا نَجِدُ رَجُلَةً بِمعنى الرِّجَالِ ، وقد وَجَدَ رَجُلَةً بِمعنى الرِّجَالِ وهي خِلافُ الفِرسَانِ فيكون المرادُ به الرِّجُلُ بِمعنى الرَّاكِلِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الهَادِي أَنَّهُ جَاءَ رَجُلٌ بِمعنى رَاكِلٍ واستشهدَ بقولِ الشاعِرِ السابقِ مستشهداً به على أَنَّ قَوْلَهُ (رَجُلًا) بِمعنى رَاكِلٍ .

ذكر أبو حاتم في التعليق على البيت السابق : (رَجُلًا معناه رَاكِلٌ ، كما تقول العرب جاءنا فلان حافياً رَجُلًا . أى رَاكِلًا) . (١)

وقال ابن يعيش ضمن حديثه عن التصغير الشاذ : ر من ذلك قولهم : (رَوَيْجِلٌ) في تصغيرِ رَجُلٍ ، وقياسُهُ (رَجِيلٌ) كأنَّهم صَفَّروا رَاكِلًا في معنى رَجُلٍ وَإِنَّ لم يظهر به استعمال ، كما قالوا : رَجُلٌ في معنى رَاكِلٍ قال الشاعر :

أَمَا أَقَاتِلُ البيت

فكأنَّهم صَفَّروا لفظاً ويريدون آخر والمعنى فيهما واحدٌ . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب، هـ ——— هذا الشاهد . وقد ذكره ابن

يعيش والرضي .

وبهذا اتفق معهما الجاربردى، في موضوع الشاهد، وهو (رَجُلًا)

بمعنى رَاكِلٍ ، واختلفوا في الموضع ، حيث ذكره الجاربردى في باب جمع

التكسير، على حين ذكره ابن يعيش، والرضي في باب التصغير .

(١) انظر النوادر : ٤٩ .

(٢) شرح المفصل : ١٣٣/٥ .

وذكر في (١) جمع التفسير أيضا هذا الشاهد :

٤ - مَا زِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ
خِيَلًا تَكْرَهُ عَلَيْكُمْ وَرَجَالًا (٢)

هذا كالشاهد السابق استشهد به على أن (رَجَالًا) فيه بمعنى

رَجَالَة بفتح الراء وتشديد الجيم - جمع راجل . هذا معناه . وَأَمَّا

لفظه فهو جمع رَجُل - بفتح ضم - صفة مشبهة بمعنى راجل .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقتت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردي به دونهم .

(١) انظر شرح الجاربردي للشافعية / ١٣١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجبرير من قصيدة هجاء بها الأخطل
التغلبى في ديوانه ص ٣٦٢ ، و (العقد الفريد) لابن عبد ربه
١٣٢/٣ ، وشرح الشافعية للجاربردي ص ١٣١ ، ومجموعة
المعاني ص ٤٣ ، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ١١٥ .
وذكر الزمخشري أنه للأخطل ، وذلك عند تفسيره . لقوله تعالى
﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَاحِقَةٍ عَلَيْهِمْ هُمْ الْعَدُوُّ ﴾ آية (٤) من
سورة المنافقين ، الكشاف ١٠٩/٤ .

والمصواب أنه لجبرير ، كما قال البغدادي ، ولا أنه ذهب إليه الأكثرون
وروي فيه (عَلَيْهِمْ) بدلا من (عَلَيْكُمْ) .

ثانيا - شواهد تتعلق بالدلالة

(١)

ذكر الجاربردى في باب زيادة الحروف هذا الشاهد :

١ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهُ

فَرَجَّتِ الظَّلَامُ بِأُمَاتِكَا (٢)

الشاهد فيه (بِأُمَاتِكَا) ، حيثُ استعمل الشاعر الأُمَاتِ في

الإنسان ، على خلاف الغالب . إذ الغالب استعمالُ الأُمّهَاتِ في الإنسان ، والأُمَاتِ في البهائم .

لم يذكر هذا الشاهد ، ابن الحاجب ، وقد ذكره ابن جنبي ،

والزمخشري ، وابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وهو (أُمَاتِكَ)

وموضعه ، وهو باب زيادة الحروف .

(١) شرح الشافية / ٢٣٠ .

(٢) البيت من المتقارب ، ونسب لمرّوان بن الحكم ، في شرح شواهد

الشافية ص ٣٠٨ .

وورد غير منسوب في سر الصناعة ٢ / ٦٤ هـ ، والتصريف الطوكي : ٢٠٢ ،

والفصل : ٣٥٩ ، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٣ وشرح الرضي للشافية

٢ / ٣٨٣ ، واللسان (أم) ١٢ / ٣٠ وشرح الجاربردى للشافية : ٢٣٠ .

اللغة : قَبَحَ يَقْبَحُ - بفتح العين فيهما بمعنى أخزاه وشوّهه ،

والخزى ، انكسار يعتري وجه الإنسان بِذَلٍّ ، أما قَبَحَ يَقْبَحُ بضم

العين ، فيهما بخلاف حَسَنَ فَرَجَّتْ : كشفت .

وصف أُمّهَاتِ المخاطب بنقاء الأُفْرَاضِ فقال : إِذَا قَبَحَتِ الْأُمّهَاتُ

بفجورهن وجوه أولادهن عند الناس ، كَشَفَتِ الظَّلَامُ بِهِنِيا أفعالهن ،

والمراد : طهارتهن عما يتدنس به العرض .

ذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

٢ - تَرَكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

(٢) أَوْ يَرْتَبُّ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامَهَا

استشهد به على أن (بعض) جاءت هنا بمعنى (كل) .

(١) انظر شرح الشافعية : ٣١٥ ، شواهد الشافعية : ٤١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه ص ٢٢٨ ،

وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٩٤/١ ، ومجالس ثعلب

٥٠/١ ، والمختضب لابن جنى ١١١/١ ، والخصائص لابن جنى

٧٤/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٧٢/٢ ، وشرح

المعلقات السبع للزوزنى ص ١٨٣ ، وشرح القصائد العشر

للتبريزى : ٨ ، والكشاف ٦١٩/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور

٩٠ ، وشرح الجاربردى ، وتفسير القرطبي ٩٦/٤ .

وورد غير منسوب في الخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

ويروى في الديوان (يَمْتَلِقُ) بدلًا من (يَرْتَبُّ) ، وكذا في مجاز

القرآن . وقد ورد العجز فقط دون الصدر في شرح الحماسة ،

والخصائص ٧/٢ .

المعنى : يقول : إِنِّي تَرَكَ أَمَاكِنَ ، إِذَا لَمْ أَرْضَهَا إِلَّا أَنْ يَرْتَبُّ

نَفْسِي حِمَامَهَا ، فَلَا يَمَكْنُهَا الْبَرَاكُ ، وَتَحْرِيرُ الْمَعْنَى : إِنِّي لَا أَتْرُكُ

الْأَمَاكِنَ الَّتِي احْتَوَيْهَا وَأَقْلَبَهَا إِلَّا أَنْ أَمُوتَ .

انظر شرح المعلقة السبع : ١٨٣ .

وفي البيت شاهد آخر ، وهو (يَرْتَبُّ) ، حيث أسكن المفتوح لإقامة

الوزن ، واتصال الحركات . قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٩٠ :

(يَرْتَبُّ) ، وهو في الأصل منصوب ، لانه بعد أو التي بمعنى

(إِلَّا أَنْ) .

قال أبو عبيدة تعليقا على البيت السابق ^(١) : (فلا يكون الحمام ينزل ببعض النفوس ، فيذهب البعض ، ولكنه يأتي على الجميع . وقد قسّر البعض بدل الكل في قوله تعالى : * وَلَا تُحِلُّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ * ^(٢) فقال : بعض يكون شيئا من الشيء ، و يكون كلّ الشيء * .)

وقال الزمخشري أيضا تعليقا على البيت السابق : (أراد نفسه وإنما قصد تفخيم شأنها بهذا الإيهام . كأنه قال : نفسا كبيرة أي نفس ، فكما أن التذكير يعطي معنى التكبير وهو معنى البعوضة ، فكذلك إن صرح بالبعوض) . ^(٣)

قال الزوزني في شرح البيت السابق : (أراد ببعض النفوس هنا نفسه . هذا أوجه الأقوال وأحسنها ، و من جعل بعض النفوس بمعنى كل النفوس فقد أخطأ ؟ لأن بعضا لا يفيد العموم والاستيعاب) .
والإي ذلك ذهب أبو حيان . إذ يقول تعليقا على البيت السابق : (واستدلّاه على أن بعضا تأتي بمعنى (كل) بقول لبيد ، ليس بصحيح ، لأن بعضا على مدلوله إذ يريد نفسه ، فهو تبعيض صحيح) . ^(٤)

====
وقال ابن جني في الخصائص ٣٤١ / ٢ : (فقد قيل فيه ثمة يريد (أَوْ يَرْتَبِطُ) ، على معنى لا لزمنه ، أو يعطيني حقي ، وقد يمكن عندي أن يكون (يَرْتَبِطُ) معطوفا على (أَرْضَهَا) - أي ما رُمْتُ حيا فإني لا أقيم . والأول عندي أقوى) .

- (١) انظر مجاز القرآن ١ / ٩٤ .
- (٢) من الآية ٥٠ من آل عمران .
- (٣) الكشف ١ / ٦١٩ ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى * أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ * من الآية ٤٩ من سورة المائدة .
- (٤) شرح المعلقات السبع ١٨٣ / ١ .
- (٥) البحر المحيط ٢ / ٤٦٨ .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين الذين
وقفت على كتبهم هذا الشاهد ، وقد استشهد به بعض المفسرين
واللغويين كأبي عبيدة ، وشعلب ، والزمخشري .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، على حين
أنه انفرد به دون الصرفيين .

ثالثا - شواهد تتعلق بالمسائل البلاغية :

وذكر الجاربردى (١) في موضوع الإدغام هذا الشاهد :

١ - وَقَبْرٌ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ
وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ (٢)

(٣) هذا شاهد بلاغي . فقد استشهد به على تنافر الحروف

إذ أن التكرار الناشئ من تقارب مخارج الحروف ، أدّى إلى الشغل في النطق ، حتى لا يكاد يقوله أحد ثلاث مرات دون أن يتمتع فيه .

وهذا ما جعل البعض ينسبه إلى الجن .

(١) في شرح الشافية : ٣٢٧ .

(٢) البيت من الرجز ، وقيل هو من شعر الجن ، قالوه في حرب بن أمية لما قتلوه بشار حية منهم قتلها القفل الذي كان فيه . انظر الحيوان للجاحظ ٢٠٧/٦ ، والبيان والتبيين للجاحظ

٦٥/١ ، والتلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني ص ٢٦ ،

وشرح الجاربردى للشافية : ٣٢٧ ، ومعاهد التنصيص على

شواهد التلخيص ٣٤/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨٧ ،

وعلوم البلاغة للمراغي : ٢٦ .

اللغة : القفر : المفازة وأرض لا نبات فيها ولا ماء ، وحرب :

هو جد معاوية بن أبي سفيان .

قال البفدادي نقلا عن شرح تلخيص المفتاح للغزنوي : (في البيت

إقواء ، وهو من عيوب الشعر ، وإنما قلنا إقواء ، لأن البيت مصرع ،

وكل واحد من المصارعين فيه كبيت كامل) . شواهد الشافية : ٤٨٧

(٣) تنافر الكلمات هو من العيوب المخلّة بالفصاحة . انظر التلخيص

في علوم البلاغة : ٢٥ - ٢٦ .

قال الجاحظ تعليقا على البيت السابق : (قالوا : ومن الدليل

على ذلك أن هذين البيتين من أشعار الجن ، أن أحدا لا يستطيع أن
ينشدها ثلاث مرات متصلة لا يتعتع فيها .) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من

سبقهما من الصرفيين والنحويين .

وقد ذكره الجاحظ في كتابي الحيوان ، والبيان والتبيين ، والخطيب

القزويني .

وبذا انفرد الجاربردي عن الصرفيين بذكر هذا الشاهد .

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

٢ - يُذَكِّرُنِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَالَّذِي
أَخَافُ وَأَرْجُو وَالَّذِي أَتَوَقَّعُ (٢)

هذا شاهد بلاغي أيضا وهو عكس الشاهد السابق ، حيث إنه ثقیل
على اللسان ، على حين أن هذا الشاهد خفيف على اللسان ، وذلك لبعده
مخارج حروفه .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من الصرفيين
الذين كتبهم بين يدي ، هذا الشاهد .
وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٤٩ ، ونسب
لمسلم بن عقيل في محاضرات الأدباء ١٤٧/١ ، ونسب لأعرابي
من هذيل في الحيوان ١٤٨/٧ ، والبيان والتبيين ٢٣٠/٣ .
وورد غير منسوب في الحماسة لأبي تمام ٧١/٢ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي ٣١٦/٣ وشرح الجاربردى ، وشرح شواهد الشافية : ٤٨٨ .
اللفة : يُذَكِّرُنِيكَ : الضمير يعود على أم مالك التي ذكرها في
البيت السابق ، وهو : رعاك ضمان الله يا أم مالك ... الخ
وقوله (يُذَكِّرُنِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ) : يريد أنه لا ينساها في شيء من
الأحوال والأوقات ، ما يتقلب من خير باكر ، أو شر طارق ، فهو
يذكره ، وكذلك ما يخاف وقوعه أو يرجوه ، ولم يصرّ منها على
يقين يذكره أيضا ، وكذلك ما صار فيه على يقين فهو يتوقعه ، يذكر
أيضا ، وإذا تأملت حوادث الدهر وجدتها لا تنقسم إلا إلى قسمته ،
لأنها لا تخلو من أن تكون محبوبة أو مكروهة ، أو واقعة ، أو منتظرة
أو مخوفة أو مرجوة .

رابعاً - شواهد تتعلق بمسائل النحو :

وذكر الجاربردى (١) في معاني حروف الزيادة هذا الشاهد :

١ - وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ

تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ (٢)

واستشهد به على أَنَّ (تَبْكِي) للمغالبة (٣) ، ونجوم الليل

مفعولة وهي المغلوطة بالبكاء ، فَإِنَّ الشمسَ غَلَبَتْ النجومَ بكثرة البكاء .

(١) في شرح الشافية : ٥٤٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لجبرير يرثي عمر بن عبد العزيز . في ديوانه

: ٢٣٥ ، ونسب إليه في الكامل للمبرد ٢٧٣/٢ ، والعقد الفريد

لابن عبد ربه ٣٦٦/٢ ، وأمالى المرتضى ٥٢/١ ، والصحاح (كسف)

١٤٢١/٤ ، والعياب للصاغاني حرف الغاء (كسف) : ٥٣٦ ،

واللسان (كسف) ٢٩٩/٩ ، وشرح الجاربردى ، والقاموس

المحيط للفيروزآبادى (كسف) ١٩٠/٣ ، والاشباه والنظائر

للسيوطي ١٣٢/٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٥٢٦ .

وورد غير منسوب في شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقي : ١٩٢ ،

واللسان (بكى) ٢٨٣/١٤ ، و (شمس) ١١٣/٦ ، وهذه

الرواية وردت في الكامل ، والعقد الفريد ، والصحاح ، وأمالى

المرتضى ، والاشباه والنظائر .

(٣) المغالبة : (هو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مُسْتَدَاً إلى الغالب

فيه وَيُهْتَنَى عَلَى (فَعَلْتَهُ) بفتح العين (أَفْعَلَهُ) بضمها ،

وإن لم يكن من هذا الباب لكثرة معاني (فَعَلَ) وكثرة

مجيء الفعل بمعنى المغالبة ما عين مضارعه مضموم ، كالكبر ،

والكفر ، والقمر للغلبة في الكبر والكثرة والقمار ، نحو (كَارَمَنِي

فَكَرَّمْتَهُ أَكْرَمَهُ) ، أى غلبته في الكرم ، هذا وإن غلبته فيه ،

وهذا الوجه نقله عن الجوهرى ، وذكر وجهين آخرين :

أحدهما : نصب النجوم بكاسفة - أى لا تكسفها لعدم ضوئها فلا يكون من بابِ المبالغة .

وثانيهما : نصبها على المفعول معه ، بتقدير الواو التي بمعنى (مع) وقالَ إِنَّ هذا الوجه بعيدٌ . وقال السيوطي : (هذا أغربُ الوجوهِ المقلدةِ في هذا البيت) . (١)

وهناك رواية أخرى للبيت أوردها الصاغاني وهي :

فَالشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ
تُشْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ (٢)

====
فإن غلبك فيه قلت : (فكرمني يكرمني) . . . هذا إذا لم يكن الفعل مثالا ، ولا أجوفاً ، ولا ناقصا يائيين ، فإذا كانوا كذلك ، فإن باب المبالغة منه يُبْنَى على (فَعَلْتَهُ) بالفتح (أَفْعَلُهُ) بالكسر لا بالضم ، فيقال : واعدني ، فوعدته ، أعدُهُ .
ويا سرني فيسرته أَيَسَّرُهُ ، ويايعني فبعته أَيَبَّعَهُ ، وراماني فرميتهُ أَرَمَيْتُهُ ، لئلا يلزم خلاف لفthem ، إن لم يجي من هذه المعتلات (يَفْعُلُ) بضم العين . . . انظر شرح المناهج الكافية لذكرها الا نصارى : ٢٣ - ٢٤ .

(١) الاشباه والنظائر ١٣٢ / ٣ .

(٢) ووردت هذه الرواية أيضا في شرح أبيات مشككة الإعراب للغارقي ، واللسان ، والقاموس المحيط (كسف) وهي رواية الديوان .

وقال : (هكذا الرواية ، أى أن الشمس كاسفة تبكي عليك الدهر والنحاة يروونه مغيرا وهو : (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) . أى ليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلّة ضوءها وكائنها عليك) . (١)

فكاسفة على روايته بمعنى منكسفة من الفعل اللازم .

وقد تبعه صاحب القاموس المحيط فرواه كروايته وقال : (أى كاسفة لموتك تبكي أبدا ، وهم الجوهري فغير الرواية بقوله : (والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) وتكلف لمعناه .) (٢)

واعترض البغدادى على تغليط صاحب القاموس المحيط للجوهري فقال : (وتغليط الجوهري في الرواية المذكورة غير جيد ، فإنّها رواية البصريين ، وما صححه تبعاً لصاحب العباب رواية الكوفيين .

قال ابن خلف في شرح شواهد سيبويه : اختلف الرواة في هذا البيت فرواه البصريون (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) ورواه الكوفيون (الشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ) ، ورواه بعض الرواة بنصب النجوم ، وبعض آخر برفعها ، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم من الرواة ، وذوى المعرفة بالإعراب من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات وقياسها في العربية وَمَنْ رَوَى : (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ) فَإِنَّهُ اسْتَعْظَمَ أَنَّ تَطْلُعَ وَلَا تَنْكَسِفُ مَعَ الْمَصَابِيهِ ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ تَغْلِبُ بَيَكَاثُهَا عَلَيْكَ نَجُومُ اللَّيْلِ وَفِي هَذَا التَّأْوِيلِ وَجْهَانِ :

(١) العباب ، حرف الفا / ٥٣٦ .

(٢) القاموس (كسف) ١٩٠ / ٣ ، ومعنى قوله (تكلف لمعناه) أنه

جعل له من باب المغالبة .

(٣) انظر شرح شواهد الشافية / ٢٧ .

أحدهما : أن يُرَادَ بالنجوم والقمر حقيقتيهما إدعاءً.

ثانيهما : أن يُرَادَ بهما سادات الناس والأُمَمَ ماثلاً .

وقال آخرون :

(نجومٌ) مفعولٌ (تكي) من غير اعتبارِ المغالبةِ ، والمعنى

أنَّ الشمسَ تكي عليك مدةَ نجومِ الليلِ والقمرِ ، فنُصِبَ على الظرفِ ، وحُكِيَ
عن العربِ : لا أَكَلَّكَ سعدَ العشيرةِ : أى زمانه .

وقال جماعة :

إنَّ (نجومَ منصوبةً) بكاسفةٍ والقمرَ معطوفاً عليها . وهذا
أشهرُ الأقوية وأقربها مأخذاً .

والمعنى أن الشمس لم تقو على كسفِ النجوم والقمر ، لا لظلامها
وكسوفها [(١)] .

وقد لخص ذلك المرتضى (٢) فقال : فأما في انتصاب النجوم

والقمر وجوه ثلاثة :

أولهما : نصبهما بكاسفة ، وقال : أراد الشمس طالعة

ولست مع طلوعها كاسفة نجوم الليل والقمر ، لأنَّ عظم الرزق قد سلبها
ضوءها فلم يناف طلوعها ظهور الكواكب .

ثانيهما : أن نصبها على الظرف ، قال : كأنه أخير بأن

الشمس تهكيه ما طلعت النجوم ، وظهر القمر .

ثالثهما : على المغالبة ، وهو أن يكون القمر والنجوم باكين

الشمس على هذا المرثى المفقود ، فبكتهن ، أى غلبتهن بالبكاء .

(١) انظر شرح شواهد الشافية : ٢٧ -

(٢) في الأُمَمِ ٥٢ / ١ .

وقد تبعه في ذلك أيضا الفارقي (١) ، وأضاف وجها رابعا
(وهو أن يكون أراد الواو التي في معنى (مع) ، فكأنه قال :
(تهكي عليك نجوم الليل والقمر) أي : (مع نجوم الليل والقمر) ، فيكون
مفعولا معه ، كما تقول (استوى الماء والخشبة) ، أي : مع الخشبة
والمعنى ساوى الماء الخشبة ، وقد حذف الواو ، وهذا أبعداها .
لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .
وبذا انفرد الجارودي بذكره عنهم .

(١) انظر أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٢ - ١٩٣ .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد وذلك عند حديثه عن أسما

الزمان والمكان لبيان أن مجر مصدر وليس اسم زمان ولا مكان :

٢ - كَانَ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا

عَلَيْهِمْ قَضِيمٌ نَشَقَّتْهُ الصَّوَانِعُ (٢)

الشاهد فيه (مَجْرًا) استشهد به على أن المضاف محذوف

والتقدير : كَانَ مَوْضِعَ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ ، وَالْمَجْرُ مَصْدَرٌ مضاف إلى الفاعل ناصب لذيولها .

(١) انظر شرح الشافعية / ٧٠-٧١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهوللنابغة الذبياني في ديوانه / ٧٩ ، وفي الصحاح (نطق) ١٥٦١ / ٤ ، والفصل : ٢٣٩ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى / ١٧٤ ، وشرح ابن يعيش / ١١٠ / ٦ ، واللسان (قضم) ٤٨٨ / ١٢ ، وشرح الجاربردى للشافعية / ٧٠ ، وشرح شواهد الشافعية / ١٠٦-١٠٧ ، وخزانة الأدب ٤٥٣ / ٢ - ٤٥٤ . وهو غير منسوب في الإيضاح العضدى للفراسي / ١٨٩ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٧ / ١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٦٧ / ١ ، وشرح الرضي للشافعية ١٦ / ٢ ، وشرح الشافعية للنيسابورى (مخطوط) الورقة : ٢٦ .

اللغة : الرَّامِسَاتُ كما في اللسان (رمس) ١٠٢ / ٦ : الرياح الزافيات التي تنقلُ التراب من بلدٍ إلى آخر ، وقال الجاربردى : هي التي تثير التراب ، وتدفن الآثار ، من الرمس وهو الدفن . والقضيم : جلد أبيض يكتب فيه ، وقال شارح الديوان : هو حمير من جريد أو آدم تترمله الصوانع : أى تعمله وتخرزه . قال البغدادي لا يناسبه قول الجاربردى .

ثم قال : وإنما تأولوا هذا البيت بما ذكرنا ، لأنهم لو لم يُقدِّروا المضاف . فلما أن جعلوا المجرَّ مصدرًا ، أو اسمَ مكانٍ . لا سبيلَ إلى الأول ، وإلا لم يستقم الإخبارُ بقوله (قضيْم) ، لأنَّ الرِّقَّ وهو القضيْمُ لا يَصِحُّ تشبيهُه بالجرِّ (١) ، ولا إلى الثاني ، وإلا لم يكن لنصب ذيولها وجهًا لسا م ر .

قال ابنُ بَرِي : ر قال أبو الحجاج : بل لا بُدَّ من اعتقادِ محذوفاتٍ ثلاثة يَصِحُّ بها المعنى ، تقدِّرها : كأنَّ أثرَ موضعٍ مَجَرَّ الراساتِ ذيولها نقشَ قضيْمٍ) . (٢)

قال البغدادي : (وقال بعضُ فضلاء العجم في شرح أبيات الفصل يقول كأنَّ أثرَ جرِّ الرياحِ الراساتِ ذيولها على ذلك الربعِ قضيْمٌ . أي خطوطُ قضيْمٍ زينتُه بالكتابةِ النساءُ الحاذقاتُ للكتابةِ ، أو كأنَّ موضعَ الراساتِ . قضيْمٌ ، شبهَ آثارَ جرِّ الرياحِ بالخطوطِ في القضيْمِ أو موضعِها الذي هبَّت عليه بالقضيْمِ المنقُوق .

===
القضيْمُ : جلدٌ أبيضٌ يُكتبُ فيه ، لأنَّ الصوانعَ جمعُ صانعةٍ ، والمعهودُ في نساءِ العربِ النسجُ ، وما أشبهه ، لا الكتابةُ . والمعنى يقتضيه أيضا . فإنَّ الرملَ الذي تمرُّ عليه الرياحُ ، يُشبهُ الحصيْرَ المنسوجَ ، والعربُ لا يعرفُ الكتابةَ رجالها فضلًا عن نساءها ، وإنما حدث الخطُ والكتابةُ في صدرِ الإسلامِ . نَمَقَتْهُ : في الصحاح : زينتُه . انظر شرح شواهد الشافية ١٠٦-١٠٧ والخزانة ٤٥٣/٢-٤٥٤ .

(١) هكذا في شرح الجاربردي ، وصوابُ العبارة : لا يَصِحُّ تشبيهُ بالجرِّ .

(٢) شرح شواهد الإيضاح : ١٧٥ .

(٣) رواية الديوان (عليه حصيرٌ نَمَقَتْهُ الصوانعُ) ، بدلًا من (عليه قضيْمٌ) .

وفي البيت سؤال وجواب ، أما السؤال :

فإن المجرَّ اسم للمكان . وقد عمل في ذيولها ، ويان كونه
اسما للمكان ، أنه أخبر عنه بقضيم ، ولا يستقيم المجرُّ بمعنى الجرِّ ، لأنَّه
يؤدِّي إلى تشبيهه وهو معنى بالرقِّ وهو عين ، ولا معنى لذلك .

والجواب : أنَّ اسم المكان لا يعمل باستقراء لغتهم ، وإذا

وجدنا ما يخالفه وجب تأويله ، وله هنا تأويلان :

أحدهما : تقدير مضاف قبل مَجْرَّ ، والمَجْرُّ مصدر ، والتقدير :
كان موضع جرِّ الراسات ، وهو خير من تقدير أثر ، لئلا يحصل ما هرب عنه
من الاخبار بقضيم . إن الأثر يشبه بالكتابة لا بالرقِّ ، وقرضنا هنا
التشبيه بالرقِّ . ولقائل أن يقول : لعلَّ من قال إنَّ تقدير (كأنَّ أثر
جرِّ الراسات) . قدَّار قبل (قضيم) مضافا محذوفا ، وهو خطوط
قضيم فيصح المعنى .

والوجه الثاني : أن يكون مَجْرَّ مَوْضِعًا على ظاهره ، والمضاف
محذوف من الراسات ، كأنه قال : مَجْرَّ جرِّ الراسات ، ويتأكد هذا بأمرين :

أحدهما : مطابقة المُشَبَّه بِالمُشَبَّهِ به ، لأنَّ فيه ذكر الموضع
أولا ، والأثر ثانيا ، كما أنَّ المُشَبَّه به ذُكر فيه الرقُّ أولا ، والتنميق ثانيا .
والآخر : أنَّ المحذوف مدلول عليه بمجرِّ ، لأنَّ مجرَّا معناه الجرُّ ،
فلم يقدر إلَّا بما دلَّ عليه ، بخلاف التقدير الأول ، فإنَّ المؤدَّى إليه

(١) قال البغدادى : (وردَّ ابن المستوفي قوله - أي قول الأندلسي -

تقدير موضع خير من تقدير أثر ، لأنَّه لا فرق بينهما ، ولأنَّ أثر

الجرِّ وموضع الجرِّ واحد . إلَّا أن يتوهم متوهم أن أثره ما بقي

من فعله ، وموضعه مكان فعله) . شرح شواهد الشافية : ١٠٧ .

امتناع استقامته في الظاهر ، وهو موجود بعينه ها هنا مع الوجهين الآخرين
ويضعف من جهة أن (ذيلها) تكون منصوبة بمصدرٍ مُقَدَّرٍ ، والنصبُ
بالمصدر المُقَدَّر لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قَدَّمَ التقدير الأول (١) .

وقد ذكر الشاهد أيضاً أبو علي الفارسي ، والزمخشري وابن يعيش
وابن الحاجب ، والرضي .

وبدا اتفق الجاربردي معهم في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (مَجَرَّ) ، على أن فيه حذفاً مضافاً ، تقديره أثر ، أو موضع .

كما تجده يتفق مع الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب في موضع
الاستشهاد ، وهو (باب مصدر الثلاثي) .

على حين نجد أن رضي يذكره في باب (النسب) .

(١) انظر شرح شواهد الشافية ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، وقد ذكر البفداي

أن هذا الكلام ملخص من شرح المفصل للاندلسي ، وقال أيضاً
قد نقله ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل . وقد وجدت هذا
الكلام كما هو في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

تأتي بل بمعنى رب :

وذكر في الوقف هذا الشاهد : (١)

٣ - بل مَهْمَهٍ قَطَعَتْ بَعْدَ مَهْمَوٍ (٢)

استشهد به على أن (رُبَّ) بعد (بل) مقدرة والجري بها .

قال العيني :

قوله : { بل مَهْمَهٍ . أى بل رُبَّ مَهْمَهٍ ، فَحُذِفَتْ رُبَّ ، وبقي
عملها . وهذا بعد بل قليل } .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافعية ص ١٧٤ .

(٢) الشاهد من الرجز :

وقد ورد منسوباً للرؤية في (اللسان) (بلل) (١١/٧٠) ،
وذكر قبله :

أَعْتَى الْهَدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعَمَّ

قال العيني في شرح الشواهد الكبرى ٣/ ٣٤٥ : (وقيل : إِنَّ قَائِلَهُ رُوءِيَّةٌ ، وقيل

: الْمَجَاجُ وَالذُّ رُوءِيَّةٌ ، ولم أجده في ديوانه) ، وانظر شرح

شواهد الشافعية ص ٢٠٢ .

وقد رجعت إلى ديوان رؤية : ١٦٦ ، فوجدت البيت برواية

أخرى وهي :

وَمَهْمَهٌ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمِهِ

وبعده : أَعْتَى الْهَدَى ... وليس قبله .

وقد ورد غير منسوب في الصحاح (بلل) (٤/ ١٦٤١) ، وشرح

الجاربردى للشافعية / ١٧٤ .

اللفظة : الْمَهْمَه : المفاضة البعيدة الأطراف ، ومفعول (قَطَعَتْ)

محذوف ، وهو ضمير المَهْمَه : أى قطعتها وتجاوزتها .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، ولا من سبقهما
من النحاة والصرفيين الذين وقفت على كتبهم ..

وقد ذكره الجوهري وابن منظور .

(١)
قال الجوهري : وربما وضعوه - يعني (بَلَّ) موضع
(رُبَّ) كقول الرازي :

بَلَّ مَهْمَ... الخ

يعني رُبَّ مَسْهَمَه ، كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعا .

وبهذا اتفق معهما الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت

وانفرد بذكره دون ابن الحاجب والرضي وغيرهما .

دخول حروف الجر على الضمائر :

وذكر في ذلك هذا الشاهد : (١)

وَأَمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٢)

واستشهد به على أن دخول الكاف على الضمير في (كَهَا)
شاذ في الاستعمال ، لا في القياس ، لأن القياس أن تدخل الكاف على
الاسم ظاهراً ، كان أو مضراً ، كسائر الحروف .

(١) في شرح الشافية : ٢٦٤ .

(٢) هذا شطر بيت من الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه : ٧٤٠ ،

ونسب إليه في الكتاب ٣٨٤/٢ وشرح أبيات سيبويه لأبي

سعيد السيرافي ٩٥/٢ ، والمفصل : ٢٨٩ ، وشرح ابن يعيش

٤٤٠/١٦ ، شواهد العيني ٢٥٣/٣ ، وشرح التصريح

٣/٢ ، والخزانة ٢٠٢/١٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٤٥ .

وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ١٣/٣ ، وشرح

الأشـموني : ٢٠٨/٢ ، وقبله :

نَحَى الذَّنَابَاتِ شَيْئًا لَا كَثَبًا

وفي رواية (خَلَى) وفي رواية وَأَمُّ أَوْعَالٍ بالنصب .

اللفظة : أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم ، وفي (نَحَى)

ضمير يعود إلى حمار وحشي ذكره ، ومعنى نَحَى : مضى

في عَدْوِهِ ناحية من الذنابات ، فكانه نَحَاهُ عن طريقه شمالاً

بالقرب من الموضع الذي عَدَا فيه ، وقوله (كَهَا) أي كالذنابات

أو أقرب منها ، والذنابات : جمع ذنابة : بكسر الذال ،

وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل

ويرى سيبويه أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية
 إذ يقول : (إن الشعراء إذا اضطروا ، أضمرُوا في الكاف ، فيجرونها
 على القياس . (١)

ووضح سيبويه أن العلة في ذلك - أي في عدم دخول الكاف
 على الضمير - هو أنهم استغنوا عنها بمثل . (٢)
 وتبعه في ذلك غيره . (٣)

لكن السهيلي كان يرى أن ذلك ليس بعلّة لا مبرر :

الأول : لأن السؤال لازم حتى له ، لأن السائل كماله
 أن يقول : لم لم تدخل على المضمّر ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا
 في المضمّر بمثل ، فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ والثاني :
 أن الكلام بمثل إذا قلت : مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف
 استغنوا بالأطول عن الأوجز ، وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن
 الأطول ، وبالأخف عن الأشقل .

وإنما السرُّ في ذلك عنده ، أن الكاف لما كانت من حروف الجر ،
 وحروف الجر لا تدخل على المنفصل ، بل على المتصل ، ولذلك وجب أن لا
 يكون بعدها ضمير منفصل أصلاً ، ولكن العرب فعلت عكس هذا ، قالوا
 زيد كهُوَ ، فأدخلوها على المنفصل ، وهذا خلاف القياس في حروف الجر ،
 ولم يدخلوها على ضمير متصل أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ، ولا متكلم
 ولا غائب .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤ .

(٢) انار الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٣) انظر الفصل : ٢٨٩ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٤٢٠ .

وعلة ذلك وسرّه كما يقول: (أن الكاف فيها ما في كان من معنى التشبيه ، والاسم المخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكان ، إذا قلت : كان زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كان لا يتصور أن يكون ضميرا متصلا ، لأن اسمها حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم المشبه به في باب كأن ضميرا متصلا ، لم يكن المشبه به في باب الكاف ضميرا متصلا ، لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه . (١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ، وقد ذكره سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش .

وهكذا يتفق الجاريدى معهم في موضوع الشاهد وهو (كها) إلا أنه اختلف معهم في موضعه ، حيث ذكره في باب حروف الجر والإضافة ، وهذا على ما يبدو لي مكانه الصحيح ، لأنه يتعلق بدخول حروف الجر على الضمائر ، فهو إذن يتعلق بالنحو لا بالبنية .

على حين ذكره الجاريدى في (باب تخفيف الهزة) ، وليس هذا موضعه ، ولعل السبب في ذلك ، لأنه ساقه شاهدا على التعريف بأحد أنواع الشوان ، وهو الشاذ في الاستعمال .

(١) انظر أمالي السهيلي : ٤٠ ، ٤١ .

ذكره الجاربردى في الاعلال هذا الشاهد : (١)

٥ - يا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تَغْلِبُنِ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ (٢)

استشهد به على أَنَّ (قُوبَاءَ) وهو ما عينه وأُوْبِعِد ضمةً ، فلا تقلب فيه الواوِياءَ ولا الضمة كسرة لعدم تطرّف الواوِفيهما .
وقد اختلفوا في صرف (قُوبَاءَ) وعدم صرفها . فبعضهم يقول إنّها موءنة لا تنصرف والجمع قُوبٌ .

(١) شرح الشافية ص ٣٠٥ .

(٢) هذا الشاهد من الرجز . وقد ورد منسوباً الى ابن قنان في

(اللسان) (قوب) (١/٦٩٣) .

وهو غير منسوب في إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٤٤ ، ٣٥٣ ،
والجمهرة لابن دريد ٣/١٥٤ ، ٢٠٩ ، ٤١١ ، والجل للزجاجي

ص ١٦٦ ، واللامات للزجاجي ص ٨٢ ، والصاح (قوب) (١/٢٠٦) ،

والمنصف ٣/٦١ ، وشرح الجاربردى للشافية ، ومغني اللبيب :

٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٩١ ، وشرح

التصريح ٢/١٨١ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٩٩ .

روى (هل تذهبن) بدلاً من (تغلبن) في المغني ، وشرح

شواهد الشافية وشرح التصريح .

وروى (من هذه) بدلاً من (لهذه) في إصلاح المنطق : ٣٥٣ .

روى (يا عَجَبِي) في الجمهرة ٣/١٥٤ ، وروى (يا عَجَباً)

بالتنوين في الجمهرة ٣/٢٠٩ .

اللفظة : يا عَجَباً : بفتح الـ ألف . إما أن تكون الـ ألف للندبة ، وإما يكون أصلها : يا عَجَبِي ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو قوله تعالى :

﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ ﴾ . من الآية ٥٦ من سورة الزمر .

القُوبَاءُ : كما في الصحاح واللسان (قوب) ذاءً معروفاً

ينتشر ويتسع يُعَالَج بالريق ، وفي الجمهرة القُوبَاءُ : شيءٌ

يُذْهِر في الجلد مستدير فيقُوبُهُ . الفليقة : الداهية ، والريقة :

القطعة من الريق .

والمعنى أَنَّ أعرابياً أصابته قُوبَاءٌ فقل له اجعل عليها شيئاً

من ريقك وتعمدها بذلك ، فإنها ستذهب ، فتعجب من ذلك .

ويرى ابن جنى أنها مصروفة فقال تعليقا على البيت السابق : (قُوبَاءُ) ساكن الواو مصروف (١) .

وقد وَضَحَ الجوهري العلة في ذلك (٢) فقال : (وقد يُسَكَّنُ الواو من قُوبَاءُ استثقالا ، فإن سَكَّنْتَهَا ذَكَّرْتَ وصرفت ، والياء فيه للإلحاق بقُوطَاس ، والهمزة منقلبة منها) .

وقال ابن السكيت (٣) : (ليس في الكلام فُعْلَاءُ مضمومة الفاء ساكنة العين مدودة ، إلا حرفان : الْخُشَاءُ ، الْخُشَاءُ الْأُذُن ، وهو العظم الناتئ وراء الْأُذُن ، وَقُوبَاءُ ، والأصل فيهما تحريك العين) .

قال الجوهري : (من قال قُوبَاءُ بالتحريك قال في تصغيره قُوبِيَاءُ ، ومن سكن قال : قُوبِيَّيْنِ) .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، هذا الشاهد .

وقد ذكره الجوهري ، وابن جنى ، وابن منظور .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (قُوبَاءُ)

وإن اختلفوا في الموضع .

وجلي أن هذا الشاهد من الشواهد النحوية . إذ يتعلق بموضوع

(الممنوع من الصرف) ، كما لا يخفى أنه يتعلق بموضوع الإلحاق ، وقد

استشهد به الجاربردى في باب الإللال .

وقد ذكر الزجاجي هذا الشاهد ولكنه اختلف في موضوع الشاهد

وهو (يا عجا) حيث استشهد به على أنه يجوز الاستفناء عن

لام المستفئات بالالف ، وتبعه في ذلك من جاء بعده من

المتأخرين ، كابن هشام والسيوطي وخالد الزهرى .

(١) المنصف ٦١ / ٣ .

(٢) الصحاح (قوب) ٢٠٦ / ١ .

ونذكر الجاربردى في الإبدال هذا الشاهد: (١)

يَسْتَنُّ فِي عُلُقَى وَفِي مُكُورٍ (٢) - ٦

استشهد به على أن من روى (عُلُقَى) بغير تنوين - جعل ألفه للتأنيث (١) ولم يقل في واحدة عُلُقَاة، ومن نَوَّنَهُ جعل ألفه للإلحاق،

(١) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ص ٢٣٢، وفي الكتاب ٢١٢/٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٦٥، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤١٣/٢، والمقصود والمدود (لابن ولاد) ص ٧٤، والصحاح (مكر) ٨١٩/٢، (علق) ١٥٣٢/٤، والخصائص لابن جني ١٢٧٢، والتبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمرى ٥٤٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٣٧/١، واللسان (مكر) ١٨٤/٥، وعلق ٢٦٤/١٠، وشرح الجاربردى للشافعية: ٣١٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٥٥، وشرح شواهد الشافعية: ٤١٧.

وهو منسوب للرؤبة في التكملة لأبي على الفارسي تحقيق: د. كاظم المرجان ص ٣١٢ والخصائص ٣٠٩/٣، ومجالس العلماء للزجاجي: ٥١١، والمخصص لابن سيده ١٨١/١٥، وغير منسوب في جمهرة اللغة ١٣٠/٣، والخصائص ٢٧٤/١. روى في الديوان (فحط) والمراجع السابقة فيما عدا الكتاب، وما ينصرف، والتكملة والتبصرة، والمخصص، وشرح شواهد الشافعية برواية (يَسْتَنُّ) وفي اللسان جاء بالروايتين، وفي المقصور لابن ولاد (يَحْطُ)، والخصائص (فكر).

اللفة: (العلق): كما في اللسان (علق) - شجرة تدوم خضرتها في القليل ولها أفنان طوال دقاق، وورق لطاف، والمُكُور: ضرب من الشجر، كالرغل. ومعنى يَسْتَنُّ: يرتعى. وسن المشية: رعيها، وأصله أن يُقام عليها حتى تسمن وتلاص جلودها

وجعل واحد (علقاة) . وهذا جواب ما استشكله أبو عبيدة . (١)

وهو من شواهد سيبويه ، وقد استشهد به أبو علي الفارسي ، وابن

جني وقال سيبويه : (... وكذلك العلقى . ألا ترى أنهم إذا
أنشأوا قالوا : علقاة ، وأرطاة ؟ لأنهما ليستا ألف تانيث) (٢)

وقال أيضا : (وبعض العرب يؤنث العلق ، فينزلها منزلة

البهي ، يجعل الألف للتانيث ، وقال العجاج :

يَسْتَنُّ البيت

فلم ينوئه . (٣)

وقال أبو علي الفارسي : (... قالوا : أرطاة ، فألحقوا التاء ،

ولو كانت للتانيث ، لم تدخله التاء . ألا ترى أنه لا تجتمع في اسم

علامتان للتانيث . فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفات

علم أنها للإلحاق دون التانيث . ومثل : (الأرطى) فيما وصفت ،

(العلق) ، لأنهم قالوا : علقاة ، وزعم سيبويه أن بعض القرب

==== فتكون كأنها قد سُنَّت وصقلت كما يُسَنُّ الحديد ، وهذا خلاف

ما فسره الجاربردى حيث قَسَرَ الاستئان بالقاص . فقال :

(واستنَّ الفرس وغيره : أى قصص ، وهو أن يرفع يديه ويطرعهما

معا ويهجن برجليه) .

(١) انظر تلك المسألة في شرح الجاربردى للشافعية : ٣١٥ ، وانظر

التفاصيل أيضا في مجالس العلماء : ٥١ ، والمخصص ١٥ / ١٨٠ -

١٨١ ، واللسان (علق) ٢٦٤ / ١٠ .

(٢) الكتاب ٢١١ / ٣ .

(٣) المرجع نفسه : ص ٢١٢ .

أَنْتَ الْعَلَقُ ، وَأَنْ رُؤْيَا لَمْ يُنَوَّنْ فِي قَوْلِهِ . . . الْبَيْتُ السَّابِقُ (١) .

من الواضح أن هذا الشاهد من الشواهد النحوية ، إذ يدخل في باب المنوع من الصرف ، وعلى الرغم من ذلك فقد استشهد به الجاربردي في باب الإعلال . وكان يستحسن أن يستشهد به في باب الإلحاق وقد لوحظت هذه الظاهرة على الجاربردي ، فكثيرا ما يستشهد في الموضوع بشاهد ليس منه .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي هذا الشاهد وقد ذكره سيويه ،
والفارسي ، وابن جني .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (علق)
واختلفوا في الموضع (٢) حيث ذكره سيويه في (المنوع من الصرف)
وهذا على ما يبدو لي المكان الصحيح له ، وذكره الفارسي في باب الألف
المشتركة بين التانيث وغيره ، على حين أن الجاربردي ذكره في باب
الإبدال .

(١) التكملة : ٣١٢ .

(٢) إذ ذكره سيويه في (هذا باب ما لحقته الألف في آخره
فمنعه من الانصراف في المعرفة والنكرة) .
وذكره أبو علي في (باب ما جاء على أربعة أحرف ما كان آخره
ألفا من الأبنية المشتركة بين التانيث وغيره) .

التشنية :

وذكر الجاربردى في الإمالة ^(١) هذا الشاهد :

٧ - بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ ^(٢)

قال الجاربردى : (وكذا أسيل اليتامى والنصارى ، لأنَّ اللفَّ فيهما عن ياء بدليل قولهم : يتاميان ونصاريان . فإنَّ تشنية الجمع جائزٌ على تأويل الجماعتين كقول الشاعر :

(بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ) تشنية رماح

فكان الجاربردى يريد أن يقول : لماذا جازت تشنية يتامى ونصارى وهما من الجموع . فأجاب : لأنَّ تشنية الجمع جائزة على تأويل الجماعتين كقول الشاعر ...

أى رماح هذه القبيلة ورماح هذه القبيلة . فالمراد لكل فرد من أفراد

هذه التشنية جماعة .

(١) انظر شرح الشافعية : ٢٤١ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وورد منسوب لآبى النجم العجلي في المفصل :

١٨٧ ، وشرح ابن يعميش ١٥٥/٤ ، وشرح شواهد الشافعية : ٣١٢ -

٣١٣ ، والخزانة ٣٩٤/٢ ، ٥٨٠/٧ - ٥٨١ ، وورد غير منسوب

في شرح الجاربردى للشافعية : ٢٤١ ، وقبله :

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّقَلُّلِ * ، وأول الرجز :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الواسع الفضل الوهوب المجزل
اللغة : تَبَقَّلْتُ الناقةَ وَابْتَقَلْتُ : رعت البقل ، والبقل كل نبت

أخضر له وجه الأرض . ومالك : هو صبيعة بن قيس من هوازن

ونَهْشَل : أبو دارم قبيلة من ربيعة .

والمعنى : أن بني عجل قوم الشاعر جاؤا إلى ذلك الموضع

فرعوه ولم يخافوا رماح هذين الحيين ، وكان قد وقع بين بني مالك

ونَهْشَل حروباً فتحاوى جميعهم الرعوى ^{فيها} بين فلج والصمان مخافة

الشز حتى عفا كلوه ، وطال ، فذكر أن قومه رعوه ولم يخافوا

أحداً لعزهم ومنعتهم .

وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري إذ يقول : (وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ، وأنشد البيت السابق) (١) .

(٢) وتبعه ابن يعيش .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي .

وهكذا نجد الجاربردي يتفق مع الزمخشري ، وابن يعيش في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو (رماحي) ، وإن اختلفا في موضع الاستشهاد حيث ذكره الزمخشري في باب (التثنية) .

على حين ذكره ابن يعيش في (مبحث المركبات) أما الجاربردي فقد ذكره في باب الإمالة .

(١) انظر الفصل ص ١٨٢ ، وقد ذكره أيضا في الكشاف في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ من سورة الأعراف من الآية

١٦٠ . انظر الكشاف ١٢٤/٢ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٥٣/٤ .

خامسا - شواهد تتعلق بالبنية : وهي موزعة كالتالي :

- أ - شواهد تدل على اطراد القاعدة .
- ب - شواهد تتعلق بالشذوذ .
- ج - شواهد تتعلق بالضرورة الشعرية .

*

أ - شواهد تدل على اطراد القاعدة :

الميزان الصرفي وتدخل فيه قضايا الزيادة .
في أوزان الأسماء :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

١ - نَحْوُ الْأَمِيلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُتَكْرِرًا

بَفَتْيَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكَمُ (٢)

استشهد به على أن (سَمْنَانَ) ممنوع من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون ، لكونه على (فَعْلَان) لا (فَعْلَال) وإن كانت النون مكررة ، لأن (فَعْلَال) نادر لم يأت إلا (خَزَعَال) ولا يلحق بالنادر .

(١) شرح الشافعية : ١٩٠ .

- (٢) البيت من البسيط وهولزياد بن حمل كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٠٢/٣ ، وهولزياد بن منقذ أوزياد بن حمل في سبط اللآلي في شرح أمالي القاضي لا ببي عبيد البكري ٧٠/١ ، و معجم البلدان لياقوت الحموي (أميلج) ٢٥٦/١ ، و (سمنان) ٢٥١/٣ ، و شرح الشواهد الكبرى للعيني ٢٦١/١ ، و شرح شواهد الشافعية : ٧ ، وهو في خزنة الأدب ٣٩٣/٢ للمرار السدوي أوزياد بن حمل .

وقد استشهد به الرضسي على أنه لا دليل في منع صرف
(سَمَنان) على كونه (فَعْلان) ، لجواز كونه (فعلاً) وامتناع صرفه
لتأويله بالأرض والبقعة ، لأنه اسم موضع .

=== وهو بغير نسبة في شرح الحماسة للتبريزي ١٨٦/٣ ، وشرح
الرضي للشافية ١٥/١ ، وشرح الجاربردي للشافية : ١٩ .
روى (أو سمنان) بدلاً من (من سمنان) في العيني ، وروى
في السمع (في فتية) بدلاً من (بفتية) .
اللغة : الأميلج على وزن مصفرالأمج . قال ياقوت في معجم
البلدان ٢٥٦/١ : (هو ما لبني ربيعة الجوع - وفي
تسميم ربيعتان إحداهما هذه وهي الكبرى ، وأبوها ربيعة بن
مالك بن زيد مناه بن تميم ، والثانية ربيعة الصغرى ، ويقال
الوسطى ، وأبوها ربيعة بن حنظلة بن مالك) .
وسمنان : (من ديار الشاعر بنجد ، وفي القاموس : سَمَنان بالفتح
موضع ، وبالكسر بلد ، وبالضم جبل) .
وقال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم (السين والميم)
٢٥٦/٣ : (سَمَنان بفتح أوله وإسكان ثانيه على وزن (فعلال)
مدينة بين الري ونيسابور ، وسَمَنان بالضم : جبل في ديار بني
أسد ، وقال أبو حاتم : ديار بني تميم ، وقال ياقوت :
سَمَنان : موضع ينسب إليه السمن بالحذف . مبتكرا : يجوز
أن يكون من (ابتكرت إلى الشيء) أي أسرعت إليه كما
يقال بكرت إليه تبكيرا ، وبكرت بكورا من باب قعد ، والباء في
قوله (بفتية) بمعنى (مع) .
والمرار : قيل هو أخوه ، والحكم ابن عمه ، كذا ذكره الأصمعي
انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠٣/١ .

قال البغدادي : (وفيه ردٌّ على الجاربردي في زعمه أنَّ منع
الصرف للتعريف والزيادة ، وإنما يدل على كونه (فعلان) هو أنَّ التضعيف
في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائداً . إلا أنَّ يفصل أحد المثليين بحرف
أصلي كزَلْزَال) .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، ولا من سبقه من الصرفيين
الذين وقفت على كتبهم . . وقد ذكره الرضي .

وبذا اتفق معه الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (سَمَّان)
وموضعه وهو (الميزان الصرفي) غير أنَّهما اختلفا في التعليل فالرضي
يرى أنَّ امتناع صرفه لتأويله بالأرض ، لأنَّه اسم موضع ، والجاربردي
يرى أنَّ منع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

ولعل رأي الجاربردي أصوب والله أعلم .

قال ابن جنى في إعراب الحماسة : (هذه لغة طائية ، وهو كثير ، إلا أنه ينبغي أن تعلم أن الكسرة المُبدلة في نحو هذا فتحة مَبَقَاة الحكم غير منسية ولا مطروحة الاعتداد بها . ألا ترى أنَّ من قال في بَقِيَ بَقَا ، وفي رَضِيَ رَضَا ، لا يقول في مضارعه إلا يَبْقَى ألبتة ، ولو كان الفعل مبنيا على (فَعَلَ) أو انصرفا به عن إرادة (فَعَلَ) معنى ، كما انصرف به عنه لفظا لوجب أن تقول في رَضَا : يَرْضُو ، كما تقول في غَزَا : يَغْزُو ، وفي فَنَا : يَفْنُو ، لأنه عندي من الواوى ، وذلك أنه من معنى الْفَنَاءِ للدار وغيرها .) (١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا من سبقه من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد .

وقد ذكره الرضي ، وبذا اتفق معه الجاربردى في موضع الشاهد وهو (يَنْتَ) وموضعه وهو الميزان الصرفي (باب أوزان الثلاثي) .

(١) نقلًا عن شرح شواهد الشافعية : ٤٩ .

في مصا در الثلاثي :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٣ - بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا

وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ (٢)

الشاهد فيه (بُكَاهَا ... والبُكَاءُ) حيث جاء في مصدر (بكى)

المدد . إذ لا يخلو البُكَاءُ في الغالب من الصُراخ ، فأجروه مَجْرَاهُ . والقصرُ

لجعلهم له كالحزن ، لأنه قد يخلو عن الصُراخ .

(١) في شرح الشافية : ٦٣ .

(٢) البيت من الوافر ، وقد اختفوا في قائل هذا البيت ، فقد ورد منسوبا

لكعب بن مالك في الروض الأثف للسهيلى : ٢٢٣/٣ ، وهو

في ديوانه : ٢٥٢ .

ونسب لعبد الله بن رواحة في تاج العروس (بكى) ٤٢/١٠ ،

وهو في ديوانه : ١٠٠ .

ونسب لحسان بن ثابت في الكامل ٢٢٠/١ ، والمقصود والمدود

لابن ولاد : ١٥ ، ١٣٣ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٦٣ ،

وهو لأحد الثلاثة في شرح شواهد الشافية : ٦٦ .

وجاء غير منسوب في المقصور والمدود للفراء : ٥٧ ، والصحاح

(بكى) ٢٢٨٤/٦ ومجالس شعلب ٨٨/١ ، والمنصف ٤٠/٣ ،

والمخصص ١٨/١٦ ، والموشح للمريزاني : ٨٤ .

وفي اللسان (بكى) ٨٢/١٤ قال : (قال حسان بن ثابت

وزعم ابن إسحاق أنه لعبد الله بن رواحة ، وأنشده أبو زيد لكعب

ابن مالك ، وقال ابن برى : وهذا من قصيدة ذكرها النحاس

في طبقات الشعراء ، قال : والصحيح أنها لكعب .

===

وذلك ما ذهب إليه ابن ولان^(١).

وقال الغراء :

((البكاء يمد ويقصر ، فمن قصره أخرجه على (فَعَلَ) ومن مدّه أخرجه على (فَعَالَ)))^(٢)

وقال المبرد : (. . .) فمن مدّ فإنما جعله كسائر الأصوات ، ولا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا مدوداً ، لأنه يكون على (فَعَالَ) ولما يكون المصدر على (فَعَلَ) .
ثم قال : ومن قصر جعل البكاء كالحزن^(٣) .

وذهب الجوهري إلى أن (البكاء) بالقصر : يريد به الدموع وخروجها^(٤) .

==
ولم يوجد هذا البيت في ديوان حسان بطبعته (البرقوقي -
الهيئة المصرية العامة للكتاب) وقال الدكتور رمضان عبد التواب
في تعليقه على كتاب المقصور والمدود لأبي الطيب الوشاء :
٣٣ (إن البيت موضع الشاهد في ديوان حسان بتحقيق وليد
عرفات ق ٣٤١ / ١ ص ٥٠٤) .

اللفظة : (حَقَّ لها بُكَاها) أي صار البكاء لها حقاً لازماً . والمعويل :
اسم من أعول إعوالا وهو البكاء والصياح .

(١) المقصور والمدود ص ١٥ ، ١٣٣ .

(٢) المقصور والمدود ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) انظر الكامل ٢٢٠ / ١ ، ٢٢١ .

(٤) انظر الصحاح (بكى) ٢٢٨٤ / ٦ .

يَتَّبِعُ مَا سَبَقَ أَنْ تَمَّ اخْتِلَافًا بَيْنَ (البكا) ، و (البكا) .

١- من ناحية اللفظ بالمد والقصر .

٢- من ناحية المعنى ، إذ (البكا) بمعنى الصوت وهو الصراخ ،

و (البكا) بمعنى الحزن .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي . وقد ذكره الفراء

والمررد ، وشعلب ، وابن ولاد ، والجوهري ، وابن منظور .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (البكا) ،

والبكا بالمد والقصر .

التصغير :

معنى التصغير ودلالته :

وذكر فيه الجار بردي هذا الشاهد : (١)

٤ - وَ كُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دَوِيهِيَّةٌ تَصْغُرُ مِنْهَا الْإِنَامِلُ (٢)

واستشهد به على أن (دَوِيهِيَّة) تصغير داهية ، والتصغير
هنا للتعظيم ، لأن المراد (بالداهية) الموت ، وأي داهية أكبر منه .

- (١) انظر شرح الشافية : ص ٧٤ .
- (٢) البيت من (الطويل) وهو للبيد في ديوانه ص ١٣١ ، وقد ورد منسوبا في المعاني الكبير لابن قتيبة ٨٥٩ ، ١٢٠٦ ، الجمهرة لابن دريد (خ أ و ي) ١٧٣/١ ، و (مقاييس اللغة لابن فارس) ٢٥٣/٢ ، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ١/١٨١ ، وسط اللآلئ ١/١٩٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٥ ، ٢/٤٩ ، ١٣١ ، وشرح الرضي للشافية ١/١٩١ واللسان (خوخ) ٣/١٤ ، والبحر المحيط ١/٢٢٩ ، والعيني ٤/٥٣٥ ، شرح شواهد المغنى للسيوطي ١/١٥٠ ، ٢-٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٨٥ ، والدرر اللوامع ٢/٢٢٨ .
- وورد غير منسوب في (المخصص) ٩/٢ ، ١٢ ، ١٤٣ ، والانصاف ١/١٣٩ ، وشرح ابن يعين ٥/١١٤ ، وشرح الجار بردي للشافية : ٧٤ ، وشرح الأشموني ٤/١٥٧ ، وجمع الهوامع للسيوطي ٢/١٨٥ روى (خَوْخِيَّةٌ) بدلا من (دَوِيهِيَّةٌ) في الجمهرة ، ومقاييس اللغة ، واللسان (خوخ) .

وأجيب عن ذلك بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول . فالتصغير لتقليل المدة ، وبأن المراد أن أصفر الأشياء قد تفسد الأمور العظام فحَتَفَ النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يؤبه به .

وقد ذهب إلى هذا القول أيضا العيني ^(١) ، وقال : (وإن الذين يذهبون إلى أن التصغير للتعظيم هم الكوفيون) . وقال خالد الأزهرى : (أخرجها البصريون على التقليل) ^(٢) قال الرضى : (وقيل يجي * التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يُكَنَّى بالصغر عند بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ... ثم قال : واستدل لمجي * التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : وكل أناس ... البيت

ورَدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، وإن المراد بها الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل) ^(٣) .

====
اللغة : الداهية : مصيبة الدهر مشتقة من الدهى بفتح الدال وسكون الهمزة ، وهو النكر ، فإن كل واحد ينكرها ويقبلها ، ودَهاهُ الأمر يدَهاهُ إذا أصابه بمكروه ، قال ابن دريد الخوخية : الداهية مصغر الخوخة ، يقول : يفتح عليهم باب يدخل عليهم منه الشر ، وإذا مات الرجل أو قتل أصفرت أنامله وأسودت أظافره . وقيل المراد من الأنامل الأظفار ، فإن صفرتها لا تكون إلا بالموت .

(١) انظر شرح الشواهد الكبرى ٥٣٥/٤ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣١٢/٢ .

(٣) شرح الرضى للشافية ١٩١/١ .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره غير الرضي ، ابن
الشجرى ، وابن الأنبارى ، وابن يعميش .

وبهذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو أن
تصغير (دَوِيْهِيَّة) هنا للتعظيم ، أو التحقير .

كما اتفق مع ابن يعميش والرضي في موضع الشاهد وهو (باب
التصغير) .

ذكر الجار بردي في التصغير أيضا هذا الشاهد : (١)

هو - وهو إذا الحرب هفا عقابه

مرجم حرب تلتظي حرايه (٢)

استشهد به على أن (الحرب) هنا مذكر ، يؤيد ذلك تذكير

الضمير الذي يعود عليها وهو (عقابه) .

وقد ذهب الفراء (٣) إلى أن الحرب مؤنثة ، وذهب إلى ذلك

(١) شرح الشافية : ٨٨ .

(٢) هذا الشاهد من الرجز . لم أقف على قائله ، انظر (حرب)

في الصحاح ١٠٨/١ ، و (اللسان) ٣٠٣/١ ، و (هفا)

في الصحاح ٢٥٣٥/٦ ، و (اللسان) ٣٦٢/١٥ ، وشرح

الجار بردي للشافية : ٨٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٩٨ .

اللغة : وهو : ضمير المدح بالشجاعة . قال الجوهري :

(هفا الطائر بجناحه : أي خفقَ وطار ، والعقاب بالضم :

من أعظم جوارح الطير . شبه الحرب الشديدة به .

والمرجم : بكسر الميم وفتح الجيم قال الجوهري : رجل

مرجم : أي شديد ، كأنه يرجم معاديه ، والرجم : الرمن

بالحجارة ، وأضافه إلى الحرب لأنه يرجم على الأعداء فيها .

وتلتظي : تلتهب ، جملة حالية ، والحراي بالكسر : جمع

حربة يريد أن لها بريقا كشعلة النار ، قال البغدادى :

وصحفه الجار بردي بالجيم ، فقال وجراب البئر : جوفها من

أسفلها إلى أعلاها .

وفي الصحاح واللسان : (حرايه) بالحاء المهملة .

(٣) المقصور والمدود : ٨٤ ، وقال أبو عبد الله : قال الفراء في

موضع آخر : الحرب مذكر .

أيضا المفضل بن سلمة^(١)، وابن جني^(٢).

وقال ابن فارس : (الحرب مؤنثة ، ورُبَّما ذَكَرَتْ)^(٣).

وقال ابن سيده : (الحرب أنثى يُقَالُ في تصغيرها : حَرْبٌ بِغَيْرِهَا ، أَمَا قولهم : قُلَانٌ حَرْبٌ لِي أَي مُعَارٍ فمذكر)^(٤).

وقال المبرد : (فَإِنَّ حَرْبًا إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ ،
فلذلك قيل : حَرْبٌ) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين
الذين وقفت على كتبهم هذا الشاهد .

وبذا انفرد الجارودي بذكر هذا الشاهد ، وقد ذكره في
باب التصغير ، واستشهد به على التذكير .

(١) المقصور والمدود : ٥٩٠ .

(٢) المقصور والمدود : ٦٤٠ .

(٣) المقصور والمدود : ٥٧٠ .

(٤) المخصص ٩ / ١٦ ، وتبعه ابن الأنباري في المذكر والمؤنث : ٥٧٩٠ .

في النسب :

ذكر هذا الشاهد ^(١) وهو :

٦ - فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدَسَّى كَلُونَنَا

وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَانِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

هذا الشاهد أيضاً من الشواهد العارضة . وهو يتعلق بوجوب رَدِّ اللام المحذوفة عند النسب . وذلك إذا كان الاسم على حرفين، متحرك الوسط في الأصل ومحذوف اللام ولم يُعَوِّضْ عن المحذوف همزة وصل : كأبوى وأخوى وسنتهى : في أبٍ وأخٍ وسنتٍ والأصل : أبو ، وأخو ، وسنته بتحريك الوسط ولم يُعَوِّضْ عنها همزة وصل فوجب رَدُّهَا لأنَّ اللام محالٌ قابلٌ للتغيير ، ولأنَّها لو لم تُرَدَّ لاختلَّت الكلمة بحذفها وحذف حركة العين ، لأنَّ حركتها الآن إنما هي لياء النسبة .

قال الجاربردى : (فَإِنْ قُلْتَ : هذا منقوض بقولهم : دَمَسَى وَدَمَسَى مع أَنَّ دَمَا متحرك الأوسط والمحذوف لامٌ . ولم تُعَوِّضْ همزة وصل . قُلْتَ : إِنَّ دَمَا في الأصل (فَعَلَ) بسكون العين عند سيبويه والأخفش . نعم هو عند المبرد (فَعَلَ) بفتح العين واستدل عليه بقولهم : دَمَسَى يَدَمَسَى دَمَا ، كما يُقال : قَرَقَ يَفِرُقُ قَرَقًا ، وَحَذَرَ يَحْذَرُ حَذَرًا ، والصفة منه دَمٌ كَحَذَرٍ وَفِرَقٍ وهذا ضعيف . واستدل - أى المبرد - أيضاً بقولهم في التثنية : دَمَيَان ، ويقول الشاعر : (فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ . . . البيت) مستشهداً به على أَنَّ (الدَّم) عند المبرد أصله (فَعَلَ) بتحريك العين ولا منه ياء محذوفة

(١) شرح الشافية : ١١٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد منسوباً للحمين بن حدام المبرى فسي

بدليل أن الشاعراً أخرجه على

==

الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٤٨/٢ ، ومجالس العلماء
للزجاجي : ٣٢٥ وشرح الحامسة للمرزوقي ١٩٨/١ ، والأشياء
والنظائر للسيوطي ٣٩/٣ وخزانة الأدب : ٤٩٠/٧ .

وورد غير منسوب في الصحاح (دما) ٢٣٤٠/٦، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري : ٣٢٥، والمنصف ١٤٨/٢، وأمالى ابن الشجرى ٣٤/٢، ١٨٢، وشرح ابن يعيش ١٥٣/٤، ٨٤/٥، واللسان (برز) ٣١١/٥ و (دمى) ٢٦٨/١٤، وشرح الجاربردى للشافعية : ١١٨، شرح شواهد الشافعية : ١١٤ .

وقد ورد برواية (الدس) في أمالي ابن الشجري ٣٤/٢ ،
والأشياء والنظائر ، وروى (تقطر دما) بالتاء في الصحاح
(دما) ، وأمالى ابن الشجري ١٨٢/٢ .
المعنى - أراد لسنا بدامية الكوم على الأعقاب ولولم يجعل
الإخبار عن أنفسهم لكان الكلام ، ليست كلونا بدامية على الأعقاب .
فيقول نَتَوَجَّهْ نحو الأعداء في الحرب ، ولا نعرض عنهم ، فإذا
جَرَحْنَا كانت الجراحات مُقَدِّمًا لا مَوْخَرًا ، وسالت الدماء على
أقدامنا لا على أعقابنا .

(٣) لم يذكر المبرد هذا البيت ، وإنما ذكر التعليق نفسه على بيت آخر وهو : جرى الدميان بالخبر اليقين . . . انظر المقتضب ١٥٢ / ٣ .

أصله (فَعَلَ) بتحريك العين ولامه ياء محذوفة ، بدليل أن الشاعر لما اضطرَّ أخرجَه على أصله ، وجاء به على الوضع الأول وهو (دَمَى) ثم قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والدَّما على هذه الرواية يكون فاعل (يقطر) والضمة مقدرة على الألف ، لأنَّه اسم مقصور .

والدليل على أن اللام ياء قولهم في التثنية : دَمَيان ، وفي الفعل : دَمِيت يَدُهُ ، قال البغدادي (١) : (هذا محصل مدعاه ، وهو إنما يتم على أن فتح الميم قبل حذف اللام ، وعلى أن الدَّما بمعنى الدم ، وعلى أن يقطر بالياء التحتية . وفي كل واحد بحث .

أما الأول فممنوع ، وإنَّما فتحة الميم حادثة بعد حذف اللام ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الحركة عنده إذا حدثت لحذف حرف ، ثم رُدَّ المحذوف ثبَّت الحركة التي كانت قد جرت على الساكن قبل دخولها عليه بحاليها . ويشهد له قولهم : يَدَيان ، فإنَّهم أجمعوا على سكون العين من يَدٍ من غير خلاف . وقد نراهم قالوا : يَدَيان ، فَحَرَكُوا عند الردِّ ، لأنَّها قد جرت مُحرَّكة قبل ردِّ اللام .

وأما الثاني : فمنوع أيضاً ، لاحتمال أنه مصدر دَمِيَ يَدَمَسُ دَمًا ، كَفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحًا .

قال ابن جنى (٢) : (دَمًا : مصدر دَمِيت يَدُهُ ، لا بمعنى الدم . وأما قوله : وأنشدني أبو علي :

ولكن على أقدامنا يقطر الدما

(١) انظر الخزانة ٤٩٠/٧ - ٤٩١ .

(٢) انظر المنصف ١٤٨/٢ ، ١٤٩٠ .

فالدَّما في موضع رفع ، وهو مصدر مقصور على (فعل) ، وتقديره أيضا على حذف مضاف . ويحتمل عندى وجهاً ثانياً ، وهو أن يكون رد المحذوف في الجوهر لا الحدث ، فلما رُدَّه بقي الحركة في العين (. . .)

أما الثالث فقد روى أيضاً بالنون وبالتاء الغوقية ، أما الأول فقد قال العسكري : (١) (اختطفوا في نصب الدم ، ورواه أبو عبيدة :

على أقدامنا نَقْطُر الدما

أى نَقْطُر دما من جراحنا) .

فقطر على هذا متعدٍ ، يُقال قَطَرَ الدم وقَطَرَتْهُ أَيْ سَالَ وَأَسْلَتْهُ .

أما الرواية بالتاء الغوقية ، فقد رواها شَرَّاحُ الحماسة .

وقالوا : (قَطَرَ فِعْلٌ متعدٍّ سَنَدٌ إِلَى ضمير الكوم ، فالدَّما على

هاتين الروایتين مفعولٌ به ، يحتملُ أَنَّهُ مقصور كما قال المبرد ، ويحصل أَنَّهُ منقوص ، وألْفُهُ لِلإِطْلَاقِ . وحينئذٍ يسقط الاستدلال على أَنَّهُ مقصور) .

وقال المرزوقي (٢) ، وتبعه التهريزي (٣) وغيره : (وإن شئت

جعلت الدم منصوباً على التمييز ، كأنه قال : نَقْطُر دما ، وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما .

(١) وهو أبو أحمد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٢٥ .

(٢) انظر شرح الحماسة ١/١٩٨ .

(٣) وانظر شرح الحماسة ١/١٠٣ .

قال في (شرح الفصيح) (١) : (وبعضهم يجعل الدِّمَا تمييزاً ، ولا يَعتدُّ بالالف واللام ، أراد أن تقطر كلوننا دماً . أى من الدم ، كما في قوله :

ولا يَفْزَارَةُ الشُّعْرُ الرَّقَابَا (٢)

وما أشبهه . ويجوز في هذا الوجه أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به ، كما يفعل بقوله هو الحسن وجهاً . . .)

قال البغدادي : (قد خطأ أبو علي الوجه الأول في (المسائل البصرية) قال : وحمل (الدِّمَا) على التمييز خطأ) (٣)

أما سيبويه فإن أصل (الدِّمَا) عنده (فعل) (٤) ، واستدل على ذلك بأنه يُجمع على دِماءٍ ودِمسٍ ، كدلاءٍ ودلٍّ وظيفاءٍ وظيفٍ ، ولو كان متحرك العين كعصا لا يُجمع على ذلك .

وبنى ابن الحاجب كلامه على مذهب سيبويه إذ يقول فسي
الإيضاح في شرح المفصل : (إن قولهم : الدِّمَان ، ويقطر الدِّمَا

(١) نقلا عن خزنة الأدب ٤٩٢/٧ .

(٢) هذا عجز من بيت للحارث بن ظالم ، صدره :

فَمَا قَوْمِي بِشَعْلِيَّةٍ بِنِ سَعْدٍ

انظر سيبويه ٢٠١/١ ، وأما لي ابن السجري ١٤٣/٢ ، والإنصاف :

١٣٣ ، والعيني ٩/٣ ، والأشمونى ١٤٣/٢ . والشاهد فيه نصب الرقابا وهو بـال ، والناصب له الصفة المشبهة (الشُّعْر) مثل الحسن الوجه . انظر المسائل البصرية للفارسي ٦٢٦/١ .

(٤) انظر الكتاب ٥٩٧/٣ ، والصاحح (دس) ، وشرح الجاربردى

للشافعية : ١١٨ .

لا ينهض دليلاً (١) ، لأنه شاذ ، فلا اعتداد به (٢) .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ولا الرضي . وقد ذكره
ابن جني ، وابن الشجري ، وابن يعيش .
وبدا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (الدَّمَ)
وإن اختلف معهم في الموضع .

(١) أى دليلاً على أن العين متحركة في الأصل ، وقد وَضَحَ ذلك
ابن الشجري فقال : (دَمٌّ عند بعض القصريين (دَمٌّ)
ساكن العين ، قالوا : لأنَّ الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها
سواكن ، حتى يقوم دليل على الحركة ، من حيث كان السكون
هو الأصل ، والحركة طارئة . قالوا : وليس ظهور الحركة
في (دَمَّان) دليلاً على أن العين متحركة في الأصل ، لأنَّ
الاسم إذا حُذِفَتْ لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ،
ثم أُعِيدَتْ اللام في بعض تصاريف الكلمة ، ألزموا العين الحركة)

٣٤١٢ .

(٢) ٥٩٨/١

النسب :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٧ - دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَنْهَضْ لِبَغِيَّتِهَا

(٢) وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

واستشهد به على أن (الطاعم ، والكاسي) للنسبة . أى : ذو كسوة ، وذو طعام . وهو ما يُدْمُ به . أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس .

(١) شرح الشافية ص ١٢٦ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للحطيئة هجاءه الزهرقان بن بدر - في ديوانه ص ١٠٨ ، وفي معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٢٨/١ ، والكامل للمبرد ١٨٩/١ ، والأغانى لأبي الفرج الأصفهاني ٦٠٣/٢ ، ٦٠٤ ، والموشح ص ٢٦ ، والأزهسية في علم الحروف للمهروى ص ١٢٥ ، وشرح ابن يعين ١٥/٦ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٢٦ ، وشرح الشافية لنقرة كار : ٨٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٦/٢ ، وشرح مناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصارى : ١٨٤ ، وحاشية ياسين العليمي على شرح التصريح ٣٠٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ١٢٠ ، وخزانة الأدب : ٥٧٠/١

وهو غير منسوب في شرح الرضي للشافية ٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٤ . وروى (لا ترحل) بدلا من (لا تنهض) في جميع المصادر السابقة ما عدا شرح نقرة كار ، وشرح زكريا الأنصارى . وروى المعجز فقط في شرح الأشموني .

اللغة : يقال : كَسَّ الرجل يكس إذا اكتس ، قال شاعر الديوان :
أرأيتك تفسد أباك

قال الرضي : (ولا ضرورة لنا، الى جعل (طاعم) بمعنى —
النسبة ، بل الاول أن نقول هو اسم فاعل من (طَعِم) (يطعم)
مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ، لأنه
بمعنى مفعول : كما دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نفسه ، والظاهر
هو الاول ، لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فلا غلب أن فعله واقع على
(١) غيره .

قال محققو شرح الرضي للشافية : (قال السكري في شرح
بيت الشاهد : (لا وجه لإنكار الرضي على أن يكون الطاعم من باب
النسبة ، ويكون من باب * عيشة راضية * (٢) و * ماء دافق * (٣) كما
قاله في الكاسي . وكأنه رأى الفراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت
عنه في الطاعم فظن أن له حكما آخر .) (٤)

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره ابن يعيش ، والرضي .
وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (الطاعم ،
الكاسي) موضعيه وهو باب النسب ، وإن اختلف الرضي معهما في
التوجيه .

(١) شرح الشافية ٨٨/٢ ، ٨٩٠ .

(٢) من الآية ٧ من سورة القارة .

(٣) من الآية ٦ من سورة الطارق .

(٤) انظر هامش شرح الرضي للشافية ٨٩/٢ ، ولم أجد هذا الكلام في

شرح ديوان الحطيئة : ١٠٨ .

وذكر في (١) جمع التكسير جمع أفعل على (فَعَلَ ، وَأَفَاعِل)

هذا الشاهد :

٨ - أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْنَهَيْتِ الْأَحَاوِصَ (٢)

الشاهد فيه (الْحَوْص - وَالْأَحَاوِص) حيثُ استشهدَ بِهِمَا عَلَى أَنَّ
الْأَحَوْصَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا جُمِعَ عَلَى (الْحَوْصِ) وَبِالنَّظَرِ
إِلَى الْأَسْمَةِ الْعَارِضَةِ جُمِعَ عَلَى (الْأَحَاوِصِ) .

(١) شرح الجاربردى للشافعية : ١٤٦ .

(٢) الشاهد من (الطويل) - وهولاءش ميمون هجاب به علقمة
ابن علاثة الصحابي ، في ديوانه ص ١٩٣ ، وفي إصلاح المنطق
لابن السكيت : ٤٠١ ، الصحاح (حوص) ١٠٣٤/٣ ، والمخصص
١٠٢/١ ، و (اللسان) (حوص) ١٩/٧ ، وشرح شواهده
الشافعية ص ١٤٤ ، والخزانة ٨٨/١ .

وهو غير منسوب في (المخصص) ٢٢٧/١٣ ، والمفصل : ١٩٥ ،
وشرح ابن يعيش ٦٣/٥ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن
الحاجب ٥٤٧/١ ، وشرح الجاربردى للشافعية : ١٤٦ .

اللفظة : آراء بالْحَوْصِ وَالْأَحَاوِص : أولاد الأحوص بن جعفر
وهم : عوف بن الأحوص ، وعمرو ، وشريح ، وربيعه أبناء الأحوص .
والأحوص اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر
ابن صعصعة ، وسُمِّيَ الْأَحَوْصَ لِضَيْقِ كَانِ فِي عَيْنِهِ . قال صاحب
الصحاح : الْحَوْصُ بِمَهْلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ ، ضَيْقٌ فِي مَوْخِرِ الْعَيْنِ .
ولو في البيت للتمني . أي وددت أن تنهاهم .

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن الحاجب (١).

وقد وَضَحَ ذلك بالتفصيل ابن سيده إن يقول :

(فأما جمعه (الأُحوص) مرة على (فَعَلَ) ومرة على (أَفَاعَلَ)

فالقول فيه عندى أنه جعل الأُول على قول من قال العباس والحرث. (٢)

وأما الآخر فإنه يحتمل عندى ضربين يكون على قول من قال

: عباس وحرث . ويكون على النسب مثل الأُحامرة والمهالبة ، كأنه

جعل كل واحد أُحوصيًا . (٣)

لم يذكر الرضوي هذا الشاهد .

وقد ذكره غير ابن سيده ، ابن الحاجب ، والزمخشري وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو (الحُوص -

الأُحوصا) .

كما اتفق مع الزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش في موضع

الشاهد وهو باب (جمع التكسير) .

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٧/١ .

(٢) من قال العباس والحرث . أى من راعى الوصفية في هذين

العلمين فيكون قد راعى الوصفية في الأُحوص فَصَحَّ جمعه
على (فَعَلَ) .

(٣) انظر المخصص ١٠٢/١ .

وذكر الجاربردى ^(١) في أحرف الزيادة هذا الشاهد :

٩ - وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَعُرْدُ ^(٢)

استشهد به على أن (عُرْدَ) بضمتين وتشديد الدال يدل على زيادة النون في (عرد) بضمتين فسكون، لأنه بمعناه .

قال البغدادي : قال الصاغاني :

(ووترَعُرْدَ كَعَتَلٍ ، وَ (عُرْدُ) كَتْرُنَج : شديد غليظ ، وكذلك رِشَاءُ عُرْدٍ وَعُرْدٌ ، وكذلك من كل شيء . ^(٣)

(١) انظر شرح الشافية : ١٩٩ .

(٢) البيت من الرجز ، وهولحنظلة بن ثعلبة كما في شرح شواهد الشافية : ٣٠٠ وورد غير منسوب في الكامل ١ / ٣٨١ ، وذكر قبله :

قد شمرت عن ساقها فشيدوا
وجدت الحرب بكم فجيدوا
والقوس فيها وترَعُرْدُ
مثل ذراع البكر أو أشد
لا بد مما ليس منه بـ

ورود غير منسوب أيضاً في العقد الفريد ٤ / ١٢١ ، والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب : ٦٤٨ ، واللسان (عرد) ٣ / ٢٨٧ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٩٩ ، ٢٢٧ وروى (عُرْدُ) (بدلاً من (عُرْدُ) في السيرافي .

اللغة : عرد الشيء : يعرد عروداً : غلظ ، والعرد والعرد : الشديداً من كل شيء . ثبوته بدل من الدال . انظر اللسان (عرد) .

(٢) في شرح شواهد الشافية : ٣٠٠ - ٣٠١ .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم . وقد ذكره المبرد في الكامل .
وبذا اتفق الجاربردى معه في موضوع الاستشهاد بالبيت
وانفرد به عن ابن الحاجب والرضي .

وذكر الجاربردى أيضا هذا الشاهد : (١)

١٠ - رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا (٢)

يعني أَنَّ الجاربردى استشهد بالبیت على اشتقاقهم من لفظ (معد)
 الفِعْل (تَمَعَّدَ) فَغَلَّبَ هَذَا وَوَعَدَتِ السِّمَّ فَأَنَّ الْكَلِمَةَ . وذلك لقلّة (تَفَعَّلَ)
 فتكون السِّمَّ في (مَعْدٍ) أصلا إن الحرف الواحد لا يكون في المشتق والمشتق
 منه مختلفا .

وهذا بالرغم من أَنَّهُ يَكْثُرُ زِيَادَةُ السِّمِّ أَوَّلًا . وهذا معنى قوله وعلى
 غلبة الزيادة فرجع الاشتقاق على غلبة الزيادة .

(١) في شرح الشافية : ٢٠٢ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وقد نُسِبَ للعجاج في المحتسب ٣١٠ / ٢ ،

والدرر ٨٢ ، ٦٦ / ١ ، والخزانة ٥٦٢ / ٣ ، وليس في ديوانه وهو

بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٨٣ / ٢ ، واللامات للزجاجي ص ٤٣ ،

والسيرافي ص ٢٨٥ والمنصف ١٢٩ / ١ ، ٢٠ / ٣ ، المخصص ١٧٥ / ١٤ ،

وشرح ابن يعيش ١٥١ / ٩ ، وشرح الرضي للشافية ٢٣٦ / ٢ ،

وشرح الجاربردى للشافية : ٢٠٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن

لابن خالويه : ٢١ ، واللسان (عدد) ٢٨٦ / ٣ ، والعيني ٤١٠ / ٤ ،

والأشموني ٢٨٤ / ٣ ، والهمع ١١٢ / ١ ، ٢ / ٢ ، والأشبهاء ١٩٩ / ٣ ،

ومناهج الكافية في شرح الشافية : ١٤١ وشرح شواهد الشافية :

٢٨٥ .

هكذا (روى بدون زيادة) في اللامات ، وفي المنصف ١٢٩ / ١ ،

وفي شرح ابن يعيش ، ومناهج الكافية (روى) بزيادة بيت في

السيرافي ، والمنصف ٢٠ / ٣ ، والمخصص :

رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضْ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

وقال الرضي تعليقا على البيت السابق : (قال سيبويه : (١)

لـولم يكن الميم أصليا ، لكان تعدد تفعل ، ولم يحس في كلامهم ،
وخلف سيبويه فـقيل : معد (مَفْعَلٌ) ، لآنه كثير ، و (فَعْلٌ)
في غاية القلة كالشربة في اسم موضع ، والهبي الصغير ، والجربة :
العانة من الحمير . وآما قوله (تَفَعَّلَ) ، لم يثبت فسنوع ، لقولهم :
تَسْكُنُ وَتَمْنَدُ ، وَتَمْدَرُ ، وَتَمَغْفَرُ ، و (هي) (تَفَعَّلَ) بلا خلاف ،
فكما تَوَهَّمُوا في مسكين ومنديل أَنَّهُمَا (فَعْلِيلٌ) ، وفي مِدْرَعَةٍ أَنَّهُمَا
(فَعْلَلَةٌ) ، وفي مَغْفُورٍ أَنَّهُ (فُعْلُولٌ) للزوم الميم في أوائلها ، كذلك
تَوَهَّمُوا في معد أَنَّهُ (فَعْلٌ) فـقيل : تَمْنَدُ ، وَتَسْكُنُ ، وَتَمْدَرُ وَتَمَغْفَرُ ،
وَتَمَعَّدَ على أَنها تَفَعَّلَ كَتَدَخَّرَ .

ولو سلم أَنهم لم يَتَوَهَّمُوا ذلك وبنوا تَمْدَرَعَ وَأَخَوَاتِهِ على
أَنها تَفَعَّلَ قُلْنَا : (فَعْلٌ) غَرِيبٌ غَرَابَةً (تَفَعَّلَ) فيجعل
معد (فعلا) يلزم ارتكاب الوزن الغريب ، كما يلزم بجعله (مفعلا)
ارتكاب (تَفَعَّلَ) الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ، فالأولى
تجوز الأمرين ، ولـسـيـبـويـه أن يـرجـح كونه (فعلا) يكون تَمْدَرَعَ وَتَسْكُنُ

====
واقصر الرضي على البيت الأول ، وروى في المنصف (صار) بدل
(آض) وفي (آض) شاهد آخر حيث استعمل استعمال
الناسخ (صار) معنى وعملاً .

واستشهد به الفراء على أنه يجوز تقديم معمول (أن) المصدرية
عليها في قوله (بالعصا أن أجلد) . فإن قوله بالعصا يتعلق
بقوله : (أجلد) ، وأجلد معمول (أن) . انظر الدرر ١/٦٦ ، ٨٢
اللغة : وتعدد : أراد اشتد وقوى . قال محققو شرح الرضي : قال
ابن جني : (تعدد من لفظ مسعد بن عدنان ، وإنما كان منه
لا تعدد تعدد ككلامه . تعدد أء . ككلامه . خطاب .

وَتَمْدُلْ وَتَغْفِرُ قَلِيلَةَ الاسْتِعْمَالِ رَدِيئَةً ، وَالْمَشْهُورُ الْفَصِيحُ تَدَّرَعُ
وَتَسْكُنُ وَتَمْدُلُ وَتَغْفِرُ ، بِخِلَافِ شُرْبَةٍ ، وَجَرَبَةٍ ، وَهَبِيٍّ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ
(١) . (برديئة) .

وقد ذهب المازني وابن جني (٢) مذهب سيبويه ، وهو أن لا يُحْمَلُ
(تَمْعَدَدٌ) على (تَمْدَرَعٌ) ، و (تَمَسْكَنٌ) ، بل على (تَفْعَلَلٌ) ، لأن
تَمْدَرَعٌ قليلة . والجيدة (تَدَّرَعٌ ، وَتَسْكَنٌ) .

وجعل تَمْدَرَعٌ في موضع آخر من الشواهد . (٣)

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد .

وهكذا نجد الجاربردي يتفق مع المازني ، وابن جني ، وابن يعيشٍ
والرضي في موضوع الشاهد وهو (تَمْعَدَدٌ) ، وموضعهُ وهو (بابُ حروفِ
الزيادة) - الميزان الصرفي .

(١) انظر شرح الرضي للشافية ٢/٢٣٦-٢٣٧ .

(٢) انظر المنصف ١/١٢٩ ، ١٣٠ ، وقريب منه ما جاء في شرح

ابن يعيش ٩/١٥١ .

(٣) انظر المنصف ١/١٠٧ .

وذكر في (١) معرفة أدلة الزيادة هذا الشاهد :

١١ - بِشِيَةٍ كَشِيَةٍ الْمُرْجَلِ (٢)

استشهد به على أن ميم (المُرْجَل) الثانية أصلية من نفس الكلمة ، لأنها لو كانت زائدة لكان وزنه (مُفْعَلًا) وهو ليس فـي كلامهم ، فثبت أَنَّ (مُرْجَل) (مُفْعَل) وذلك مذهب سيبويه ، يقول الأُعلم الشنتمري تعليقا على البيت السابق : (استشهد به على أن ميم (المُرْجَل) أصلية ، وهي ضرب من ثياب الوشي تصنع بدارات كالمرجل ، وهو القدر ، لثباتها في (المرجل) ، وهو عنده - أي عند سيبويه - (مُفْعَل) فالميم الثانية فاء الفعل ، لأن مفعلا لا يوجد في الكلام ، وغيره يزعم أن مُرْجَلًا (مُفْعَل) وأن ميميه زائدتان وَيَحْتَجُّ لِمَجِيئِهِمَا زائدتين في مثل هذا يقولهم : تَمَدَّرَتِ الْجَارِيَةُ إِذَا لَبِسَتْ الْمَدْرَعَ ، وهو ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ كَالْمَدْرَعِ ، ويقولهم : تَمَسَّكَ الرَّجُلُ إِذَا صَارَ مُسَكِّنًا ،

(١) انظر شرح الشافية : ٢٠٣ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه : ١٤٥ ، وفي

الكتاب ٣١١/٤ ، والكامل ١٧٥/١ ، وشرح الرضي للشافية

٢/٣٣٧ ، واللسان (مرجل) ١١/٦٢٢ ، وشرح الجاربردى

للشافية : ٢٠٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ .

وورد غير منسوب في اللسان (رجل) ١١/٢٧٤ .

اللغة : الشية : هي اللون يخالطه لون آخر ، ومنه سَمَّى الوشي ،

لاختلاف ألوانه ، كأنه شبه اختلاف لون الثور الوحشي لما فيه

من البياض أو السواد يوشى المراحل واختلافه .

وفي اللسان (رجل) المُرْجَل بالكسر : القدر من الحجارة

والنحاس ، وقيل : هو قدر النحاس خاصة . وقال الليث : المرجل

: ضرب من ثياب الوشي فيها صور المراحل ، والمراحل : ضرب

والمسكين من السكون وميمه زائدة وهذا قريب ، إلا أن سيبويه حمل
(المبرجل) على الأكثر في الكلام ، لقلة (مفعل) وكثرة (مفعلل) .^(١)

وبذا يكون الاشتقاق مقدماً على غلبة الزيادة ، لأن الميم تكون في
الأول زائدة غالباً مع ثلاثة أصول .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره سيبويه والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو
باب أحرف الزيادة .

(١) انظر هامش الكتاب ٣١١/٤ .

في حروف الزيادة :

ذكر (١) هذا الشاهد :

١٢ - أَتَوُ نَارِي فَقُلْتُ : مَنْ أَنْتُمْ ؟

فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ

فَرِيقٌ : تَحَسَدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا (٢)

استشهد على أَنَّ قَوْلَهُ (الْإِنْسَ) في البيت الثاني يدل على

أَنَّ همزة لإنسان أصل ، وأنه مأخوذ من الْإِنْسِ لا من النسيان .

(١) شرح الشافية للجاربردى ص ٢١٠ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لشمر بن الحارث الضبي في النوادر ص ٣٨٠ ، والخزانة ٣/٣ ، ٤ ، ونسب لشمر بن الحارث في (اللسان)

(أنس) ١٢/٦ ، ونسب في (اللسان) (حسد) ١٤٩/٣ ،

لشمر بن الحارث ، وأتأبط شراً ، ونسب لشمر بن حارث الطائي في (شرح ابن يعيش) ١٨٣/٢ ، وقد ورد غير منسوب في الجمل للزجاجي ٣٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

١٨٣/٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .

وذكر البيت الأول غير منسوب في سيبويه ١١/٢ ، والمقتضب

٣٠٧/٢ والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، والامالي

النحوية لابن الحاجب ١٦٠/٢ ، واللسان (مثنى) ١٣/٢٠

و (سرا) ٣٧٨/١٤ ، والعيني ٤٩٨/٤ ، ٥٥٧ ، وأوضح المسالك

لابن هشام ٢٣١/٣ .

ذكر المدر من البيت الأول فقط في أوضح المسالك وروى (زعيم) بدلاً

من (فريق) في النوادر ، وروى (قالوا سراة الجن) بدلاً من

(فقالوا الجن) .

لم يستشهد ابن الحاجب ولا الرضي بهذا الشاهد .
وقد ذكره ابن يعيش ^(١) ، ولكنه اختلف معه في موضوع
الشاهد وموضعه .

حيث إن الشاهد عنده في البيت الأول وهو (منون) إذ لحقته
علامة الجمع في وصل الكلام للضرورة ، والقياس أن تلحقه في
الوقف .

وبذا انفرد الجاربردي بالاستشهاد بالبيت الثاني .

====
المعنى : زعم أنه أتاه الجن ، وهو عند ناره ، فسألهم من
هم ؟ فلما ذكروا أنهم الجن ، حياهم وقال لهم : عَمُوا
ظلاما ، لأنهم جن ، كما يقول بعض بني آدم لبعض إذا
أَصْبَحُوا عَمُوا صباحا - وإنما انتشأ بهم بالليل ، وزعيم : رئيس
لهم ومتكلم عنهم ، نحسد الإنس ، أراد بالإنس من يحسد هم
على أكل الطعام والالتذان به ، وليس من شأننا أن نأكل ما يأكله
الإنس .

(١) قد سبق ابن يعيش في الاستشهاد بالبيت الأول ، سيبويه
والمررد ، وابن السيرافي ، والزجاجي ، وابن عصفور وبذا اتفق
معهم ابن يعيش في موضوع الشاهد وهو (منون) .

وذكر أيضا في (١) أحرف الزيادة هذا الشاهد :

١٣ - إِنَّمَا أَنفُسُ الْأَنْفِيسِ سَبِيْعٌ

يَتَفَارِسُنْ جَهْرَةً وَاعْتِيَالًا (٢)

استشهد به على أن قوله (الأنيس) وهو من الأنس يدل على
أن همزة (إنسان) أصل ، وأنه مأخوذ من الأنس لا من النسيان ،
كالبيت السابق .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما
من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .
وبذا انفرد الجاربردى عنهم بذكره .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .

(٢) البيت من الخفيف . وهو للمتنبي في ديوانه ١٦١/٢ ، وشرح

شواهد الشافية : ٢٩٦ .

حروف الزيادة :

ذكر أيضا الجاربردى ^(١) هذا الشاهد :

١٤ - لا تنسين تلك العهد فإنما

سَمِيتَ إنساناً لا نَك ناسي ^(٢)

استشهد بقوله (سميت إنساناً لا نَك ناسي) على أن همزة
بإنسان زائدة من النسيان ، فلامه محذوفة ووزنه (إفعان) وهذا ما
ذهب إليه الكوفيون .

ويرى الجاربردى ^(٣) أن ما ذهبوا إليه فاسد ، لأن ما قالوا
يستدعي الإعلال بحذف اللام في الأفراد ، وهو ظاهر ^(٤) ، وفي الجمع
أيضا إذا قلت : (أناسي) ، لأن الياء الأخيرة مبدلة من النون
وأصله (أناسين) والياء المتقدمة عليها زائدة ، وليست بلام الفعل ،
لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التانيث إلا وأوسطها
حرف زائد كمصاييح . وأيضا يلزم فيه رد اللام في التصغير دون حاجة إليها
نحو : إنيسيان ، لأن بناء التصغير يحصل دونها .

(١) شرح الشافية ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لا يبي تمام في ديوانه ص ١٥٢ وانظر شرح
الجاربردى للشافية : ٢١٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٩٧ .
وهذا البيت من قصيدة مدح بها أحمد بن المأمون بن هارون
الرشيد .

والمعنى واضح .

(٣) على هذا فإنسان عنده مشتق من (أنس) لا من (نسي) لأنه
كما يقول لا يوافق نسي لا لفظا . إذ ليس فيه يا ، ولا معنى
فإن الإنسان ليس فيه دلالة على نسيان فتبعد باعتبار اللفظ والمعنى
وحملهم على ذلك تصفييرة على (أنيسيان) .

(٤) معنى وهو ظاهر : إذا كان إنسان من النسيان يكون إنسيان - إذن إنسان
فيه حذف اللام وهي الياء هذا في المفرد .
وفي الجمع : إذا قيل : أناسي ، لأن الياء الأخيرة مبدلة من النون وأصله :
أناسين .

وُردَ هذا الشعر ، بأنه لم يذهب به مذاهب الاشتقاق وإنما هو
تخيل شعري ، على أن شعرا أبي تمام لا يَحْتَجُّ به ، لأنه من المولدين .
لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما
من الصرفيين والنحويين الذين وقفت على كتبهم .
وبذا انفرد الجاربردي بذكره دونهم .

ونذكر في حروف الزيادة هذا الشاهد :

١٥ - لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنَجْنِيقَ بَنِّ بَحْدَلٍ

أَحْسِدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ (١)

استشهد به على أَنَّ (مَنَجْنِيقَ) مؤنثٌ ، ولهذا قال : (تركتني)

وهي معربةٌ قال : (وأصلها بالفارسية (مَن جَه نِيَك) . أي أنا ما أجودني

وإِنَّمَا حَكَمُوا بِأَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ ، لأنَّ الجيم والقاف لا يجتمعان في

كلمة واحدة من كلام العرب ، إلا أن تكون معربةً . (٢)

قال الجواليقي : (مَنَجْنِيقَ) و (مَنَجْنِيقَ) بفتح الميم وكسرهما .

وقيل : الميم والنون في أوله أصليتان ، وقيل : زائدتان ، وقيل : الميم أصليةٌ

والنون زائدةٌ . وهو أعجمي . (٣)

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وهذا انفرد الجاربردي بذكره عنهم . وقد ذكره بعض أصحاب

المعاجم كالجوهرى ، وابن منظور .

(١) البيت من الطويل . وهو لزفر بن الحارث كما في الصحاح (باب

القاف ، فصل الجيم) ١٤٥٥/٤ ، واللسان (مجنق) ٣٣٨/١٠ ،

وشرح شواهد الشافية : ٢٩٩-٣٠٠ .

اللفظة : أَحْسِدُ : مضارعٌ من حَادٍ عن كَذَا حَيْدَةً وَحَيْودًا إِذَا

تَنَحَّى وَبَعْدَ عَنْهُ . وابنُ بحدلٍ بالموحدة والحاء المهملة : هو

حَمِيدُ بْنُ حَرْبٍ بْنِ بحدلٍ من بني كلبٍ من وبرة . والمنجنيق :

التي تُرْمى بها الحجارة .

(٢) شرح الجاربردي للشافية : ٢١٤ ، وانظر الصحاح ١٤٥٥/٤ .

(٣) المُعَرَّبُ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

وذكر الجاربردى ^(١) في حروف الزيادة أيضا قوله :

١٦ - إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِي اللَّيْبِ

(٢) عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ

مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ

(٣) أَمَّهَتِي خَنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

هناك شاهدان ، الأول في قوله (أَمَّهَتِي) استشهد به على أَنَّ الهاء في زائدة لأنَّ (أُمَّ) فُعْلٌ بدليل الأئمة في مصدره ، وأَمَّات في جمعه .

والشاهد الآخر في قوله (إلياس) فهزته همزة قطع والشاعر

حذفها للضرورة ويمكن أن يكون لا ضرورة في همزة (إلياس) لانه قُرِءَ * وَإِنَّ

إِلْيَاسَ لِمَنْ الرُّسُلَيْنِ * ^(٤) فتكون مثل اليسع فهو معروف بأل وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن

(١) انظر شرح الشافعية : ص ٢٣٠ .

(٢) هذا البيت لم يذكره الجاربردى وذكره البغدادي في شرح شواهد الشافعية .
وهال : اسم فعل زجر للخيل ، وهب : دعاء للخيل .

(٢) الأبيات من مشطور الرجز ، وهي لقضي بن كلاب في الجمهرة ٢٦٧/٣ .

وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥٦٥/٤ ، وشرح شواهد

الشافعية : ٣٠١ - ٣٠٢ ، ٣٠٤ .

وورد غير منسوب في المحتسب ٢٢٤/٢ ، المفصل : ٣٥٩ ، شرح

ابن يعين ٣/١٠ ، المتع لابن عصفور ٢١٧/١ ، وشرح الرضي

للشافعية ٣٨٣/٢ ، واللسان (أم) ٣٠/١٢ ، وشرح الجاربردى

للشافعية : ٢٣٠ . شروح التصريح ٣٦٢/٢ ، الهمع ٢٣/١ .

وقد اقتصر الجميع على العجز من البيت الثاني فقط :

(أَمَّهَتِي خَنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي) .

اللفظة : الليب : ما يُشَدُّ على صدر الدابة يمنع الرجل من

الاستمخار ، ويقال فلان في لب رخى إذا كان في حال واسعة ،

ويقال اعتزمت على كذا بمعنى : عزمت عليه ، والاعتزام : لزوم القصد

في الشيء . وخندف : امرأة الياسرين مَضْرُوبٌ واسمها ليلى . نُسِبَ

وَأَبُو الْيَاسِ إِلَيْهَا ، وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي مشبهة

قال ابن جنى : (أما أبو العباس فكان يُخْرِجُ الهاءَ من حروفِ
الزيادة^(١)) ويذهب إلى أنها إِنَّمَا تَلْحَقُ للوقفِ في نحو : (اخشَعُ)
و (ارمِه) و (هَنِّه) و (لَكْنَه) ، وتأتى بعدَ تمامِ الكلمة . وهذا
مخالفةٌ منه للجماعة ، وغيرُ مرضي عندنا . وذلك أَنَّ الدلالةَ قد قامتْ
على صحةِ زيادةِ الهاءِ في غيرِ ما ذكره أبو العباس ، قِمًّا زِيدَتْ فيه الهاءُ
قولهم : (أمّهات) وزُنَّه (فَعْلَهَات) والهاءُ زائدةٌ ، لا تَهْ بمعنى
الأمِّ ، والواحدة : (أمّهة) قال :

أَمّهَتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي

أى : أمي . وقولهم (أم بَيِّنَةُ الأمومة) قد صَحَّ لنا منه أَنَّ الهمزةَ فيه
فاءُ الفعلِ والميمُ الأولى عينُ الفعلِ ، والميمُ الآخرةُ لامُ الفعلِ ، ف (أُمُّ) بمنزلة (دُرٌّ)
و (حَبٌّ) و (جِلٌّ) مما جاءَ على (فُعْلٍ) وعينه ولا مُه من موضع واحد .
وأجاز أبو بكرٍ في قولٍ من قال : (أمّهة) في الواحدِ أن تكون
الهاءُ أصليةً ، وتكون (فُعْلَةٌ) ، فهي في هذا القولِ الذي أجازهُ أبو بكرٍ

(١) ذهب الشيخ عبد الخالق عزيمة محقق كتاب المقتضب إلى
أَنَّ هذا القولَ منسوبٌ للمبرد . وقد ذكره غيرُ ابنِ جنى ، ابنُ
يميش في شرح المفضل ١٤٣/٩ ، والرضي في شرح الشافية
٣٨٢/٢ ، والأشموني ٣٠٥/٣ ، وصاحب التصريح ٣٦٢/٢ ،
والبغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ ، وقال : (ما وَقَفْتُ على
كتابٍ نحوى ينسبُ هذا إلى المبردِ غيرِ هذا) . المقتضب ٥٦/١ ،
ويؤيد ما ذهب إليه الشيخ عزيمة أَنَّ المبردَ صَرَّحَ بأنَّ الهاءَ
حرفٌ من حروفِ الزيادة . وبينَ مواضعِ زيادتها في المقتضب
٥٦/١ ، وصرَّحَ مرةً أخرى بذلك في باب حروفِ البدلِ إذ يقولُ :
(فأما أمّهات فالهاءُ زائدةٌ ، لا تَهْ من حروفِ الزيادة) .

المقتضب ١٦٩/٣ .

بمنزلة (ترهة) و (آبهة) و (علفة) و (قبرة) ، وَيَقْوَى هذا القول قول صاحب كتاب العين (تَأَمَّهَتْ أَمَا) و (تَأَمَّهَتْ) بين أنه (تَفَعَّلَتْ) بمنزلة (تَفَوَّهَتْ) و (تَنَبَّهَتْ) ، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل (أَمَمَ) يَقْوَى زيادة الهاء في (أَمَّهَتْ) ، وأن وزنها (فَعْلَهَتْ) (١)

وكذا حكم الزمخشري بزيادتها قال : (وفي كتاب العين (أَمَّهَتْ) وهو مسترذل) . (٢)

لقد ذكر هذا الشاهد قبل الجاربردي ، ابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب (حروف الزيادة) .

أما الرضي فقد اكتفى بالتعليق على الشاهد الثاني في البيت وهو (الياس) ، ولم يتطرق (لا مَهَتْ) و رُبَّمَا اكتفى فيه بما ذكره ابن الحاجب .

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٦٣/٢ - ٥٦٤ ، وقريب منه ما ذهب

إليه الرضي في شرح الشافية ٣٨٢/٢ - ٣٨٣ .

(٢) الفصل : ٣٥٩ ، فالخليل يرى أن الهاء أصلية ، انظر العين

٤٣٣/٨ - ٤٣٤ .

وذكر الجاربردى في حروف الزيادة أيضا قوله :

١٧ - أَطَعْتُ رَاعِيَّ مِّنَ الْيَهْمِيرِ (٢)

استشهد به على أن الياء الأولى والتضعيف في (يَهْمِيرٌ)
زائدان وبذا يكون وزنه (يَفْعَلٌ) لا (فَعِيلٌ) وذلك لوجود (يَفْعَلٌ)
وعدم وجود (فَعِيلٌ) .

قال الجوهري : (اليهْمِيرُ) بتشديد الراء : صمغ الطلح ، عن
أبي عمرو وأنشد :

أَطَعْتُ رَاعِيَّ مِّنَ الْيَهْمِيرِ
فَنَظَلَ يَعْوَى حَبَطًا بِشَرِّ
خَلْفَ أَسْتِهِ مِثْلُ نَقِيقِ الْهَرِّ

وهو (يَفْعَلٌ) ، لأنه ليس في الكلام (فَعِيلٌ) ..

وقال أبو بكر بن السراج : (٣) (وَرُبَّمَا زَادَ وَفِيهِ الْاَلِفُ فَقَالُوا :

يَهْمِيرٌ) . قال هو من أسماء الباطل .

وقولهم : (أَكْذَبُ مِّنَ الْيَهْمِيرِ) ، هو السراب . (٤)

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٣٣ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المنصف ١ / ١٤١ ، ٢٣ / ٢٢ ،

والصاحح (هير) ٨٥٦ / ٢ ، وشرح الشافية للجاربردى ص ٢٣٣ ،

وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٩ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٢٠١ / ٣ .

(٤) الصحاح (هير) ٨٥٦ / ٢ ، وانظر شرح شواهد الشافية

وقال الصاغاني في العباب : (... وقال الليث : اليهَيْرُ :
حجارة أمثال الكَفِّ ، ويقال : دُوَيْبَةُ تكون في الصَّحَارَى أعظم من
الجُرُز ، الواحدة : يَهْيَرَةٌ ، قال : واختلفوا في تَقْدِيرِهَا ، فقالوا :
(يَفْعَلَةٌ) ، وقالوا : (فَعْلَلَةٌ) وقالوا : (فَعِيلَةٌ) . (١)

فَحِكَي ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَصَالَةُ الْيَاءِ يَنْ ، أَصَالَةُ الْأُولَى ، أَصَالَةُ
الْثَانِيَةِ .

لم يستشهد ابنُ الحَاجِبِ ولا الرضِي بهذا الشاهد ، وقد استشهد
به ابن جني .

وبذا فإن الجاربردى يتفق معه في موضوع الاستشهاد بالبيت ،
وموضعه وهو (باب حروف الزيادة) .

(١) نقلا عن شرح شواهد الشافعية ص : ٣١ .

وذكر أيضا في تخفيف الهمز هذا الشاهد : (١)

١٨ - وَلَوْلَا هَمْ لَكُنْتَ كَحَوْتِ بَحْرِ

هَوَى فِي مَظْلَمِ الْفَرَاتِ دَاجِي

وَكُنْتَ أَذِلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقِـيَاعِ

(٢) يَشْجُجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي

واستشهد به على أن إبدال اليا من الهمزة في (واجي) على

القياس ؛ لأن الهمزة سُكِّنَتْ للوقف وما قبلها مكسور فقلت يا

على ما هو القياس .

(١) شرح الشافية : ٢٥٧ .

(٢) البيتان من الوافر ؛ ووردا منسوبين لعبد الرحمن بن حسان ،

انظر ديوانه : ٧١٨ ، والكتاب ٥٥٥ / ٣ والمقتضب ١ / ١٦٦ ،

والمحتسب ١ / ٨١ ، والخصائص ٣ / ١٥٢ ، والنكت في تفسير كتاب

سيويه ٢ / ٩٨٤ ، والمفصل : ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٩ / ١١١ -

١١٤ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٤١ ، وشرح

شواهد الشافية : ٣٤١ - ٣٤٣ .

وورد غير منسوب في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١ / ١٤٥ ،

والمنصف ١ / ٧٦١ ، والمتع ١ / ٣٨١ ، وشرح الرضي للشافية

٣ / ٤٩ ، ونسبه الجاربردي لحسان : ٢٥٧ .

اللفة : الوتد : بفتح الواو وكسر التاء ، والقاع : المستوى من

الأرض ، ويشجج : هالفة يشج رأسه إذا جرحه وشق لحمه ،

والفهر بكسر الفاء : الحجر مل الكف ، ويونث ، والواحي :

الذي يدق ، اسم فاعل من وجأت عنقه بالهمز إذا ضربته .

يريد لولا الخلفاء لكنت خاملا ، لعدم نهايتك مختفيا لا يراك أحد

كالحوث في البحر لا يرى لعمقه وتكاثف المياه عليه .

وعدهُ سيبويه (١) من التخفيفِ الخارجِ عن القياسِ ، اعترض عليه الجاربردى فقال : (وهذا ضعيفٌ ، وقد اعترض عليه قبله ابن الحاجب ، ان يقول تعليقا على البيت السابق : (وأصله واجي ، فقلبتُ الهمزة ياءً ، وقد أنشده سيبويه أيضا على مثل ذلك (٢) ، وهو عندى وهَم ، فإن هذه الهمزة موقوفة عليها . فالوجه أن تُسكَّنَ لأجل الوقف . وإذا سُكِّنَتْ دَبَّرَها حركةٌ ما قبلها فيجبُ في التسهيل أن تُقَلَّبَ ياءً ، فليس لا يَرادُهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرقا لين وجه مستقيم ، وقد اعتذر لهم في ذلك بأن قيل القصيدة مطلقَةٌ بالياء ، وياءُ الإِطلاق لا تكون مُدَلَّةً عن همزة ، لأن المُدَلَّةَ من الهمزة في حكم الهمزة ، بدليل قولهم : (رُويَا) فجعلها ياءً للإِطلاق ضرورةً فصَحَّ إيرادهم لها . فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرفَ لين . والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريا على القياس ، لأنَّ الضرورة في جعل الياء مُدَلَّةً عن الهمزة ياءً إِطلاق لا أن يبدالها ياءً على خلاف القياس ، لأنَّهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها إلى الياء أمرٌ ، وجعلها ياءً إِطلاق أمرٌ آخرٌ ، والكلامُ إنما هو في إبدالها ياءً ، فلا ينفع العدول إلى الكلام في جعلها ياءً إِطلاق ، فثبت أنَّ قلبها ياءً في هذا المحل قياسٌ تخفيف الهمزة ، وأنَّ كونها إِطلاقا لا يضرُّ في كونها جاريةً على القياس في التخفيف . نعم يضرُّ في كونها جعل ما لا يصحُّ أن يكون إِطلاقا وإِطلاقا وتلك قضية ثانية ، وهذا بعد التسليم أنَّ الياءات

(١) انظر الكتاب ٥٥٥/٣

(٢) أى مثل (مِنْسَاةٌ ، وسالت) في إبدال الهمزة ألفا .

والواوات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح أن يكون إطلاقا ،
وهو في التحقيق غير مسلم إذ لا فرق في حرف الإطلاق بين أن يكون
غير ذلك كما في حرف الردف وألف التأسيس (١) .

وعلق البغدادى على ذلك قائلا : (هذا آخر كلامه وكأنه
لم يقف على ما كتبه الزمخشري هنا من مناهيه على المفضل ، وهو قوله :
لا يُقال : وقف على الهمزة في واجي ، ثم قلبها ياء لكسرة ما قبلها ،
لأنه لو وقف ، لوقف على الجيم الذى هو حرف الروى) .

وهذا تحقيق منه وشرح لمراد سيبويه ، لأنه إنما منع الوقف
على الهمزة في واجي ، لأنه كان يُضَيَّرُ حرف الروى همزة ، فيختطف الرويان
اختلافا شديدا .

فلا يجوز أن يُقال : وقف على الهمزة ، وأنه فعل به بمعد
الوقف على الجيم ما فعل من إسكان الهمزة وقلبها ياء للضرورة ، إنما يُقال
أبدل منها إبدالا محضا ، ولا يُخَفَّفُها التخفيف القياسي ، فإن التخفيف
القياسي هو إبدالها إذا سَكَنْتْ بالحرف الذى منه حركة ما قبلها ،
نحو راس في (رأس) وإذا خَفَّفَتْ تخفيفا قياسيا كانت في حكم المحققة ،
وإذا كانت في حكم المحققة اختطف الرويان ، ولذلك أبدلوا في الشعر
ولم يحققوا ، خوفا من انكساره ، ومن اختلاف رويه ، وهذا البدل هو
الذى ذكره سيبويه في قوله : (وقد يجوز في ذلك البدل حتى
يكون قياسا إذا اضطر الشاعر) (٢) وذكر أن البدل في المفتوحة بالالف ،

(١) الإيضاح في شرح المفضل ٢ / ٣٤١-٣٤٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

وفي المكسورة بالياء ، وفي المضمومة بالواو ليس بقياس (١) ، يريد أن القياس أن تجعل بين بين ، وقلبيها على وجه البدل شاذ ، وهو من ضرورة الشعر ، وقول الزمخشري : (لأنه لو وقف لوقف على الجيم . . . الخ . يريد أنه إذا أدى الأمر إلى أن تقلب الهمزة ياءً صار واجبي كقاضي ، وحكم الوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر في الاختيار حذف الياء ، والوقف على الحرف الذي قبلها ، نحو هذا قاض ، ومرت بقاض ، وإن جاز إثبات الياء فيهما ، لكن المختار حذفها) . (١)

نخلص ما سبق أن ابن الحاجب والجاربردي متفقان على أن إبدال الهمزة ياءً في (واجي) قياس . ويتفق معهما الرضي (٢) على حين أن سيبويه يراه من التخفيف الخارج عن القياس .

وهكذا فقد ذكر هذا الشاهد قبل الجاربردي ، سيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي . وبذا اتفق الجميع في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضع وهو باب تخفيف الهمزة .

(١) انظر شرح شواهد الشافية : ٣٤٢-٣٤٣ .

(٢) انظر شرح الشافية ٣ / ٤٩-٥٠ .

(١) وذكر الجاربردى في تخفيف الهمز هذا الشاهد x

١٩ - أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَّاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ (٢)

الشاهد (أَنْتَ) استشهد به على أنه فصل بين الهمزتين بألف

زائدة ، حرصا على تحقيق الهمزتين قد خُصَّتْ تميم دون سائر المحققين

بهذا العمل .

(١) انظر شرح الشافعية : ٢٦٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو لذى الرمة في ديوانه ص ٧٠٠ ، والكتاب

٣ / ٥٥١ ، والمقتضب ١ / ١٦٣ ، الكامل ٣ / ٥٥ ، وأما القالبي

٢ / ٥٨ والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١٩ / ٦٧٦١ ، الأثرية

في علم الحروف للهروى ص ٣٦ ، المفصل ٢٥ ، ٣٥٢ ، أمالي ابن

الشجرى ١ / ٣٢١ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٩٤ ، ٩٠ / ١١٩ ، وشرح

الرضي للشافعية ٣ / ٦٤ ، وشرح الجاربردى للشافعية : ٢٦٧ ،

واللسان (٢) ١٥ / ٤٣٠ ، والهمع ٣ / ٣٥ ، والدرر ١ / ١٤٧ ،

وشرح شواهد الشافعية : ٣٤٧ ، وورد غير منسوب في

معاني القرآن للأخفش الأوسط ١ / ٣٠ ، ١٦٨ ، الخصائص

٢ / ٤٥٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٢ .

(أَيَا ظَبِيَّةَ) روى (فَيَا ظَبِيَّةَ) بالألف في (معاني الأخفش ،

والأثرية) .

اللفظة : (الوعساء) : الرابية اللينة من الرمل ، ويقال الوعساء

: الأرض اللينة ذات الرمل ، والمكان أوعس . و (جَلَّاجِلِ) :

بجيمين أولاهما مضمومة ، وروى بفتحها أيضا ، وروى (حَلَّاجِلِ)

بمهلتين ، أولاهما مضمومة : اسم مكان و (النقا) : التل من

الرمل ، و (أم سالم) : كنية عن (مَيَّة) محبوبته . عنى شدة

تقارب الشبه بينهما وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شك مبالغة

في التشبيه .

===

قال سيبويه : (ومن العرب فاسٌ يُدْخِلُونَ بَيْنَ أَلِفِ الاستغفار وبين الهمزة أَلِفًا إذا التقتا ، وذلك أَنَّهُمْ كَرِهُوا التَّقَاءَ هَمْزَتَيْنِ ففصلوا ، كما قالوا : (أَخْشَيْنَانِ ، ففصلوا بالألفِ كراهيةً التَّقَاءِ هذه الحروف المضاعفة ، قال ذو الرمة :

أَيَا ظَبِيَّةَ . . . إلخ) (١)

== وفي البيت شاهد آخر ، وهو حذف خبر المبتدأ ، قال ابن السكيت : (وما حُذِفَ خبره لدلالة المعنى عليه المبتدأ الذي هو أَنْتِ . أراد أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ أَحْسَنُ) .

الأُمالي ١ / ٣٢١ ، وانظر المفضل : ٢٥ ، وشرح ابن عيسى ٩٤ / ١ ، قال الفارسي في كتاب الشعر ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ : (فيه حذف خبر المبتدأ ، التقدير : أَنْتِ هِيَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ، فَإِنَّ قُلْتَ : فما وجه هذه المعادلة ؟ وهل يجوزُ أَنْ يُشَكَلَ هذا عليه حتى يستفهم عنه ، وهو بندائه لها قد أثبت أنها ظبيّة الوعساء ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَنَادَى رَجُلًا بِمَا يُوجِبُ الْقَذْفَ لَكَانَ فِي نِدَائِهِ لَهُ بِذَلِكَ كَالْمُخْبِرِ عَنْهُ ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : يَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءُ قَدْ أَثْبَتَهَا ظَبِيَّةً لِلْوَعَسَاءِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِمَعَادِلَتِهِ إِيَّاهَا بِأُمِّ سَالِمٍ حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : أَيُّكُمَا أُمُّ سَالِمٍ ؟ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى شِدَّةِ الْمِثَابَةِ مِنْ هَذِهِ الظَّبِيَّةِ لَأُمِّ سَالِمٍ ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ التَّبَسُّطَ عَلَيَّ وَاشْتَبَهْتُ حَتَّى لَا أَفْصِلَ بَيْنَكُمَا . فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ شِدَّةُ الْمِثَابَةِ فِي هَذِهِ الظَّبِيَّةِ لَأُمِّ سَالِمٍ) . شرح شواهد الشافعية : ٣٤٧ .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٥٥١

قال البغدادي : (وبزيادة الألف يكون قوله (نقأ أن)
مفاعيلن ، جزأ سالماً ، ويجوز أن تحقق الهمزتان بلا زيادة ألف فيكون
قوله (نقأ أن) مفاعِلن جزأ مقبوضاً ، وأوردّه الشارح ، والزمخشري في
المفصل تبعاً لسيبويه بزيادة الألف ، لأنه معها يمتد الصوت ويكون
جزأ سالماً وهو أحسن ، وحملاً على الأصل ، لأنّ الزحاف قرع ومراعاة الأصل
أولى . وأما البيت بعده فلا يستقيم إلا بإقحام الألف بين الهمزتين (١) .
لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وقد ذكره سيبويه والمبرد
والزمخشري وابن الشجري ، وابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو (أنت)
حيث فصل بين الهمزتين بالألف ، والموضع وهو تخفيف الهمز .

(١) شرح شواهد الشافية : ٣٤٧ .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٢٠ - كَلْ أَنْتَى وَإِنْ بَدَا لَكَ عَنْهَا

آيَةُ الْحَبِّ حَبُّهَا خَيْتَمُورٌ (٢)

واستشهد به على أَنَّ (خَيْتَمُور) على وزن (فَعْلُول) وهذا

الوزن موجودٌ بعكس (فعلولة) كصعفوقة فهو نادرٌ .

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

(٢) البيت من الخفيف وهو لحجر آكل المرار كما جاء في البيان

والتبيين ٣٢٨/٣ ، والأغانى ١٧/٦١٩١ ، وشرح شواهد

الشافية : ٣٩٣ ، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية

والزيادات : ٣٠ .

وورد غير منسوب في الصحاح (ختمر) ٦٤٢/٢ ، واللسان

٢٣٠/٤ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٩٨ .

وروى (بدالك منها) بدلا من (بدالك عنها) في البيان

والتبيين ، وشرح شواهد الشافية .

اللغة : الخيتمور : السراب ، وقيل هو الغادر ، وقيل : الدنيا

على المثل ، وقيل : الذئب ، سُمِّيَ بذلك لأنه لا عهد له ، وقيل :

الفول ، اتلونها ، وامرأة خيتمور : لا يدوم ودها مُشَبَّهَةٌ بذلك .

وقيل كل شيء يتلون ولا يدوم على حال . والخيتمور : دويبة

سوداء تكون على وجه الماء لا تثبت في موضع إلا ريثما تطرف .

والخيتمور : الداهية . انظر اللسان (ختمر) ٢٣٠/٤ .

وبذا انفرد الجاربردى دونهم بذكره ، وكما هو واضح أن
الجاربردى ذكر هذا الشاهد في باب الإعلال - وليس موضعه لأنه يتعلق
(بالوزن) ولو جعله في (باب حروف الزيادة) لكان أولى ، ولعلَّ
الذى جعل الجاربردى يذكره هنا ، لأنَّ الكلام يتعلق بكلمة (كينونة)^(١)
في شاهد آخر^(٢) وعرض له هذا الشاهد فذكره .

(١) حيث إنَّ أصلها (كينونة) ، فحذفت الواو ، والحذف هنا واجب ، لكثرة حروف الكلمة .

(٢) سيأتي هذا الشاهد في فصل شواهد ضرورة الشعر ص : ٥٩٠ .
وانظر شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ .

وذكر الجاربردى (١) في البديل هذا الشاهد :

٢١ - مَسْرَحًا عَنْهُ ذَعَالِيْبُ الْحَرْقِ (٢)

استشهد به على أن (ذَعَالِيْب) جاء على الأصل ، ولم يُبدَل الباء فيه تاء ، وعلل الرضي لعدم قلبها قاءلا : (لأن الذعالب أكثر استعمالا وهو بمعنى الذعاليب) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، وقد ذكره ابن يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه وهو باب إبدال الحروف ، كما ذكره بعض أصحاب المعاجم كالجوهري ، وابن منظور .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢١ .

(٢) الشاهد من الرجز وهو لرواية بن العجاج في ديوانه ص ١٠٥ ، واللسان (ذعلب) ٣٨٨/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٣ .
وورد غير منسوب في الصحاح (ذعلب) ١٢٨/١ ، وشرح ابن يعيش ٤١/١٠ .

روى (ذعاليب الحرق) بالحاء والراء المهملتين المفتحتين في شرح شواهد الشافية .
ورواية الديوان هكذا :

نَشْرَعْنَهُ أَوْ أُسِيرَ قَدْ عَتَقَ * مَسْرَحًا إِلَّا ذَعَالِيْبُ الْحَرْقِ

اللفظة : المنسرح : الذى انسرح عنه وبه ، والذعاليب كما في اللسان ما تقطع من الشياب . قال أبو عمرو : (وأطراف الشياب وأطراف القمص يقال لها ذعاليب ، واحدها ذُعْلُوب ، وأكثر ما تُستعمل جمعا) . وقد تبدل (الباء) في (ذعاليب) تاء

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

٢٢ - وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَا لَيْثٍ

وَأَحْزُونِيَا أَوْ انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ (٢)

الشاهد (الذعاليب) وهو كالشاهد السابق استشهد به على

أن (الذعاليب) جاءت على الأصل ، ولم تُبدَل الباء تاء .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ، ولا من سبقهما

من الصرفيين الذين وقتت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم ، وقد ذكره بعض أصحاب

المعاجم .

==== فيقال : (ذعاليب) وقال ابن الحاجب إن الإبدال فيه ضعيف
ذعالت لفة في ذعالب .

المعنى : يُشَبِّهُ نَاقَتَهُ فِي الْجَلَادَةِ وَقَطْعِ الْفِيَا فِي بَحْمَارِ الْوَحْشِ
الذى تساقط عنه وبره وشعره ، وهذا مما يُنْشِطُهُ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢١ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لجريز في ديوانه : ٣٤ ، والصاح

(نعلب) ١٢٨ / ١ ، و (لبت) ٢٩١ / ١ ، واللسان (نعلب)

٣٨٨ / ١ ، و (لبت) ١٨٢ / ٢ ، وشرح الجاربردى للشافية

٣٢١ / ١ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٧٤ .

وقد انفرد الجاربردى برواية (أَوْ انْضَمَّ) بدلا من (إِذَا انْضَمَّ)

وفي الديوان وبقية المراجع السابقة :

(وَأَحْزُونِيَا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ)

وفي اللسان (نعلب) روى (لقد أكون) بدلا من (قد أكون) .

اللمسة : والبيت : المكث ، والأحزوني : الخفيف في الشيء لحذقه .

ب - شواهد تدل على البنية تتعلق بالشذوذ :

وذكر الجاربردى (١) في أبنية الاسم - (الميزان الصرفي) -
هذا الشاهد :

١ - فَهَوَذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسَ الْغَيْرَ
مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالشُّوْرُ
مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أَخْرَرُ
الطَّاعِمِينَ لَا يُبَالُونَ الْفَمَرُ (٢)

واستشهد به على أن (صَعْفُوق) على وزن (فَعْلُول)

(١) انظر شرح الشافية : ١٩٠

(٢) الرجز للمعاج في ديوانه : ١٢ ، وفي جوهرة اللغة (باب الرباعي

الصاد والعين) ٣/٣٤٥ ، والخصائص لابن جني ١/٢١٥ ،
والمعرب للجواليقي ص ٢٦٧ ، واللسان (لابن منظور) (صعفوق)
١٠/٢٠٠ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٩ ، وشرح شواهد
الشافية : ٤٠

وورد غير منسوب في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات

ابن الأنباري ٢/٨٠٠

ورواية الديوان (هافهوذا) و (من طامعين) بدلًا من (الطاعمين)
وهو كذلك في الحمرة ، والمعرب . وفي المعرب واللسان جاء
(لا ينالون) بدلًا من (لا يبالون) .

وقد ورد البيت الثاني فقط في الإنصاف ، واللسان وذكر هذا البيت
والصدر الأول من البيت الثاني في الحمرة وجاء فيه (أشباع) بدلًا
من (أتباع) ، وورد صدر البيت الثاني فقط في (الخصائص) .
اللفة : (هوذا) أي الأمر هذا الذي ذكرته من مدحي لعمر ،

بالفتح نادر (١) لم يأت على (فَعْلُول) غيره . والنادر كالمعدوم .
قال وهو غير منصرف ، للعلمية ، والعجمي .

وذكر الجواليقي : (أَنْ صَعْفُوقَ : اسمٌ أعجميٌّ ، وقد تَكَلَّمَ به
العرب . يقال : بنو صَعْفُوقٍ لخول (أى خدم) باليمامة) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضى هذا الشاهد ، وذكره ابن دريد ،
وابن جنبي ، والجواليقي ، وابن الأنباري ، وابن منظور .

وبذا اتفق الجاربردى معهم في موضوع الشاهد ، وانفرد به
عنهم ، الموضع . كما انفرد بذكره عن ابن الحاجب والرضى .

=== و (الْغَيْرَ) أى رجوا أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح
بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج عنهم . و (الثَّوْر)
جمع (ثَوْرَة) وهو : الثَّارُ أى ، آمَلُوا أن تثار بمن قتلت
الخوارج من المسلمين .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٩٠ .

(٢) المعرب : ٢٦٧ .

في أبنية الأسماء ذكر الجار بردي (١) هذا الشاهد :

٢ - جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسٍ مَعْرَسُهُ
(٢) مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّيْلِ

استشهد به على أن (الدُّيْل) هنا اسم لدويبة شبيهة بابن
عُرسٍ وقال : وهو وإن سَلَّمَ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْفِعْلِ لَكِنَّهُ شَاذٌ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٠٠ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لكعب بن مالك الأنصاري شاعر الرسول
صلى الله عليه وسلم قاله في أبي سفيان بن حرب وكان قد غزا
المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر .. انظر ديوانه : ٢٥١ ،
وانظر الاشتقاق لابن دريد : ١٧٠ ، والمنصف ٢٠ / ١ ، وشرح
ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي هلال العسكري : ٤٧٧ ،
والاقتضاب في أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي : ٤٦٨ ، وشرح
المفصل لابن يعيش ٣٠ / ١ ، وشرح شواهد الميني ٥٦٢ / ٤ ،
وشرح الشافية للنيسابوري الورقة : ٨ ، وشرح شواهد الشافية :
١٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٩ / ٤ ، واللسان (دأل) ٢٣٤ / ١١ .
روى في الديوان (لوقيس مبركه) بدلًا من (مَعْرَسَه) و (كمفحص) بدل
من (كمعرس) .

اللغة : المَعْرَسُ بضم الميم وفتح الراء - مكان النزول من آخر
الليل ، والأشهر فيه (مَعْرَسٌ) بتشديد الراء المفتوحة . يُقَالُ
عُرسَ تعريسا إذا نزل آخر الليل .
والمعنى : وصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلّة
والحقارة ، يقول لوقدر مكانهم عند تعريستهم كان كمكان هذه
الدابة عند تعريستها .

قال الرضي : (وجاء في الأسماء الدُّلُّ عَلَمًا وَجِنْسًا ، أما إذا كان علما فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كَشَرَ ، ويزيد ، والدَّالُّ : الختلُ ، ودخول اللام فيه قليلٌ ، ثم قال : فعلى هذا لا استبعاد فيه ، لأنَّ أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل : (إنَّه اسمٌ دويبةٌ شبيهةٌ بابن عرسٍ قال : جاءوا . . . البيت

ففيه أدنى إشكالٍ ، لأنَّ نقل الفعل إلى اسم الجنس قليلٌ) .^(١)

قال ثعلبٌ : (لا نعلم اسماً جاء على (فعلٍ) غير هذا) .^(٢)

وقال ابنُ جنى : (وليس في الكلام اسمٌ على (فعلٍ) بضم الفاء وكسر العين ، إنَّما هذا بناءٌ يختصُّ به الفعلُ المبني للمفعول نحو (ضرب) وقَتَلَ ، إلا في اسمٍ واحدٍ وهو : (دُلُّ) وهي دويبةٌ ، وبها سَمَّيتُ قبيلةُ أبي الأسود الدؤليُّ وإنَّما فُتِحَتِ الهمزة في التسبُّلتوالي الكسرتين مع ياءٍ إضافيةٍ ، فهربوا إلى الفتح . . .)^(٣)

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاحب ، وقد ذكره ابنُ جنى ، وابنُ

يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت ،

وموضعه وهو (بابُ أبنية الأسماء الثلاثية) .

(١) انظر شرح الشافية ١/٣٦-٣٧ .

(٢) نقلاً عن شرح شواهد الشافية : ١٣ لم يوجد في الفصح لثعلب

ولا في مجالسه .

(٣) المنصف ١/٢٠ .

من أوزان مضارع الثلاثي :

ذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٣ - لو شئتَ قد نَقَعَ الْغَوَاثُ بِشَرْبَةٍ

تَدْعُ الصَّوَادَى لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً (٢)

استشهد به على أن ضم الجيم من (يَجِدُ) لفظة بني عامر في هذا البيت ، ومراده هذه اللفظة بخصوصها ، ووجه ضَعْفِهَا الشذوذ بخروجها عن القياس والاستعمال ، وكسر الجيم هو القوى فيها ، وقد سُمِعَ.

(١) انظر شرح الشافية ص ٥٤ .

(٢) البيت من الكامل ، وقد عَزَّى إلى (لبيد .) بن (ربعة) شاعر بني عامر في (نزهة الطرف) ص ١١٢ ، والصحاح (وجد) ٥٤٧/٢ ، و (ديوان الأدب) للغرابي ٢٤٨/٣ وشرح (الشافية) للرضي ١٣٢/١ ، و (مناهج الكافية في شرح الشافية) لذكريا الأنصاري : ٣٥ .

وعزى إلى (جرير) التميمي في (ليس في كلام العرب) لابن خالويه : ٣٩ ، واللسان (تقع) ٣٦١/٨ ، و (مغني اللبيب) لابن هشام ص ٣٥٨ ، و (شرح شواهد المغني) للسيوطي ٦٦٦/٢ ، و (شرح شواهد العيني) ٥٩١/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ٨٣/٢ ، وهو بغير نسبة في معجم العين للخليل بن أحمد ١٧٢/١ ، والمنصف ١٨٧/١ ، وسر الصناعة لابن جني ٥٩٦/٢ ، والمتع لابن عصفور ١٧٧/١ ، والمقرب لابن عصفور ١٨٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٠/١٠ ، والأشموني ٣٤١/٤ ، و (همع الهوامع للسيوطي) ٦٦/٢ ، وانظر اللهاجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية لصالح آل غنيم : ٤٣٢ . وأغلب الظن أن البيت لجرير ، لأنه في ديوانه ص ٣٦٤ ،

قال السيرافي : (إِنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ ، فِي (يَجْدُ) مِنَ الْمَوْجِدَةِ
وَالْوُجْدَانِ وَبَنُو عَامِرٍ فِي غَيْرِ (يَجْدُ) كغَيْرِهِمْ . وكذا قال صاحبُ
المصاحح (١) .

وأطلق صاحبُ العباب (٢) ، وتبعه صاحبُ القاموس (٣) فحكيًا
الضَّمَّ في هذه الكلمة ، ولم يذكر ابنُ عامر .

قال السيرافي : وروى (يَجِدُن) بالكسر في البيت ، وصرَّحَ
الفارابي (٤) وغيره بقصر لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ بِنِ صَعْمَةَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ ،
وكذا جَرَى عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ (٥) ، فقال : (وَشَدَّ مِنْ
(فَعَلَ) الَّذِي فَاءُؤُهُ وَأَوَّلُ لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَجاءَتْ بِالضَّمِّ ، وَهِيَ (وَجَدَ
يَجْدُ) ، قَالَ وَأَصْلُهُ (يُوجَدُ) ، فَحَذِفَتْ الْوَاوُ لَكُنِ الضَّمُّ هُنَا شَاذًا
وَالْأَصْلُ الْكُسْرُ) .

=== في قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقال ابنُ بَرِي فِي حَواشِيهِ
عَلَى الْمَصْحَاحِ وَجَدَ الْبَيْتَ لَجَرِيرٍ وَلَيْسَ لِلْبَيْدِ كَمَا زَعَمَ الْجَوْهَرِيُّ ، وَلَمْ
أَجِدْهُ فِي دِيوانِ لَبِيدٍ .
وروايته فِي دِيوانِ جَرِيرٍ (نَقَعَ الْغَوَّاءُ بِمَشْرَبٍ) بَدَلًا مِنْ (بَشْرَبَةٍ)
(يَدْعُ الْحَوَائِمَ) بَدَلًا مِنْ (تَدْعُ الصَّوَابِي) ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ
وَالْمُنْتَصَفِ ، وَابْنُ يَعْيشٍ . كَمَا رَوَى (شَاءَ) بَدَلًا مِنْ (شِئَتْ)
فِي شَرْحِ ابْنِ يَعْيشٍ . وَرَوَى (نَقَعَ) بِالْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ فِي شَرْحِ
الْأَشْمُونِيِّ .

اللفظة : نَقَعَ الْغَوَّاءُ : رَوَى . الصَّوَابِيُّ : جَمْعُ صَادِيَةٍ مِنَ الصَّدَى ،
وَهُوَ الْمَطْشُ . الْفَلِيلُ : حَرَارَةُ الْعَطَشِ . شَرْبَةٌ : يَرِيدُ مَاءً رَيْقَهَا .

(١) انظر المصاحح (وحد) ٥٤٧/٢ .

(٢) نقلًا عن شرح شواهد الشافعية ص ٥٥ .

(٣) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (فصل الواو) (باب الدال)

٣٤٣/١

٢٤١ : انظر لسان العرب ٢٤١/٣ .

وزعم ابن مالك ^(١) في التسهيل أن لغة بني عامر فيما فاو،
واو من المثال ضم العين : أي فيقولون : وعدَّ يعدُّ ، وولد يلدو ونحو
ذلك بضم العين .

ورده أبو حيان في الارتشاف ، قال : (وتجد من الموجدة
والوجدان بضم الجيم شاذ ، وقيل : لغة عامرية في هذا الحرف خاصة .
وجعل ابن مالك ذلك قانونا لكيا لغة بني عامر في كل ما فاو ، واو من
(فعل) ليس بصحيح ^(٢) .

وكذا اعترض عليه شراحه كابن عقيل ^(٣) والمرادى ^(٤) ، ويشهد
قول ابن جني في سر الصناعة ^(٥) : (ضم الجيم من (يجد) لغة شاذة
(غير معتد بها) لضعفها ، وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكاف
فيما هو بخلاف وضعها) .

وقال أيضا في شرح تصريف المازني ^(٦) : (فأما قول الشاعر :
* لا يجدن عليلاً *

فشاذ ، والضمه عارضة ، ولذلك حذف الفاء ، كما حذف في (يقع)
و (يزع) ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسرة هي الأصل ،
وإنما الفتحة عارض .

(١) شرح شواهد الشافية : ٥٥ ، وانظر التسهيل : ١٩٧ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٧٩/١ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٩٤/٢ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ٩٦/٦ .

(٥) ٥٩٦/٢ .

(٦) ١٨٧/١ .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جنى ، والميداني ، وابن يعيش ، وابن عصفور ،
والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (يَجْد) يَضُمُّ الجيم ، واتفق الجميع على أنَّ ذلك شاذٌّ لا يُقاسُّ
عليه وإنما هو مقصور على السماع .

كما أنَّه اتفق مع ابن جنى والميداني وابن عصفور والرضي في
موضع الاستشهاد وهو باب (حروف الزيادة) وزن مضارع الثلاثي .
أما ابن يعيش فقد ذكره في باب (الإعلال) .

النسب :

وفيه ذكر الجاربردى (١) قول الشاعر :

٤ - وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكَ لِسَانُهُ

وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ (٢)

استشهد به على أن (سَلِيقِي) في النسب إلى سليقة شان

والقياس سَلَقٌ بحذف اليا، وإبدال الكسرة فتحة.

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره الرضي .

وبهذا اتفق الجاربردى معه في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه

وهو باب النسب .

(١) شرح الشافية ص ١٠٥ .

(٢) البيت من الطويل . وقد ورد غير منسوب في النهاية في غريب

الحديث والأثر لابن الأثير ٣٩١ / ٢ ، وشرح الشافية للرضي

٢٨ / ٢ ، واللسان (سلق) ١٠ / ١٦١ ، وشرح الشافية

للجاربردى ص ١٠٥ والعيني ٤ / ٥٤٣ والأشعري ٤ / ١٨٦ ،

وشرح شواهد الشافية ص ١١٢ .

اللفة : السليقة : الطبيعة والسجية ، اللسان (سلق) ١٠ / ١٦١

وفلان يقرأ بالسليقة أى بطبيعته لا يتعلم ، وفي حديث أبي الأسود

الدؤلي أنه وضع النحو حين اضطرب كلام العرب فقلبت السليقة .

أى اللفة التي يسترسل فيها المتكلم بها على سليقته من غير

تعهد بإعراب ولا تجنب لحن .

والنحوى : الرجل المنسوب إلى علم النحو ، ويلوك لسانه : من لاك

الشيء في فمه ، إذا ملكه ، يريد التكلف والتصنع في الكلام .

والمراد : أنه يفتخر بكونه لا يتعمّل الكلام ولا يتتبع قواعد

النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا فيأتى

وذكر الجاربردى (١) في الحذف أيضا هذا الشاهد :

٥ - غَدَاةٌ طَفَّتْ عَلَماً بِكَرْبَنٍ وَأَيْلٍ
وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ (٢)

واستشهد به على أَنَّ (عَلَماً) أصله (على الماء) ، وذلك أَنَّهُ
تَعَذَّرَ الْإِبْدَالُ وَالْإِدْغَامُ فِي بِلْعَنِيرٍ ، فَلِذَلِكَ حَذَفُوا ، / حَذَفُوا هُنَا الْأَوَّلَ
لَمَّا تَعَذَّرَ إِدْغَامُ الْمُتَمَاثِلِينَ وَمِثْلُ ذَلِكَ قَلِيلٌ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٩ .

(٢) البيت من الطويل . وهو لقطرى بن الفجاءة في الكامل ٢٩٧/٣ ،

٢٩٩ ، والحماسة الشجرية : ٥٩ ، وأما ابن الشجرى ٤/٢ ،

وشرح شواهد الشافية : ٤٩٨ .

وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجرى ٩٧/١ ، والمفضل : ٤٠٥ ،

وشرح ابن يعيش ١٥٤/١٠ ، وشرح الجاربردى : ٣٥٩ .

ويروى (عَجْنَا) بدل (عَاجَتْ) في الكامل ، وأما ابن الشجرى
والحماسة الشجرية .

اللفظة : البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا لا أحد الخوارج
قالها في وقعة دولايب وهزموا أهل البصرة حتى غرق أكثرهم
وعطفوا على بني تميم فأصابوا . وقوله (طَفَّتْ عَلَماً) أى عُلَّتْ عَلَى
الماء جُثَّتْ الَّذِينَ غَرَقُوا فِي الْمَاءِ مِنْ بَكَرٍ لَمَّا فَرَّوْا مِنَ الْخَوَارِجِ .
و(عَاجَتْ) : عطفت ومالت ، و(صدور) فاعل واللام في الخيل
عوض عن ضمير المتكلم ، أى صدور خيلنا ، وشطر : ظرف بمعنى
جهة متعلق بـ (عَاجَتْ) . وقال البغدادي : (كَأَنَّ الْجَارِبَرْدِيَّ
لَمْ يَتَّقِ عَلَى مَنَاشِئِ الشَّعْرِ حَتَّى قَالَ : (يَعْنِي قَتَلَ هُوَ لَا) (وَقَصْدُ
هُوَ لَا) . وقيل : (طَفَّتْ عَلَماً) يُذَكِّرُ فِي مَوْضِعِ الْمَدْحِ ،

===

قال المبرد : (يريد (على الماء) والعرب إذا التقت في مثل هذا اللامان استجازوا حذف إحداهما استثقالا للتضعيف ، لأن ما بقي دليل على ما حذف . يقولون : (علما بنون فلان) ، وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر منه لام المعرفة ، فإنهم يجوزون معه حذف النون التي في قولك : بنو ، لقرب النون من اللام . وذلك قولك : فلان من (بلحارث) و (بلعنبر) و (بلهجيم) . (١)

وقال ابن السجري : (ومما حذفوا من الحروف لاجتماعها مع لام التعريف لام (على) فيما حكاه سيبويه من قولهم : (علما بني تميم) يريدون : على الماء فهزلة الوصل سقطت في الدرج وألف (على) سقطت لسكونها وسكون لام (الماء) وحذفت لام (على) تخفيفا . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد . وذكره المبرد ، والزمخشري وابن السجري ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وموضعه .

==== والمعنى : أنهم علوا في المنزلة والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو على الماء وتعلو عليه . وقال ابن جماعة في حاشيته : ٣٥٩ : فعلى المعنى الأول يكون قوله : (طفت علما) كناية عن الموت . فإن الطفو لازم له ، ذكرر اللازم وأريد الملزوم - و على الثاني استعارة تبعية . شبه علوهم المعنوى بالعلو الحسى والجامع بينهما الظهور وعدم الخفاء .

(١) الكامل ٢٩٩/٣ .

(٢) الأمالى ٤/٢ .

ذَكَرَ الْجَارِ بَرْدِي ^(١) فِي الْحَذَفِ هَذَا الشَّاهِدَ :

تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي نَنْظُرُ ^(٢) - ٦

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّ (تَقِ) أَمْرٌ مِنْ (يَتَقَى) ^(٣) بَفَتْحِ التَّاءِ ،

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٩ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في نوادر اللغة لأبي زيد : ١٤٦ ، ٢٠٠ ، وتهذيب إصلاح المنطق للمخطيب التبريزي ١/٦٩ ، وسمط اللالي ٢/٩٢٣ ، وأمالسي ابن الشجري ١/٢٠٥ ، اللسان (وقى) ١٥/٤٠٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٩٦ .

وورد غير منسوب في إصلاح المنطق ص ٢٤ ، وأمالسي القالي ٢/٢٧٩ ، والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب : ١٤٤ ، وسر الصناعة ١/١٩٨ ، والمحتسب ٢/٣٧٢ والخصائص ٢/٢٨٦ ، ٣/٨٩ ، والصحاح (وقى) ٦/٢٥٢٧ ، وشرح الجار بردي للشافية : ٣٥٩ .

ورد البيت كاملاً في النوادر ، وإصلاح المنطق ، وأمالسي القالي ، والأغاني ١٦/٥٧٩٣ ، والسيرافي ، وسر الصناعة ، والمحتسب ، والخصائص ص ، وأمالسي القالي ، والسمط ، وابن الشجري . هذا الجزء من البيت من قصيدة خاطب بها النعمان بن بشير الأنصاري ، وكان أميراً على الكوفة في خلافة معاوية ، وكان معاوية قد زاد ناساً في عطايتهم عشرة ، فأخذها النعمان ، وترك بعضهم لأنهم حاءوا بكتبتهم بعدما فرغ من الحملة ، وكان ابن همام من تخلف ، فكله فأبى عليه ، فقال هذه القصيدة .

(٣) (تَقِ) (يَتَقَى) مُخَفَّفٌ مِنْ (اتَّقِ) (يَتَّقِ) بِالْتَشْدِيدِ وَأَصْلُهُ (اَوْتَقِ) عَلَى (اِفْتَعَلَ) فَتَقَلَّبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ،

فإذا حذف منه حرف المضارعة ، وما بعده متحرك ، لم يحتج إلى همزة
الوصل في الأمر . فيقال : (تَقِ) .

وذكر فيه لغة أخرى فقال : (قالوا : تَقِ ، يَتَقِ ، كَرَسَ ، يَرَسُ ،
وأصله وَقَى ، يَوْقَى ، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع ، لوقوعها بين
الياء والكسرة ، فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف .)

يستضج من قول الجاربردى الأول أن مضارع (تَقِ) (يَتَقِ)
بفتح التاء أما على قوله الآخر بأن (تَقِ) (يَتَقِ) على وزن (رَسَ)
(يَرَسَ) فيلزم أن يكون الأمر منه (اتَقِ) لا (تَقِ) .

وقد نبه إلى ذلك البغدادي فقال : (وقول الجاربردى -
السابق - يلزمه أن يُقال في أمره (اتَقِ) ، وفي اسم فاعله (تاقِ) وغير
ذلك ، ولم يسمع شيء منها) . (١)

ويؤيد ذلك ما ذكره السيرافي (٢) حين قال : (ذكر عن المبرد
أنه قال وزن (تَقِ) (تَعَلِ) ، وأن التاء زائدة ، وفاء الفعل محذوفة ،
وذلك أن العرب يقولون في موضع (اتَقِ) (يَتَقِ) بفتح التاء من
(تَقِ) (يَتَقِ) وذلك أنهم يحذفون التاء الأولى الساكنة التي
هي بدل من الواو في (وقيت) (٣) ، فإذا حذفوها وليت ألف الوصل التاء

=====

وَأُبْدِلَتْ مِنْهَا التَّاءُ وَأُدْغِمَتْ فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى لَفْظِ الْاِفْتِعَالِ
تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، فَجَعَلُوهُ (اتَّقِ) (يَتَّقِ) بفتح
التاء فيهما مخففة ، ثم لم يجدوا مثالا في كلامهم يلحقون به فقالوا :
(تَقِ) (يَتَّقِ) مثل قضى يقضى . الصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ .

(١) شرح شواهد الشافية : ٤٩٦ .

(٢) في شرحه للكتاب : ١٤٤ .

(٣) أى بدلا من واو (وقيت) .

الثانية المتحركة ، فسقطت فصار (تَقَى) ، (وصار المستقبل (يَتَقَى) .
فإذا أمرت قلت : تَقِ رَبَّكَ يا زَيْد ، تَقِ رَبَّكَ يا هِنْدُ ، وبعض
الناس يظن أنه يُقال (تَقَى يَتَقَى) بسكون التاء ، ولو كان كما ظن لكان
بمنزلة (رَمَى ، يَرْمِي) ، ولو كان الأمر منه رَتَقِ يا زَيْدُ ، كما تقول ارم
يا زَيْدُ ، وكلام العرب ما ذكرناه أولاً . قال الشاعر :

زِيَادُ تَنَا نَعْمَانَ لَا تَنْسِينَهُمَا (١)

تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتَلَّوْ

لم يذكر هذا الشاهد الرضي . وقد ذكره ابن الحاجب في المتن ، وقد
سبقه السيرافي ، وابن جنبي ، وابن الشجري .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضع
وهوباب الحذف .

(١) يُرْوَى (لَا تَحْرِمْنَاهَا) بدلاً من (لَا تَنْسِينَاهَا) في النوادر ص ١٤٦
والمحتسب ، والخصائص ٨٩/٣ ، والسمسط ، ويُروى في (الأغاني)
(لَا تَحْسِنُهَا) ويُروى (لَا تَحْوِنُهَا) في النوادر : ٢٠٠ ، وفي
الصاحح يُروى (لَا تَقْطَعْنَاهَا) .

وذكر الجار بردي^(١) في الحذف هذا الشاهد :

٧ - يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّقَلَاتِ

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارِ النَّاتِ^(٢)

استشهد به على أَنَّ (النَّاتِ) يُقْصَدُ بِهَا (النَّاسُ) فَأَبْدَلَ

النَّاءَ مِنَ السَّيْنِ ، وَهَذَا الْبَدَلُ شَاذٌ .

(١) انظر شرح الشافية: ص ٣٦٠ .

(٢) هذا البيت من الرجز ، وهو لعلياء بن أرقم في النوادر ص ٣٤٥
 جمهرة اللغة لابن دريد ٣/٣٣ ، واللسان (نوت) ١٠١/٢ ،
 (تا) ١٥/٤٤٥ ، (سين) ١٣/٩٢٢ ، شرح شواهد الشافية
 ٤٦٩ . وورد غير منسوب في النوادر ص ٤٢٣ ، الإبدال لابن
 السكيت ص ١٠٤ ، الحيوان للجاحظ ١/١٨٧ ، ٦/١٦١ ، الاشتقاق
 لابن دريد ص ٢٢٧ ، أمالي القاضي ٢/٦٨ ، الخصائص ٢/٥٣ ،
 سر الصناعة ١/١٥٥ ، الصحاح (نوت) ١/٢٦٩ ، المخصص
 ٣/٢٦ ، السمط ٣/٧٠ ، المفصل ٣٦٨ ، الإنصاف ١/١١٩ ، شرح
 ابن يعيش ١٠/٣٦ ، المقرب ٢/١٧٥ ، المتع ١/٣٨٩ ، شرح
 الرضي ٣/٢٢١ ، واللسان (أنس) ٦/١١ ، شرح الجار بردي
 ص ٣٦٠ ، الضرائر للآلوسي ص ٥٣ .
 يروى (يَا قَبِّحَ اللَّهُ) بدلا من (يَا قَاتِلَ اللَّهِ) في النوادر ص ٣٤٥ ،
 الإبدال لابن السكيت ، الصحاح (نوت) ، السمط ، المخصص
 ١٣/٢٨٣ ، وَيُرْوَى (يَا لَعَنَ اللَّهُ) في الإنصاف وذكر بعد هذين
 البيتين بيت آخر وهو :

(غَيْرُ أَعْفَاءٍ وَلَا أَكِيَاتِ)

انظر المراجع السابقة ما عدا الحيوان والإنصاف وشرح الجار بردي .
اللفة : قوله (يَا قَاتِلَ اللَّهِ) السنادى محذوف تقديره (يَا قَوْمَ)
 أو أنها للتببيه ولا حذف ، وجملته (قَاتِلَ اللَّهِ) دعاء عليهم

وقال الرضي تعليقا على البيت السابق : (وهو نادر) . (١)

قال أبو الحسن تعليقا على البيت السابق : (هذا من قبيل
البدل ، وإنما أبدل التاء من الشين ، لأن في الشين صغيرا ، فاستقله
فأبدل منها التاء ، وهو من قبيل الضرورة) . (٢)

وقال ابن جني : (فأبدل الشين تاء لموافقتها إياها في الهمس
والزيادة ، وتجاوز المخرج) . (٣) ، وقريب منه ما ذهب إليه ابن يمين . (٤)

====
بالهلاك ، لعدم عفتهم ، وعدم كياستهم ، وروى (يا قبح) الله
- قبحه الله يقبحه بفتح العين فيهما قبحا . أي تحاه عن
الخير ، والسعلة بالكسر : هي أنثى الغول ، وقيل - ساحرة
الجن - واشتهر في العرب عمرو بن يربوع بن حنظلة تزوج
سعلة ، فأقامت دهرها في بني تميم ، وأولدها عمرو أولاداً ، وكان
عمرو إذا رأى برقاً أسبل عليها الستور ، ففعل عنها يوماً وقد
لا ح برق من ناحية بلاد السعالى فحنت إلى أهلها ففعلت
على بكر من الإبل وذهبت فكان ذاك آخر عهده بها ،
واشتهر أولادها من عمرو ببني السعلة .

شرار : جمع شرير ، أعفأ : جمع عفيف من العفة وهي هيئة
للقة الشهوية متوسطة بين الفجور الذى هو إفراط هذه
القوة ، والجور الذى هو تفريطها ، وأكياس : جمع كياس : وهو
الظرف والغطنة ، وقال ابن الأعرابي : هو العقل .

(١) انظر شرح الشافية ٢٢١/٣ .

(٢) انظر النوادر : ٣٤٥ .

(٣) سر الصناعة ١٥٥/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ٤١/١٠ .

وقال ابن منظور : (والثَّاتِ) لغة في (النَّاسِ) على البدلِ

الشَّانِ . (١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وقد ذكره ابن جنى ، والزمخشري

وابن يعميش ، وابن عصفور ، والرضي .

وبدا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت
وإن اختلف معهم في الموضع ، حيث ذكروه في الإعلال وهو الموضع
الصحيح الذى ينبغى أن يكون فيه على ما يبدولي ، على حين ذكره
الجاربردى في باب الحذف . ولعل المناسبة التى جعلته يذكره
في باب الحذف على الرغم من أنه يتعلق باب البدل أنه ذكره عرضاً في أثناء
حديثه عن حذف إحدى التاءين من استخذ ويتسع ويتقى ، فإنه ذكر
أنه قيل : أصله استخذ استفعل من تخذ يتخذ حذفوا إحدى
التاءين ، وهو أشد من يتسع ويتقى بحذف إحدى التاءين ، لأن
الحذف منهما كان للحمل على يسع ويقى ، ولكن الجاربردى يرى أن ذلك
لا وجه له لأنه يرى أن ليس أصله استخذ استخذ ، ولو كان منه لجاء
الأصل إذا لا مانع يمنع من وجوده ، وأيضاً فإنه بمعنى اتخذ ، ولو كان
استفعل لاختلف معناه ، ولذلك قال بعضهم : أصله اتخذ أبدل
السين من التاء وكما أبدل التاء من السين في قول الشاعر السابق :
يا قاتل الله بني السُّعَلَاتِ . . البيت . (٢)

(١) انظر اللسان (أنس) ١١ / ٦ .

(٢) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣٥٩ - ٣٦٠ .

ح - شواهد تدل على البنية تتعلق بالضرورة الشعرية :

(١)

ذكر الجاربردى في الميزان الصرفي هذا الشاهد :

١ - كَيْبَاعٌ مِّنْ ذِفْرِى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

(٢) زَيَّافَةٌ مِثْلُ الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ

واستشهد به على أن أصل (كَيْبَاعٌ) يَنْبَعُ، أَشْبَعَتْ فَتَحَةَ الْيَاءِ

فتولدت منها ألفه.

(١) في شرح الشافية : ٤٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه : ٤٨ ، وانظر شرح

ديوان علقمة وطرفة ، وعنتره : ١٥٩ ، والخصائص ١٢٢/٣ ،

١٩٣ ، والمحتسب ٣٤٠/١ ، وسر الصناعة ٧١٩/٢ ، والمحكم

لابن سيده ١٣٦/٢ ، وأمالى ابن الشحرى ١٥٨/٢ ، والإنصاف

٢٦/١ ، وشرح الرضى ٧٠/١ ، واللسان (نبع) ٣٤٥/٨ ،

و (زيف) ١٤٣/٩ ، و (غضب) ٦٤٩/١ ، والخزانة ١٢٢/١ ،

٣٨٣/٨ ، وشواهد الشافية : ٢٤ وورد غير منسوب في المحتسب

١٦٦ ، ٧٨/١

وورد الصدر فقط دون العجز في المحتسب .

روى (الْفَنَيْقِ الْمَقْرَمِ) بدلا من (الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ) في اللسان

(زيف) وهي رواية الديوان .

اللغة : الذُفْرَى ؛ بكسر فسكون مقصورا : الموضع الذى يعرق من

الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة ، شَبَّهَتْ

بالغضوب من الإنسان ، وفي اللسان غضوب : هوس ، والجَسْرَة ،

بفتح الجيم : الناقة الماضية في سيرها ، وقيل الضخمة القوية ،

والزَّيَّافَة : المتبختره في مشيها مبالغة زائفة من زاف زيفا ، إذا

تبختر في مشيه . والفَنَيْقِ بفتح الفاء وكسر النون : الفحل ،

وقد علَّل ابن جنِّي لذلك فقال تعليقا على البيت السابق : (إِنَّمَا
هي إشباع للفتحة طلبا لإقامة الوزن ، ألا ترى أنه لو قال : (يَنْبَعُ مِنْ
زَفْرَى) لَصَحَّ الوزن ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زَحَافًا ، هو الخزل ...) (١)
ويرى الرضي أن الإشباع هنا ليس لازما مثل استكان ويتضح ذلك
من قوله : (استكان أصله استكن فأشبع الفتح كما في قوله :

يَنْبَعُ البيت

إِلَّا أَنْ إِشْبَاعَ فِي اسْتِكَانَ لَازِمٌ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ بِخِلَافِ يَنْبَعِ) . (٢)

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جنِّي ، وابن الشجري ، وابن الأنباري ، والرضي .
وبهذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (يَنْبَعُ) .

كما اتفق مع الرضي في موضع الاستشهاد بالبيت وهو (بَابُ حُرُوفِ
الزِّيَادَةِ) .

وقد ذكره ابن جنِّي في (بَابِ مَطْلِ الْحَرَكَاتِ) .

=== الْمُكْدَمُ : الذِي لَا يُؤْذَى وَلَا يُرْكَبُ لِكِرَامَتِهِ ، وَالْمُكْدَمُ : اسْمٌ
مَفْعُولٌ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَكْدَمِهِ لَكُنْهُمْ لَمْ يَنْقَلُوا إِلَّا كَدَمَهُ ثَلَاثِيَا
مِنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، وَالْكَدَمُ : الْعَضُّ بِأَدْنَى الْفَمِ ، كَمَا يَكْدُمُ
الْحِمَارُ ، وَرَوَى (الْمُقَرَّمُ) : وَهُوَ الْبَعِيرُ الذِي لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ وَلَا يُدَلِّلُ
وَرَأَيْنَا هُوَ لِلْفَحْلَةِ بِكُسْرِ الْفَاءِ) . شرح شواهد الشافية : ٢٤٠ .

(١) الخصائص ١٩٣/٣ .

(٢) شرح الشافية ٦٩/١ - ٧٠ .

وفيه أيضا ذكر هذا الشاهد : (١)

٢ - وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تَرْمَى

وَعَنْ ذِمِّ الرِّجَالِ بُمُنْتَزَاحٍ (٢)

الشاهد فيه (بُمُنْتَزَاحٍ) وهو كالشاهد الذي قبله ، تولدت فيه

الألف من إشباع فتحة الزاي .

(١) انظر شرح الشافية ص ٤١ .

(٢) البيت من الوافر وهو لأبراهيم بن هرمة ، في ديوانه : ٨٧ ، وفي

الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، وسر الصناعة ٢٥/١ ، ٧١٩/٢ ،

والمحتسب : ٣٤٠/١ ، واللسان (نزع) ٦١٤/٢ ، وشرح

الجاربردي ، وشرح شواهد الشافية : ٢٥ ، وشرح الشافية

للنيسابوري الورقة ١٣٠ .

وقد ورد غير منسوب في المحتسب ١٦٦/١ ، أساس البلاغة

للمخشبي (نزع) ٤٣٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٢٢/١ ،

وأسرار العربية لابن الأنباري : ٤٥ ، وإلنصاف

٢٥/١ ، وشرح شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح

لابن مالك : ٢٢ ، و (اللسان) (نجد) ٤١٨/٣ .

ورواية الديوان (من ذم) بدلا من (عن ذم) وكذلك في جميع

المصادر السابقة . وورد برواية (فأنت) بدلا من (وأنت) في

سر الصناعة ٧١٩/٢ ، والمحتسب ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد التوضيح ، واللسان

(نزع) ، وشرح شواهد الشافية . وفيها زي (حيث) بدلا من (حين) .

اللفظة : انتزح بمعنى : اهتمد ، وأنت بُمُنْتَزَحٍ من كذا أي

يهبط منه . وقال ابن الشجري ١٥٨/٢ : (بُمُنْتَزَاحٍ : أي يمكن

نازح ، فمُنْتَزَحٌ مفتعل من النزوح ، والفوائل : جمع غائلة وهي

الفساد والشر . وقال الكسائي : الفوائل : الدواهي .

قال ابن جنى تعليقا على البيت السابق : (أراد بِمَنْتَزَحٍ فأشبع
(١)

فتحة الزاى) .

(٢)

وقال ابن منظور : (فَيَأْتِي أَشْبَعُ الْفَتْحَةِ اضْطِرَارًا) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا السرى .

وقد ذكره غير ابن جنى ، ابن الشجرى ، وابن الأنبارى .

وبذا اتفق معهم الجاربردى فى موضوع الاستشهاد بالبيت ، وهو

(بِمَنْتَزَاحٍ) .

(١) سر الصناعة ٢٥ / ١ .

(٢) اللسان (نجد) ٤١٨ / ٢ .

وزن المضارع الثلاثي المزيد (أَفْعَل) :

ذكر الجاربردى أيضا هذا الشاهد وهو: (١)

٣ - شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمًا

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُوْءُ كَرَمًا (٢)

الشاهد فيه (يُوْءُ كَرَمًا) حيث أبقى الهمزة ولم يحذفها والقياس (يُكْرِمُ) يحذف الهمزة .

(١) انظر شرح الشافية : ٥٨٠

(٢) هذان البيتان من الرجز المشطور .

لم نقف على قائله . وقال البغدادي : (وقد بالفت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .

وقد انفرد الجاربردى بذكر هذا (البيت) :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمًا

وهو كما يقول البغدادي هذا من قصيدة مَرْجَزَةٍ منها :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمًا

وليس في تلك القصيدة (فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُوْءُ كَرَمًا) .

وقال ابن جماعة : ٥٩ (ليس قائل هذا المصراع قائل الأول

بل هما مختلفان) .

انظر هذا الشاهد في المقتضب ١٩٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ،

١٨٤/٢ ، والتصريف الطوكي : ٥٤ ، والمخصص لابن سيدة ، ١٠٨/١٦ ،

ونزهة الطرف : ٢٠٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

١١/١ ، ٢٣٩ ، ٣٧٥ ، شرح الرضي للشافية ١٢٩/١ ، وشرح

الجاربردى للشافية : ٥٨ . اللسان (كرم) ٥١٢/٥ ، والخزانة

٣١٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٥٨ ، شرح الشافية للنيسابوري

٢٣ ، العيني ٥٧٨/٤ ، ٣٩٦/٢ ، ٢٥١/٦ ، وشرح الأشموني

وقد بين ابن جني العلة في ذلك فقال : (لئلا يلتقي همزتان
لأنَّه كان يلزم : (أنا أو كَرِم) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين (١)
ثم حُلَّ عليه بقية صور المضارع نحو: (تُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم ،
محافظة على المجانسة والمماثلة .

لم يذكر الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره المبرد ، وابن جني ، والميداني ، وابن الأنباري ، وابن
الحاجب .

وبذا وافقهم الجارميردي في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (يو كَرِم) على أن إثبات الهمزة فيه شاذ .

ذكر الجار بردي (١) في تخفيف الهمز هذا الشاهد :

٤ - لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يَحْلِيْنَ
غَيْرَ رَمَائٍ وَحُطَامٍ كُتْفِيْنَ
وَعَيْرُودٍ جَانِلٍ أَوْودِيْهِ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يَوْثُفِيْنَ (٢)

لقد استشهد به في موضعين :

الأول : (ككما) حيث كرر الكاف للتأكيد ، والكاف الثانية هنا بمعنى (يمثل) لدخول حرف الجر عليها ، وهي الكاف الأولى .

(١) انظر شرح الشافية : ٥٨٠

(٢) هذا الشاهد من السريع ، كما في سيبويه ٣٢/١ ، ٤٠٨ ،
٢٧٩/٤ ، وجمهرة اللغة ٢١٩/٣ ، والاقتضاب في شرح أدب
الكاتب : ٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٤/١ ،
والخزانة ٣١٣/٢ - ٣١٥ ، ١٠٠/١٩٧ .
وغير منسوب في المقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، ومجالس
ثعلب ٣٩/١ ، مجالس العلماء للزجاجي : ٧٢ ، وتهذيب
اللغة للأزهري و ١٤٩/١٥ ، المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ،
والمخصائص ٣٦٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ،
والمصاحبي لابن فارس : ٤٠ ، والمخصص ٤٩/١٤ ، وشرح ابن
يعيش ٤٢/٨ ، وشرح الجار بردي للشافية : ٥٨ ، مغني اللبيب
لابن هشام ١٨١/١ ، والعيني ٥٩٢/٤ .

قال البغدادي هو من بحر السريع ، وربما حَسِبَ من لا يُحَسِّنُ
المروض أنه من الرجز (جعل رجزا في كتاب سيبويه) ٢٧٩/٤ .

وقد ذهب إلى ذلك سيبويه (١) ، وتبعه ابن جني (٢) ثم ابن

يعيش .

والثاني : في قوله (يَوْثَقَيْنِ) بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس

(يَيْثَقَيْنِ) بحذف الهمزة . فجاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر .

وَوَزَنَهُ (يَوْثَقَيْنِ) بزيادة الياء والهمزة ، وهذا أحد قولين .

ومعناه جُعِلَتْ أَثَافِي جَمْع (أَثْفِيَّة) ، وعليه (فَأَثْفِيَّة) (أَثْعُولَة)

أصلها (أَثْعُولِيَّة) قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُثْمِتْ وَكُسِرَتِ الْغَا لَتَبْقَى الْيَاءُ عَلَى

حَالِهَا . واستدلوا على زيادة الهمزة بقول العرب : (ثَقِيْتُ الْقَدْر) إذا

جعلتها على الأثافي .

==== وقد ورد فقط (وَصَالِيَاتٍ كَمَا يَوْثَقَيْنِ) في المراجع السابقة

وقد انفرد بذكر الآيات السابقة الجار يرى ثم تبعه البغدادى في

الخزانة ، وشرح شواهد الشافية .

اللغة : الآى : جمع آية وهي العلامة ، والخطام : ما تكسر من

الخطب ، والكنف بكسر الكاف وسكون النون : حُرْج يضع فيه

الراعي أشياءه ، والود : الوتد .

وأراد بالصاليات : الأثافي الثلاثة التي توضع عليها القدر

لأنها صُلِيَتْ بالنار . أى أُحْرِقَتْ حتى أَثْوَدَتْ .

الواو عاطفة وليست (واو رتبة) ، و (ما) في (كما) قال الفارسي

يحوز أن تكون مصدرية ، كأنه قال مثل الإثغاء ، ويحوز أن تكون

موصولة بمعنى الذى ، وقال البلطليوسي : الكافان لا يتعلقان

بشيء ، فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول

الجار عليها .

المعنى : أى لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماذ

القدر وغير حجارة القدر .

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢ .

(٢) انظر سر الصناعة ١ / ٢٨٢ .

والقول الثاني - وهو لجماعة - أن وزنه (يَفْعَلِينَ) فالهمزة أصل ، ووزن (أُثْفِيَّة) على هذا (فَعْلِيَّة) .

وهذا ما ذهب إليه المازني ، وابن جني .

قال ابن جني : (يَفْعَلِينَ) أولى من (يَوْ فَعْلَنَ) ، لأنه لا ضرورة فيه . (١)

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، وذكره سيبويه والمبرد ، وابن جني ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد الأول بالبית وهو (كَلَمْنَا) .

كما وافق أيضا سيبويه والمبرد ، وابن جني في الموضع الثاني من الاستشهاد بالبית وهو (يَوْ ثَقَيْنَ) .

ووجه الاستشهاد به ، إذ اتفق هو ، لا على أن حذف الهمزة للاستثقال ، ومجيء الأصل بالهمز شاذ جاء للضرورة .

(١) انظر النصف ٢/١٨٤ .

وذكر الجاربردى (١) في مصدر (فعل) هذا الشاهد :

وَهِيَ تَنْزَى دَلَوْهَا تَنْزِيًا

كَمَا تَنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا (٢)

استشهد به على أن (تَنْزَى) وهو مصدر للفعل المعتل (تَزَى)

على وزن (فَعَّلَ) جاء على (تفعيل) في ضرورة الشعر ، والقياسُ
(تَنْزِيَةً) على (تَفْعِلَةٌ) .

(١) انظر شرح الشافية : ٦٤ .

(٢) البيتان من الرجز ووردا بغير نسبة في المنصف ١٩٥/٢ ،
والخصائص ٣٠٢/٢ ، والمخصص ١٠٤/٣ ، ونزهة الطرف : ١٧٨ ،
والمفصل : ٢٢٣ ، وشرح ابن يعيش ٢٥٨/٦ ، والإيضاح في
شرح المفصل لابن الحاجب ٦٣٤/١ ، والمقرب ١٣٤/٢ ، وشرح
الرضي للشافية ١٦٥/١ ، واللسان (نزا) ٣٢٠/١٥ ، و (شهل)
٣٧٣/١١ ، وشرح الجاربردى : ٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١٣١/٣ ،
والعينى ٥٧١/٣ ، والأشمونى ٣٠٧/٢ ، والأشباه والنظائر
للسيوطي ١١٨/١ ، وشرح التصريح ٣٠٧/٢ ، وشرح شواهد
الشافية : ٦٧ .

رَوَى (فهِى) مكان (وَهَى) في المنصف ، ونزهة الطرف ، والمفصل ،
وشرح ابن يعيش ، وشرح الرضى ، وشرح شواهد الشافية .
وَرَوَى (بَاتَتْ تَنْزَى) في اللسان (شهل) ، وشرح ابن عقيل ،
وفي العينى ، والأشمونى ، والأشباه والنظائر .
ورد الصدر فقط في نزهة الطرف ، والإيضاح في شرح المفصل ، وشرح
ابن عقيل .

اللغة : والشهلة : كما في اللسان : المرأة العجوز ، وقيل النصف
العاقلة وذلك اسم لها خاصة لا يوصف به الرجل . وخصَّ الشهلة
لأنَّهَا أضعف من الشابة فهي تَنْزَى الصبي : أى تَرْقُصُهُ بهِثْقَلٍ وضعف .

يقول ابن جني : (وقد جاء تفعيل فيما اعتلت لأمه على الأصل وهو قليل) . (١)

وقال الميداني : (ولا تحذف منه الهاء ، إلا في ضرورة الشعر) . (٢)

ذكر هذا الشاهد غير ابن جني والميداني ، ابن يعيش وابن الحاجب (٣) وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه ، وهو باب المصادر ، كما اتفق الجميع على أن القياس فيه (تنزيع) و (تنزيًا) شاذ .

(١) والمعنى - هذه المرأة ، تُحَرِّك دلوها في الاستقاء وترفعها وتخفيضها عند الاستقاء لتمطي ، تحريكاً مثل تحريك عجوز صبيها في ترقيصها رأيا .

(١) المنصف ١٩٥/٢ .

(٢) نزهة الطرف : ١٧٨ .

(٣) ذكره في الإيضاح على شرح المفصل ٦٣٤/١ ، ولم يذكره في شافيته .

في جمع الموءنت :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٦ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا (٢)

استشهد به على أن راسكان الفاء من (زَفَرَاتِهَا) جمع (زَفْرَة)
على (فَعْلَة) للضرورة الشعرية ، والقياس فتحها ، وقيل : إنها لفظة (٣)

(١) في شرح الشافية : ١٣٣ .

(٢) البيت من الرجز وورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٩/٣ ،
٢٣٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠/٢ ، ومغني
الليب لابن هشام ٢٠٦/١ و اللسان (زفر) ٣٢٥/٤ ،
و (لم) ٥٥٠/١٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٣٣ .
والعيني ٣٩٦/٤ ، والأشموني ٣١٢/٣ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطي ٤٥٤/١ ، وشرح شواهد الشافية : ١٢٨ ، والخزانة
٥٣٧/٤ .

وفيه شاهد آخر وهو في (فَتَسْتَرِيحُ) حيث نصب تَسْتَرِيحُ
بأن المضمة بعد الفاء في جواب الترجي وقوله :

عَلَّ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْدُولَاتِهَا * يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَّاتِهَا

وَعَلَّ : بمعنى لعل ، و صُرُوفُ الدَّهْرِ : حَوَارِثُهُ وَنَوَائِبُهُ ،

واحد ها صرف بفتح الصاد ، والدُّولَان : بضم الدال جمع دُولَة

وهي اسم الشيء الذي يتداول به ويُدِلُّنَا من الإدالة ، وهي

الغلبة ، واللَّمة بالفتح : الشَّدة ، وزَفْرَة : الشَّدة .

وكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشَّدة ، أو دُولَة فنستريح

ما نحن فيه . وزفر زفيراً . أخرج نفسه بعد مدة ، والزَّفْرَة :

أن تضم النفس كذلك . انظر شرح شواهد المغني .

(٣) قال ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٢٩/٥ .

يقول ابن يعيش : (اعلم أن ما كان من هذه الأسماء الثلاثية
المؤنثة بوزن (فَعْلَة) كَقَصْعَة ، وَجَفْنَة فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْهُ فِي
الْجَمْعِ أَبَدًا إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوِ : (جَفَنَاتٍ ، وَقَصَعَاتٍ ، كَسَانَهُمْ فَرَّقُوا
بِذَلِكَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ فَيَفْتَحُونَ عَيْنَ الْاسْمِ وَيَقُولُونَ : (تَرَاتٌ) . وَيَسْكُنُونَ
الصِّفَةَ .

وَيُعَلِّلُ ابْنُ يَعِيشَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّمَا فَتَحُوا الْاسْمَ وَسَكَّنُوا
النِّعْتَ ، لِخَفَةِ الْاسْمِ ، وَثِقَلِ الصِّفَةِ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفِعْلِ ،
وَالْفِعْلُ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي فَاعِلًا ، فَصَارَ كَالْمُرَكَّبِ مِنْهُمَا فَلِذَلِكَ
كَانَ أَثْقَلَ مِنَ الْاسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ) . (١)
وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ . (٢)

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَا الرُّضِّيُّ هَذَا الشَّاهِدَ .

وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ يَعِيشَ . وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَبِهَذَا اتَّفَقَ مَعَهُمَا فِي
مَوْضِعِ الْاسْتِشْهَادِ وَمَوْضِعِهِ وَهُوَ (بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ) .

(١) شَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٢٨/٥ ، ٢٩٠ .

(٢) انْظُرْ ضُرَائِرَ الشَّعْرِ : ٨٥ .

ونذكر في جمع المؤنث أيضا : (١)

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مَتَأَوَّبٍ (٢) - ٧

استشهد به على أن (بَيْضَات) يفتح العين جاء على لغة هذيل ،
فإنهم يفتحون العين في جمع (فَعْلَة) صحيحا كان أو معتلا .

(١) شرح الشافية : ١٣٤ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

رَفِيقٌ مِمَّنْ بَمَسَّحِ الْمُنْكَبِينَ سَبَّوحٌ

ونسب لرجل من هذيل في المحتسب ٥٨/١ ، والفصل ص ١٩١ ،
وشرح ابن يعيش ٣٠/٥ ، والعيني ٥١٧/٤ ، والأشموني ١١٨/٤ ،
الهمع ٢٣/١ ، والخزانة ١٥٢/٨ ، وشرح شواهد الشافية : ١٣٢ .
وقد ورد بغير نسبة في المنصف ٣٤٣/١ ، والخصائص ١٨٤/٣ ،
وأسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري : ٣٥٥ ، واللسان
(بيض) ١٢٥/٧ ، وشرح التصريح ٢٩٩/٢ ، والدردر اللوامع
على همع الهوامع للشنقيطي ٦/١ .
وقد ورد البيت بكامله في المنصف ، والخصائص ، وأسرار العربية
وشرح ابن يعيش ، واللسان (بيض) .

وقد روى (أبو بيضات) بدلاً من (أخو بيضات) في المنصف ،
والخصائص ، واللسان (بيض) .

اللغة : قال البغدادي في شرح الشافية : ١٣٢ (قال بعض
فضلاء العجم في شرح أبيات الفصل : الرائج : الذي يسير ، والمتأوب
: الذي يسير ، وفي اللسان (أوب) ٢١٩/١ المتأوب الذي
يسير ليلاً .

يصف ظليها وهو ذكر النعامة ، شبه به ناقته فيقول : ناقتي
في سرعة سيرها ظليم له بَيْضَات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى

قال ابن سيده : (إِنَّ ذَلِكَ شَاذٌ لَا يَمُوقِد عَلَيْهِ بَابٌ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَحْرُكُ ثَانِيَهُ) . (١)

وهذا عكس الشاهد السابق (فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا) . حيث إِنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ فَتَحُ الْعَيْنِ ، وَالْإِسْكَانُ يَأْتِي مِنَ الضَّرُورَةِ وَهَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ تَسْكِينُ الْعَيْنِ . وَقَدْ وَضَّحَ ابْنُ جَنِي عِلَّةَ تَسْكِينِ الْعَيْنِ ، فَقَالَ :

(فَأَمَّا تَسْكِينُهُمُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي : (جَوَزَاتٍ ، وَبَيْضَاتٍ) فَإِنَّمَا كَرِهُوا الْحَرَكَةَ فِيهِمَا ، لِثَلَا يَصِيرُوا إِلَى لَفْظٍ يَجِبُ مَعَهُ الْقَلْبُ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : (بَيْضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ) وَلَوْ قَلَبُوا فَقَالُوا : (بَيَاضَاتٌ ، وَجَازَاتٌ) لَالْتَبَسَ لَفْظُهُ بِلَفْظِ مَا وَاحِدُهُ مَقْلُوبٌ ، نَحْوُ : (دَارَاتٍ ، وَقَارَاتٍ) جَمْعُ (دَارَةٍ ، وَقَارَةٍ) وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ تَحْرِيكُ مِثْلِ هَذَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبُو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مَتَّاعٌ وَأَوَّبٌ

رَفِيقٌ يَمَسِّحُ الْمُنْكِبَيْنِ سَبُوحٌ (٢) .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جني ، وابن الأنباري ، والزمخشري ، وابن يعيش .

وهذا وافقهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو

(بَيْضَاتٌ) وموضعهُ ، وهو بَابُ جَمْعِ الْمَوْنِ نِ السَّالِمِ .

==== بَيَّضَاتُهُ ، رَفِيقٌ يَمَسِّحُ الْمُنْكِبَيْنِ عَالِمٌ بِتَحْرِيكِهِمَا فِي السَّيْرِ ، سَبُوحٌ ، حَسَنُ الْجَرَى ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ أَخَاهُ بَيَّضَاتٍ لِيَدُلَّ عَلَى زِيَادَةِ سُرْعَتِهِ فِي السَّيْرِ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالسَّرْعَةِ ، وَإِذَا قَصِدَ بَيَّضَاتُهُ يَكُونُ أَسْرَعَ .

(١) نقلًا عن اللسان (بَيْضُ) ١٢٥ / ٧ .

(٢) المنصف ١ / ٣٤٣ .

جمع التكسير :

وذكر أيضا ^(١) هذا الشاهد :

٨ - أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ

وَمِثْلِي فِي غَوَائِكُمْ قَلِيلٌ ^(٢)

استشهد به على أن (غَوَائِكُمْ) - جمع غائب للمذكر العاقل -

شأنه ، لأن فواعل جمع فاعل ، وإذا كان لما لا يعقل ، وجاز هنا جمعُـهُ
للضرورة الشعرية .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره الرضي .
وبذا اتفق الجاربردى معه في موضوع الشاهد ، وموضعه .

(١) انظر شرح الجاربردى للشافية : ١٤٣ .

(٢) البيت من الوافر . وقد ورد منسوب إلى عبدة بن الحارث في شرح

الجاربردى للشافية : ١٤٣ ، والخزانة ٢٠٥/١ .

ونسب إلى عتيبة بن الحارث في الحماسة للمرزوقي ٤٠/١ ، وشرح

أدب الكاتب للجواليقي : ٢٦ ، وشرح شواهد الشافية : ١٤١ .

وورد بغير نسبة في شرح الرضي للشافية ١٥٣/٢ .

وذكر العجز فقط في شرح الحماسة للمرزوقي ، وشرح الرضي
للشافية .

اللفظة : أَحَامِي : من الحِماية وهي الحِفْظُ ، والذِمَارُ - بكسر الذال

المعجمة ، قال صاحب الصحاح وقولهم : (فلان حامي الذمار)

أي إذا دُمِر - أي أُسْتَشِير - وغضب حمى ، وفلان أَمْنَعُ ذِمَارًا من

فلان ، ويقال الذِمَارُ : ما وراء الرجل ما يحقُّ عليه أن يحنيه ؛

لأنهم قالوا : حامي الذمار ، كما قالوا : حامس الحقيقة ، وسُنَّ

ذِمَارًا ، لأنه يجب على أهله التذمر له ، وسُمِّيَتْ حَقِيقَةً ، لأنه

يحقُّ على أهلها الدفاع عنها . (شرح شواهد الشافية : ١٤٢ ،

وذكر الجاربردى (١) أيضا في جمع التكسير هذا الشاهد :

٩ - وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يُزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ٥

خَصَّعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ (٢)

استشهد به على أَنَّ جمعَ (ناكس) على (نواكس) وإنَّ كانَ هو
الأصلُ ، لا يجوزُ إلَّا في الضرورةِ الشعريةِ ، لأنَّ فواعلَ يَطْرُدُ في جَمْعِ
(فاعلة) صفةً لمن يعقلُ ، وفي (فاعلٍ) صفةً لما لا يعقلُ ، لأنَّ جمعَ
ما لا يعقلُ يَجْرَى مجرى المَوْثِقِ .

(١) شرح الشافية : ١٤٣ .

- (٢) البيت من الكامل وهو للغزدق في ديوانه ٣٠٤/١ ، والكتاب
٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، والكامل ٥٨/٢ ، والأصول في
النحو لابن السراج ١٧/٣ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢٢٨/٢
والتنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات لعلي بن
حمزة : ١٣١ ، الموشح ص ٩٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
٣٩/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٣٥/٢ ، الاقتضاب
لابن السيد : ١٠٧ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٦ ، وشرح
ابن يعيش ٥٦/٥ ، وشروح سقط الزند للتهريزي ، والبطلانيوسي ،
والخوارزمي ١٠٤٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ٥٦/٥ ، وشرح الرضي
للشافية ١٥٣/٢ ، واللسان (نكس) ٢٤١/٦ ، خضع ٧٤/٨ ،
وشرح الجاربردى للشافية : ١٤٣ ، شرح شواهد الشافية
ص ١٤٢ ، والخزانة ٢٠٤/١ ، وشرح التصريح ٢١٣/٢ .
وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ٤١١/٢ ، الرواية فيه
(نواكس) والمقتضب ٢١٩/٢ ، والضرورة للثعالب : ١١٩ .
اللغة : خَصَّعَ بضمين : جَمَعَ خَصُوعَ مبالغة خاضع ، ويحتملُ
بنمة فسكون جمع أخضع وهو الذي عُنِقَهُ تِلْكَ من خففة ،
وهذا أبلغ من الأول ، ونواكس : جمع ناكس - وهو المطاطي رأسه .

يقول سيبويه : (وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على (فواعل)
وإن كان لذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو
والنون ، فزارع الموت ، ولم يَـقُوْ قُوَّةَ الآدميين . وذلك قولك : جَمالٌ
بوازِل ، وجَمالٌ عواضِل . وقد اضْطُرَّ فقال في الرجال وهو الفرزدق :
وإذا الرِّجَالُ . . . البيت .

لأنك تقول هي الرِّجَالُ ، كما تقول : هي الجَمالُ ، فُسِّبَ بالجَمالِ (١) .
وتبعه في ذلك المبرد في المقتضب (٢) .

ويقول في الكامل تعليقا على البيت السابق : (في هذا البيت
شيء يستطرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على
فواعل ، لثلاثي يلبس بالموت . لا يقولون ضارب وضارب ، وقاتل وقاتل ،
لأنهم يقولون في جمع ضاربة ، ضُـوَارِبُ ، وقاطلة : قواـتِلُ . ولم يأت
ذلك إلا في حرفين (٣) : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا
ما لم يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس ويقولون في المثل (هالك فسي

====
ويزيد : هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة أحد الشجعان والكرما
كان واليا على خراسان قبل بني معاوية) . شرح شواهد الشافعية
ص ١٤٣ .

(١) الكتاب ٦٣٣/٣ .

(٢) انظر ١٢٠/١ - ١٢١/٢ ، ٢١٨/٢ - ٢١٩/٢ .

(٣) وقد أوصل البغدادي في الخزانة ٢٠٧/١ الكلمات التي

جمعت على فواعل من فاعل المذكر إحدى عشرة كلمة منها ، حارس
وهوارس ، وحاجب وحواجب من الحجابة ، ومن ذلك ما جاء في المثل

====

(١) (الهِوَالِكِ) فَأَجَزُوهُ عَلَى أَصْلِهِ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ لَا تَهْ مَثَلٌ، فَلَمَّا احتَاجَ
الغَزْدُقُ لِمُضْرَرَةِ الشَّعْرِ أَجْرَاءُ عَلَى أَصْلِهِ فَقَالَ : (نَوَاسِكُ الْإِبْصَارِ) وَلَا
يَكُونُ مِثْلُ هَذَا أَبَدًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ . (٢)

لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الشَّاهِدَ ابْنُ الْحَاجِبِ .

وَقَدْ ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهَ وَالْمَبْرُورُ ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، وَابْنُ يَعْمِيشَ ، وَالرُّضِي .
وَهَذَا اتَّفَقَ مَعَهُمُ الْجَارِ بَرْدِي فِي مَوْضُوعِ الِاسْتِشْهَارِ بِالْبَيْتِ
وَهُوَ (نَوَاسِكُ) وَمَوْضِعِهِ وَهُوَ بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ كَمَا اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى
أَنَّ ذَلِكَ الْجَمْعَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ .

=== (مَعَ الْخَوَاطِي سَسْتَهُمْ صَائِبٌ) وَقَوْلُهُمْ : أَنَا وَحَوَاجٌ بَيْتُ اللَّهِ
وَدَوَاجُهُ جَمْعُ حَاجٍ وَدَاجٍ ، وَغَائِبٌ وَغَوَائِبٌ ، وَشَاهِدٌ وَشَوَاهِدٌ .
انْظُرْ شَرْحَ أَدَبِ الْكَاتِبِ : ٢٦٠ .

وَأَضَافَ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ فِي التَّنْبِيهَاتِ : ١٣٢ طَائِعٌ فِي الطَّوَائِعِ .

(١) سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا الْمَثَلِ فِي فَصْلِ شَوَاهِدِ الْأَمْثَالِ ٣٦٨٤ .

(٢) ٥٨/٢

وذكر الجاربردى (١) في حروف الزيادة أيضا هذا الشاهد :

١٠ - فَلَسْتُ لَا نَسِيَّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ
تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٢)

استشهد به على أن أصل (مَلَك) (مَلَأَك) ، نُقِلَتْ حركة
الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثُمَّ حُذِفَتِ الهمزة ، والتَزَمَ هذا الحذف
حتى صار الرجوع إلى الأصل لا يأتي إلا في الشعر .

(١) انظر شرح الشافية ص ٢٠٨ .

(٢) البيت من الطويل وهو لعلقة الفحل في ديوانه ص ١١٨ ،
والشنتمرى على هامش الكتاب ٣٨٠ / ٤ ، وهو لرجل من عبد القيس
أو أبي وجزة أو علقمة في العيني ٥٣٢ / ٤ ، واللسان (صوب)
٣٥٤ / ١ ونُسِبَ لمتهم بن نيرة في شرح أشعار الهذليين للسكري
٢٢٢ / ١ والرواية فيه .

ولست بكني ولكن ملأك * تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ
وورد غير منسوب في الكتاب ٣٨٠ / ٤ ، والأصول في النحو لابن
السراج ٢٩٨ / ٣ ، والجمل للزجاجي : ٤٧ ، المنصف ١٠٢ / ٢ ،
الصحاح (صوب) ١٦٥ / ١ الأزهية في علم الحروف للهروى : ٢٥٢ ،
ورسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى : ٦ ، أمالي ابن الشجرى
٢٠ / ٢ ، ٢٩٢ ، شرح الرضي للشافية ٣٤٦ / ٢ ، اللسان (الك)
٣٩٤ / ١٠ و (لَأَك) ٤٨٢ / ١٠ ، وشرح الجاربردى : ٢٠٨ ،
وشرح شواهد الشافية : ٢٨٧ .

الملفة : قال البغدادي : (قوله : تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ) يحتمل
أمرين :

الأول : أنه ليس بتقديم في الأرض فتلحقه طباع الآدميين .
والثاني : أن كل ملك قرب عهد بالنزول من السماء ، فليس بمنزلة
من لم يكن قريب العهد .

وقال سيبويه : (اجتمع أكثرهم على تركِ الهمزة في (مَلَكِ) ،
وأصلُ الهمزة ، وأنشد البيت السابق ... ، ثم قال : (وقالوا : مَلَكَةٌ
ومَلَكَةٌ ، وإنَّا يريدُ رسالةً) . (١)

وقال المازني : (ومِمَّا أُلْزِمَ حَذْفُ الهمزة لكثرة استعمالهم
(ملك) وإنَّا هو (مَلَأُكَ) فلما جمعوه ردَّوه إلى أصله ، فقالوا :
مَلَأَكَةُ ومَلَأَكٌ .. وقد قال الشاعر - البيت السابق -

ثُمَّ قَالَ : فَرَدَّ الْوَاحِدَ إِلَى أَصْلِهِ حِينَ احتَاجَ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ (٢)
وقد وَضَحَ ذلك ابنُ جنِي (٣) .

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجب ، وذكره سيبويه ، والمازني ،
وابنُ جنِي ، وابنُ الشَّجَرِي ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (مَلَأُكَ) وإن اختلف بعضهم في الموضع حيث ذكره سيبويه
والمازني وابنُ جنِي في القلبِ المكاني ، وذكره ابنُ الشَّجَرِي ضمن موضوع
حذف الهمزة ، وذكره الرضي والجاربردي في (بابِ حروفِ الزيادة) .

= = = ويصوب : ينحدرُ إلى أسفل . وفي الصحاح (صوب) ١٦٤/١ -
١٦٥ ، الصوبُ نزولُ المطرِ ، وصَابَ : أي نَزَلَ ، وقال الطيبي :
(يصوبُ) بمعنى يميلُ وهو استئنافٌ على سبيلِ البيانِ والتعليلِ) .
شرح شواهد الشافعية : ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) انظر المنصف ١ / ٢٠٢ .

(٣) انظر المجمع السابق ، وقريب منه أيضا ما ذكره ابنُ الشَّجَرِي ٢ / ٢٠ .

وذكر الجاربردى (١) في حروف الزيادة هذا الشاهد :

١١ - إِنْ الْمَنَآيَا يَطْلَعُ مَن عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ (٢)

استشهد به على أَنَّ الهمزة في (الْإِنْسَانِ) أصلٌ وليس زائدةً

وقد ساق هذا الشاهد مع شواهد أخرى لزيادة التأكيد على أَنَّ الهمزة في (إِنْسَانٍ) أصلية وهو (فعْلَانٌ) من (أَنَسَ) .

لم يستشهد ابنُ الحاجبِ والرضي بهذا الشاهد . وقد استشهد

به الزجاجي ، وابنُ جنِّي ، والميداني ، وابنُ الشجرى واتفق الجميع على أَنَّ اجتماعَ أَلْ والهمزة في (الْإِنْسَانِ) لا يكونُ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ .

استشهد به كذلك ابنُ يعيش .

وقد وَصَّحَ ذلك البغدادي فقال : (إِنْ اجْتَمَعَ أَلْ والهمزة في (الْإِنْسَانِ) لا يكونُ إلَّا في الشعرِ ، والقياسُ النَّاسُ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ (إِنْسَانٌ) فُحِذَتِ الهمزةُ وَعَوِضَ عَنْهَا أَلْ . إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ لازمةً . إِنْ يُقَالُ فِي السَّعَةِ نَاسٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَلْ) فِي الْبَيْتِ لَيْسَتْ عَوِضًا عَنِ الهمزةِ ، إِنْ لَوْ

(١) شرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ .

(٢) البيت من الكامل وهو لذى جدن الحميرى في خزانة الآداب ٣٥١/١ وهو غير منسوب في مجالس العلماء للزجاجي : ٧٠ ، والخصائص لابن جنى ١٥١/٣ ، والمخصص لابن سيده ١٣٩/١٧ ، ١٤٠ ، ونزهة الطرف في فن الصرف : ٢٥٩ وأمالى ابن الشجرى ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢١٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٩٦ .

كانت عوضاً لم يجز أن يقال : ناس من غير همزة ولا أل ، إذ لا يجوز الخلو عن العوض والمعوض عنه ، وما ذكره من كونه عوضاً من الهمزة هو مذهب سيبويه ، وتبعه الزمخشري ، والقاضي ، وغيرهما ، وذهب أبو علي الفارسي في (الإغفال) وهو كتاب ذكر فيه ما أغفله شيخه أبو إسحاق الزجاج ، أن أل ليست عوضاً من همزة (أناس) ، وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشف خلاف هذا . فقال : وتوهم أبو علي في (الإغفال) ، أن اللام في (الناس) أيضاً عوض . إذ لا يجتمعان في الأنايس ، إلا ضرورة ، ورد بكثرة استعمال ناس منكرًا ، دون أل ، وامتناع يا الناس دون يا الله (١) . وهكذا نجد أن الجار بردي يتفق مع ابن جني ، والميداني ، وابن الشجري وابن يعيش في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وإن اختلفوا في الموضع الذي جاء فيه .

وقد اتفق ابن جني ، وابن الشجري ، في الموضع وهو (باب حذف الهمزة وإبداله) .

أما ابن يعيش فقد استشهد به مرتين ، مرة في بحث المنادى ، ومرة في بحث التصغير .

أما الجار بردي فاستشهد به في باب حروف الزيادة . وهذا كما يبدو لي هو المكان الصحيح له . والله أعلم .

وذكر الجار بردي (١) في تخفيف الهمز على ما شذ في القياس والاستعمال :

١٢ - وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (٢)

استشهد به على أَنَّ دخولَ أَلْ على الفعلِ (يُقْصَعُ) شاذٌّ مخالفٌ للقياسِ والاستعمالِ، إذ هي خاصةٌ بالاسمِ.

وفي ذلك قال ابنُ الأنباري : (فَأَدْخَلَ الألفَ واللامَ على الفعلِ وأَجْمَعْنَا على أَنَّ استعمالَ مِثْلِ هَذَا خطأً ، لَشُدُّوْهِ قِيَاساً واستعمالاً ،

(١) انظر شرح الشافعية : ٢٦٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذى الخرق الطهوى ، كما جاء في النوادر

ص ٢٧٦ ، والعيني ٤٦٧/١ ، والخزانة ١٤/١ ، ٤٨٨/٢ ، وورد

غير منسوب في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/١٥٢ ،

وشرح ابن يعيش ١/٢٥ ، ٣/١٤٣ ، وشرح الجار بردي للشافعية

ص ٢٦٤ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٤٦ .

وورد في النوادر برواية (الْمُقْتَصَعُ) بدلاً من (الِيتَقَصَعُ) فيكون

من صفة اليربوع ، وفي شرح المفصل جاء برواية (ذِي الشَّيْحَةِ)

بدلاً من (بِالشَّيْحَةِ) لكن حُذِفَت الصلّة و (يُسْتَخْرَجُ) وصوابه

(قِيسْتَخْرَجُ) بقاء السببية ، ونصبه بأن مضمرة بعدها ، وبالبناء

للمفعول ، و (اليربوع) نائب فاعل ، وهو دويبة تحفر الأرض ،

وله جُحْرَان ، أحدهما : القاصعا ، وهو الذي يدخل فيه ، وثانيهما :

النافقا ، وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره ، فإذا أتى من قبل

القاصعا ضرب النافقا برأسه فانتفق : أي خرج ، والجحر بضم

الجهيم يُطلق على مأوى اليربوع والنَّبِّ والحية . وبالشَّيْحَةِ رواه

أبو عمر الزاهد تبعاً لابن الأعرابي (ذِي الشَّيْحَةِ) وصوابه (بِالشَّيْحَةِ)

وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يُقاس عليها (١).

وقد علّل ابن يعيش لذلك فقال : (والذي شجّعهُ على ذلك - أي دخول الألف واللام على الفعل - أنه قد رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى) (٢).

لم يستشهد ابن الحاجب بهذا البيت ، وقد استشهد به ابن الأنباري ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهما الجاربردي في موضوع الشاهد ، وشذّونه ، وإن اختلفا في الموضع . (٣)

==== بالخاء المعجمة وهي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة . شواهد

الشافعية ص ٣٤٦ .

وقال الجاربردي : (الشَّيْخَةُ نَبْتُ يُقَالُ لَهُ بِالْفَارْسِيَةِ دَرْمَنَةٌ ، وهذا يَوْضَحُ لَنَا اهْتِمَامَ الجاربردي بالفارسية .

(١) الإنصاف ١/١٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٣/١٤٣ .

(٣) حيث ذكره ابن يعيش في موضعين في (علامات الاسم) ، وفي مبحث

(الموصولات) . وذكره الجاربردي في (تخفيف الهمزة) وليس

هذا موضعه ، ونلاحظ أنّ الجاربردي هنا ساق الشاهد دليلاً

على الشاذ عن القياس والاستعمال ، لذلك لم يأبه بموضعه

الشاهد .

سادسا - شواهد تتعلق بالأصوات : وهي تشمل ثلاثة أقسام :

أ - شواهد تدل على الاطرار .

ب - شواهد تتعلق بالشذوذ .

ج - شواهد تتعلق بالضرورة .

*

أ - شواهد تدل على الأصوات تتعلق باطرار القاعدة :

ذكر الجاربردى (١) في التقاء الساكنين هذا الشاهد :

١ - ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى

وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامِ (٢)

واستشهد به على أن (ذُمَّ) روى بفتح الميم ، وروى بكسر هـ

وهو أرجح ، لأنَّ مُصَغَّفَ اللَّامِ إِذَا وَلِيَهُ سَاكِنٌ نَحْوُ : (رُدَّ الْقَوْمَ) ،

فالمختار فيه الكسر ووضَّح علَّة اختيار الكسر قائلًا : (لانه لو لم يدغم

(١) انظر شرح الشافية : ١٦١ .

(٢) البيت من الكامل ، وقال العيني من الرمل ، وقائلة جرير ، انظر

ديوانه ٥٥١ ، ٥٥٣ ، والمفصل : ١٤٠ ، وشرح ابن يعيش

١٢٩/٩ وشرح شواهد العيني ٤٠٨/١ ، وشرح التصريح ١٢٨/١ ،

وشرح شواهد الشافية : ١٦٧ ، وخزانة الأدب ٦٧/٢ .

وورد غير منسوب في المقتضب ١٨٥/١ ، والمفصل : ٣٥٤ ، وشرح

الاشموني ١٣٩/١ ، ورواية الديوان : (الاقوام) بدلا من (الايام)

وقد ورد صدر البيت فقط في المفصل : ١٤٠ ، ٣٥٤ .

اللفة : ذُمَّ : أمر من ذُمَّ يذُمُّ .

والمعنى : أنه تأسف على منزله باللوى ، وأيام مضت له فيه ، وأنه

لم يتهنَّ بعيش بعد تلك الايام ، ولا راق له منزل .

===

وقيل: أُرْدِدَ القومَ لَزِمَ الكسر، فلما أَدْغَمُوا أَبَقُوا الثاني على حركته . أَمَّا
الضَّمُّ فذكر أَنَّهُ قَلِيلٌ وَشَائِلٌ .

قال المعيني : (أَمَّا الْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ ، وَأَمَّا الضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ ، وَأَمَّا الْكُسْرُ
فَلأنَّ الْأَصْلَ فِي تَحْرِيكِ السَّاكِنِ التَّحْرِيكَ بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ ، وَدُونَهُ
الْفَتْحُ ، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي أَسَدٍ وَالضَّمُّ دُونَهُ) . (١)

لم يذكر ابنُ الْحَاجِبِ وَلَا الرُّضِي هَذَا الشَّاهِدَ ، وَذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ ،
وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ يَعْمِيشَ .

وبهذا اتَّفَقَ مَعَهُمْ فِي مَوْضُوعِ الاسْتِشْهَارِ بِالْبَيْتِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
مَعَهُمُ الْمُبَرِّدُ فِي مَوْضِعِ الاسْتِشْهَارِ بِهِ حَيْثُ اسْتَشْهَدُوا بِهِ فِي بَابِ التَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ . عَلَى حِينِ ذَكَرَهُ فِي بَابِ تَصْرِيفِ الْفِعْلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ
حُرُوفُ الْعِلَّةِ .

====
وذكر الزمخشري أيضا أَنَّ فِيهِ شَاهِدًا آخَرَ وَهُوَ (أولئك) استشهد به
في باب إلهارة على أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ لِلْعُقْلَاءِ وَغَيْرِ الْعُقْلَاءِ ، وَأُسْتُعْمِلَ
هنا لغير العقلاء . انظر الفصل : ١٤٠ ، وشرح ابن يعميش
١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٩٦/١ .
(١) شرح الشواهد الكبرى ٤٠٨/١ .

في همزة الوصل :

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد وهو :

٢ - وَكَمْتُ لِلزَّوْرِ مَرْتَعًا وَأَرْقَنِي
فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادِنِي حُلْمٌ (٢)

استشهد به على أن سكون الهاء من (أهْيَ) عارضٌ ، والإسكانُ
مع همزة الاستفهام ضعيفٌ .

(١) شرح الشافعية : ١٦٢ - ١٦٨ .

(٢) البيت من البسيط . ورد منسوباً إلى زياد بن حمل في (شرح
ديوان الحماسة للمرزوقي) ١٢٩٦/٣ ، وشرح شواهد العيني
٢٥٩/١ ، ١٢٧/٤ ، ١٣٨ ، وشرح التصريح على التوضيح لخالد
الأزهري ١٤٣/٢ .

ورود منسوباً للمرار العدوي في الخزانة ٢٤٤/٥ ، وشرح شواهد
الشافعية : ١٩٠ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي :
٣٧/١ ، وورد غير منسوب في الخصائص ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ ،
والمفضل : ٣٥٦ ، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٩ ، واللسان (هيا)
٣٧٦/١٥ ، وشرح الجاربردى للشافعية : ١٦٢ ، ومغني اللبيب
لابن هشام ٦٢ ، ٤٩٥ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ ، وشرح الأشموني
١٠١/٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٣٤/١ .

ورد عجز البيت فقط في المفصل .

وروى (كَمْتُ لِلطَّيْفِ) بدلا من (لِلزَّوْرِ) في جميع المصادر

السابقة ما عدا شرح ابن يعيش .

اللفظة : الزور : الزائر ، والطيف : ما يطوف على الإنسان في النوم ،
أرقني : منعني النوم ، وسرت : من السرى ، وهو السير ليلاً ، والحلمُ
: ما يراه النائم في نومه .

قال ابن جنى في (أعراب الحماسة) ^(١) : (أسكن أول (أهي))
 لاتصال حرف الاستفهام به ، وأجراها في ذلك مجرى المتصل ، فصار (أهي)
 (كَعَلَم) ، وأجرى همزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، ولا م الابتداء
 نحو قوله تعالى : * وَهُوَ اللَّهُ * ^(٢) ، وقوله : * فَهَوَّ جَزَاؤُهُ * ^(٣) ،
 وقولك : وَهِيَ قَامَتْ ، وَفَهِىَ جَالِسَةٌ ، (وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ^(٤)
 غير أن هذا الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع ما ذكرناه ، ومن
 حيث كان الفصل بينها وبين المُسْتَفْهَم عنه جائزا نحو قولك : أزيد
 قام ، وأزيد ضربت ، وليس كذلك ، واو العطف ، وفاؤه ، ولا لام الابتداء ،
 لا يجوز الفصل بين شي منهن وبين ما وصلن به .

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد ذكره ابن جنى ، والزمخشري ، وابن يعيش .

وبذا وافقهم الجارردي في موضوع الشاهد ، وهو (أهي) حيث
 أسكنت فيه الهاء .

كما اتفق مع الزمخشري وابن يعيش ، في موضع الشاهد ، وهو

(باب همزة الوصل) .

==== والمعنى : رأيت الحبيبة في المنام ، فظننت أنها أتتني . فقت من
 مضجعي للطف الزائر خائفا ، وطار النوم عني وأخذني القلق ووساوس
 النفس ، ولما استيقظت قلت أهي أتتني حقيقة ، أم الذي جاءني
 خيالها في النوم ؟ . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ، وشرح
 شواهد الشافية .

(١) نقلا عن خزنة الأدب ٢٤٤/٥ ، وانظر شرح شواهد الشافية :

١٩٠ ، والخصائص ٢/٣٣٠ .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٧٥ من سورة يوسف .

(٤) ليست هذه من آيات الكتاب الكريم .

ذكر الجاربردى (١) في الوقف هذا الشاهد، وهو يدل على تعدد اللغات

في النطق :

بَلْ جَوَزَتْيَهَا كَظَهَرَ الْحَجَفَتْ (٢) - ٣

الشاهد (الْحَجَفَتْ) استشهد به على أَنَّ بعض العرب لا يُبدِل (تاء) التانيث (هاء) في الوقف وإنما يقف عليها (تاء) ، والقياسُ أن يقف عليها بالهاء .

(١) في شرح الشافية : ص ١٧٤ .

(٢) هذا الشاهد من الرجز . وقد ورد منسوباً لسوء الذئب في

(شرح شواهد الإيضاح لابن برى : ٣٩٥ ، وإيضاح شواهد

الإيضاح للقيسي ٥٨٣/٢ ، واللسان (بلل) ٧٠/١٣ ، شرح

شواهد الشافية : ١٩٩ ، وورد غير منسوب في معاني القرآن للأخفش

٢٧١/٢ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣٢١/٣ ، والتكملة للفارسي :

١١٤ ، وسر الصناعة ١٥٩/١ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ،

والمحتسب ٩٢/٢ ، والمخصص ٧/٩ ، ٨٤/١٦ ، ٩٦ ، ١٢٠٠ ،

المفصل : ٣٤١ ، والإنصاف ٣٧٩/١ ، وشرح ابن يعيش ١١٨/٢ ،

٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، وشرح الرضي للشافية ٢٧٧/٢ ، واللسان (بلا)

٨٩/١٤ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٧٤ .

في البيت شاهد آخر :

وهو أن (بل) بمعنى رَبَّ : (قال الصاغاني :) في قوله

(بَلْ جَوَزَتْيَهَا) رَبَّما وضعوا (بَلْ) موضع (رَبَّ) . أي

رَبَّ جَوَزَتْيَهَا ، كما يوضع الحرف موضع غيره . والجوز بفتح الجيم

وآخره زاي معجمة في الوسط ، وجوز كل شيء وسطه ، والجمع :

أجواز ، والتهيء في المفازة التي يتيه فيها سالكها أي : يتحير ،

والحجفة بفتح المهملة والجيم والغاء : الترس ، قال عبد القاهر :

يقاؤون : تهيء كالهمز المعن في الملازمة ، والشئ قد يشبه

وذلك ما ذهب إليه الزمخشري، (١) وابن يعيش (٢)، وقد سبقهما أبو علي الفارسي (٣)، وابن جنبي، إذ يقول: (من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طَلَحْتُ، وعليه السلام والرحمة، وأنشدنا أبو علي:

بَلْ جَوَزْتِهَا كَطَهَّرِ الْحَجَفَتِ (٤).

قال البغدادي: (وقال الصاغاني في العباب: (ومن العرب من إذا سكنت على الهاء جعلها تاءً، وهو طَيَّيْتُ، فقال: هذا طَلَحْتُ، وَخَبَزُ الدُّرْتِ).

وقال ابن المستوفي أيضا: (وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَنَّهَا لَفَةٌ طَيَّيْتُ) (٥).

أما الرضي (٦) فاستشهد (بالحَجَفَتِ) على أنه يجوز الروم، والإشمام عند من يوقف بالتاء.

===
بالشيء، ويراد - منها معنى فيها - كَطَهَّرِ الْحَجَفَتِ (وَأَمَّا أَرَادَ أَنَّ التَّيْهَاءَ مَلْسَاءً لَا أَعْلَامَ فِيهَا كَطَهَّرِ الْحَجَفَةَ مَلْسَةً، وَلَمْ يُرَدَّ أَنَّهَا مَثَلَةٌ فِي الْمَقْدَارِ، وَذَكَرَ الْوَسْطَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ تَوَسَّطَ الْمَفَازَةَ لِيَصِفَ نَفْسَهُ بِالْقُوَّةِ وَالْجَلَادَةِ). شرح شواهد الشافية : ٢٠٠.

- (١) انظر المفصل : ٣٤١.
- (٢) انظر شرح المفصل ٨٠/٩ - ٨١.
- (٣) انظر التكملة : ١١٤.
- (٤) سر الصناعة ١٥٩/١.
- (٥) شرح شواهد الشافية : ١٩٩ - ٢٠٠.
- (٦) انظر شرح الشافية ٢٧٧/٢.

وإذا اتفق الجار بردي مع ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش
في موضوع الاستشهاد بالبيت، حيث وقف على (الحَجَفَت) بالتاء،
وهي لغة بعض العرب، وقال ابن يعيش: ^(١) (إنها لغة فاشية
حكاهَا أبو الخطاب (الأخفش الكبير) .

كما اتفقوا في موضع الشاهد، وهو باب الوقف.

(١) انظر شرح المفصل ٨١/٩ .

وذكر الجاربردى (١) في الوقف على تاء التانيث هذا الشاهد :

٤ - اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّيٍّ مَسْلَمَةٍ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا
صَارَتْ نَقُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلُصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تَدْعَى أُمَّتِ (٢)

مواضع الاستشهاد هي :

أ - (مَسْلَمَتِ ، الْفُلُصَمَتِ ، أُمَّتِ) استشهاد بها على أن

بعض العرب يقف على هاء التانيث تاء كما هو هنا .

(١) في شرح الشافية : ص ١٧٤ .

(٢) هذه الأبيات من الرجز . وقد نُسِبَتْ إلى أبي النجم العجلي في

(اللسان) (ما) ٤٧٢/١٥ ، وشرح التصريح ٣٤٤/٢ ،

ونُسب البيت الثاني إليه في مجالس ثعلب ٢٧٠/١ . وقد

وردت غير منسوبة في سر الصناعة ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، والخصائص

٣٠٤/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٤٧/١ ، وإيضاح

شواهد الإيضاح ٥٨٢/٢ ، ٥٨٣ ، وشرح ابن يعيش ٨٩/٥ ،

٨١/٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٧/٢ ، وشرح الرضي

للشافعية ٢٨٩/٢ ، وشرح الجاربردى : ١٧٤ ،

والعيني ٥٥٩/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٤/٤ ، والهمع ٣٤١/٥ ،

والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٦/١ والخزانة ١٧٧/٤ ، وشرح

شواهد الشافية ٢١٨ ، والدرر ٢١٤/٢ ، ٢٣٥ ، وتهذيب إصلاح

المنطق ص ٣٩٧ .

لقد روى ابن عصفور الشعر في كتاب الضرائر ص ٢٣٢ بالها

على الأصل قال : (ومنه إبدال ألف (ما) ها هنا (ها))

في الوقف عند الاضطراب إلى ذلك نحو قوله :

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّيٍّ مَسْلَمَةٍ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا

وقد ذهب إلى هذا القول سيبويه بدون أن يذكر الشعر، وإن
يقول: (أما كل اسم منون، فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف،
كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم
تجيء علامة للمصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون. ومثل هذا في
الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التانيث، فعلمة التانيث إذا وصلت
التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء
التي هي من نفس الحرف نحو: تاء القت (١) ... ثم قال وزعم أبو الخطاب
أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا: في تاء الجميع
قولاً واحداً في الوقف والوصل (٢).

وقريب منه ما ذهب إليه ابن جني (٣).

ب - من مواضع الاستشهار قوله (تقدمت) إذا أصلها
(تعدما) فأبدلت في التقدير من الألف هاءً فصارت (تقدمه)، ثم
أبدلت الهاء (تاء)، لتوافق بقية القوافي.

====
اللفة: نجاك: خلصك، سلمت: علم اسم شخص، الفلصة

: رأس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق.

وروي عجز البيت الأول فقط في الهمع ٥ / ٣٤١.

(١) القت: اسم للكذب، ومنه الحديث (لا يدخل الجنة قتات) هو

النمام أو المتسمع أحاديث الناس.

(٢) هو الألف الكبير من مشايخ سيبويه.

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) انظر سر الصناعة ١ / ١٥٩، ١٦٠، وانظر شرح ابن يعيش:

وذلك أيضا ما ذهب إليه ابن جنى (١) .

والقياس كما يقول الميمني : (الوقف عليها ها .) (٢)

وذكر صاحب الدرر : (أنَّ إبدالَ الهاءِ من ألفٍ (ما) من أقبحِ الضروراتِ) (٣)

وهكذا ترى أنَّ ابنَ الحاجبِ ، لم يذكرْ هذا الشاهدَ ، وقد ذكره غيرُ

ابنِ جنى ، ابنُ يعيشٍ ، وابنُ عصفورٍ ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهادِ بالبيتِ ،

كما اتفق مع ابنِ يعيشٍ ، والرضي في موضع الاستشهادِ ، وهو بابُ الوقفِ ،

على حين ذكره ابنُ جنى في فصلِ زيادةِ التاءِ .

(١) سر الصناعة ١٦٣/١ ، وانظر شرح التصريح ٢٤٤/٢ .

(٢) شرح الشواهد الكبرى ٥٥٩/٤ .

(٣) انظر ٢١٤/٢ .

وذكر الجاربردى (١) في الوقف أيضاً هذا الشاهد :

هـ - لَوْ كُنْتُ أَدْرِ فَعَلَى بَدْنِهِ
مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ أَنِّي مِّنْ أَنَّهُ (٢)

استشهد به على أنه يُوقَفُ على (أنا) بالهاء قليلاً .

قال ابن جنى (٣) : فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْوَقْفِ عَلَى (أَنْ فَعَلْتُ) (أنا) ،

رَوَاهُ ، فَالْوَجْهُ أَنَّ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (أَنَّهُ) بَدَلًا مِنْ الْأَلْفِ فِي (أَنَا) ، لِأَنَّ

الْأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِنَّمَا هُوَ (أَنَا) بِالْأَلْفِ ، وَالْهَاءُ قَلِيلَةٌ جَدًّا ، فَهِيَ

بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (أَنَّهُ) أَلْحَقَتْ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ

، كَمَا أَلْحَقَتْ الْأَلْفُ ، وَلَا تَكُونُ بَدَلًا مِنْهَا بَلْ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى : * كِتَابِيهِ . (٤)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وقد ذكره ابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهما الجاربردى في موضوع الشاهد ، وهو الوقفُ

على (أنا) بالهاء (أنه) ، وإن اختلفا مع ابن يعيش في الموضع حيث

ذكره في (مبحث المضمرات) ، على حين ذكره الرضي ، والجاربردى في

(باب الوقف) .

(١) شرح الشافية : ١٧٧ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وقد ورد غير منسوب في شرح ابن يعيش ٩٤ / ٣ ،

والخزانة ٢٤١ / ٥ ، وشرح الجاربردى : ١٧٧ ، وشرح شواهد

الشافية : ٢٢٢ ، روى البيهقي (إن كنت) بدلا من (لو كنت) في

شرح ابن يعيش ، والخزانة .

اللغة : البدنة : ناقة أو بقرة أو بعير ولا تقع على الشاة ، وقال

بعض الأئمة : هي الإبل خاصة ، وقوله : (من كثرة) . أى ما

أدري من كثرة التخليط ، والتخليط في الأمر : الإفساد فيه .

شرح شواهد الشافية : ٢٢٢ ، وانظر الخزانة .

(٣) سر الصناعة ٥٥٥ / ٢ .

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة .

ذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - أَيَّ قَلُومِي رَاكِبٍ تَرَاهَا
طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرَّعَلَاهَا (٢)

واستشهد به على أن (عَلَاهُنَّ - عَلَاهَا) القياس فيها (عَلَيْهِنَّ، وَعَلَيْهَا) فَقَلِبَتِ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا على لغة أهل اليمن، وهذا الشعر من كلامهم .

(١) في شرح الشافية : ٢٧٧ .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لرواية بن العجاج في ملحق ديوانه

ص ١٦٨ .

وهما لرواية أو أبي النجم في شرح شواهد العيني ١/١٣٣ .

وقد وردا بغير نسبة في النوادر لأبي زيد ص ٢٥٩ ، ٤٥٧ ،

والخصائص ٢/٢٦٩ ، والصحاح (علا) ٦/٢٤٣٨ ، وما يجوز

للشاعر في الضرورة للقفاز : ٣٥٤ - ٣٥٥ ، وشرح شواهد التوضيح

والتصحيح لابن مالك : ٩٨ ، واللسان (علا) ١٥/٨٩ ، وشرح

الجاربردى : ٢٧٧ ، والخزانة ٧/١١٣ ، ٤٥٥ ، وشرح شواهد

الشافية : ٣٥٥ ، وشرح شواهد المغني للبغدادى ١/١٩٤ ،

ورد الرجز في مادة (علا) في الصحاح واللسان كالتالي :

أَيَّ قَلُومِي رَاكِبٍ تَرَاهَا * فَاشْدُدْ يَمَنِّي حَقْبِ حَقْوَاهَا
نَارِيَّةً وَنَادِيَا أَبَاهَا * طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرَّعَلَاهَا

ورواية الديوان :

أَيَّ قَلُومِي رَاكِبٍ تَرَاهَا * سَالُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلَاهَا

وفي شرح شواهد العيني والخزانة ، وشرح شواهد المغني :

(سَالُوا عَلَاهُنَّ فَشَلَّ)

===

وقد ورد البيت الثاني في الخصائص .

قال أبو زيد تعليقا على الأبيات السابقة : (وَعَلَاهَا أَرَادَ : عَلَيْهَا ،
ولغة بني الحارث بن كعب ، قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا ،
يقولون : أخذت الدرهمان ، واشتريت الثوبان ، والسلام عليكم ، فهذه
الأبيات على لغتهم) . (١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من
الصرفيين الذين وقفت على كتبهم .

وبذا انفرد الجاربردي بذكره دونهم ، واتفق معهم في موضوع
الشاهد وهو (عَلَاهُنَّ - وَعَلَاهَا) .

وقد ذكره الجاربردي في (باب الإعلال) ، ونلاحظ أنَّ هَذَا
الشاهد صوتي ، وإن الحركة المَرْكَبَةُ تتحول إلى خالصةٍ - عَلَيْهِنَّ = عَلَاهُنَّ ،
عَلَيْهَا = عَلَاهَا - وهذا ما يسميه المحدثون (Diphthong) .

=====

اللفظة : الْقَلُوصُ - بفتح القاف : الناقة الشابة ، وطاروا : أسرعوا ،
أَيَّ : استفهامية تعجبية ، وقد اكتسبت التانيث من قَلُوصٍ ،
ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثا .

(١) النوار في اللفظة : ٢٥٩ .

وذكر الجاربردى ^(١) في إبدال اليا من أحد حرفي التضعيف هذا الشاهد :

فَالَيْتُ لَا أَمْلَأُ حَتَّى يُفَارِقَا ^(٢) - ٧

الشاهد (لا أملأ) على أن أصله (لا أمله) من ملئت الشيء بالكسر ، وملئت منه ملاً ، وملالة ، ومله ، فأبدل اليا من اللام الثانية .

قال ابن الشجرى تعليقا على البيت السابق : (أراد أمله ،

فرده إلى أصله الذى هو أمله ، وأبدل من اللام الأخيرة ، يا فصار فى التقدير أمله ، فانقلبت اليا ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها) . ^(٣)

وقد وَصَّحَ ابن جنى العلة فى إبدالها يا فقال : (وأبدلوا

الثانى منها يا للتكرير ، ثم أبدلت اليا ألفا فصار أمله .) . ^(٤)

وَحَكَّمُ هَذَا الْإِبْدَالَ كَمَا نَهَبَ ابْنُ الْحَاجِبِ مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ . ^(٥)

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٧ .

(٢) هذا شطربيت من الطويل ، للأسود بن يعفر فى ديوانه : ٥٣ ،

والنوار : ٢٣٢ ، والمحتسب ١/١٥٧ .

وَوَرَدَ غير منسوب فى المخصص ١٥/٢٠٩ ، وابن الشجرى ١/٣٨٩ ،

وشرح الجاربردى للشافية : ٣١٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٤١ .

وقد وَرَدَ تاما فى النوار ، والأمالى الشجرية ، وروى (أَقْسَمْتُ) بدلا من

(أليت) .

فَالَيْتُ لَا أَشْرِبُهُ حَتَّى يَمُوتَ * بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأُ حَتَّى يُفَارِقَا

ومعنى (لا أشربه) : لا أبيع ، وأملأ : أسئمه .

(٣) انظر الأمالى ١/٣٨٩ .

(٤) المحتسب ١/١٥٧ .

(٥) شرح الجاربردى للشافية : ٣١٧ .

قال الجاربردى : (وذهب بعضهم إلى أنَّهما لفتان ، لأنَّ تَصَرُّفَهُمَا
(١)
واحد ، فليس جعل أحدهما أصلاً ، والآخر فرعاً ، أولى من العكس) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضى .

وقد ذكره أبوزيد ، وابن جنى ، وابن سيده ، وابن الشجرى .

وبذا اتفق معهم الجاربردى ، في موضوع الشاهد ، وهو (لا أملاء)
، حيث أبدل الياء من اللام ، ثم قلبت الياء ألفاً ، وإن اختلف معهم في
الموضع . وإن ذكره في باب (الإبدال) ، على حين ذكره ابن الشجرى ،
في باب (الحذف) .

ذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

٨ - بحيهلاً يُزجونَ كلَّ مطيَّةٍ

أمام المطايا سيرها المتقاذف^(٢)

استشهد به على أن (حيهلاً) جاء بالالف، وهو مركَّب من

(حق) ومن (هلاً) .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) البيت من الطويل وهو للنايفة الجعدى في ملحق ديوانه ص ٢٤٧ ،

والكتاب ٣ / ٣٠١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٧٠ ،

اللسان (قذف) ٩ / ٢٧٨ ، الخزانة ٦ / ٢٦٩ ، وورد منسوباً

لمزاحم في شرح أبيات الكتاب لابن السيراني ٢ / ٢٢٣ ، واللسان

(حيا) ١٤ / ٢٢١ ، والخزانة ٦ / ٢٦٩ .

وورد غير منسوب في المقتضب ٣ / ٢٠٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ص ١٠٨ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٢٤٢ ، والمخصص

٧ / ١٢٧ ، ١٤ / ٨٩ ، والمفصل : ١٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٤ / ٤٦ ،

وشرح الجاربردى : ٣٢٢ .

ويغلب أن يكون لمزاحم العقيلي من قصيدته الغائية . انظر ديوانه

١٥ ، ٧٨ ، لأن البيت منفرداً في الشعر المنسوب إلى النايفة

في ملحق ديوانه : ٢٤٧ .

روى (سيرها متقاذف) في المقتضب ، وروى (حق هلاً) مفصلة

في اللسان (قذف) ، والمخصص ٧ / ١٢٧ .

اللغة : الإزجاء : السوق ، يقال : زجى يُزجى ، يقول : لعجلتهم

يسوقون المطايا في السير متقاذفة عليه ، والمتقاذفة : الذى يتبع

بعضه بعضاً كأن كل سير تسيره هذه الدابة يقذف بها إلى سير

آخر . وقال الأعلام : متقاذفة عليه ، أى مترامية ، وجعل التقاذف

للسير اتساعاً ومجازاً .

قال سيبويه تعليقا على البيت السابق :

(ومن العرب من يقول (حَيْهَلًا) ، ومن العرب من يقول (حَيْهَل))
وإذا وصل ، وإذا وقف أثبت الالف . ومنهم من لا يثبت الالف في الوقف
والوصل . (١)

قال الزجاج : (وَمَعْضُهُمْ يَقُولُ (حَيْهَلًا) يَجْعَلُ (هَلًا) مَعَ
(حَقِّ) بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ) . (٢)

وقال الأعمى تعليقا على البيت السابق : (جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ ،
فلذلك لم يَنْوَنهُ) . (٣)

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، هذا الشاهد . وقد ذكره
سيبويه ، والمبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، والزمخشري ، وابن يعيش .

== وقال ابن الحاجب في أماليه ١٤٨/٢ : (يريد أنهم مسرعون
في السير يسوقون بهذا الصوت لتسرع في سيرها . وقال :
أمام المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها) ، وانظر
شرح شواهد الشافية : ٤٧٨ .

وفي (حَيْهَل) لفات ، قال الزمخشري في المفضل : ١٥٣ :
(حَيْهَلٌ مُرَكَّبٌ مِنْ (حَيَّ) وَ (هَلَّ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ،
ويقال : حَيْهَلًا بِالتَّنْوِينِ ، وَحَيْهَلًا بِالْأَلْفِ . ذكر هذه اللغات
سيبويه وزاد غيره حَيْهَلٌ ، وَحَيْهَلٌ ، وَحَيْهَلًا) .

وهناك لفات أخرى ، انظر المخصص ٨٩/١٤ ، والخزانة ٢٦٢/٦ -
٢٦٣ .

(١) الكتاب ٣٠١/٣ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٨ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٠/٢ .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وهو (يحيى) ،
حيث أنه جاء بالالف ، وإن اختلفوا في الموضع ، حيث ذكره سيبويه في
هذا (باب الشئيين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، فجعلنا بمنزلة
اسم واحد) ، وذكره المبرد في باب (ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل
ولا مصدر) ، وذكره الزمخشري ، وابن يعيش في باب (أسماء الأفعال
والأصوات) ، على حين ذكره الجاربردى في باب الإبدال .

وفي الإدغام ذكر الجاربردي (١) هذا الشاهد :

٩ - لَا دَرَّ دَرِّيَّ إِنْ أَطَعْتُ نَازِلَهُمْ

قَرَفَ الْحَتَّى وَعِنْدِي الْبِرُّ مَكْنُوزٌ (٢)
لَوْ أَنَّهُ جَاءَنِي جَوْعَانٌ مُهْتَبِكٌ
مِنْ بُؤْسِ النَّاسِ عَنْهُ الْخَيْرُ مَحْجُوزٌ

استشهد به على أَنَّ (بُؤْسَ) جمعُ بائسٍ، التقت فيه الهمزتان

وهما عيان ، فوجب الإدغام .

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجب ، ولا الرضي ، وقد ذكره ابنُ يعيش .

وبذا اتفق معه الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وموضعه

وهو بابُ الإدغام .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٧ .

(٢) البيتان من البسيط وهما للمتخل الهذلي في ديوان الهذليين

١٥/٢ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٦٣/٣ ، والمعاني

الكبير لابن قتيبة ٣٨٤/١ ، والبيان والتبيين للجاحظ ١٧/١ ،

والسمط ١٥٧/١ ، وشرح ابن يعيش ١٣٥/١٠ ، واللسان (كنز)

٤٠٢/٥ ، وشرح الجاربردي للشافية : ٣٢٧ .

ونسب إلى أبي ذؤيب الهذلي في كتاب الحيوان للجاحظ ٢٨٥/٥ ،

وشرح شواهد الشافية : ٤٨٩ .

يروى (الخير تعجيز) بدلا من (الخير محجوز) ، وفي شرح

ابن يعيش روى (من يئس) بدلا من (من يؤس) .

قال شارح أشعار الهذليين : (كان نزل بقوم فجقق ، وكان قراء

عند الحقيق : وهو سوق المقل ، والمقل بالضم : ثمر الدوم ، والقرف

بكسر القاف وسكون الراء القشر . يقول : إِنْ أَطَعْتُ نَازِلَهُمْ مَثَلُ

وذكر في الإدغام أيضا (١) هذا الشاهد :

١٠ - هُوَ الْجَوَانُ الَّذِي يَعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ (٢)

استشهد به على أَنَّ أَصْلَ (فَيُظْلِمُ) (يُظْلِمُ) ، فَقُلِبَتْ تَاءُ
الافتعال طَاءً بدون إدغام ، ويجوز أيضا فيه الإدغام على

==== ما أطمعوني لا تَرَدِّي . قال ابن فارس : (هَلَكَ الْمَهْطِكُ الَّذِي
يَهْطِكُ أَبَدًا إِلَى مَنْ يَكْفُلُهُ وَهُوَ مَجَازٌ ، بُوِّسَ بِجَمْعِ بَائِسٍ وَهُوَ
الْفَقِيرُ ، مُحْجُوزٌ : مَنُوعٌ وَمَحْرُومٌ ، وَفِي الذِّمِّ يُقَالُ : لَا تَرُدُّهُ .
أَي لَا كَثُرَ خَيْرُهُ) . انظر مقاييس اللغة (هلك) .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٣ .

(٢) البيت من البسيط ؛ وهو لزهر بن أبي سلمى قاله في مدح هرم
ابن سنان . انظر ديوانه : ٩١ ، والكتاب ٤ / ٤٦٨ ، وسر الصناعة
٢١٩ / ١ ، والخصائص ١٤١ / ٢ ، والسمط ١ / ٤٦٧ ، والاقتضاب :
٢٢٠ ، والمفصل : ٤٢٠ ، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٤٧ ، وشرح
الرضي ٢٨٩ / ٣ ، وانظر (ظلم) في الصحاح ١٩٧٧ / ٥ ، واللسان
٣٧٧ / ١٢ ، وشرح الجاربردى : ٣٥٣ ، وشرح شواهد العيني :
٥٨٢ / ٤ ، التصريح ٣٩١ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٩٣ .

وورد غير منسوب في شرح الأشموني ٤ / ٣٣١ .

ورواية الديوان (فَيُظْلِمُ) وكذلك في الكتاب ، والمفصل ، واللسان ،
وشرح التصريح . ويروى في الكتاب (هذا) بدلًا من (هو) .

اللفظة : كَيْالِمٌ : يُسَالُ فِي حَالِ عُسْرَتِهِ وَيَكْفُ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ
فَيُظْلِمُ : أَي يَتَحَمَّلُ ذَلِكَ وَيَتَكَلَّفُهُ ، النَّائِلُ : الْإِحْسَانُ ، وَالْعَفْوُ :
مَا كَانَ سَهْلًا مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ ، وَمَعْنَى : وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا . . : أَنَّهُ
يُطْلَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الطَّلَبِ وَلَا مُؤَنِّعَهُ ، فَيُعْطَى . جعل السؤال
منه في غير وقت السؤال طأما ، وجعل إعطاءه ما سُئِلَ طئ ظك
الحال وتكلفه لذلك إظلاما .

الوجهين ^(١) بالظاء (فيظلم) ، بظاء معجمة ، و (يظلم) بظاء غير معجمة ، وهو الأقيس والأكثر .

كما وَصَحَ ذلك الأَعلَمُ حيث قال :

(الشاهدُ فيه قلبُ الظاءِ من (يظلم) ، ظاءَ معجمةً ، لَمَّا أرادوا إدغامَ الظاءِ فيها ، والظاءُ أصليةٌ ، والطاءُ مُبدلةٌ من تاءٍ (الافتعالِ) الزائدةِ ، فلما أرادوا الإدغامَ قلبوا الأصلَ ، لِيُدْغَمَ فيه الزائدُ ، والأقيسُ الأكثرُ (فيظلم) بظاءٍ غيرِ معجمةٍ ، لأنَّ حَكَمَ الإدغامِ أن يُدْغَمَ الأولُ في الثاني ، ولا يُراعَى فيه أصلٌ ، ولا زيادةٌ) . ^(٢)

لم يذكرْ هذا الشاهدَ ابنُ الحاجبِ ، وقد ذكره سيبويه ، وابنُ جنِّي ،
والزمخشري ، وابنُ يعيش ، والرضي .

وبذا اتفقَ معهم الجاربردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ ،
واختلفَ معهم ابنُ يعيش في الموضعِ ، إذ استشهدوا به في (بابِ
الإدغامِ) ، على حينِ ذكره في (بابِ الإبدالِ) .

(١) هذه ثلاثة أوجه ، وذكر ابن جنِّي أنَّ فيه أربعة أوجهٍ فقال :
(وَيَنْشُدُ الْبَيْتَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَقَالَ
الرَّابِعَ (فَيَنْظَلِم) وهذه (يَنْفَعِل) ، وَلَيْسَتْ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ وَلَا
يَلْحَقُ مِثْلَهَا تَغْيِيرٌ) . انظر سر الصناعة ١/ ٢١٩ .

(٢) انظر هامش الكتاب ٤/ ٤٦٨ ، وشرح شواهد الشافعية : ٤٩٣-٤٩٤ .

وذكر الجاربردى في الإدغام أيضا (١)، هذا الشاهد :

١١ - وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ

فَحَقَّقَ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوبَ (٢)

استشهد به على أَنَّ (خَبَطَ) أصله (خَبَطْتُ) فقلبت التاء

التي هي ضمير المخاطب (طاء) لأجل الطاء التي قبلها .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٥٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعلامة بن عبدة في ديوانه ص ٤٨ ، والكتاب ٤٧١ / ٤ ، ومجاز القرآن ٢٢٨ / ٢ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٢٦ / ١ ، الكامل للمبرد ١٩٥ / ١ ، والأصول في النحو ٢٧٢ / ٣ ، وشرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٤٠٠ / ٢ ، مجالس ثعلب : ٧٨ ، والصاح (خبط) ١١٢١ / ٣ ، و (شأس) ٩٣٩ / ٣ ، والتمام في تفسير أشعاره ذيل لابن جني : ١١٢٣ ، والمخصص ١٤٠ / ١٦ ، ١٢٩ / ١٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٠٦ / ٢ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٣٢٢ / ٣ ، وأمالى الشجرى ١٨١ / ٢ ، وشرح ابن يعيش ٤٨ / ٥ ، ١٤٨ / ١٠ - ١٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥١٦ / ٢ ، واللسان (جنب) ٢٧٧ / ١ ، و (شأس) ١١٠ / ٦ ، (خبط) ٢٨٣ / ٧ ، وشرح الجاربردى للشافية : ص ٣٥٥ ، وشرح شواهد الشافية : ص ٤٩٤ .

وورد غير منسوب في المنصف ٣٣٢ / ٢ ، وسر الصناعة ٢١٩ / ١ ،

والمخصص ٢٢٠ / ١٢ ، والمفصل ٤٠٣ .

روى (في كل قوم) بدلًا من (كل حي) في الأصول ، ووروى (بنائيل)

بدلًا من (بنعمة) في مجاز القرآن .

وورد المصدر فقط في المفصل ، والإيضاح في شرح المفصل ، وورد

المعز وحده في شرح الحماسة المرزوقي .

قال سيبويه : (وسَمِعْنَاهُمْ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ ، وَفِي كُلِّ حَقٍّ . بِالْخِ
وَأَعْرَبَ اللَّفْطَيْنِ ، وَأَجُودُهُمَا أَنْ لَا تَقْلِبَهَا طَاءً ^(١) ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ عِلَامَةً
الْإِضَارِ ، وَإِنَّمَا تَجِيءُ لِمَعْنَى ، وَلَيْسَتْ تَلْزِمُ هَذِهِ التَّاءَ الْفِعْلَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا أَضْمَرْتَ غَائِبًا قُلْتَ : فَعَلَّ فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ تَاءً . . .) ^(٢) .

قال ابنُ جنِي تعليقاً على البيتِ السابقِ : (ولو قال : (خَبِطْتُ) ،
لَكَانَ أَقْبَسُ اللَّفْطَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ لَيْسَتْ مُتَصِلَةً بِمَا قَبْلَهَا اتِّصَالَ
تَاءِ (افْتَعَلَ) بِمِثَالِهَا الَّذِي هِيَ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ شَبَّهَ تَاءَ (خَبِطْتُ) ، بِتَاءِ
(افْتَعَلَ) ، مِنْ حَيْثُ أَذْكَرَهُ لَكَ ، فَيَقْلِبُهَا طَاءً ، لَوْ قَوَّعَ الطَّاءُ قَبْلَهَا ،
كَقَوْلِكَ : أَطْلَعَ ، وَاطْرَدَ .) ^(٣) .

=====

اللغة : شَأْسُ : أَخُو عُلَمَاءَ بْنِ عَبْدِ ، وَمُدَحٌ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ الْحَارِثُ
ابْنُ أَبِي شَمْرِ الْفَسَّانِي وَكَانَ قَدْ أَوْقَعَ بَيْنِي تَعِيمَ وَأَسْرَمَ مِنْهُمْ
تَسْعِينَ رَجُلًا ، مِنْهُمْ شَأْسُ بْنُ عَبْدِ .
وَالذَّنُوبُ : الدَّلُّو مَلَأَى ، قَضَرِيَّةً مَثَلًا فِي الْقِسْمَةِ وَالْحِطِّ . قَالَ
ابْنُ السِّيرَافِيِّ : الذَّنُوبُ : النَّصِيبُ ، وَالنَّدَى : الْجَوْدُ وَالسَّخَاءُ .
أَيُّ اسْتَحَقَّ شَأْسُ أَنْ تَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ كَمَا عَمَّتِ الْأَحْيَاءُ بِفَضْلِكَ . فَقَالَ
الْحَارِثُ لَمَّا سَمِعَ (فَحَقَّ لِلشَّأْسِ مِنْ تَدَاكَ ذُنُوبُ) : نَعَمْ ، وَأَذْنِيَّةُ .
وَمَعْنَى خَبِطْتُ : أَشْدَيْتُ وَأَنْعَمْتُ ، وَأَصْلُ الْخَبِطِ : ضَرْبُ الشَّجَرِ
بِالْعَصَا لِيَتَحَاتَّ وَرَقُهَا فَتَعْلَقَهُ الْإِبِلُ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ مَثَلًا فِي الْعَطَاءِ ،
وَجَعَلَ كُلُّ طَالِبٍ مَعْرُوفًا مُخْتَبِطًا ، وَكُلُّ مُعْطٍ خَابِطًا . انْظُرْ شَرْحَ
ابْنِ السِّيرَافِيِّ ، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ .

(١) قَالَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ عَلَى هَامِشِ الْكِتَابِ ٤ / ٤٧١ : (الشَّاهِدُ :
إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ خَبِطْتُ طَاءً لِمَجَاوَرَتِهَا الطَّاءُ ، وَلِنَاسِبَتِهَا لَهَا فِي
الْجَهْرِ وَالْإِطْبَاقِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ
الْحِرْفَانُ فِي الطَّبْعِ وَجَهَّازَةَ الصَّوْتِ ، كَحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا الْبَدَلُ
يَطْرُدُ فِي تَاءِ (مُفْتَعِلٍ) ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّاءِ ، كَقَوْلِكَ : (مُطْلَبٌ)
فِي (مُفْتَعِلٍ) مِنَ الطَّلَبِ ، وَلَا يَطْرُدُ فِي مِثْلِ (خَبِطْتُ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ
يَكُونُ لِفَسْرِ الْمُخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمِ ، فَلَا تَقَعُ التَّاءُ فِي آخِرِهِ ، فَلَمْ تَأْزِمْهُ
لِزُومِ التَّاءِ فِي الطَّاءِ فِي (مُفْتَعِلٍ) .

(٢) انْزَارُ الْكِتَابِ ٤ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٣) انْظُرْ سِرَ الصَّنَاعَةِ ١ / ٢١٩ .

(١) قال ابن السراج : (إبدال التاء طاءً ، لفظةً لناس من بني تميم) .

لم يذكر الرضي هذا الشاهد . وقد ذكره سيبويه ، وابن السراج ،
والسيرافي ، وابن جنبي ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب . (٢)

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت
وهو (خبط) حيث أَبْدَلَتِ التاءُ طاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الطاءِ ، وإن اختلف مع
بعضهم في موضوع الاستشهاد - حيث ذكره ابن السراج ، وابن جنبي ، في
(باب الإبدال) على حين ذكره سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش ،
والجاربردي ، في (باب الإدغام) .

(١) انظر الأصول في النحو ٢/٣٧٢ .

(٢) ذكره في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٦ .

ب - شواهد صوتية تتعلق بالشذوذ :

صُورُ النُّطْقِ بِالْهَمْزِ : (هَمْزَةُ الْوَصْلِ) :

ذكر الجاربردي ^(١) في التقاء هَمْزَةِ الْوَصْلِ وهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ هذا

الشاهد :

١ - كَمَا أَدْرِي إِذَا يَمُتُّ وَجْهًا

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَفِيهِ

أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَفِينِي ^(٢)

الشاهد (أَلْخَيْرُ) حيث دخلت هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ على هَمْزَةِ الْوَصْلِ

(١) في شرح الشافية : ١٥٣ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما للمثقب العبدى في ديوانه : ٢١٣ ، وفي

الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٩٦/١ ، وشرح الفضليات للتهريزى

٥٨٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١/١٩١ ، ١٩٢ ،

وشرح شواهد الشافية : ٢٨٨ ، والخزانة ٣٧/٦ ، ٣٨٠/١١ ،

وهو في شرح شواهد العيني ١/١٩٢ ، لسحيم بن وثيل الرياحي ،

أو المثقب العبدى ، عن الأصمعي أنه لزيد الطائي ، ويُقال البيت

الأول للمثقب العبدى .

وورد غير منسوب في شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨٧/٤ ، وشرح ابن

يعيش ١٣٨/٩ ، وشرح الرضي للشافية ٢٦٨/٢ ، وشرح الجاربردي

: ١٥٣ .

وروى البيت الثاني فقط في شرح ابن يعيش ، وشرح الرضي للشافية

وروى (وَجَهَتْ وَجْهًا) في شرح شواهد المغنى للسيوطي ، وروى :

(يَمُتُّ أَمْرًا) في الخزانة ، و (يَمُتُّ أَرْضًا) في شرح الحماسة

للمرزوقي ، وشرح شواهد العيني ، وروى (لَا يَأْتِينِي) بدلًا من (يَبْتَفِينِي)

فجعلها بَيْنَ بَيْنٍ ^(١) ، وَعَلَّلَ لذلك قائلًا : (لو لم يجعلها بَيْنَ بَيْنٍ
لم يَقُمْ وزن البيت ، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ حَقَّقَهَا ، لِأَنَّهُ لم يُجِزْهُ أَحَدٌ ، وَالْحَمْلُ
على ما جُوزَ هو الوجه) .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره ابن يعين ، والرضي .
وإذا اتفقَ مَعَهُمَا الجارِ بردى في موضعِ الشاهدِ وهو (أَلْخَيْرِ)
بِجَعْلِ همزةِ الوصلِ بَيْنَ بَيْنٍ ، وموضعِ الشاهدِ وهو بابُ (همزةِ الوصلِ) .

=====

اللغة : يَمْتُّ : قصدت ، وجملة (أريد الخير) حال من فاعل
يَمْتُّ ، وجملة (أَيُّهُمَا يَلِينِي) تَدَثُّ مسد مفعولي أدري ، وقوله
(أَلْخَيْرِ) بدل من (أَيُّ) في (أَيُّهُمَا يَلِينِي) ولذلك قُرُنَ بهمزة
الاستفهام ، لأنَّ البدل من اسم الاستفهام يقتربن بالهمزة .
(١) بَيْنَ بَيْنٍ . أي بَيْنَ الهمزة وحرف حركتها ، وحركتها هنا فتحة ،
فتجعل بين الهمزة والألف .

التقاء الساكنين :

وذكر الجاربردى هذا الشاهد : (١)

٢ - وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْوَامٍ

وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا (٢)

استشهد به على أن إثبات ألف المثنى في (حَلَقَتَا الْبِطَانِ) شاذ ،
والقياس الحذف ، وجاء في المثل : (التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ) (٣) .

ولم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي ، ولا من سبقهما من النحاة
والصرفيين الذين وقفوا على كتبهم هذا الشاهد ، وقد ذكره المبرد في
الكامل .

وبذا انفرد الجاربردى بذكره دونهم .

(١) في شرح الشافية : ١٥٤ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لاؤس بن حجر في ديوانه : ٥٤ .

وفي الكامل ١٩/١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٥٤ ، وهامش

شرح الرضي للشافية ٢٢٤/٢ .

(٣) سبق ذكر هذا المثل في فصل شواهد الأمثال : ٣٧٠ .

ذكر الجاربردى في الوقف هذا الشاهد : (١)

٣ - لَا يَبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا لَنَا ذَهَبُوا

لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ (٢)

هذا من شواهد سيبويه .

والشاهد فيه (صَنَعَ) إذ أَصْلُهُ (صَنَعُوا) فَحَذِفَتْ وَאוُ الضمير

للووقف . وقد عُلِّلَ الجاربردى سبب ذلك ، فقال :

(١) في شرح الشافعية : ١٨٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لابن مقبل في ديوانه : ١٦٨ ، وقد ورد

منسوبا إليه في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٣٨٣/٢ ، وشرح

شواهد الشافعية : ٢٣٦ .

وهو غير منسوب في الكتاب ٢١١/٤ ، والأصول في النحو ٣٩٠/٢ ،

والحجة للغارسي ٥٧/١ ، والنكت في كتاب سيبويه ١١٢٣/٢ ،

والمفصل ٣٤١ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/٩ ، وشرح الرضي للشافعية

٣٠٦/٢ ، وشرح الجاربردى : ١٨٤ .

رواية الديوان :

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَزَكَّتْهُمْ * لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا

وقد ذكرت هذه الرواية ، في سيبويه ، والأصول في النحو ، والحجة ،

وروى (غَدَاةِ الْبَيْنِ) بدلًا من (غَدَاةِ الْبَيْنِ) في سيبويه ، والأصول

والحجة ، والمفصل ، وشرح ابن يعيش . وروى (غَدَاةِ الْعَيْنِ) في شرح

شواهد الشافعية .

اللغة : لَا يَبْعِدُ : لفظة إخبار ومعناه دعاء ، ويجوز أن يُقرأ بالجزم

على أنه دعاء في صورة النهي ، وَيَبْعِدُ : مضارعُ أَبْعَدَ بمعنى أَهْلَكَ ،

، ويجوز أن يكون بمعنى بَعْدَ تَبْعِيدًا ، أى جعله بعيدًا ، وَالْبَيْنُ :

الفراق .

(...) وَاِنَّهُ لَوَقَالَ : (صَنَعُوا) ، لَمْ يَدْرَ اَوَاصِلُ هَوَامٍ وَاَقْفُ ؟ وَاَيْضاً
لَمَّا رَأَى الْوَاوَ وَالْيَاءَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ شَبَّهَهُمَا بِالْحَرَكَةِ ، فَاسْقَطَهُمَا كَمَا
تَسْقُطُ الْحَرَكَةُ) . (١)

وهو يرى أَنَّ الحَذْفَ هُنَا قَلِيلٌ ، وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ اسْمٌ بِرَأْسِهِ
وَحَذْفُهُ مُخِلٌّ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي (يَفْزُو) وَ (يَرِي) فَإِنَّهُمَا
جُزْءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا حُذِفَا دَلَّ بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

يَقُولُ سَيَبَوِيه : (وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ يَاءَ (يَقْضِي) وَوَاوَ (يَفْزُو)
إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَرْفَ الرَّوِيِّ لَمْ تُحَذَفْ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَصْلٍ حِينَئِذٍ ،
وَهِيَ حَرْفٌ رَوِيٌّ ...)

ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ دَعَاهُمْ حَذْفُ يَاءِ (يَقْضِي) إِلَى أَنَّ حَذْفَ
نَاسٍ كَثِيرٌ مِنْ قَيْسٍ وَأَسَدٍ الْيَاءَ وَالْوَاوَ اللَّتَيْنِ هُمَا عَلَامَةُ الْمُضَرِّ . وَلَمْ تَكْثُرْ
وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ككَثْرَةِ يَاءِ (يَقْضِي) ، لِأَنَّهُمَا تَجِيئَانِ لِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ

وَلَيْسَتَا حَرْفَيْنِ صَبِيحًا عَلَى مَا قَبْلَهُمَا . سَيَعَتْ مِنْ يَرَوِي هَذَا الشَّعْرُ مِنَ الْعَرَبِ يَنْشُدُهُ :
(لَا يَبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابَ تَرْكِهِمْ لَمْ أَدْرِ فِدَاةَ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ) . (يَرِيدُ : صَنَعَ)
قَالَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ : (الشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ وَاوِ الْجَمَاعَةِ)

مِنْ (صَنَعُوا) كَمَا تُحَذَفُ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ ، إِذَا لَمْ يَرِيدُوا التَّرَنُّمَ وَهَذَا
(قَبِيحٌ) . (٢)

(١) شرح الشافعية : ١٨٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢١٠ ، وانظر السيرافي في ضوء شرحه للكتاب :

٤٩٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٣٨٣ .

(٣) هامش الكتاب ٤ / ٢١١ ، وانظر شرح شواهد الشافعية : ص ٢٣٦ .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد .

وقد ذكره غير سيمويه ، ابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ،
والزمخشري ، وابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وهو حذف
واو الجماعة من (صنعوا) للوقف .

كما اتفق مع ابن السراج ، والزمخشري ، وابن يعيش ، والرضي ،
في موضع الشاهد وهو (باب الوقف) .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٤ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّفَةٍ

أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِئْزَرِي (٢)

استشهد به على أَنَّ (مُضَوِّفَةً) شاذةٌ، لأنَّه لم تُقْلَبْ فيها الضَّمَّةُ كَسُورَةٍ، بَلْ قُلِبَتْ الياءُ واوًا.

وقد وَضَحَ ذلك ابنُ جنِّي فقال: (أصلها مُضَيِّفَةٌ، ثُمَّ نُقِلَتْ الضَّمَّةُ

إلى الضادِ، فانتقلت الياءُ واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها، إلا أن هذا حرفٌ شاذٌّ لا نَعْلَمُ له نظيرًا، فينبغي ألا يُقَاسَ عليه) (٣).

قال الزمخشري: (والمُضَوِّفَةُ كالقود والقصى شاذةٌ عند سيبويه، وعند

الأخفش قياسٌ). (٤)

(١) انظر شرح الشافية: ٢٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لا بُدَّ أنْ يُجَنَّبَ الهذلي، في ديوان الهذليين

٩٢/٣، وشرح أشعار الهذليين ٣٥٨/١، والصاحح (ضيف)

١٣٩٢/٤، واللسان (ضيف) ٢١٢/٩، وشرح الجاربردى،

وشرح شواهد العينى ٥٨٨/٤، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٣.

وورد غير منسوب في المنصف ٣٠١/١، والمحتسب ٢١٤/١، وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨٨/٢٩، والمخصص ١٢٥/١٢، وشرح

المفضليات للتبريزى ٣١/١، والمفصل: ٣٧٩، وشرح ابن يعيش

٨١/١، والخزانة: ٤١٧/٧.

اللغة: المضوِّفَةُ: من ضيف الرجل ضيافة، والمضوِّفَةُ: الأثر يشقق

منه ويخاف والبراد، ما ينزل من حوادث الدهر، ونوائب الزمان.

نصف الشيء ينصفه من باب كَصُرَ يُنْصَرُ إِذَا بَلَغَ نَصْفَهُ.

أى إِذَا جَارَى دَعَانِي لِهَذَا الْأَمْرِ شَمَّرْتُ هُنَّ سَاقِي وَفُتَّتْ إِلَى نَصْرَتِهِ.

(٣) المنصف ٣٠١/١.

(٤) حيث لم تُقْلَبْ فيه الواو ألفًا مع تحريكها وفتح ما قبلها.

(٥) انظر المفصل: ٣٧٩.

وقال ابن يعيش : (في مضافة تقوية لمذهب أبي الحسن لأنه

جار على قياسه ، ومضافة هنا من ضفت إذا نزلت عنده)

وهذا البيت عند سيبويه شاذ في القياس ، والاستعمال ، وهو في
الشذوذ كالقود والقصوى ، لأن (القود) شاذ ، والقياس (قَاد) كَبَاب ،
و (القصوى) أيضا شاذ والقياس (القصيا) كالدنيا ، وكان القياس في
المضافة المضافة فاعرفه (١) .

وفي الصحاح (٢) : (قال أبو سعيد (٣) ، ويروى هذا البيت على

ثلاثة أوجه : على المضافة ، والمضيفة ، والمضافة) .

وكل من تكلم على هذه الكلمة جعلها يائية ، إلا الصاغاني (٤) فجعلها

واوية قال في مادة (ضوف) : (المضافة : الهم ، ويقال بي واليك

مضافة ، أى حاجة ، وأنشد البيت ، ولم يذكر في هذه المادة غيرها فإن
ثبت أنها واوية فهي على القياس كمقولة من القول) . (٥)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ولا الرضي . وقد ذكره ابن جني

، والمخشي ، وابن يعيش .

وبذا فقد اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وهو —

(مضافة) وموضعه وهو (باب الإللال) .

(١) انظر شرح المفصل ١٠ / ٨٢ .

(٢) انظر (ضيف) ٤ / ١٣٩٢ .

(٣) لعنه أبو سعيد الحسن السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ ، له شرح كتاب

سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين ، لم أجد هذا البيت في

كتاب السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب .

(٤) انظر العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) : ٣٧٣ .

(٥) شرح شواهد الشافية : ٣٨٣ .

(١)

وذكر الجاربردى في الإعلال هذا الشاهد :

هـ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُا (٢)

استشهد به على أن (طِيَالُهَا) شاذٌّ من جِهَةِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِغْنَالِ

أيضا ، لأنَّ الأكثرَ طَوَالٌ ، لصحته في المفرد وهو طَوِيلٌ .

(١) انظر شرح الشافية : ص ٢٩٣ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لا يُنْفَكُ بن زيان النبهاني في الحماسة

البصرية ٣٥/١ . شرح شواهد الشافية : ٣٨٥ ، ونسب لاثال

ابن عبده الطيب في الخزانة ٤٨٨/٩ ، ونسب لآعراي من بني

أسد . وقد تمثّل به توبة بن المضرس في الكامل ٩١/١ .

وورد غير منسوب في عيون الأخبار لابن قتيبة ٥٤/٤ ، والكامل

١٣٩/٣ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، والمخصص

١١/١٦ ، ونزهة الطرف : ٢٥١ ، وأمالى ابن الشحرى ٥٦١/١ ،

وشرح ابن يعيش ٨٨/١٠ ، والممتع ٤٩٧/٢ ، واللسان (طول)

٤١٠/١١ ، وشرح شواهد العيني ٥٨٨/٤ ، وشرح الأشموني

٣٠٤/٤ ، وشرح التصريح ٣٨٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية

: ٣٨٥ .

جاء في شرح الجاربردى برواية (أعز) بدلا من (أعزّاء) والصواب هو أعزّاء .

كما جاء في جميع المصادر السابقة .

وورد العجز فقط في المنصف ، وأمالى ابن الشحرى ، وشرح ابن يعيش .

وروى (أشداً) بدلا من (أعزّاء) في الكامل ٩١/١ ، والمحتسب

: ١٨٤/١ .

اللغة : القمَاءُ - يفتح القاف والمد - مصدر قموء الرجل بضَمِّ

الميم مهموز اللام أى صار قميئاً على وزن (قَعِيل) وهو الصغير

الذليل ، ويُقال : قَمَاءٌ أيضاً بدون الهاء على وزن (فَعَال) و(فَعَالَة)

كذا في الصحاح (قماً) ٦٦/١ . ولم يورد ابن ولاد في المقصور

قال البغدادي : (وقوله) - أى قول الجاربردى - (لصحتها في المفرد) ليس كذلك ، بل لتحركها فيه ، ولو كانت ساكنة لأُعلت ، ولو كانت صفة العين في المفرد سبباً لصحتها فلو الجمع لما أُعلت نحوه حياض وثياب وسياط^(١) .

والحق مع البغدادي لأن ذلك يؤيده ما ذهب إليه المبرد حيث قال تعليقا على البيت السابق : (وليس هذا بالجيد ، وإنما قلب الواو يا ، لوقوعها بين كسرة وألف كقولهم : ثيابٌ وحياضٌ وسياطٌ ، والواحد ثوبٌ ، حوضٌ ، وسوطٌ . وهذا جيد لسكون الواو في الواحد ، فأما في مثل طوال ، فإنما يجوز على التشبيه بهذا وليس بجيد ، لتحرك الواو في الواحد) .^(٢)

وقال ابن جني : (الواو صحيحة ، لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة فثبتت في الجمع . وقد جاء في الشعر طيالها في جمع طويل وذكر البيت ...

وإنما شبهة بثياب^(٣) وليس مثله^(٤) .

(١) شرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ .

(٢) الكامل ١ / ٩١ - ٩٢ .

(٣) يشبه ثياب وسياط في أشياء وهي :

١ - انكسار الأول : ثياب ، طوال .

٢ - وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبه من الياء .

٣ - الكلمتان جمع ، والجمع أثقل من الواحد .

ولم يختلفوا في أن الواو في (مفرد) ثياب ، وسياط ، ساكنة (ثوب)

و (سوط) ، بينما هي متحركة في مفرد (طوال) وهو —

(طويل) .

(٤) انظر المنصف ١ / ٣٤٢ .

وقد تبع المبرّد ، وابنُ جنبي في الاستشهادِ بهذا البيتِ ، الميّداني ،
وابنُ الشجرى ^(٢) ، والزّمخشري ^(٣) ، وابنُ يعيش ^(٤) ، وابنُ الحاجب ^(٥) .

أما الرضي فلم يذكر الشاهد .

وهكذا نجدُ الجاربردى يتفقُ معهُم في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ
وهو (طَيَّالُهَا) على أَنَّهُ ليس بقياسٍ ، لأنَّ القياسَ : طَوَّالُهَا وقد عبّرَ
بعضُهم عن ذلك بالشذوذِ ^(٦) ، وبعضُهم عبّرَ عنه بِالْقِلَّةِ ^(٧) ، وبعضُهم
عبّرَ عنه بقولِهِمْ ليس بالأعرَفِ ^(٨) - كما اتفقَ الجميعُ في موضعِ الشاهدِ
وهو (بابُ الإعلالِ) .

-
- (١) انظر نزهة الطرف في فن الصرف : ٥٢١ .
(٢) انظر الامالي ٥١٦/١ .
(٣) انظر المفصل : ٣٨١ .
(٤) انظر شرح المفصل ٨٨/١٠ .
(٥) ذكر ذلك في الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/٢ ، ولم يذكره في
الشافعية .
(٦) كالميّداني ، وابنُ الحاجب ، والجاربردى .
(٧) كابن يعيش .
(٨) كالزّمخشري .

وذكر أيضا (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً أَهْنَةً مِنْهُ ذُرِّي
فَمَا أَرْقُ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا (٢)
وهو من شواهد ابن الحاجب (٢).

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٥ .

(٢) البيت من الطويل . وهو لذي الرمة في المنصف ٥ / ٢ ، والتصريف
الملوكي : ٨٧ ، ونزهة الطرف : ٢٧٢ ، وشرح ابن يعيش ٩٣ / ١٠ ،
وشرح شواهد الشافية : ٣٨١ - ٣٨٢ ، وهولاء الغمر الكلابي في
شرح شواهد العيني ٥٧٨ / ٤ ، ولأبي النجم الكلابي في شرح
التصريح ٣٨٣ / ٢ .

وورد غير منسوب في المفصل : ٣٨٣ ، والإيضاح في شرح المفصل
٤٤٩ / ٢ ، والمتع ٤٩٨ / ٢ ، وشرح الرضي للشافية ١٤٣ / ٣ ،
وشرح الجاربردي : ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ٣٣٣ / ٣ ، وشرح
ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٤١ / ٤ ، واللسان (نوم) ٩٦ / ١٢ ،
وشرح الأشموني ٣٢٨ / ٤ .

يتضح مما سبق أن العيني يجزم بأن البيت لأبي الغمر الكلابي ،
لكن البغدادي في شرح شواهد الشافية يجزم بأنه لذي الرمة
والرواية في ديوانه كذا :

أَلَا خَيْلَتَ مِنِّي وَقَدْ نَامَ صَحْبَتِي * فَمَا أَرْقُ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا

وروى أيضا :

فَمَا نَفَرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا

وهذا لا شاهد فيه ، وقد رجعت لديوان ذي الرمة : ٧١٥ ، فوجدت
فيه الرواية الثانية .

روى البيت هكذا كاملا بدون تغيير في المنصف ، وشرح الرضي ،
واللسان ، وقد ورد عجز البيت فقط في المفصل ، والإيضاح في شرح
المفصل ، وأوضح المسالك ، وفي شرح الأشموني ، ولكن ذكر (كلامها)

بدلان (سلامها) .

واستشهد به على أَنَّ (النَّيَامَ) أَشَدُّ مِنْ صُيْمٍ ، وَقُيْمٍ ، وَالْقِيَاسُ
النَّوَامُ (١) ، قَالَ الْجَارِ بَرْدِي (وَوَجْهٌ شَذَوْنُهُ قَلْبُ الْوَائِيَاءِ مِنْ غَيْرِ الْمَوْجِبِ
وَوَجْهٌ كَوْنُهُ أَشَدُّ بَعْدَهُ عَنِ الطَّرَفِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ بِسَبَبِ الْإِلْفِ
الوَاقِعَةِ فِيهِ) . (٢)

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ قَبْلَهُمَا ابْنُ جَنِي (٣) ثُمَّ تَبِعَهُ الْمِيدَانِي (٤) ،
فَالزَّمْخَشَرِيُّ (٥) فَابْنُ يَمِيشَ (٦) ثُمَّ الرُّضِي (٧) .

وَبِذَا فَاتَهُ يَتَفَقَّ مَعَهُمْ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ ، وَمَوْضِعِهِمْ وَهُوَ
(بَابُ قَلْبِ الْوَائِيَاءِ فِي فُعَلٍ ، وَفُعَالٍ ، إِذَا كَانَ جَمْعًا) .
وَقَدْ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ أَيْضًا عَلَى شَذَوْنِهِ .

=== كما ورد البيت كاملاً ولكن برواية (كَلَامُهَا) بدلاً من (سَلَامُهَا) فسي
شرح ابن عقيل ، وشرح شواهد المعيني ، وشرح التصريح .
اللفظة : طرقتنا من الطروق ومن طرق إذا أتى أهله ليلاً ، وَمَيْتَةٌ :
مَعْشُوقَةٌ ذِي الرِّمَّةِ - وَارَقَهُ تَأْرِيْقًا : أَسْهَرَهُ ، وَالنَّيَامُ : جَمْعُ
نَائِمٍ ، وَالسَّلَامُ : التَّحِيَّةُ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : (ذَكَرَ بَعْضُ فَضَلَاءِ
الْعَجَمِ قَوْلَهُ : أَلَا طَرَقْتَنَا . . .) يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِطُرُوقِهَا طُرُوقَ
خَيَالِهَا ، فَإِنَّهُمْ يَقِيمُونَ الْخَيَالَ مَقَامَ صَاحِبِهِ وَاسْتِيقَاطَهُمْ بِسَلَامِ
الْخَيَالِ لاسْتِعْظَامِهِمْ إِيَّاهُ ، وَالْحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ إِيْتَانِهَا نَفْسِهَا
ظَاهِرٌ .

وقد ظهر لك من الرواية الأخرى أَنَّ الطَّارِقَ خَيَالُهَا ، لَا هِيَ ،
وَرَوَى الْمَعِينِيُّ وَغَيْرُهُ (كَلَامُهَا) بدلاً من (سَلَامُهَا) وهذا بعيد
ساقط . انظر شرح شواهد الشافعية : ٣٨٢-٣٨٣ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٩/٢ .

(٢) شرح الشافعية : ٢٩٥ .

(٣) انظر المنصف ٥/٢ .

(٤) نزهة الحارثي : ٢٧٢ .

(٥) انظر المفصل : ٣٨٣ .

(٦) انار شرح المفصل ٤٣/١٠ .

(٧) شرح الشافعية ١٤٣/٣ .

وذكر الجاربردى (١) في إعلال الواو والياء لامين هذا الشاهد :

٧ - قَدْ كَاتَهُ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتْهَا

مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَّاحٍ (٢)

استشهد به على تحريك الياء في (مَوَالِي) بالضم في الرفع شاذ ، والقياس الإسكان .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره الزمخشري ، وابن يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضعه ، وهو (باب إعلال الواو والياء لامين) .

(١) في شرح الشافية : ٣١١ .

(٢) البيت من البسيط ، وورد غير منسوب في الفصل ص ٣٨٥ ، وشرح

ابن يعيش ١٠٣/١٠ ، وشرح الرضي للشافية ١٨٢/٣ ، وشرح الجاربردى للشافية ، وشرح شواهد الشافية : ٤٥٢ .

وقال البغدادي : (قال ابن المستوفى أنشده أبو بكر السراج في كتابه لجرير .

ذكر عجز البيت فقط في الفصل ، وشرح ابن يعيش ، وشرح الرضي .

اللغة : الموالى : (جمع مولى وله معان كثيرة ، منها السيّد -

وهو المراد هنا - والعبد ، وابن العم ، والناصر) . اللسان (ولى)

٤٠٨/١٥ .

والكباش : جمع كبش ، والعوس بضم العين : ضرب من الفئس ،

وقيل العوس : موضع ينسب إليه الكباش ، وسحاح : سمان .

قال البغدادي : (وفي فرحة الأديب : وروى موالى بالهمز ،

وفيهما ضرورة أخرى ، وهي صرف ما لا ينصرف .

قال ابن السيرافي : (همز الياء من موالى لاستقامة البيت) ، وقال

ابن عصفور : (ومنه إبدال الهمزة من الياء حيث لا يجوز ذلك في

الكلام) . انوار ثرائر الشعر : ٢٢٤ ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٤٠٢ .

وذكر في الإعلال أيضا هذا الشاهد (١) على سكون الياء في

النصب :

٨ - يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِّيًّا لَيْسَ يُحْكِمُهُ

لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أُعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا (٢)

الشاهد (بَارِيَهَا) استشهد به على أنَّ سكون الياء فيه شاذٌّ ،

والقياس فتحُّها ، لأنَّه المفعولُ الثاني لـ (أُعْطِ) .

لم يذكر الرضي هذا الشاهد ، وقد استشهد به الميداني (٣) ،

والزمخشري (٤) ، وابنُ الحاجب (٥) .

وبذا وافقهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو

(بَارِيَهَا) ، وموضعهُ وهو (بابُ الإعلالِ) .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من البسيط . وهو غير منسوب في مجمع الأمثال ٦٤٢/١ ،

والمستقصى ٢٤٧/١ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٣١٢ ،

والخزانة ٣٤٩/٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٤١١ .

(٣) في مجمع الأمثال ٦٣٢/١ .

(٤) في المستقصى ٢٤٧/١ .

(٥) انظر شرح الجاربردى للشافية : ٣١٢ .

وذكر أيضا في الإعلال هذا الشاهد : (١)

٩ - كَمَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ (٢)

الشاهد (كَجَوَارِي) استشهد به على أَنَّ تحريك الياء بالكسر في الجرَّ شاذٌّ ، قال الرضي في شرح الشافية :

(وقوم من العرب يجرون الياء والواو مُجْرَى الحرفِ الصحيح في الاختيار ، فَيَحْرَكُونَ يَاءَ الرَّامِي رَفْعًا وَجَرًّا ، وَيَاءَ (يَرْمِي) رَفْعًا ، وكذا واو (يَفْزُو) رَفْعًا) . (٣)

وقال في شرح الكافية : (إِنْ هذا ضرورةٌ ، وهو المشهور كما قال البغدادي) . (٤)

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من الكامل . وورد غير منسوب في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، والموشح : ٨٦ ، والمفصل : ٣٨٦ ، وشرح ابن يعيش ١٠ / ١٠١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٤ ، وشرح الرضي للشافية ٣ / ١٨٣ ، وشرح الجاربردي ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٣-٤٠٤ ، والخزانة ٨ / ٣٤٠ .

وورد عجز البيت فقط في شرح الرضي .

اللفة : الجوارى : (جمع جارية ، وهي الشابة ، قال صاحب المصباح الجارية : السفينة سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِجَرِيهَا فِي الْبَحْرِ ، ومنه قيل للامة حارية على التشبيه ، لِجَرِيهَا مُسْتَسْخَرَةٌ فِي أَشْغَالِ مَوَالِيهَا . والاصل فيها الشابة لِخِفَتِهَا ، ثم توسَّعُوا حَتَّى سَمَّوْا كُلَّ أمةٍ جاريةً ، وَإِنْ كَانَتْ عَجُوزًا لَا تَقْدِرُ عَلَى السَّعْيِ تَسْمَى بِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ . والصحراء : هي البرية والخلاء) . انظر الخزانة ٨ / ٣٤٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٤ .

(٣) ١٨١ / ٣

(٤) شرح شواهد الشافية : ٤٠٤ .

وقال ابن عصفور : (فيه ضرورتان : إحداهما : إثبات الياء وتحريكها
وكان حقه أن يحذفها ، فيقول : كجوار .

والثانية : أنه صرف ما لا ينصرف ، وكان الوجه لما أثبتت الياء
إجراء لها مجرى الصحيح أن يُنْعَ الصِّرف ، فيقول : كجوارى (١) .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وقد ذكره الزمخشري ، وابن
يعيش ، والرضي .

وبذا فقد اتفق معهم الجار بردي في موضوع الشاهد وموضع
وهو باب (الإعلال) .

(١) ضرائر الشعر : ٤٤٠ .

وذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

١ - كَمَا أَنْسَى لَا أَنْسَاءَ أَخْرَعِيشَتِي

كَمَا لَاحَ بِالْمَعْزَا رَمَعَ سَرَابِ (٢)

واستشهد به على أنه أثبت الالف في (أنساء) كما

ثبتت الواو في (لم تهجو ولم تدع) (٣) والقياس حذفها ، لأنَّه

جواب الشرط مجزوم . ونشأت الالف من إشباع الفتحة .

وقد ذهب إلى ذلك ابن جماعة ، وقال : (ينبغي أن يكون

مجزوماً والالف تشأت من إشباع الفتحة) (٤) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، ولا الرضي ، وقد ذكره الزمخشري ،

وابن الشجري ، وابن يعيش .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت وموضع

وهو باب الإعلال .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للحصين بن قعقاع في شرح شواهد

الشافية ٤١٣ .

وورد غير منسوب في المفضل : ٣٨٨ ، وأما ابن الشجري ٨٦/١ ،

وشرح ابن يعيش ١٠٤/١٠ ، وشرح الجاربردى .

وورد الصدر فقط في أمالي ابن الشجري .

اللغة : المعزاة : المكان الصلب الكثير الحما ، والرَّيْعُ بكسر

الراء : الطريق وكأنه أراد برَّيْعٍ سرابٍ بَيَاضُهُ ، وقال ابن

دريد الرَّيْعُ : العلوف في الأرض حتى يمتنع أن يسلك ، والعيشة :

الحياة . والمعنى : إلى آخر عيشتي . وما مصدرية دوامية ،

والتقدير : مدة دوام لوح المعزاة ، وهو ظرف لقلوبه (لا أنساء) ،

والمراد التأهيد ، وهو أعم من قوله (آخر عيشتي) .

والمعنى : مهما أنسى من شيء من الأشياء لا أنسى هذا الميت .

(٣) سوف يأتي ذكر هذا الشاهد في باب شواهد الضرورة ص ٦٠١ .

(٤) حاشيته على شرح الجاربردى للشافية .

وذكر الجاربردى ^(١) في الإبدال - إبدال الميم من لام التعريف
هذا الشاهد :

١١ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذَوِيعَاتِنِي
يَرْمِي رَأْسِي بِأَسْهُمٍ وَأَسْلَمَةٍ ^(٢)
الشاهد فيه (بِأَسْهُمٍ ، وَأَسْلَمَةٍ) استشهد به على أَنَّ إبدال
لام (آل) المعرفة ميماً ضعيفاً .

(١) في شرح الشافية : ٣٢٠ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو لَجَجِيرِ بْنِ عَنَمَةَ الطائي في (اللسان)
(ذو) ٤٥٩/١٥ ، وشرح شواهد العيني ٤٦٤/١ ، و (شرح
شواهد المغني للسيوطي) ١٥٩/١ و (شرح شواهد الشافية) :
٤٥١ ، والدرر ٥٣/١ .

ورود غير منسوب في (الصحاح) (سلم) ١٩٥١/٥ ، و (ذا)
٢٥٥٢/٦ والأزهية في علم الحروف المهروري ص ١٣٣ ، والمؤتلف
والمختلف للأمدى : ٥٩ ، والمفصل : ٣٢٦ ، والأحاجي النحوية
للزمخشري : ٤٦ ، وشرح ابن يعيش ١٧/٩ ، واللسان (سلم)
٢٩٧/١٢ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٠ ، ومغني اللبيب لابن هشام :
٧١ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، والهمع ٧٩/١ ، والضرائر
للأوسي : ٤٣ ، ١٥٥٠ .

روى (وذو يواصلي) في المغني ، وشرح شواهد للسيوطي ،
والأشموني .

وروى (وذو يواصلي) في الدرر ، وروى هذا الصدر :
(ينصرني منك غير مقتدر) في المؤتلف والمختلف ، وحاشية
ابن برى على الصحاح (سلم) ، وشرح شواهد العيني .
وروى المحرر فقط في المفصل ، وشرحه لابن يعيش .

قال البغدادي : (قال ابن جني في سر الصناعة ^(١)) هذا الإبدال
 شاذ لا يسوغ القياس عليه ، وفيه نظر ، فإنه لغة قوم بأعيانهم ، قال صاحب
 الصحاح ^(٢) : هي لغة حمير ، وقال الرضي في شرح الكافية : وهي لغة
 حمير ونفر من طييء ، وقال الزمخشري ^(٣) : (وأهل اليمن يجعلون مكانها
 الميم ، ومنه : (ليس من أمير أمصيام في امسفر) وقال :
 (يرمى ورائي البيت) وحينئذ لا يجوز الحكم على لغة
 قوم بالضعف ولا بالشذوذ ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميما ، ولكن
 يتبع إن سمع .) ^(٤)

=====

اللفظة : ذو : هنا بمعنى الذي ، ورائي بمعنى : قدامي ، وهذه الكلمة
 من الأضداد تأتي بمعنى قدام وخلف ، والسلمة كما في الصحاح
 واحدة السلام ، وهي الحجارة .
 والمعنى : ذاك خليلي الذي يعاتبني على ما كان مني من تقصير
 ولا يوافقني عليه ، وإذا فبت دافع عني ورمى أعدائي من أجلي
 بالسهم والحجارة .
 وفيه شاهد آخر وهو (ذو) فاستشهد به على أنها بمعنى الذي .
 انظر (ذا) في الصحاح واللسان .

(١) انظر سر الصناعة ٤٢٣/١ .

(٢) انظر مادة (سلم) ١٩٥١/٥ .

(٣) انظر المفصل : ٣٢٦ .

(٤) شرح شواهد الشافية : ٤٥١ .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد .

وقد استشهد به الزمخشري ، وبذا اتفق معه الجاربردي في موضع
الاستشهاد بالبيت وهو (اسسهم ، وامسله) ، وان اختلفا في الموضع .
ان ذكره الزمخشري في باب (من أصناف الحرف اللامات) . وذكره
الجاربردي في (باب الابدال) وهو المكان الصحيح له .

وذكر (١) في الإبدال أيضا هذا الشاهد :

١٢ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَفْكَنَةٍ مِنْ هِهْنًا وَمِنْ هَهْنَةٍ

إِنْ لَمْ تُرَوِّهَا فَمَسَّهُ (٢)

استشهد به على أنَّ الهمزة في (فَمَسَّ) يجوز أن تكون بدلا من الالف ، لتقاربهما في المخرج . ويجوز أن يكون زجراً . أي مَهْ يَا إِنْسَانُ . كَأَنَّهُ يُخَاطَبُ نَفْسَهُ وَيَزَجُّهَا ، وهو يرى أنَّ الإبدال هنا شاذٌّ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) الأبيات من مشطوور الرجز ، ووردت غير منسوبة في سر الصناعة

١٦٣/١ ، ٥٥٥/٢ ، المنصف ١٥٦/٢ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ،

والمفصل ص ٣٦٩ ، وشرح ابن يعيش ٨١/٩ ، ٤٣/١٠ ، والمتع

٤٠٠/١ ، والمقرب ٣٢/٢ ، وشرح الرضي للشافية ٢٢٤/٣ ،

واللسان (ما) ٤٧٢/١٥ ، (هنا) ٤٨٤/١٥ ، وشرح

الجاربردي ، والهمع ٣٤١/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ ،

والدرر ٥٢/١ ، ٢١٤/٢ .

روى (لم أَرَوِّهَا) بدلا من (تُرَوِّهَا) في سر الصناعة ، والمحتسب ،

والمنصف ، وشرح ابن يعيش ، واللسان (ها) ، وشرح شواهد الشافية .

وروى (قد أقبِلت) بدلا من (قد وَرَدَتْ) في الدرر ١٦٣/١ .

ورد البيتان فقط دون الثالث في المقرب ، والمتع ، وشرح الرضي ،

واللسان (هنا) .

ورد البيت الأخير وحده في المفصل ، والإيضاح على شرح المفصل

٤١٠/٢ .

اللفظة : قوله (قد وَرَدَتْ) . أي الإبل ، والورود : الوصول إلى

الماء من غير دخول فيه ، وقد يكون دخولا . وأمكنه : جمع مكان .

والمعنى : إنَّ لم أَرَوِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فماذا

أصنع !

وقد ذهب إلى ذلك قبله ابن جنبي إذ يقول في سر الصناعة
تعليقاً على الأبيات السابقة : (يريد : ومن هنا ، فأبدل في الوقف
ها ، فقال : (مِنْ هُنَّه) .

فأما قوله (قَمَّه) فالها ، فيه تحتل تأويلين :

أحدهما : أنه أراد (قَمَّا) أي : إن لم أروِّ هذه الإبل
الواردة من هنا ومن هنا قَمَّا ؟ أي قَمَّا أصنع ؟ مُنْكَرًا على نفسه ألا
يروِّيه ، فحذف الفعل الناصب لـ (ما) التي للاستفهام .

والوجه الآخر : أن يكون أراد - إن لم أروِّها قَمَّه ، أي : فاكفف
عني ، فلست بشيء ينتفع به . وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي (١) .

وقال في المحتسب بعد إيراد الأبيات :

(يريد إن لم أروِّها قَمَّا أصنع ؟ أو قَمَّا مغناي ؟ أو فما مقداري ؟
فحذف الألف وألحق الها لبيان الحركة) . (٢)

لقد ذكر هذا الشاهد غير ابن جنبي ، الزمخشري ، وابن يعيش (٣) ،

وابن الحاجب ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت وهو

(قَمَّه) وموضعه وهو (باب الإبدال) .

(١) ١٦٤ / ١ ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ٥٨٤ / ٢ .

(٢) ٢٧٧ / ١ .

(٣) ذكره ابن يعيش في باب الإبدال ، وذكره أيضا في باب الوقف وموضع
الشاهد (هنه) إذ يريد به (هنا) فأبدلت الألف ها ،
لتوافق بقية القوافي وشجعه على ذلك شبه الها المقدرة بتاء
التأنيث ، وكانت هذه اللفظة من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل .
شرح المفصل ٨١ / ٩ ، وقد اتفق مع ابن يعيش في ذلك ، الرضي ،
وابن عصفور .

وذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

١٣ - وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَنُقِلْنَ هَذَا الَّذِي

سَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (٢)

مستشهدا به على أن (هذا) أصله (أذا) الذى ؟ فأبدلت

همزة الاستفهام ها ، وإنما أبدلوا الهمزة ها ، لأن الهمزة حرف شديد

مستثقل ، والها حرف مهموس خفيف .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٢ .

(٢) البيت من الوافر . وهو لجميل بثينة في ديوانه : ٢١٨ ، وتهذيب

اللسان (ذا) ٤٨٠ / ٦ ، واللسان (ذا) ٤٥٠ / ١٥ ، وهو غير

منسوب في كتاب السيرافي النحوى في ضوء شرحه للكتاب : ٥٦٨ ،

وسر الصناعة ٥٥٤ / ٢ ، والمحتسب ١ / ١٨١ ، والصاح (ها)

٢٥٥٩ / ٦ ، ورسالة الملائكة : ٩٥ ، والمفصل : ٣٦٩ ، وشرح ابن

يعيش ٤٣ / ١٠ ، والمقرب لابن عصفور ١٧٨ / ٢ ، والمنتع ١ / ٤٠٠ ،

وشرح الرضى للشافية ٢٢٤ / ٣ ، وشرح الجاربردى للشافية ص ٣٢٢ ،

وتاج العروس (ها) ٤٣٤ / ١٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٧٧ .

وروى (أتت) بدلا من (أتى) في رسالة الملائكة ، وشرح الرضى

والقاموس المحيط (ها) . وروى (قلنا) بدلا من (جفانا) في

المحتسب .

وروى عجزه في التهذيب كذا : " رَأَى الْقَطِيعَةَ بَعْدَنَا وَجَفَانَا " .

قال البغدادي في شرح شواهد الشافية : (وقائله مشهور ويشبه

أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة ، فإن في غالب شعره أن النساء

يتعشقنه) . وليس في ديواني عمرو جميل المطبوعين ، وأثبتته جامع

ديوان جميل ص ٢١٨ نقلا عن رسالة الملائكة ، وهو غير موجود فيها .

قال ابن جنى : (لا يريد هذا الذى ، هل يريد إذا الذى ؟
ثم أبدلَ همزة الاستفهام هاءً ، وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد هذا
الذى مُخبراً ثم حذف الألف) (١) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب . وقد ذكره السيرافى ، وابن
جنى ، والزمخشري وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .
وبهذا اتفق معهم الجاربردى فى موضوع الاستشهاد بالبيت وهو
باب الإبدال .

== وصاحبها : فاعلٌ جمعُ صاحبة . وقال الجاربردى أنه مفعول فقال :
(أتى الرجل المذكور فى أول القصيدة صواحب امرأة مذكورة ، فقلن
: أى صاحبات ، هذا : إذا لم منح : أعطى) .

(١) المحتسب ١ / ١٨١ .

وذكر أيضا ^(١) في إبدال اللام من النون هذا الشاهد :

١٤ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا

أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ ^(٢)

استشهد به على أن (أَصِيلًا) أصله (أَصِيلَان) ، فأبدلت

النون لاما لقرب مخرجهما .

قال العيني : (هذا لإبدال غير شائع) ^(٣)

لم يستشهد الرضي بهذا الشاهد ، وقد استشهد به ابن السراج ،

والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب .

هذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت ، وموضعه

وهو باب (إبدال الحروف) .

(١) انظر شرح الجاربردى : ٣٢٣ .

(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه : ٢ ، وفي

سيبويه ٣٢١ / ٢ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨ / ١ ، وإصلاح المنطق

لابن السكيت : ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، والأصول في النحو

٢٧٥ / ٣ ، والأغانى : ٣٨١٧ / ١١ ، والمفصل : ٣٧٠ ، والإنصاف

١٧٠ / ١ ، ٢٦٩ ، وشرح ابن يعيش ٤٥ / ١٠ - ٤٦ ، والإيضاح في

شرح المفصل ٤١١ / ٢ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٣ ، وشرح شواهد

العيني ٥٧٨ / ٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٠ / ٤ ، وشرح التصريح

٣٦٧ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨١ ، والخزانة ١٢٤ / ٤ ،

٣٦ / ١١ ، والدرر ١٩١ / ١ ، وورد غير منسوب في شرح ما يقع فيه

التصحيف والتحريف : ٢٥٥ .

وروى (عَيْتٌ) بدلًا من (أَعْيَتْ) في الديوان ، وفي المقتضب ، وشرح

ابن يعيش ، والدرر .

وروى (أَصِيلَانَا) بدلًا من (أَصِيلًا) في سيبويه ، ومعاني القرآن للفراء

وشرح ما يقع فيه التصحيف ، والإنصاف ، والأغانى .

وروى الصدر فقط في المفصل ، والإيضاح على شرح المفصل .

وعلى رواية سيبويه والفراء والعسكري وابن الأنبارى يسقط الاستشهاد بالبيت .

(٣) انظر شرح الشواهد الكبرى ٥٧٨ / ٤

وذكر الجاربردى (١) في الإبدال أيضا هذا الشاهد :

هـ- هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعْنًا

نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٢)

فاستشهد به على أن أصل (لَعْنًا) لعنا ، فأبدلت اللام نونا

لتقاربهما في المخرج ، ولذلك يدغم فيها .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ، والإبدال

لابن السكيت ص ١١١ ، واللامات للزجاجي : ١٤٧ ، وأما القالي

١٣٤/٢ ، والصاحح (لعن) ٢١٩٦/٦ ، سبط اللالسي

٧٥٨/٢ ، واللسان (لعن) ٣٩٠/١٣ ، ٧٥٨ ، وشرح شواهد

الشافية ص ٤٦٤ ، والخزانة ٢٢٢/٩ .

وهو لجبرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ ، واللسان (أنن) ٣٤/١٣

وورد غير منسوب في الإنصاف ٢٢٥/١ ، وشرح الجاربردى : ٣٢١ ،

وشرح التصريح ١٩٢/١ ، والخزانة ٤٢٢/١٠ .

ورواية الديوان :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا نَرَى الخ "

وهي كذلك في اللامات ، والسمط ، والخزانة ٣٩/٤ ،

وروى (هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ) في إبدال ابن السكيت ، وأما القالي .

وروى في (اللسان) (أنن) ٣٤/١٣ (هل أنتم عائجون بنا لأننا) .

وروى في الصاحح (لعن) ، والإنصاف ، واللسان (لعن) والخزانة :

أَلَا يَا صَاحِبِي قَفَا لَعْنًا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

اللغة : عائج اسم فاعل من عَجَّتْ البعير أَعْوَجَهُ عَوْجًا إذا عَطَفَتْ رَأْسَهُ

بالزمام ، والباء بمعنى (مع) وعَرَصَةُ الدار : ساحتها ، وهي البقعة

الواسعة التي ليس فيها بناء ، وسميت عَرَصَةً ، لأن الصبيان يَعْترِضُونَ

فيها ، أى يلعبون ويبرحون .

وهي ابن الحاجب أن الإبدال هنا ضعيف .

لم يستشهد^(١) ابن الحاجب ولا الرضي ولا من سبقهما من الصرفيين

الذين وقفت على كتبهم بهذا البيت .

هذا انفراد الجاربردي بذكره دونهم .

(١) وقد استشهد به بعض اللغويين كابن السكيت ، والقالي ، والجوهري ،

وابن الأنباري ، وابن منظور .

وذكر الجاربردى ^(١) في إبدال اللام من الصاد هذا الشاهد :

١٦ - لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبَعَهُ
مَا لَ إَكَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَجَعُ ^(٢)

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٤ .

(٢) البيتان من الرجز ، وهما لمنظور بن حية الأسدى في شرح شواهد العيني ٥٨٤/٤ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وهما بلانسة في إصلاح المنطق : ٩٥ ، وسر الصناعة ٣٢١/١ ، والخصائص ٢٦٣/١ ، ٣٥٠/٢ ، ١٦٣/٣ ، والمنصف ٣٢٩/٢ ، والمحتسب ١٠٧/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف للعسكرى ٣٦٩ ، والاقتضاب لابن السيد البطليوسى : ٢٢٠ ، والمفصل : ٣٧٠ ، وشرح ابن يعيش ٤٦/١ ، والمقرب ١٧٩/٢ ، والمستع ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى ٣٢٤/٢ ، ٢٢٦/٣ ، واللسان (أبز) ٣٠٤/٥ ، (أرت) ٢٥٥/٧ ، (ضجع) ٢١٩/٨ ، (رطا) ٣٢٥/١٤ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٠/٤ ، ٣٣٢ ، والأشياء والنظائر للسيوطي ٢٨٩/١ في المحتسب ، روى (اطجع) بدلا من (الطجع) ، وروى (اضطجع) بدون إبدال في اللسان (رطا) ، (أرت) و (أبز) وروى (فاضجع) في الاقتضاب . وروى البيت الأول فقط في المفصل ، وشرح ابن يعيش ، وشرح الأشموني ، وفيه شاهد آخر (دَعَاهُ) حيث قُلِبَتْ تَاءُ التَّانِيثِ فِيهَا هَاءٌ فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهُ أَجْرَاهُ مَجْرَى الْوَقْفِ لِحُرُورَةِ الشَّعْرِ .

اللفة : الدَّعَةُ : الراحة والسكون ، قال الجوهري : (الدَّعَةُ : الخفض ، والهَاءُ عوض من الواو تقول فيه : كَوْدَع الرجل - بالضم - فهو وديع - أى ساكن ، وادِعٌ أيضا ، والشَّيْع : بكسر الشين مفتوح الموحدة نقيض الجوع ، وأما الشَّيْع - مع تسكين الباء - فهو ما أشبعك من شيء) والأرطى : شجر من شجر الرمل ،

استشهد به على أَنَّ (الطَّجَعُ) أصلها (اضطجع) (١) فأبدلت الضادَ لاما ، ويرى ابنُ الحاجبِ أنَّ الإبدالَ هنا ضعيفٌ .

وقال ابنُ جنِّي : إِنَّهُ شَأْنٌ إِذْ يَقُولُ تعليقاً على البيتِ السابقِ :
(فأبدلَ الضَّادُ لاما ، وهذا شَأْنٌ ، وذلك أَنَّهُ كرهَ التقاءَ المطبقين فأبدلَ مكانَ الضَّادِ أقربَ الحروفِ إليها) . (٢)

لم يستشهد بهذا البيتِ ابنُ الحاجبِ واستشهد به ابنُ جنِّي
والزمخشري ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، والرضي .
وبذا اتفقَ معهم الجارِ بردي في موضوعِ الاستشهادِ بالبيتِ
وموضعه وهو بابُ الإبدالِ .

====
والواحدةُ أرطاةٌ . الحَقْفُ : التَّلْ المَعْوَجُ من الرملِ ، واضطجعَ :
وضعَ حَنَبَهُ على الأرضِ يقولُ : لَمَّا رَأَى الذَّئْبُ أَنَّهُ لَا يَشْبَعُ مِنَ الطَّيْرِ ،
وَلَا يُدْرِكُهُ وَقَدْ تَعَبَ فِي طَلَبِهِ ، مَالَ إِلَى الْأَرطَاةِ فَاضْطَجَعَ
عِنْدَهَا .

(١) قال ابنُ جنِّي في المحتسب ١٠٧/١ : (فَإِنْ قِيلَ قَدْ أَحَطْنَا علماً
يَأَنَّ أَصْلَ هَذَا الْحَرْفِ اضْطَجَعَ (افتعل) من الضَّجَعَةِ ، فلما
جَاءَتِ الضَّادُ قَبْلَ تَاءِ (افتعل) أَبْدَلَتْ لَهَا التَّاءَ طَاءً . فَهَلَا
لَمَّا زَالَتْ الضَّادُ قَصَّارَتْ بِإِبْدَالِهَا إِلَى اللَّامِ رُدَّتِ اللَّامُ فَقِيلَ :
التَّجَعُ ، كما تقولُ : التَّجَمُّ والتَّجَأُ ؟

قيلَ : هذا إبدالٌ عَرَضَ للضادِ في بعضِ اللغات ، فلما كَانَ أَمْرًا
عَارِضًا وظَلًا في أَكْثَرِ اللغاتِ خالصةً - أَقْرَأُوا الطَّاءَ بِحَالِهَا إِذَا أَنَا بِقِلَّةِ
الْحَقْلِ بَمَا عَرَضَ مِنَ الْبَدَلِ ، ودلالةٌ على الأَصْلِ المنحَوِّ المعتمدِ) .

(٢) انظر المنصف ٣٢٩/٢ ، وانظر كذلك سر الصناعة ٣٢١/١ .

وذكر الجاربردى (١) في إبدال تاء افتعل دالا قوله :

١٧ - فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْحًا (٢)

مستشهداً به على أن (اجدز) أصله (اجتز) فأبدلت تاء

الافتعال مع الجيم دالا في بعض اللغات ، وصرح بأنه شاذ لا يقاس عليه .
وهذه لغة لبعض العرب ، تحفظ ولا يقاس عليها .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٤ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لمُصَرَّس بن ربعي الفقعسي في اللسان

(حرز) ٣٢٠ / ٥ ، وشواهد الشافية : ٤٨١ . وهو ليزيد

ابن الطثرية أو مُصَرَّس بن ربعي في الصحاح (حرز) ٨٦٨ / ٣ ،

وشرح شواهد العيني ٥٩١ / ٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي

٥٩٨ / ٢ ، وورد غير منسوب في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة :

٢٩١ ، وسر الصناعة ١٨٧ / ١ ، والصاحبي لابن فارس : ٣٦٣ ،

وتفسير الطبري ١٠٣ / ٢٦ ، وشرح القوائد السبع الطوال لأبي

بكر بن الأنباري : ١٦ ، وشرح القوائد العشر للخطيب التبريزي

: ٢١ ، والمقرب ١٦٥ / ٢ ، والمتع ٣٥٧ / ١ ، وشرح الرضي ٢٢٨ / ٣ ،

وشرح الجاربردى : ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٣٣٢ / ٤ .

وروى (لا تحبسا) في اللسان ، والمقرب ، والمتع والعيني ، وروى

(اجتز) بدون إبدال في (الصحاح) وتأويل مشكل القرآن ،

واللسان .

وروى في المفصل هذا الجزء فقط (واجدز شيحا) .

اللغة : فقلت لصاحبي : أراد بالصاحب من يحتطب له ، بدليل

رواية (وقلت لحاطبي) وقوله : بنزع أصوله : الباء سببية ، وروى

بدل الباء اللام التعليلية ، والضمير في أصوله راجع إلى الحطب

المفهوم من حاطبي) ، والجز : القطع ، وأصله في الصوف ، والشيخ :

===

نبأ تسهلي له راحة .

وذلك ما ذهب إليه ابن جنى قبله حيث يقول تعليقا على البيت
السابق : (ولا يقاس ذلك إلا أن يُسَمَّع ، لا تقول في اجتراً اجدرأ ، ولا
في (اجترح) اجدرح) . (١)

لم يستشهد ابن الحاجب بهذا البيت ، وقد استشهد به ابن جنى
والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضع
وهو باب إبدال الدال تاءاً .

=====

والمعنى : يقول : (لا تَحْبَسْنَا عن شيء اللحم ، بأن تقلع أصول
الشجر ، بل خذ ما لآن من قضبانهِ وعيدانهِ ، وأسرع لنا في شيء) .
واستشهد به في الصحاح واللسان على أن (تَحْبَسَانَا) جاءت
دليلاً على أن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين .
(١) سر الصناعة ١٨٢/١

وذكر الجاربردى (١) في (إبدال الجيم من الياء غير المشددة)

هذا الشاهد :

١٨ - لَا هَمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتِيْ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحِ
أَقْرَبُ نَهَاتٍ يَنْزِي وَفَرْتِيْ (٢)

الشاهد في قوله (حِجَّتِيْ ، بِحِ ، وَفَرْتِيْ) استشهد به على
إبدال الجيم من الياء الخفيفة ، وأصله (حِجَّتِيْ ، بِسِ ، وَفَرْتِيْ) بياء
المتكلم في الثلاثة ، وهذا أشدُّ من إبدال الجيم من الياء المشددة كما
ذهب ابن الحاجب والجاربردى .

(١) انظر شرح الشافية ص ٣٢٤ .

(٢) الأبيات من الرجز ووردت غير منسوبة في نوادر اللغة ص ٤٥٦ ،
وإبدال ابن السكيت ص ٩٦ ، ومجالس ثعلب ١/١١٧ ، والأصول
في النحو ٣/٢٧٤ ، وأمثالي القالبي ٢/٧٦ ،
والسيرافي في ضوء شرحه للكتاب ص ٤٤٠ ، وضرورة الشعر
للسيرافي ص ١٥٣ ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص ٢٥٨ ،
والتصريف الملوكي ص ٥٠ ، وسر الصناعة ١/١٧٧ ، والمحتسب
١/٧٥ ، ومقاييس اللغة (عَجَّ) ٤/٢٩ ، والضرورة للقرظاز
ص ١٧٩ ، والمفصل ص ٣٧٣ ، وشرح ابن يعيش ١٠/٥٠ ،
والمقرب ٢/١٦٥ ، والمتع ١/٣٥٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٣١ ،
وشرح الرضي للشافية ٢/٢٨٧ ، واللسان (ولق) ١٠/١٠٣ ،
(جيم) ٢/٢٠٥ ، وشرح الجاربردى ، والعيني ٤/٥٧٠ ،
والأشموني ٣/١٤٧ ، ٤/٢٨١ ، والهمع ٣/٦٤ ، ٥/٣٤١ ،
وشرح التصريح ٢/٣٦٧ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٢ ، شرح
شواهد الشافية ص ٢١٥ ، والدرر ١/١٥٥ ، ٢٠/٢١٤ .
يروي (يا رب) بدلا من (لَا هَمْ) في النوادر ، ومجالس ثعلب ،

قال ابن السراج : (وقد أبدلوها من الخفيفة ، وذلك ضعيف قليل) . (١)

ووضح الرضي أصحاب هذه اللغة فقال : (ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان اليا في الوقف ، شديدة كانت اليا أو خفيفة ، لخفاء اليا ، وقرب الجيم منها في المخرج مع كونه أظهر من اليا ، فيقول : تميمج ، وعلج في تميمي ، وعلق .

ذكر هذا الشاهد قبله ابن السراج ، والسيرافي ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضع وهو باب الإبدال .

==== والأصول ، والسيرافي ، وليس في كلام العرب ، والتصريف الملوكي ، والمحتسب ، ومقاييس اللغة ، وضرائر الشعر ، وشرح الرضي ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٤/٢ .

اللغة : لا هم : يريد اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك شاحج ، والشاحج : البغل والحمار ، من شحج البغل والحمار والغراب إذا صوّت ، والاقمر : الأبيض ، والنهات : النفاق ، وينزى : أى يحرك ، وفرّج : أى وفرّج ، والوفرة : الشقرة ، وإلى شحمة الأذن .

يقول : اللهم إن قبلت حجتي هذه فلا تزال دأبتي تأتي بيتك وأنا عليها محرك وفرّجى أوجسدى في سيرها إلى بيتك - أى إن علمت أن حجتي هذه مقبولة فأنا أبدأ أزور بيتك .

(١) أصول النحو ٢٧٤/٣ .

(٢) شرح الشافية ٢٨٧/٢ .

وذكر الجاربردى (١) أيضا هذا الشاهد :

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا (٢) - ١٩

استشهد به على أَنَّ الجيم في (أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا) بَدَلٌ مِنَ
الْيَاءِ ، فَحَرَّكَتْ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلْيَاءِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ (أَمْسَيْتُ وَأَمْسَى)
وَقِيلَ : وَأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْفِ (أَمْسَى) وَسَاعَ إِبْدَالُهَا مِنَ الْفِ ، لِكَوْنِهَا
مُبَدَّلَةٌ مِنَ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْجِيمَ لَا تُبَدَّلُ مِنَ الْفِ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٢٤ .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لم يُذكر له سابق ولا لاحق . ونُسِبَ

للعجاج في شرح شواهد الشافية : ٤٨٦ ، وليس في الديوان

الذى بين يدي .

وورد غير منسوب في الأصول في النحو ٢٧٥/٣ ، والسيرافي النحوى

في ضوء شرحه للكتاب : ٥٧٩ ، والتكملة : ٥٦٦ ، والمحتسب

٧٤/١ ، وسر الصناعة ١٧٧/١ ، والتمام في تفسير أشعار الهذليين

: ١٣٣ والتصريف الملوكي : ٥١ ، والمفصل : ٣٧٣ ، وشرح

ابن يعيش ٥٠/١٠ والصاحح (جيم) ٢٩٧/١ ، ما يجوز للشاعر

في الضرورة للقرآن القيرواني : ١٧٩ ، والإيضاح في شرح المفصل

٤١٣/٢ ، والمتع ٣٥٥/١ ، وضرائر الشعر : ٢٣٢ ، وشرح

الرضي للشافية ٢٣٠/٣ ، واللسان (جيم) ٢٠٥/٢ ، و(مس)

٢٨١/١٥ ، وشرح الجاربردى : ٣٢٤ .

اللغة : اختلف العلماء في الضمير في قوله (أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا) فقيل : هما

عائدان إلى أتانٍ وعيرٍ ، وقيل هما عائدان إلى نعامةٍ وظليمٍ ،

وَأَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا : يُرِيدُ أَمْسَتْ الْأُتُنُ وَأَمْسَى الْعَيْرُ ، أَوْ أَمْسَتْ

النَّعَامَةُ ، وَأَمْسَى الظِّلِيمُ .

ويرى الجاربردى أَنَّ الإبدال في الياء المخففة أَشدُّ منه في
المشددة ، وقد وَضَحَ عِلَّةَ ذلك فقال : (وإِنَّمَا كان هذا أَشدَّ ، لِأَنَّهُمْ
جعلوا فيه الياء المقدرة كالمفوضة) .

قال الرضي : (فلما أُبدِلَت الياء جِئَما لم يَنْقَلِبْ ألفا ، ولم
يَسْقُطْ للساكنين ^(١) ، كالياء في (أَمْسَتْ وَأَسَى) ^(٢) .

ثم وَضَحَ عِلَّةَ كَوْنِهِ أَشدَّ فقال : (وإِنَّمَا كان في نحو
(أَمْسَجَتْ) أَشدَّ ، لِأَنَّ الأصل أن يُبدَلَ في الوقف ، لبيان الياء ،
والياء في مثله ليس بموقوف عليه) .

وقال ابن المستوفى : (وأورد الزمخشري الأجل ، لِأَنَّ الإبدال
فيه وَقَعَ حَشَوًا في كلمة ، وهو أَشدُّ شِدْوَدًا من الأول ، وَأشدُّ منه بُعْدًا
إبدال الجيم من الياء في (أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا) أبدالها حَشَوًا وأجرى الوصل
مجرى الوقف متوهمًا أَنَّها مَلْفُوظٌ بها ياء ، لِأَنَّ أصل الألف فيها
الياء ^(٣) .

لقد ذكر هذا الشاهد ابن السَّراج ، والسَّيرافي ، والفارسي ، وابن جني
والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب في المتن ، وابن عُصْفُور ، والرضي .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد ، وموضعه .

(١) قال ابن جني في المحتسب ٧٤/١ : (قال أبو علي هذا يدلُّك على
أن ما حذَفَ لالتقاء الساكنين في حُكْمِ الحاضر المَلْفُوظِ به ، قال ألا
ترى أَنَّهُ أُبدِلَ من لام (أَمْسَيْتَ) بعد أن قَدَّرَها مَلْفُوظًا بها ، ولو
كان الحذف ثابتًا هنا لما جاز أن يُبدَلَ من اللام شيء ، لِأَنَّ البَدَلَ
إِنَّمَا هو مِنْ مَلْفُوظٍ به ، كما أن البَدَلَ مَلْفُوظٌ به) .

(٢) شرح الشافية ٢٣٠/٣ .

(٣) نقلًا عن شرح شواهد الشافية ٤٨٦ .

ج - شواهد صوتية تتعلق بضرورة الشعر :

ذكر الجاربردى ^(١) في التقاء الساكنين هذا الشاهد :

١ - عَجِبْتُ لَمُولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وذى ولدٍ لَمْ يُلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢)

وذى شامةٍ سوداءٍ في حُرٍّ وجهه

مُجَلَّلَةٌ لَا تَجَلِي لِزَمَانٍ

وَيَكْمَلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابَهُ

وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانٍ

الشاهد (يُلِدْهُ) استشهد به على أَنَّ أصلَهُ (يُلِدْهُ) بكسر اللام

ثُمَّ لَمَّا أَسْكَنَ اللام تشبيهاً (بِكَتِفِ) والتقى ساكنان حَرَكَ الدال

(١) شرح الشافية للجاربردى : ١٥٨ .

(٢) الأبيات من الطويل . وقد اقتصر جميع النحاة والصرفيين على

البيت الأول ، وهو موضع الشاهد ، وقد نُسِبَ إلى رجلٍ مِنْ أَزْدِ

السراة في سيبويه ٢/٢٦٦ ، والسيرافي : ٢٠٣ ، وشرح

التصريح ٢/١٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٣ .

وَنُسِبَ لَعَمْرَوِ الْجَنَبِيِّ يَقُولُهُ لَأَمْرٍ الْقَيْسِ حِينَ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ الْمَفَاوِزِ

وشرح شواهد العيني ٣/٣٥٤-٣٥٥ ، وشرح شواهد المغنسي

للسيوطي ١/٣٩٨ ، والخزانة ٢/٣٨١ ، والدرر ١/٣١ ، ٢٢٠

وهو غير منسوب في الكامل ٣/١٧٧ ، والأصول في النحو ٣/٥٨ ،

والتكملة : ٧ ، والحجة ١/٣١٠ ، والخصائص ٢/٢٣٣ ، والتصريف

الملوكي : ٧٣ ، والموشح : ٨٦ ، والمفصل : ٣٥٣ ، وشرح ابن

يعيش ٤/٥٤٨ ، ٩/١٢٦ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٩٩ ، وشرح

الرضي ١/٤٥ ، وشرح الجاربردى : ١٥٨ ، والجمع ١/٥٤ .

===

وذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب ^(١) وقد سبقهما سيبويه ، وأبو علي الفارسي ،
وابن جني .

====
وقد رَوَى (الْأَرَبُ مَوْلُود) في سيبويه ، وابن السراج ، وشرح
ابن يعيش والمقرب ، والمفني ، وشرح شواهد العيني ، والهمع ،
وشرح شواهد المفني ، وشرح التصريح وقد وردت الأبيات
الثلاثة في شرح شواهد المفني ، وشرح شواهد الشافعية
والدرر .

وقد ورد الصدر فقط في الخصائص ، شرح الرضي ، والهمع ،
وقد ورد البيت الأول في عدا ما ذكر من المراجع السابقة .
اللفظة : وأراد بالمولود الذي ليس له أب : عيسى عليه
السلام ، والولد الذي ليس له أبوان : آدم عليه السلام ،
وذى شامة : القمر . وحَرَّ الوجه : ما بدا من الوجنة ،
ومجلة : من التجليل ، وهو التغطية ، وقولـــــــــــــــــه :
(لا تنجلي لزمان) أي وإن تطاول زمانها . وفي الخزانة
: (وقيل أراد بذى الولد : البيضة ، وقيل أراد به : القوس ،
وولدها السهم لم يلد له أبوان لأنه لا تتخذ القوس إلا من
شجرة واحدة مخصصة . وهذان القولان من الخرافات فإن
البيضة متولدة من أنثى وذكر ، والقوس : لا تتصف بالولادة
حقيقة ، وإن أراد بها التولد ، وهو حصول شيء من شيء فليست
ما ينسب إليه الوالدان ، وانظر شرح شواهد المفني ١/ ٣٩٩ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦٢ ، وانظر سيبويه ٢/ ٢٦٦ ،
والتكملة ٧ : ٣٣٣/٢ .

قَالَ الْأَعْلَمُ تَعْلِيْقًا عَلَى الْبَيْتِ السَّابِقِ : (أَرَادَ (لَمْ يَلِدْهُ) فَسَكَّنَ
الْلامَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ قَالَ فِي (فَخَذٍ : فَخَذَ) ، ثُمَّ حَرَّكَ الدَّالَ لِسُكُونِهَا ،
وَسُكُونِ الْلامِ ، وَخَصَّنَهَا بِالْفَتْحِ إِتْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا) .^(١)
وَيُلَاحِظُ أَنَّ التَّسْكِينَ هُنَا غَيْرُ مُطَرِّدٍ ، وَذَهَبَ الرُّضِّيُّ إِلَى أَنَّهُ قَلِيلٌ
وَوَضَّحَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ قَائِلًا :

(وَإِنَّمَا قَلَّ التَّخْفِيفُ فِي هَذِهِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً مُجَرَّدَةً
مَبْنِيَّةً عَلَى الْخَفَّةِ ، فَلَمْ يُسْتَنْكَرْ فِيهَا أَدْنَى ثَقَلٍ) .^(٢)
وَقَالَ السِّيُوطِيُّ إِنَّهُ سَكَّنَ لِلضَّرُورَةِ .^(٣)

وَهَكَذَا نَرَى أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الشَّاهِدَ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
سَيَّبُويَه ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، وَالْفَارَسِيُّ ، وَابْنُ جَنِّي ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ يَعْشَرَ ،
وَالرُّضِّيُّ .

وَبِذَا اتَّفَقَ مَعَهُمُ الْجَارِ بَرْدِي ، فِي مَوْضِعِ الاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ
وَهُوَ (لَمْ يَلِدْهُ) .

كَأَيْ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ مَا عَدَا الرُّضِّيَّ ، فِي مَوْضِعِ الاسْتِشْهَادِ ، وَهُوَ بِسَبَبِ
(التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ) .

أَمَّا الرُّضِّيُّ فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي بَابِ (أَبْنِيَةِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِي) .

(١) النُّكْتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيَّبُويَه ٥٩٠ / ١ .

(٢) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٤٥ / ١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَفْنِيِّ ٣٩٨ / ١ .

وذكر الجاربردى (١) في همزة الوصل هذا الشاهد ، وهو قول

(٢)

الشاعر:

٢٠ - إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرَّ فَإِنَّهُ
بَبَيْتٍ وَتَكْشِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينٍ (٣)

واستشهد به على أَنَّ قَطَعَ هَمْزَةً (الإثنین) شَاءَ لَا يَجُوزُ

وَالَا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

(١) انظر شرح الشافية : ١٦٧ .

(٢) هو قيس بن الخطيم من الأوس من بني ظفر . شاعر فارسي أنصاري وكانت له منافسات مع حسان بن ثابت ومات كافرا .

انظر طبقات ابن سلام ص ٢٢٨ ، والموتلف والمختلف : ١١٢ ، ومعجم الشعراء للمعزباني : ٣٢١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، انظر ديوان الشاعر : ١٠٥ ، وورد منسوبا له في النوادر لأبي زيد : ٥٢٥ ، وأمالى القالي ١٧٧/١ ، ودره الغواص في أوهام الغواص للحريرى : ٢٥٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٤ ، وشرح ابن يعيش ١٣٧/٩ ، واللسان (ثنى) ١١٧/١٤ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥٦٦/٤ ، وشرح شواهد الشافية : ١٨٣ ، وورد غير منسوب في الفصل : ٣٥٦ ، وشرح الرضى للشافية ٢٦٥/٢ ، وشرح الجاربردى للشافية : ١٦٧ .

ونسب إلى جميل معمر في الكامل ٣١٣/٣ . وقد وجدته في ديوانه : ٤٥ والصواب أنه لقيس لاتفاق أكثر المراجع .

ورواية الديوان (تكثير الحديث) بدلا من (تكثير الوشاة) وهي كذلك في أمالي القالي ، وفي النوادر ورد برواية :

إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ سِرَّ فَإِنَّهُ * يَتَشِيرُ وَتَضْيِيعُ الْوُشَاةِ قَمِينٌ () .

==

قال الحريري : (والصواب في ذلك أن تسقط همزة الوصل ، وتكثر
 لام التعريف والعلة فيه أنه لما دخل لام التعريف على هذه الأسماء ،
 صارت همزة الوصل حشوا ، والتقى في الكلمة ساكنان ، لام التعريف ،
 والحرف الساكن ، الذي بعد همزة الوصل ، فلهذا وجب كسر لام التعريف (١)
 وقال ابن عصفور : (ومنها قطع ألف الوصل في الدرج إجراء
 لها مجراها في حال الابتداء بها . وأكثر ما يكون ذلك في أول النصف
 الثاني من البيت لتقدير الوقف على الانصاف التي هي الصدور ،
 ومنه قول قيس بن الخطيم . . . البيت السابق) . (٢)
 لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وذكره البرد ، والزمخشري
 وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .
 وبذا اتفق معهم الجاردي في موضوع الشاهد . وهو (الاثنين) .
 كما وافق الزمخشري وابن يعيش والرضي في موضع الشاهد وهو
 (باب همزة الوصل) .

====
 وورد صدر البيت فقط في الفصل - وروى في اللسان (ينث)
 بدلاً من (ينث) .
 اللفظة : ينث الخبر : بياء موحدة فمثلة ، وهو مصدر ينث الخبر
 ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النام . وقين :
 جدير وخليق .

(١) درة الغواص ص ٢٥٦ .

(٢) هرائر الشعر ص ٥٤ .

ذكر الجاربردى (١) في الوقف (تحريك هاـ السكت في الاستغاثة)

هذا الشاهد :

٣ - يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ
فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ (٢)

الشاهد فيه (يا رَبَّاهُ) استشهد به على أَنَّ الحاق هاـ السكت
في الوصل شاذٌّ لضرورة الشعر . وَتَحْرِيكُهَا لِحْنٌ كَمَا يَقُولُ الزمخشري (٣) ،
لأنَّ حَقَّهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً .

وذهب الجاربردى الى أَنَّ تَحْرِيكَهَا هُنَا ضَرْوَةٌ رَدِيَّةٌ قَالَ :
(وَمَعْذَرَتُهُ (٤) أَنَّهُ لَمَّا اضْطَرَّ - حِينَ وَصَلَ - إِلَى التَّحْرِيكِ ، لئَلَّا يَجْتَمَعَ
سَاكِنَانِ فِي الْوَصْلِ حَرَكَتَاهَا . وَرُوِيَتْ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ
وَمُضْمُومَةً تَشْبِيهًا بِهَا الضَّمِيرِ .)

(١) في شرح الشافية : ١٨١ .

(٢) الشاهد من الرجز . وَتُسَبِّ لَعْرُوةٌ بِنِ حَزَامٍ فِي (شرح ابن يعيمش)

٤٧/٩ - ٤٨ ، وشرح الجاربردى : ١٨١ ، والخزانة ٢٧١/٧ .

وورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، وإصلاح المنطق

: ٩٢ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي : ٢٢٥ ، و (ها) في

الصالح ٢٥٥٩/٦ ، واللسان ٤٨٠/١٥ ، وشرح شواهد الشافية :

٢٢٨ .

المعنى : (سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ عَفْرَاءَ قَبْلَ أَجَلِهِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا) .

(٣) انظر الفصل : ٣٢٢ .

(٤) أى معذرة الشاعر .

لم يذكر ابن الحاجب ولا الرضي هذا الشاهد ، وذكره ابن
يعيش . (١)

وبذا اتفق معه الجاربردى في موضوع الشاهد وإن اختلفا
في الموضع إذ ذكره ابن يعيش في باب (حروف السكت) . على حين
ذكره الجاربردى في باب (الوقف) .

وذكر الجاربردى (١) في الوقف أيضا هذا الشاهد :

٤ - مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا (٢)

الشاهد فيه (الْقَصْبَا) استشهد به على أَنَّ تضعيف الباء وهي في حال الوصل تشبيها له بالوقف شاذ .

وقد وُضِّحَ ذلك قائلا : (وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ حَالُ الْوَصْلِ ، لِأَنَّ الْقَوَافِي إِذَا حُرِّكَتْ ، فَإِنَّمَا تُحَرِّكُ عَلَى نِيَّةٍ وَصْلِهَا . وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ : إِنَّ تَحْرِيكَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ زِيدَ عَلَيْهَا حَرْفٌ مَدٌّ يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى بِإِطْلَاقٍ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي نِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَلَا يُخْرِجُهُ عَنِ الشُّذُوزِ ، إِلَّا أَنَّ شُدُوزَهُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ أَجْرَى الْوَصْلَ ، مَجْرَى الْوَقْفِ ، وَعَلَى الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّشْدِيدِ ، وَشَرَطُ أَحَدِهِمَا انْتِفَاءَ الْآخَرِ .)

(١) في شرح الشافية : ١٨٧ .

(٢) الشاهد من الرجز ، وقد ورد منسوبا لرواية بن المجاج ، وهو في ملحق ديوانه : ١٦٩ ، وفي شرح الرضي ٣١٩/٢ ، وترددت نسبته بينه وبين ربيعة بن صبح في شرح شواهد العيني ٥٤٩/٤ ، وشرح التصريح ٣٤٦/٢ ، ونسب إلى ربيعة بن الصبح في ضرائر الشعر : ٥٠ ، وورد غير منسوب في التكملة : ١٨٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٦٦/١ ، والمفصل : ٣٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٩٤/٣ ، ٦٨/٩ ، ٨٢ ، وشرح الجاربردى للشافية ، وشرح ابن عقيل ١٨١/٤ ، وشرح الأشعوني على ألفية بن مالك ٢١٩/٤ ، والضرائر للألوسي ١٣٩ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٥٤-٢٥٧ .
ورواية الديوان :

أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا * وَالْتَشْنُ وَالْحَلْفَاءُ فَالْتَهَبَا
اللفظة : الْقَصْبَا : يُرِيدُ الْقَصَبَ فَشَدَّتْ الْبَاءُ ضَرُورَةً .

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب قبله . (١)

ويرى أبو علي الفارسي أن ذلك لا يمكن القياس عليه ، وإن يقول
تعليقاً على البيت السابق : (والقياس إذا وصل أن لا يلحقه التضعيف
ولكن أجرى الوصل مجرى الوقف) . (٢)

وذهب ابن يميني إلى أن ذلك خاص بالضرورة الشعرية (٣) ،

وبالغ في شرحه ققم . قال : (قد يجري الوصل مجرى الوقف ، وبابه
الشعر ، ولا يكون في حال الاختيار . من ذلك قولهم : السبب والكلل
وربما جاء ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر . ومن ذلك ما حكاه سيويه
من قولهم في العدد : ثلثه ربعة ، ومنه * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * (٤) في
قراءة ابن عامر بإثبات الألف) . (٥)

قال البغدادي : (٦) (وهو غير جدير ، والأولى التفصيل ، وحرره

ابن عصفور (٧) بقوله : (ومنها تضعيف الآخر في الوصل ، إجراء له
مجرى الوقف ، نحو قول ربيعة بن صبيح :

تَتَرَكُ مَا أَبْقَى الدَّيَا سَبَبًا . . . الأبيات

فشد آخر سبباً والقصبة والتباً في الوصل ضرورة ، وكأنه

شدت ، وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ، ثم وصل القافية بالألف فاجتمع
له ساكنان ، فحرك الباء وأبقى التضعيف ، لأنه لم يعتد بالحركة ، لكونها
عارضة ، بل أجرى الوصل مجرى الوقف) . (٦)

-
- (١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٥ .
(٢) التكملة : ١٨٨ .
(٣) شرح المفصل ٩/٦٨ .
(٤) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .
(٥) انظر شرح المفصل ٩/٨٢ .
(٦) انظر شرح شواهد الشافية : ٢٥٦ .
(٧) انظر ضرائر الشعر : ٥٠ - ٥١ .

أما الرضي فقد استشهد بهذا البيت ، وأبيات أخرى على أن تحريك
المُضَعَّف للوقف كثير ، وليس ضرورة عند سيبويه إن يقول : (ليس قوله
(الْقَصْبَا) بشأن ضرورة ... ولعدم كونه شاذًا ترى تحريك المضعف
للإطلاق في كلامهم كثيرا قال روهبة :

لَقَدْ حَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا	فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أَخْصَبَا
إِنَّ الدَّبَّأَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا	وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبًّا
تَتْرَكَ مَا أَبْقَى الدَّبَّأَ سَبَسَبَا	كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا
أَوَالْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا	وَالْتَّبَنُ وَالْحَلْفَاءُ فَالْتَهَبَا (١)

وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًا ، أو ضرورة ، بل
إنما لم يكن مثله غاية الكثرة ، لِقَلَّةِ تَضْعِيفِهِمْ فِي الْوَقْفِ ، لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ
الوقف حقه التخفيف لا التثقيل ، فِقَلَّةُ مِثْلِ الْقَصْبَا وَعِيْهَلْ مِثْلُ : قَلَّةِ نَحْوِ :

- (١) اللغة : جَدَبًا : أى الجدب ، الدَّبَّأَ : كما ذكر صاحب الصحاح
(دَبَّ) هو الجرائ قبل أن يطير ، الواحدة دَبَاة ، والمتون : جمع
متن وهو المكان الذى فيه صلاية ، والمُورُ : بِضَمِّ الميم الغبار .
السَّبَسَبُ كَجَفَر : القفر والمفازة ، أَرَادَ تَتْرَكَ الرِّيحُ الْمَكَانَ
الذى أَبْقَى فِيهِ الدَّبَّأَ شَيْئًا مِنَ النَّبَاتِ أَجْرَدَ لَا شَيْءَ فِيهِ ، لَا نَبَاتَ
جَفَّتِ النَّبَاتَ وَحَمَلَتْهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ .
وَاسْلَحَبَا : امْتَدَّ . أَيْ كَأَنَّ صَوْتَ التَّهَابِ النَّارِ فِي الْقَصَبِ وَالْحَلْفَاءِ
وَالْتَّبَنِ صَوْتُ السَّيْلِ وَجَرِيهِ .
(٢) انظر الكتاب ١/٦٩ ، ١٧٠ .

جاءني (جعفرًا) و (يجعل) ، وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنسوب
المنون في نحو قوله :

تَرَكُ مَا أَبَقَ الدَّيَا سَهَبًا

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ، ويقلب تنوينه ألفا لا غير (١) .

وقد ذهب إلى هذا قبله الزمخشري إذ يقول تعليقا على البيت
السابق : (ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : تَلْشَهْرَبَعَةٌ ، وفي
التنزيل * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي *) (٢) .

وهكذا يتضح أن الجاربردي اتفق مع الفارسي ، وابن يعيش
وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والرضي في موضوع الشاهد ، وهو (القَصْبُ)
بتضعيف الباء في الوصل لإجراؤه مجرى الوقف ، كما اتفق الجميع على
الموضع ، وهو (باب الوقف) .

غير أننا نجد أنهم يختلفون في الحكم على ذلك من ناحية الشذوذ
وعدمه ، حيث حكم ابن الحاجب ، والجاربردي على ذلك بالشذوذ ، على
حين يرى الزمخشري ، والرضي أن ذلك كثير ، كما يريان أن ذلك لا يختص
بحال الضرورة ، كما ذهب إلى ذلك ابن يعيش ، وابن عصفور .

وكان من الأولى أن لا يقال أن ذلك شأن أو ضرورة ، ما دام أنه
قد ورد في القرآن ، ولكن يستحسن أن يقال مثل قول الرضي : لم يكشُر
مثله غاية الكثرة ، لقلة تضعيفهم في الوقف ، لأن الوقف حقه التخفيف
لا التثقيب ، والله أعلم .

(١) شرح الشافية ٢/٣١٩-٣٢٠ ، وانظر الكتاب ٤/١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) الفصل : ٣٤٢ .

ذكر الجاربردى (١) في تخفيف الهمز هذا الشاهد :

هـ - أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالْدَّهْرُ أَغْصَرَ
وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأَى وَيَسْمَعُ (٢)

استشهد به على أن (يَرَأَى) قد جاء بتحقيق الهمزة على

الأصل لضرورة الشعر .

قال البغدادى : (قال ابن جنى : قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد :

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالْدَّهْرُ أَغْصَرَ الخ البيت .

(١) شرح الشافية : ٢٥٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهولاء علم بن جرادة السعدى في النوادر ص ٤٩٧ ، و (اللسان) (رأى ٢٩٣/١٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٩ .

وورد غير منسوب في أمالي الزجاجي : ٨٨ ، والمحتسب ١/١٢٩ ،
وسر الصناعة ١/٧٧ ، وشرح الجاربردى للشافية : ٢٥٤ .
روى (يَتَمَلَّ الدَّهْرُ) بدلا من (الْعَيْشُ) في (اللسان) (رأى) .
اللفظة : قوله (أَلَمْ تَرَ) استغهام ، والروء يا بصرية ، و (ما)
مفعولها ، والدهر مبتدأ ، وأَغْصَرَ خبره - وهو جمع غَصَرَ ، يريد
أن الدهر مختلف أزمانه لا يبقى على حال سرور وصفاء ، بل
غالبه كَدَرٌ . وتَمَلَّى عيشه : استمتع به مَلَاوَةً ، والملاوة مثلثة
الميم . الزمان الواسع . يريد : مَنْ يَعِيشَ كثيرا يَرُوى ويسمع ما لم
يكن رآه وسمعه . انظر شرح شواهد الشافية .

(٣) انظر سر الصناعة ١/٧٧ .

(٤) انظر النوادر ص ٤٩٧ .

كذا قرأته عليه (تَرَ) مخففاً ، ورواه غيره (تَرَامَا لاقسيت) على وزن (تَرَع) ، وهذا على التحقيق المرفوض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال .

وقال البغدادي أيضاً : لم يتعرض - أي ابن جني - لما في المصراع الثاني لأنه لم يتزن الإِبتداعُ الهمزة ، فيكون على غير رواية أبي علي في كل من المصراعين ضرورة .
ونقل عن أبي زيد في كتاب الهمز فقال أبو زيد : (وعامة كلام العرب في يَرَى ونَرَى وأَرَى ونحوه على التخفيف ، وبعضهم يحققه وهو قليل في كلام العرب ، كقولك : زيد يَرَى رأياً حسناً ، نحو : يُرعى رعيّاً حسناً . قال الأعلَمُ :

أَلَمْ تَرَ البيت

وأشدد أبيات أخرى . . . ، ثم قال : فكلُّ هوءٍ لاءٍ حَقَّقَ الهمزة من يَرَى وهو قليل في الكلام والتَّحْقِيقُ الأصلُ) . (١)

لم يذكر ابن الحاجب ، ولا الرضي هذا الشاهد ، وقد ذكره الزجاجي

وابن جني .

وبدا اتفاق معهما الجاربردي في موضوع الشاهد ، وهو (يَرَى) يتَحَقَّقُ الهمزة على الأصل للضرورة ، وإن اختلف معهما في الموضع ، فقد ذكره ابن جني في (باب البدل) ، على حين ذكره الجاربردي في باب (تخفيف الهمز) .

(١) انظر شرح شواهد الشافعية : ٣٢٩ - ٣٣٠ .

ذكر الجاربردى (١) في الإعلال هذا الشاهد :

٦ - غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَا عِيسَى
وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ شَاغِي عِيسَى
وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ (٢)

الشاهد (العواور) حيث صَحَّت فيه الواو الثانية مع قُرْبِهَا
من الآخر ولم تُعَلَّ لمجاورة الطَّرَفِ لَفْظًا ، وَبَعْدَهُ عَنْهُ تَقْدِيرًا . رَأَى
أَصْلَهُ : عَوَاوِرَ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَمْعُ عَوَارٍ ، وَحَرْفُ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ فِي الْمُفْرَدِ رَابِعًا
لَمْ يُحْدَفْ فِي الْجَمْعِ بَلْ يُقْلَبُ يَاءً ، فَلَمَّا حُذِفَتْ الْيَاءُ لِلضَّرُورَةِ جَرَتْ
مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهَا فَصَحَّتْ .

(١) شرح الشافية ص ٢٨٨ .

(٢) الأبيات من مشطور الرجز ، وهي لجندل بن المثنى في العيني
٥٧١/٤ ، وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية
: ٣٢٤ . ووردت منسوبة للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣ ، وليست
في ديوانه ، ووردت غير منسوبة في الكتاب ٣٧٠/٤ ، والأصول
في النحو ٣٩٧/٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص ٢٥٩ ،
والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٧ ، والخصائص ١٩٥/١ ،
١٦٤/٣ ، والمنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، والمحتسب ١٠٧/١ ، ١٢٤ ،
والتكملة ص ٥٨٧ ، والمخصص ١٠٩/١ .

ونزهة الطرف ص ٢٧٠ ، والمفصل ص ٣٨٢ ، والإنصاف فـ
مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري ٧٨٥/٢ ، وشرح
ابن يعين ٧٠/٥ ، ٩٢-٩١/١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل
لابن الحاجب ٤٤٧/٢ ، وشرح الرضي للشافية ١٣١/٣ ، واللسان
(عور) ٦١٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٠/٤ .
رَوَى عِزَّ الْبَيْتِ الثَّانِي فَقَطْ فِي الْمَرَاجِعِ السَّابِقَةِ .

وقريب منه ما ذهب إليه ابن يعيش (١)، وابن الحاجب (٢).

قال سيبويه : (فإثما اضطر فحذف الياء من عواويز ، ولم يكن ترك الواو لازما في الكلام فيهمز) (٣).

=== اللغة : قال ابن السيرافي : (خاطب امرأته ، وأراد أنه ترك السفر لكبره ، و (تقاربت أبا عرى) يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك ، فأبيله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضا) .
وردد عليه أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب بأنه غلط وإثما معناه قلت ، يعني من قلتها قرب بعضها من بعض ، وقال العيني : معناه قُربت من الدناءة من قولك شيء مقارب إذا كان دونا ، وكذلك رجل مقارب . (عَرَكَ) بكسر الكاف - هو من قولهم : ما غرك بفلان غرًّا - من باب قتل - أى كيف اجترأت عليه ؟ فيكون التقدير هنا (عَرَكَ بي) الدوائر : جمع دائرة وهي المصيبة والنائبة ، وثاغرى : كما في المصباح الشفر : المَبْسُم ثم أطلق على الثنايا . قال أبو زيد : شُفِر الصبي بالبناء للمفعول يُشْفَرُ شَفْرًا إذا سقط ثغره ، كَحِلَّتْ عيناه ، جعل فيها الكحل . والعُور - بضم العين المهملة وتشديد الواو كما قال الجوهرى هو القذى في العين ، وقال ابن جنى هو الرمد (وقيل : الرمد الشديد ، وقيل : هو وخزيجده الإنسان في عينه ، يريد : أن الدهر جعل في عينه القذى والرمد بدل الكحل) .
انظر شرح شواهد الشافية : ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(١) انظر شرح الفصل ١٠ / ٩١ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢ / ٤٤٧ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٧٠ .

وقد وُضِّحَ ذلك ابن جنى فقال : (اعلم أنَّه قد كان القياس أن يُهْمَزَ الْعَوَاوِرُ فِي كُلِّ قَوْلٍ ، لِأَنَّ الْاُفَّاقَ قَدْ اكْتَتَفَهَا وَاوَانٌ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ (الْعَوَاوِيرَ) ، وَاضْطَرَّ إِلَى قَصْرِ الْمَثُودِ ، تَرَكَ الْوَاقِعَ بِحَالِهِمْ لَتَكُونَ صَحَّتْهَا دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَأُمَارَةٌ لِلْمَدِّ ، وَصَارَتْ نِيَّةُ الْيَاءِ تَمْنَعُ الْقَلْبَ ، لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ) . (١)

لقد ذكر هذا الشاهد غيرُ سيبويه وابنِ جنى ، ابنُ السَّراجِ والزَّجَاجي ، والفارسي ، والميداني ، والزَّمخَشَرِيُّ ، وابنُ الْأَنْبَارِيِّ ، وابنُ يَعْمِيشٍ ، وابنُ الْحَاجِبِ ، والرضي .

وبَدَأَ اتَّفَقَ مَعَهُمُ الْجَازِبَرِيُّ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ وَهُوَ (الْعَوَاوِرُ) ، حَيْثُ حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَمَوْضِعِهِ ، وَهُوَ بَابُ (الْإِعْلَالِ) .

ذكر الجار بردي في الإعلال^(١) أيضا هذا الشاهد :

٧ - يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَةً

حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ^(٢)

استشهد به على أن (كَيْنُونَةُ) أصلها ياءٌ مشددةٌ ، فحذفت

الياءُ الزائدة ، وبقيت عين الكلمة ، وهي الياءُ الثانية المنقلبة عن الواو ،

والأصل (كَيُونُونَةُ) ، فانقلبت الواو ياءً ، لاجتماعها مع الياءُ الساكنة ،

وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ الياءُ الأولى تخفيفا ، وقد التزموا حذف العين

في (فيعلولة) ، بحيث إنَّه لا يَجُوزُ ذِكْرُهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، وذلك عكس

(فيعمل) كَتَسِيدٍ ، وَهَيْنٍ ، لم يلتزموا فيه حذف العين .

ويرى المُعَرِّدُ : ^(٣) أَنَّ الْعِلَّةَ فِي جُوبِ الْحَذْفِ فِي (فَيَعْلُولَةُ) ،

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

(٢) البيت من الرجز ، وورد غير منسوب في المنصف ١٥/٢ ، والاقتضاب

٢٨٢ ، والإنصاف ٧٩٧/٢ ، والمتع ٥٠٥/٢ ، وشرح الرضي

للشافية ١٥٢/٣ ، واللسان (كون) ٣٦٨/١٣ ، وشرح الجار بردي

: ٢٩٨ ، والأشباه والنظائر ٨٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية :

٣٩٢ ، وورد قبله هذا البيت :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحِطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّمِينَةَ

رَوَى (يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا) بدلا من (يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا) فـي

الإنصاف .

اللغة : القَرِينُ : الزوج ، والقَرِينَةُ : الزوجة ، وشَحِطَتْ : بعدت ،

والظَّمِينَةُ : المرأة ما دامت في الهودج ، والمَرَادُ هُنَا المرأةُ مُطْلَقًا .

كهنونة : مَصْدَرُ كَانَ ، ومعنى البيت واضح .

(٣) انظر المقتضب ١٣٥/٣ ، ٢٢١/٢ .

هي كثرة عدد أحرف الكلمة .

وتبعه ابن جنى موضحا فقال : (اعلم أن أصل هذه المصادر
قِيْلُولَةٌ ، لَانَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ : كَيُونُونَ ، وَقِيْدُودَةٌ ، وَصَيُورُورَةٌ ،
بوزنِ (قَيْضُورٍ ، وَهَيْزُورٍ) ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَسَبَقَتْ
الْأُولَى بِالسَّكُونِ ، فَقَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً ، وَأَدْعَمُوا فِيهَا الْيَاءَ الْأُولَى ، فَصَارَتْ
فِي التَّقْدِيرِ : (كَيُونُونَ ، وَقِيْدُودَةٌ) فَحَذَفُوا الْيَاءَ الثَّانِيَةَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنْ
الْوَاوِ الَّتِي هِيَ مَعِنَ الْفِعْلِ ، فَصَارَتْ قِيْدُودَةٌ ، وَكَيُونُونَ ، وَالزَّمَوْهُ الْحَذْفُ ،
لَا نَبَهُمْ قَدْ قَالُوا فِي مَيِّتٍ وَهَيِّتٍ : مَيِّتٌ وَهَيِّتٌ ، فَحَذَفُوا مَعِنَ الْفِعْلِ مَعَ
أَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَخَيَّرُوا بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ ، فَلَمَّا كَانَتْ
(قِيْدُودَةٌ ، وَكَيُونُونَ) ، عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ، طَالَتْ ، فَالزَّمَوْهَا الْحَذْفَ وَلَمْ
يَخَيَّرُوا بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ ، كَمَا فَعَلُوا فِي (مَيِّتٌ ، وَهَيِّتٌ) (١) .

وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْأَثَرِي ، وَابْنُ عُصْفُورٍ ، وَالرَّضِي

وَالْجَارِهَرْدِيُّ .

يَتَبَيَّنُ مَا سَبَقَ أَنَّ الْجَمِيعَ هُنَا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ

الثَّانِيَةِ فِي (كَيُونُونَ) وَاجِبٌ .

أَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ فَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِهِ ، كَمَا يَقُولُ الْجَارِهَرْدِيُّ ، يَرَى
أَنَّ الْحَذْفَ فِيهِ جَوَازًا ، لَا وَجُوبًا . . وَقَدَرَتْ عَلَيْهِ الْجَارِهَرْدِيُّ (بِأَنَّهُ
إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ جَعْلُهَا مِنْ بَابِ مَا يُحَذَفُ عَيْنُهُ عَلَى سَبِيلِ
الْجَوَازِ ، لِأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفُوضٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِحُضْرَةٍ وَقَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ
يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ شَيْئًا مِنَ الْقَوَاعِدِ لَمْ يَقْتَضِ وَجُوبَ حَذْفِهَا ، كَمَا فِي قُلْ
وَبِعْ ، وَالْإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ ، هَلْ هُوَ مِثْلُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ فِي جَوَازِ الْحَذْفِ ،

ثم التزموه لما مر ، ولا خلاف في أنه مُغَيَّرٌ عن أصله ، لأنه ليس في كلامهم (قَعْلُولَةٌ) ، إلا نادراً (كَصَفْوَةٍ) ، فقال البصريون إنه مُغَيَّرٌ من كَيْئُونَةٍ بحذف العين بدليل عوده إليه في قوله . . . حتى يعود الوصل كَيْئُونَةٌ . . . (١) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وقد ذكره ابن جني ، وابن الأثير ، وابن قُصْفُورٍ ، والرضي .
وبهذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد ، وهو (كَيْئُونَةٌ) وموضع ، وهو باب (الإعلال) .

(١) انظر شرح الشافية : ٢٩٨ .

وذكرني (١) لإعلال هذا الشاهد :

٨ - دَرَسَ النَّاسُ بِتَالِيَةِ فَأَبَانَ

فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوْبَانِ (٢)

الشاهد (أَبَانَ) قيل إن وزنه: (أَفْعَلُ) وقيل إنّه: (فَعَالٌ)

وقد جاء هنا مصروفاً، ويرى الجاربردى أن من استدل على أنه (فَعَالٌ)

(١) انظر شرح الشافية : ٣٠٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه : ١٣٨، ومعجم العين

: ١٧٣/١، وتأويل مشكل القرآن : ٢٥٠، والمحتسب : ٨٠/١،

والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والعمدة لابن رشيق ٢٥٤/١،

والسمط : ١٣، وضرائر الشعر : ١٤٢، واللسان (ابن) ٥/١٣،

وشرح شواهد العيني ٢٤٦/٤، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وشرح

شواهد الشافية : ٣٩٧، والدرر ٢٠٨/٢.

وورد غير منسوب في الصحاح (ابن) ٢٠٦٧/٥، واللسان

(تلع) ٣٧/٨، وشرح الجاربردى : ٣٠٠، وأوضح المسالك

٩٣/٣، والهمع ١٥٦/٢، وشرح الأشموني ١٦١/٣.

وورد الصدر فقط في العين، وتأويل مشكل القرآن، والخصائص،

والمحتسب وأوضح المسالك، وشرح الأشموني.

اللغة : دَرَسَ النّزْلَ دروساً، أى عفى وانمى أثره، مُتَالِيَةِ

بضم الميم كـ... في اللسان : اسم موضع . وقال الجوهري :

اسم جبل، وكذلك : أَبَانَ .

وقال ياقوت في معجم البلدان ٦٣/١ : (أَبَانان : جبلان، يقال

لأحدهما : أَبَانَ الأَبْيَضُ، وهولبني فزاره، ثم لبني جَرْيْدَ

منهم، وأَبَانَ الأَسْوَدُ، لبني أَسَدَ، ثم لبني والبة، ثم للحارث بن

ثعلبة) . وَالْحَبْسُ - بكسر الحاء - وقد تَضَمَّ، وسكون الباء : موضع

في ديار غطفان . والسُّوْبَانُ بضم السين المهملة، وبعد الواو

باءً موحدة : اسم وادٍ .

لأنَّه مصروفٌ ، فاستدلَّ له ضعيفٌ ، لأنَّ صَرَفَ ما لا ينصرفُ في الشعرِ كثيرٌ ،
وكذا من استدلَّ على أنَّه (فَعَالٌ) لأنَّه لو كان (أَفْعَلٌ) لم يُعَلَّ ،
لأنَّه من قبيلِ الأسماءِ ، فاستدلَّ له ضعيفٌ أيضاً ، لجوازِ أنَّه قد أُعِلَّ قبلَ-
تقديرهِ اسماً ، لانتقاضِهِ بِثُلِّ يَزِيدُ ، واشتدَّ لِبَعْضِهِمْ على أنَّ أبانَ لو كان
(أَفْعَلٌ) لَزِمَ التسميةُ بالماضي ، وهو مُسْتَبْعَدٌ ، وهذا أيضاً ضَعِيفٌ ،
لأنَّه قد سَمِيَ به كثيراً نحو: شَعَرٌ وَكَعَسَبٌ وأقوى ما يَدُلُّ على أنَّه (فَعَالٌ)
أَنَّ فَعَالاً في الأعلامِ أَكْثَرُ مِنْ أَفْعَلٍ .
لم يستشهد ابنُ الحاجبِ ولا الرضي بهذا الشاهدِ ، وقد ذكره
ابنُ جنِّي ، وابنُ مُصْفُورٍ ، ولكنهما اختلفا عنه في موضوعِ الشاهدِ ، وهو
(النا) يُرِيدُ (النازل) فحذفَ الزاى واللامَ ضرورةً .
وبذا انفردَ الجاربردي بموضوعِ الشاهدِ ، ومَوْضِعِهِ .

وذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

٩ - وَأَيْنِي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدٍ عَامِرٍ

وَفَارِسَهَا الْمَشْهُورَ فِي كُلِّ مُوَكَّبٍ

فَمَا سَوَدَتْ نِيَّيَ عَامِرَ عَنِّ وَرَائِيَّةٍ

أَبْنَ اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ (٢)

الشاهد فيه (أَنْ أَسْمُو) استشهد به على أَنَّ تسكين الواو فيه

شاذٌّ ، والقياسُ أَنْ تُفْتَحَ ، لَانَّهَا سُبِقَتْ بِحَرْفِ نَصْبٍ ، والفتحةُ لَا تُسْتَقَلُّ

على الواوِ لِخِفَّتِهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا اضْطَرَّ لِأَقَامَةِ الْوِزْنِ سَكَّنَهَا وَجَعَلَهَا كَالْأَلِفِ
فِي تَقْدِيرِ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهَا .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيتان من الطويل ، وهما لعامر بن الطفيل فـ في ديوانه : ١٣ ، والحيوان ٩٥/٢ ، وعيون الأخبار ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ٣٣٦/١ ، والكامل ١٦٣/١ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٤١٠/٣ ، ونيل أُمالي القاضي : ١١٨ ، وشرح ابن يعيش ١٠١/١٠ ، ومغني اللبيب ٨٨٧/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٤/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٤ ، والخزانة ٣٤٣/٨ .

وورد غير منسوب في المحتسب ١٢٧/١ ، والخصائص ٣٤٢/٢ ، ونزهة الطرف : ٢٤٨ ، والمفصل : ٣٨٤ ، وضرائر الشعر : ٩٠ ، وشرح الرضي ١٨٣/٣ ، وشرح الجاربردى : ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٠١/١ .

ورد عجز البيت فقط في المفصل والأشموني .

وروى (أَسْمُو بِحَدٍّ) بدلا من (أَسْمُو بِأُمٍّ) في العقد الفريد

قال ابن عَصْفُورٍ : (حَذَفَ الْفَتْحَةَ مِنْ آخِرِ (أَشْمُو) تَخْفِيفًا ،
(١) وَإِجْرَاءً لِلنَّصَبِ مَجْرَى الرَّفْعِ) .

وقال ابن يعيشٍ تعليقًا على البيت السابق : (الشاهد فيه إسكان
الواو في (أَشْمُو) ، وهو منصوبٌ بأن ، فمنهم من يجعل ذلك لفظةً ، ومنهم
من يجعله ضرورةً . قال المبردُ : إنَّه من الضرورات المستحسنة) . (٢)

====
ورواية الديوان كمايلي :

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ * وَفَارِسَهَا الْمُنْدُوبَ فِي كُلِّ مَوْكِبٍ
فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ قَرَابَةٍ * أَبَى اللَّهُ أَنْ أَشْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

وروى المبرد في الكامل :

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ قَارِسِ عَامِرٍ * وَفِي السَّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيحِ الْمُهَذَّبِ
اللفظة : قوله (فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٍ) أى مَا جَعَلَتْنِي سَيِّدَ قَبِيلَةٍ
بَنِي عَامِرٍ بِالْإِثْرِ عَنْ آبَائِهِمْ ، بَلْ سَوَّدَتْ بِأَفْعَالِي .

وقوله (أَبَى اللَّهُ) له معنيان : أحدهما : كره وهو المراد ،
والثاني : امتنع . و (أَنْ أَشْمُو) في موضع المفعول لأبَي ،
وَالسُّمُو : الْعُلُوُّ وَالشَّرْفُ .

(١) انظر ضرائر الشعر : ٩٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠ / ١٠١ .

لم يذكر هذا الشاهد ابنُ الحاجب . وقد ذكره الميداني ،

والزمخشري ، وابنُ يعيش ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيتِ

وموضعه ، وهو بابُ الإغلال .

وذكر في الإعلال^(١) هذا الشاهد :

١٠ - يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٢)

الشاهد فيه (أَثَافِيهَا) استشهد به على أَنَّ سَكُونَ الياء في

النصب شاذ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، وهو للحطيثة في ديوانه : ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٩/٢ ، ونُسب لبعض السعديين في الكتاب ٣٠٦/٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٢/٢ . وورد غير منسوب في شرح أبيات الكتاب للنحاس : ٢٤٣ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٣٤١/٢ ، ٣٦٤ ، والتمام في تفسير أشعار الهذليين ما أغفله أبو سعيد السكري : ١٦٩ ، والمفصل : ٣٨٥ ، وأما ابن الشجري ٢٩٦/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٢/١ ، واللسان (ثفا) ١١٣/١٤ ، وشرح الجاربردي ، وشرح شواهد الشافية : ٤١٠ . وعجز هذا البيت كما ورد في الديوان ، وشرح ابن السيرافي ، واللسان (ثفا) ١١٣/١٤ :

بَيْنَ الطَّوِيِّ قَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

اللفظة : أَثَافِي : بتخفيف الياء ، وفيها لفتان تخفيف الياء ، وتشديدُها . قال الجوهرى في الصحاح (ثفا) ٢٢٩٣/٦ : (الأَثْفِيَّةُ) لِلْقَدْرِ تَقْدِيرُهُ (أَفْعُولَةٌ) ، والجمع الأَثَافِيُّ ، وَإِنْ شِئْتَ خَفَّفْتَ . قال الزمخشري في أساس البلاغة ٥/١ : (الأَثْفِيَّةُ ذات وجهين تكون (فَعْلَوَةً) و (أَفْعُولَةً) ، والجمع الأَثَافِيُّ ، والأَثَافِيُّ : الحجارة تُنصب عليها القُدْرُ) ، والطَّوِيُّ : البئر المطوية بالحجارة ، والصارَةُ : رَأْسُ الْجَبَلِ وَالْوَادِي .

قال النحاس: ^(١) (أضافها : منصوب بالاستثناء ، وهذا كله مسكن الياء في موضع النصب استخفافا في الشعر ، لأنَّ الياء والواو معتلان فيخفان بالسكون) .

وقال الأعم : (الشاهد فيه تسكين الياء من (الأثافي) في حال النصب ، حملا لها عند الضرورة على الألف ، لأنَّها أختها ، والألف لا تتحرك البتة) . ^(٢)

وزهب إلى ذلك أيضا ابن يعيش ^(٣) قال : (يجوز أن يكون (أضافها) مرفوعا من قبيل الحمل على المعنى ، وحينئذ لا يكون البيت شاهدا لإسكان الياء) .

وكذا قال ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل ، وقال : (لو تصبَّ (أضافها) على أن يكون البيت غير مُصرَّع لجاز ، وهذا على لفظة من يقول : (أضافي) ، بتخفيف الياء ، وفيها لفتان : تخفيف الياء ، وتشديدُها .) . وقال الأَخفش : (قولهم : أضاف ، لم يُسمع من العرب بالثقل ، وقال الكسائي سُمع) . ^(٤)

ويروى ابن جنى أن سُكُون الياء في النصب كثيرٌ جداً ، ^(٥)

- (١) في شرح أبيات الكتاب تعليقا على البيت السابق وأبيات أخرى : ٢٤٣ ، يقول ابن السيراني (يعني أنه درست معالمها فلم يبق منها إلا الأثافي) .
- (٢) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٢ / ٢ ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٤١٠ .
- (٣) انظر شرح المفصل ١٠٢ / ١٠ .
- (٤) نقلا عن شرح شواهد الشافية : ٤١٠ .
- (٥) انظر الخصائص ٣٤١ / ٢ ، ٣٤٢ .

وقال في المحتسب : (وكان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه
الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات ، وذلك لأن الألف ساكنة في
الأحوال كلها ، فذلك جعلت هذه)^(١)

لم يذكر هذا الشاهد الرضي . وقد ذكره سيبويه ، وابن جنى ،
والشنتمرى ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب^(٢)
وبدا اتفاق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد وموضع
وهو باب (الإغلال) .

(١) ٠١٢٦/١

(٢) لم يذكره في الشافية ، وذكره في الإيضاح في شرح المفصل

٠٤٥٦/٢

ذكر الجاربردى (١) هذا الشاهد :

١١ - هَجَوْتُ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَّانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ (٢)

استشهد به على أنه سَكَنَتْ الواو من (تَهْجُو) شذوذاً ، مع
وجود المقتضى لِحَذْفِهَا ، وهو الجازم .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٢ .

(٢) البيت من البسيط وهو لأبي عمرو بن العلاء يقول للفرزدق وكان
قد هجاه ، واعتذر إليه - في نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٢٤ ،
ومعجم الأديب لياقوت الحموى ١١/١٥٨ ، وورد غير منسوب في
معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ والمنصف ٢/١١٥ ،
وسر الصناعة ٢/٦٣٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٧٨ ،
والمفصل ص ٣٨٧ ، وابن الشجرى ١/٨٥ ، والإنصاف ١/٢٤ ،
وشرح ابن يعين ١٠/١٠٤ ، المتع ٢/٥٣٧ ، وضرائر الشعر
لابن عصفور ص ٤٥ ، وشرح الرضى للشافية ٣/١٨٤ ، والضرورة
للغزاز ص ٦٤ ، وشرح الجاربردى للشافية ، والعيني ١/٢٣٤ ،
٢٣٥ ، والأشعوني ١/١٠٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٠٦ .
اللفظة : هَجَوْتُ : بالخطاب من الهجو وهو الذم ، زَبَّانٌ : اسم
رجل ، واشتقاقه من الزَّين وهو كثرة الشعر وطوله .
والمعنى : أَنَّكَ هَجَوْتَ وَاعْتَذَرْتَ ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تَهْجُ ، لَا أَنَّكَ اعْتَذَرْتَ ،
وَلَمْ تَتْرِكْ عِلْمَ الْهَجْوِ ، لَا أَنَّكَ هَجَوْتَ . قال العيني : (والجملتان
كاشفتان لما قبلهما ، فلذا تُرِكَ العاطف بينهما وأُرات بهذا
الكلام الإنكار عليه في هجوه ، ثم اعتذاره عنه ، حيث لم يستمر
على حالة واحدة) . انظر الخزانة ١/٢٣٤ - ٢٣٥ .

قال ابن جنى : (فكأنه أراد لم (تَهْجُ) ، بحذف الواو للجزم ،
ثُمَّ أَشْبَعَ ضَمَّةَ الْجِيمِ ، فَنَشَأَتْ بَعْدَهَا وَاوٌ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَنْ يَقُولُ فِي
الرَّفْعِ (هُوَ يَهْجُو) ، فَيُضَمُّ الْوَاوُ وَيَجْرِيهَا مَجْرَى الصَّحِيحِ ، فَإِذَا جُزِمَ
سَكَنُهَا فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْجُزْمِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، سَكُونُ الْوَاوِ مِنْ يَهْجُو (١) .
وقريب منه ما ذهب إليه ابن الشجرى (٢) ، وابن عصفور (٣) ،
والرضي (٤) .

لم يستشهد بهذا البيت ابن الحاجب ، وقد استشهد به ابن جنى
والزمخشري ، وابن الشجرى ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .
وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الشاهد (لم تَهْجُو)
وموضعه وهوباب الإعلال .

-
- (١) سر الصناعة ٦٣٠ / ٢ - ٦٣١ .
(٢) انظر الأُمالي ٨٥ / ١ - ٨٦ .
(٣) انظر المستع ٥٣٧ / ٢ .
(٤) انظر شرح الشافية ١٨٤ / ٣ .

وذكر الجاربردى في إبدال - إبدال الياء من العين هذا الشاهد: (١)

١٢ - وَمنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ

وَلِضَفَادٍ جَمَّهٍ نَقَانِيقُ (٢)

استشهد به على أن (لضفادى) أصلها (لضفادع)، فأبدلت

العين ياء ضرورة، وهذا ضعيف .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٨ .

(٢) البيت من الرجز، وهو غير منسوب، وقيل من صنعة خلف الأحمسر في الكتاب ٢٧٣/٢، والشعر والشعراء : ١٠٢/١، والمقتضب ٢٤٧/١، والعقد الفريد ٣٥٥/٥، والموشح : ٨٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٧، والمفصل ص ٣٦٤، وشرح ابن يعيمش ٢٤/١٠، ٢٨، والمقرب ١٧١/٢، وضرائر الشعر : ٢٢٦، والضرائر للألوسي : ١٥٣، اللسان (حزق) : ٤٨/١٠، و (ضفدع) ٢٢٥/٨، وشرح الرضي للشافية ٢١٢/٣، وشرح الجاربردى والهمع ٣٤٠/٥، والأشعوني ٣٧٧/٤، والدرر ٢١٣/٢، وشرح شواهد الشافية : ٤٤١ .

ورد الصدر فقط في اللسان (حزق) وورد العجز فقط في (اللسان) (ضفدع) .

اللفظة : المنهل : المورد، والحوازيق : الجوانب - جمع حازق، وحازقة، والحزق الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن تبسط حوله، ويجوز أن يريد جوانبه، لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لَمَنْ يَرِدْ حَوَازِقُهُ . يقال : منهل قفر، لا تَرِدُّهُ الجماعات والضفادى : الضفادع، والجَمَّ : جمع جَمَّة، وهي مُعْظَمُ الماءِ ومُجْتَمِعُهُ . والنقانيق : أصوات الضفادع، وادّتها نَقْنَقَةٌ بفتح النونين، فيكون وصف المنهل بالبعد والمخافة . . انظر شرح شواهد الشافية : ٤٤٢ .

قال سيهويه تعليقا على البيت السابق : (رائنا أراد (هفادع)
فلما اضطرَّ أن يقف آخر الاسم ، كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف ، فسي
هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفا يوقف في الجرِّ والرفع (١) .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الجاجب ، وقد ذكره سيهويه ، والمبرد ،
والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد وموضعه ، وهو

باب (الإبدال) .

وذكر الجاربردى في إبدال اليا من الباء هذا الشاهد : (١)

١٣ - كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءَ حَاذِرَةٍ

ظُمِيَاءَ قَدْ بَلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

لَهَا أَشَارِيْرٌ مِنْ لَحْمٍ مُتَمَّرَةٍ

مِنْ الشَّعَالِي وَوَحْزٍ مِنْ أَرَانِيَهَا (٢)

الشاهد (الشَّعَالِي ... أَرَانِيَهَا) ، والأصل : (الشَّعَالِبُ)

و (أَرَانِيْبَهَا) لَانَّهُمَا جمعاً ، ثعلبٍ ، وأرنبٍ . فَأَبْدَلَ الْيَاءَ مِنَ الْبَاءِ

لِلضَّرُورَةِ ، لِأَنَّ الْوَزْنَ يَقْتَضِي إِسْكَانَ كُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ الْيَاءَيْنِ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٨ .

(٢) البيتان من البسيط ، وهما لأبي كاهل النعربن تولب الإشكرى في

اللسان (شرر) ٤ / ٤٠١ و (رنب) ١ / ٤٣٤ ، و (وخز)

٥ / ٤٢٨ ، و (تمر) ٤ / ٩٣ ، وجمهرة اللغة ٢ / ١٣ ، ٣ / ٤٢٣ ،

والعيني ٤ / ٥٨٣ وهو لرجل من بني يشكر في الكتاب ٢ / ٢٧٣ ،

ولسان العرب (ثعلب) ١ / ٢٣٧ ، وورد غير منسوب في الشعر

والشعراء ١ / ١٠١ ، والمقتضب ١ / ٢٤٧ ، وضرورة الشعر لأبي سعيد

السيرافي : ١٣٥ وتهذيب اللغة (رنب) ٤ / ٣٣٩ ، وسر الصناعة

٢ / ٧٤٢ ، ومجالس ثعلب : ١٩٠ ومقاييس اللغة ١ / ٣٥٥ ،

والصناعتين : ١٦٩ ، والعقد الفريد ٥ / ٣٥٥ ، والموشح ١٨٩ ،

وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه

١ / ١٤٧ ، والمفصل : ٣٦٥ ، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٢٤ ، وضرائر

الشعر : ٢٢٦ ، والمتع : ٣٧٦ ، والمقرب ٢ / ١٦٩ .

وشرح الرضي ٣ / ٢١٢ ، وشرح الجاربردى

: ٣١٨ ، و الهيم ٣ / ٧٧ ، ٥ / ٣٤٠ ،

وشرح الأشموني ٤ / ٢٨٤ ، والدرر ١ / ١٥٧ ، ٢ / ٢١٣ ، وشرح

شواهد الشافية : ٤٤٣ ، والضرائر للأوسي : ١٥٢ .

===

قال سيبويه تعليقا على البيت السابق : (فزعم أن الشاعر
لما اضطرَّ إلى الياء ، أبدلها مكان الباء ، كما يُبدل مكان الهزة) .^(١)
قال الأعمى : (وَجَّهَ الْإِبْدَالَ أَنَّهُ لَمَّا اضْطَرَّ إِلَى تَسْكِينِ الْبَاءِ
أَبْدَلَ مِنْهَا حَرْفًا لَا يُحَرِّكُ ، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ : تَطَنَّيْتُ ، وَتَقَصَّيْتُ) .^(٢)

==== ورد برواية (تَتَمَّرُهُ) بدلا من (مُتَمَّرَةٌ) في المراجع السابقة
ما عدا شرح ابن يعيش . لم تذكر المراجع السابقة البيتان ،
واكتفوا ببيت الشاهد ، وقد ذكر في اللسان (رنب) .
اللغة : الشغواء : العقاب ، وحاذرة : أى سرعة . شَبَّهَ راحلته
في سرعتها بعقاب ظمياء : أى تضرب إلى السوان ، أو عطش
إلى دم الصيد ، والطل : المطر الخفيف . والخوافي : ريش
جناحها إذا بلتها الطل أسرع . الأشارير : جمع شرارة وهي
القطعة من اللحم يجفف للأدخار . تَتَمَّرُهُ : تُجَفِّفُهُ
وتُيَبِّسُهُ ، والشعالي : الثعالب ، أبدل الباء فيه ياء ، الوخز :
شيء ليس بالكثير ، وقال اللحياني الخطيئة بعد الخطيئة .
وقال ثعلب (هو الشيء بعد الشيء) . قال وقالوا هذه
أرض بني تميم وفيها وخز من بني عامر . أى قليل) انظر : مجالس
ثعلب ١٩٠ / ١ وانظر شرح شواهد الشافية ص ٣١٨ .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٤٧ .

وَقَالَ ابْنُ مُصْفُورٍ تَعْلِيْقًا عَلَى الْبَيْتِ السَّابِقِ : (أَهْدَلُ الْبَاءِ
يَاءً ، لِأَنَّهُ اضْطَرَّ إِلَى التَّشْكِينِ لِكَيْصَحَّ لَهُ الْوِزْنُ ، وَالْبَاءُ لَا تُسَكَّنُ فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَمثَالِهِ ، فَأَبْدَلُ مِنْهَا يَاءً ، لِأَنَّ الْيَاءَ تُسَكَّنُ فِي حَالِ
الْخَفْضِ) . (١)

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وقد ذكره سيبويه ، والمبرِّد
والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .
وبهذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الشاهد ، وموضع
وهو باب الإبدال .

(١) ضرائر الشعر ص ٢٢٦ .

وذكر الجاربردى (١) في الإبدال هذا الشاهد :

١٤ - إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ

فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي (٢)

واستشهد به على أَنَّ (سَادِي) أصله (سَادِسٌ) فَأُبدِلَتْ
السَّيْنُ يَاءً . وهذا لضرورة الشعر ، وهو ضعيف .

لم يذكر هذا الشاهد ابن الحاجب ، وذكره الزمخشري ، وابن يعيش
وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت ،
وموضعه وهو (باب الإبدال) .

(١) انظر شرح الشافية : ٣١٩ .

(٢) البيت من الوافر . ونسب إلى النابغة الجعدي في الصحاح
(سدا) ٢٣٧٤/٦ . ونسب إلى امرئ القيس في الجمهرة (حما)
١٩٦/٢ ، وهو في ملحق ديوانه : ٤٥٩ .
وورد غير منسوب في إصلاح المنطق : ٣٠١ ، والإبدال لابن السكيت
٦٠ : ، وسر الصناعة ٧٤١/٢ ، والصحاح (فصل) ١١٧٩/٥ ،
وشرح ابن يعيش ٢٤/١٠ ، المتع ٣٦٨/١ ، وضرائر الشعر : ٢٢٦ ،
واللسان (فصل) ٥١٩/١١ ، و (ست) ٤٠/٢ ، (سدا)
٣٧٧/١٤ ، وشرح الجاربردى : ٣١٩ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٤ ،
والهمع ٣٣٩/٥ ، والضرائر للألوسي : ١٥١ ، شرح شواهد الشافية
: ٤٤٦ .

روى (حموك) مكان (أبوك) في اللسان (سدا) وفي الجمهرة
روى (حماك) ، قال ابن عصفور في المقرب ٣١٥/١ : (يَجُوزُ فِي
سادسٍ وسادسةٍ ثلاثَ لغاتٍ : إثباتُ السَّيْنِ ، وإبدالُهَا يَاءً ، وإدغامُ
الدالِ فِيهَا بَعْدَ قَلْبِهَا تَاءً ، فيقالُ : سَاتٌ ، وساتَّةٌ) وكلامُهُ هُنا

الخلاصة :

يَتَبَيَّنُ لَنَا مِنَ الْجَدُولِ السَّابِقِ مَا يَلِي :

- ١ - أَنَّ اسْتِشْهَادَ الْجَارِ بَرْدَى بِالْقُرْآنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْقَرَاءَاتِ يَأْتِي فِي طَلِيعَةِ الشَّوَاهِدِ . إِذْ بَلَغَ عَدْدُ شَوَاهِدِهِ أَحَدَ عَشَرَ وَبِئْسَ شَاهِدًا ، وَيَلِيهِ شَوَاهِدُ الشَّعْرِ عَدْدُهَا اثْنَيْنِ وَبِئْسَ شَاهِدٌ .
أَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِالْحَدِيثِ وَالْأَمْثَالِ وَأَقْوَالِ الْعَرَبِ فَقَلِيلٌ جَدًّا إِذَا مَا قُوِّرَ بِشَوَاهِدِ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ . فَقَدْ بَلَغَ عَدْدُ شَوَاهِدِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ أَحَدَ عَشَرَ شَاهِدًا ، عَلَى حِينِ بَلَغَ عَدْدُ شَوَاهِدِ كُلِّ مِنَ الْأَمْثَالِ ، وَأَقْوَالِ الْعَرَبِ سَبْعَةَ شَوَاهِدٍ .
- ٢ - أَنَّ أَكْثَرَ الْمَوَاضِعِ حَظًّا مِنَ الشَّوَاهِدِ بِأَنْوَاعِهَا هِيَ :
 - (١) الإِدْغَامُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ شَاهِدًا .
 - (٢) الإِعْلَالُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ ثَلَاثِينَ شَاهِدًا .
 - (٣) الإِبْدَالُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ وَعَشْرِينَ شَاهِدًا .
 - (٤) حُرُوفُ الزِّيَادَةِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا وَاحِدًا وَعَشْرِينَ شَاهِدًا .
 - (٥) الْوَقْفُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ تِسْعَةُ عَشَرَ شَاهِدًا .
 - (٦) التَّقَاؤُ السَّاكِنِينَ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ وَعَشْرَ شَاهِدًا .
 - (٧) جَمْعُ التَّكْسِيرِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَاهِدًا .
 - (٨) هَمْزَةُ الْوَصْلِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَاهِدًا .
 - (٩) تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَاهِدًا .
 - (١٠) الْحَذْفُ ، وَالْمَصَادِرُ ، وَالْإِمَالَةُ - بَلَغَ عَدْدُ شَوَاهِدِ كُلٍِّّ مِنْهَا ثَمَانِيَةَ شَوَاهِدٍ .
 - (١١) وَالْمَنْسُوبُ ، وَأَوْزَانُ الْمَضَارِعِ ، بَلَغَ عَدْدُ شَوَاهِدِ كُلٍِّّ مِنْهَا سَبْعَةَ شَوَاهِدٍ .

لم يذكر ابن الحاجب هذا الشاهد ، وذكره الزمخشري ، وابن
يعيش ، وابن عصفور ، والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردي في موضوع الاستشهاد بالبيت ،
وموضعه ، وهو (باب الإبدال) .

وذكر فسي الإدغام هذا الشاهد : (١)

١٦ - مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي
أَنْتِ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا (٢)

استشهد به على أَنَّ فَكَّ الإِدْغَامِ فِي (ضَنُّوا) شاذٌّ، لَا يَجُوزُ
إِلَّا فِي قَرْوَرَةِ الشَّعْرِ، وَالْقِيَاسُ : ضَنُّوا بِالْإِدْغَامِ .

(١) انظر شرح الشافية : ٣٣٠ .

(٢) البيت من البسيط ونسب لقعناب بن أم صاحب في الكتاب
٢٩/١ ، ٥٣٥/٣ ، ونوادير اللغة : ٢٣٠ ، والأصول في النحو
٤٤١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٥ ، وشرح أبيات
الكتاب لابن السيرافي ٣١٨/١ ، والمنصف ٣٣٩/١ ، ٦٩/٢ ،
٣٠٣ ، والموشح : ٨٦ ، والسمط : ٥٧٦ ، ومختارات ابن الشجري
٨ : ، وضرائر الشعر : ٢٠ ، واللسان (ضنن) ١٣/٢٦١ ،
(و ظلال) ١١/٤٢٠ ، والضرائر للؤلؤسي : ١٣٨ .
ورود غير منسوب في الحجة للفارسي ٢٠٧/١ ، والمقتضب ١/١٤٢ ،
٢٥٣ والخصائص ١/١٦٠ ، ٢٥٧ ، والمنصف ٦٩/٢ ، والمخصص
٥٨/١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٣٢ ، وشرح ابن
يعيش ٣/١٢ ، واللسان (حم) ١٣/٥٧ ، وشرح الجاربردي :
٣٣٠ ، وشرح شواهد الشافية : ٤٩٠ .

روى العجز فقط في المقتضب ١/١٤٢ ، وشرح ابن يعيش .
اللفظة : قال السيرافي مهلاً منصوب بإضمارِ فَعِلَ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
أَمْهِلِي يَا عَادِلَةَ وَلَا تَبَادِرِي بِاللَّوْمِ ، وَمَهْلًا فِي مَوْضِعِ أَمْهِالًا ،
يقول : أَمْهِلِي ، وَأَعَادِلَ : نِدَاءُ أَرَادَ يَا عَادِلَةَ . وَقَدْ جَرَّبْتُ
مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ عَلَى مَنْ يَخْلُ عَلَى وَلَا التَّمَسُّ مِنْهُ الْمَكَافَاةُ ،
وَإِنْ ضَنُّوا : مَحْذُوفُ الْجَوَابِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنْ ضَنُّوا لَمْ أَضَنْ :
أَيَّ إِنْ يَخْلُوا لَا أَبْخُلُ .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الرضي (١).

وقد سبقهما إلى ذلك سيبويه حيث يقول : (وأعلم أَنَّ الشعراء
إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم في إداغاه أجروه على الأصل .
وذكر البيت السابق ، ثم قال : وهذا النحو في الشعر كثير) . (٢)

لم يستشهد ابن الحاجب بهذا البيت ، وقد استشهد به سيبويه
والمرّد ، وابن السّراج ، والفارسي ، وابن الشّجري ، وابن يعيش ، وابن عُصفور ،
والرضي .

وبذا اتفق معهم الجاربردى في موضوع الاستشهاد بالبيت
وموضعه ، وهو باب الإداغام .

(١) شرح الشافية ٢٤١/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩/١ ، وقد استشهد به في موضعين ، الأول في
باب (ما يحتمل الشعر) ، والثاني في باب (اختلاف العرب
في تحريك الآخر من أواخر كتابه) .

خلاصة هذا المطلب :

بلغ عدد شواهد الشعراثنين ومائة شاهد موزعة على النحو

التالي :

- ١ - شواهد التفسير اللغوي .
وقد بلغ عددها أربعة شواهد ، (ثلاثة) منها اتفق
الجاربردي بذكرها مع ابن الحاجب ، والرضي ، وغيرهما ، و (واحد)
انفرد به عنهما واتفق مع غيرهما .
- ٢ - شواهد تتعلق بالدلالة .
وهما شاهدان ، (واحد) انفرد الجاربردي بذكره
عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما ، والآخر اتفق فيه معهما .
- ٣ - شواهد تتعلق بالبلاغة .
وهما أيضا شاهدان ، وقد انفرد الجاربردي بذكرهما
عن ابن الحاجب والرضي وغيرهما .
- ٤ - شواهد تتعلق بمسائل النحو .
وبلغ عددها سبعة شواهد :
(أربعة) انفرد بها عن ابن الحاجب والرضي ، واتفق مع غيرهما .
و (اثنان) انفرد بذكرهما عن الجميع ، و (واحد) اتفق فيه مع ابن
الحاجب والرضي وغيرهما .
- ٥ - شواهد تتعلق بالبنية .
بلغ عددها واحداً وأربعين شاهداً ، موزعةً كالتالي :

أولا- شواهد لما يطرّد :

وبلغ عددها اثنين وعشرين شاهداً :

(ستة) انفرّد بها عن ابن الحاجب والرضي ، وافق مع غيرهما .
(سبعة) انفرّد بها عن الجميع . و (خمسة) اتفق فيها مع رضي
وغيره دون ابن الحاجب ، و (اثنان) اتفق فيهما مع رضي
وحده دون غيره و (اثنان) أيضاً اتفق فيهما مع ابن الحاجب
وغيره دون رضي ، و (واحد) اتفق فيه مع ابن الحاجب والرضي
وغيرهما .

ثانيا- شواهد تتعلق بالشّدوز :

وبلغ عددها سبعة شواهد :

(ثلاثة) اتفق فيها مع رضي وغيره دون ابن الحاجب ،
و (اثنان) انفرّد بهما عن ابن الحاجب والرضي ، وافق مع غيرهما ،
و (واحد) اتفق فيه مع رضي وحده دون غيره ، و (واحد)
اتفق فيه مع ابن الحاجب وغيره دون رضي .

ثالثا- شواهد تتعلق بضرورة الشعر :

وقد بلغ عددها اثني عشر شاهداً :

(أربعة) اتفق فيها مع ابن الحاجب والرضي وغيرهما ،
و (ثلاثة) انفرّد بها عن ابن الحاجب والرضي وافق فيها مع غيرهما ،
و (ثلاثة) اتفق فيها مع رضي وغيره دون ابن الحاجب ،
و (واحد) اتفق فيه مع ابن الحاجب ، وغيره دون رضي ،
و (واحد) اتفق فيه مع رضي وحده دون غيره .

٦ - شواهدُ تتعلقُ بالأصواتِ .

وبلغَ عددها ستة وأربعين شاهداً موزعةً أيضاً كالتالي :

أولاً - شواهدُ لما يطرَدُ :

بلغَ عددها أحدَ عشرَ شاهداً :

(خمسةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ ، والرضي ، واتفقَ فيها مع غيرِهما و (أربعةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِ دونِ ابنِ الحاجبِ ، و (واحدٌ) انفردَ به عن الجميعِ ، و (واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ وحدهُ دونَ الرضي .

ثانياً - شواهدُ تتعلقُ بالشُّذُوزِ :

وبلغَ عددها تسعةَ عشرَ شاهداً ؛

(ثمانيةٌ) اتفقَ فيها مع الرضي ، وغيرِ دونِ ابنِ الحاجبِ ، و (ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع ابنِ الحاجبِ وغيرِ دونِ الرضي ، و (ثلاثةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ والرضي ، واتفقَ فيها مع غيرِهما ، و (ثلاثةٌ) اتفقَ فيها مع ابنِ الحاجبِ وغيرِ دونِ الرضي و (اثنانِ) انفردَ بهما عن الجميعِ .

ثالثاً - شواهدُ تتعلقُ بضرورةِ الشعرِ :

وبلغَ عددها ستةَ عشرَ شاهداً :

(عشرةٌ) شواهدُ اتفقَ فيها مع الرضي وغيرِ دونِ ابنِ الحاجبِ ، و (اثنانِ) اتفقَ فيهما مع الرضي وابنِ الحاجبِ وغيرِهما ، و (ثلاثةٌ) انفردَ بها عن ابنِ الحاجبِ والرضي واتفقَ مع غيرِهما ، و (واحدٌ) اتفقَ فيه مع ابنِ الحاجبِ وغيرِ دونِ الرضي .

بيان إحصائي يوضح عدد الشواهد التي وردت في فصل الشواهد

مسلسل	الموضوع	القرآن	الحديث	الأمثال	أقوال العرب	الشعر	المجموع
١ -	التَّصْرِيفُ	٢	-	-	-	٢	٤
٢ -	الافْعَالُ الْمَزِيدَةُ	١	-	-	-	-	١
٣ -	أَوْزَانُ الْأَشْيَاءِ	-	-	-	-	٣	٣
٤ -	معاني صيغ الزيادة	٢	-	١	-	١	٤
٥ -	أَوْزَانُ الرِّبَاعِيِّ الْمَجْرُورِ	-	-	-	-	-	-
٦ -	أَوْزَانُ الرِّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ	-	-	-	-	-	-
٧ -	أَوْزَانُ الْمُضَارِعِ	٤	-	-	-	٣	٧
٨ -	المَصَادِيرُ	٥	-	-	-	٣	٨
٩ -	الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ	-	٢	-	-	-	٢
١٠ -	صِيغُ الْبَالِغَةِ	-	١	-	-	-	١
١١ -	استا الزمان والمكان	-	-	-	-	-	-
١٢ -	اسم الآلة	-	-	-	-	-	-
١٣ -	المُصَغَّرُ	-	-	-	-	٢	٢
١٤ -	الْمُنْسُوبُ	٤	-	-	-	٣	٧
١٥ -	جَمْعُ التَّكْسِيرِ	٣	١	٢	-	٧	١٣
١٦ -	التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ	١٢	-	١	-	٣	١٦
١٧ -	الابْتِدَاءُ - هَمْزَةُ الْوَصْلِ	٦	٢	-	-	٤	١٢
١٨ -	الْوَقْفُ	٨	١	-	٣	٧	١٩
١٩ -	حُرُوفُ الزِّيَادَةِ (معرفة أداة الزيادة)	٣	٢	١	٢	١٣	٢١
٢٠ -	الإِمَالَةُ	٧	-	-	-	١	٨
٢١ -	تخفيف الهمزة	٦	-	-	-	٦	١٢
٢٢ -	الإِعْلَالُ	١٠	-	١	٢	١٧	٣٠
٢٣ -	الإِبْدَالُ	٤	١	١	-	١٩	٢٥
٢٤ -	الإِنْدَاقُ	٢٩	١	-	-	٦	٣٦
٢٥ -	الْحَذْفُ	٥	-	-	-	٣	٨
المجموع		١١١	١١	٧	٧	١٠٢	٢٣٨

الخلاصة :

يَتَبَيَّنُ لَنَا مِنَ الْجَدُولِ السَّابِقِ مَا يَلِي :

١ - أَنَّ اسْتِشْهَادَ الْجَارِ بَرْدَى بِالْقُرْآنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْقَرَاءَاتِ يَأْتِي فِي طَلِيعَةِ الشَّوَاهِدِ . إِذْ بَلَغَ عَدَدُ شَوَاهِدِهِ أَحَدَ عَشَرَ وَرِثَةً شَاهِدًا ، وَيَلِيهِ شَوَاهِدُ الشَّعْرِ عَدَدُهَا اثْنَيْنِ وَرِثَةً شَاهِدٍ .

أَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِالْحَدِيثِ وَالْأَمْثَالِ وَأَقْوَالِ الْعَرَبِ فَقَلِيلٌ جَدًّا إِذَا مَا قُوِيَ بِشَوَاهِدِ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ . فَقَدْ بَلَغَ عَدَدُ شَوَاهِدِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَمْثَالِ أَحَدَ عَشَرَ شَاهِدًا ، عَلَى حِينِ بَلَغَ عَدَدُ شَوَاهِدِ كُلِّ مِنَ الْأَمْثَالِ ، وَأَقْوَالِ الْعَرَبِ سَبْعَةً شَوَاهِدًا .

٢ - أَنَّ أَكْثَرَ الْمَوَاضِعِ حَظًّا مِنَ الشَّوَاهِدِ بِأَنْوَاعِهَا هِيَ :

- (١) الإِدْغَامُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ شَاهِدًا .
- (٢) الإِعْلَالُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ ثَلَاثِينَ شَاهِدًا .
- (٣) الإِيْدَالُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ وَعَشْرِينَ شَاهِدًا .
- (٤) حُرُوفُ الزِّيَادَةِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا وَاحِدًا وَعَشْرِينَ شَاهِدًا .
- (٥) الْوَقْفُ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ تِسْعَةٌ عَشَرَ شَاهِدًا .
- (٦) التَّقَاؤُ السَّاكِنِينَ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ سِتَّةٌ عَشَرَ شَاهِدًا .
- (٧) جَمْعُ التَّكْسِيرِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَاهِدًا .
- (٨) هَمْزَةُ الْوَصْلِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَاهِدًا .
- (٩) تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ - إِذْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الشَّوَاهِدِ فِيهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَاهِدًا .
- (١٠) الْحَذْفُ ، وَالْمَصَادِرُ ، وَالْإِمَالَةُ - بَلَغَ عَدَدُ شَوَاهِدِ كُلٍِّّ مِنْهَا ثَانِيَةَ شَوَاهِدٍ .
- (١١) وَالْمَنْسُوبُ ، وَأَوْزَانُ الْمَضَارِعِ ، بَلَغَ عَدَدُ شَوَاهِدِ كُلٍِّّ مِنْهَا سَبْعَةَ شَوَاهِدٍ .

(١٢) والتصريف ، ومعاني صيغ الزيادة - بلغ عدد شواهد كلٍّ منها أربعة شواهد .

(١٣) وأوزان الأسماء - إن بلغ مجموع الشواهد فيها ثلاثة شواهد .

(١٤) والصفة المشبهة ، والتصغير - بلغ عدد شواهد كلٍّ منها اثنين ، وشاهد واحد للأفعال المزيدة .

٣ - أن أكثر الموضوعات حظاً من شواهد القرآن :

(١) الإندغام - بلغ عدد الشواهد فيه تسعة وعشرين شاهداً .

(٢) التقاء الساكنين - بلغ عدد الشواهد فيه اثني عشر شاهداً .

(٣) الإعلال - بلغ عدد الشواهد فيه عشرة شواهد .

(٤) الوقف - بلغ عدد الشواهد فيه ثمانية شواهد .

(٥) الإمالة - بلغ عدد الشواهد فيها سبعة شواهد .

(٦) همزة الوصل ، وتخفيف الهمز - بلغ عدد شواهد كلٍّ منهما ستة شواهد .

(٧) المصدر ، والحذف - بلغ عدد شواهد كلٍّ منهما خمسة شواهد .

(٨) أوزان المضارع ، والمنسوب ، والإبدال - بلغ عدد شواهد كلٍّ منها أربعة شواهد .

(٩) حروف الزيادة ، وجمع التكسير - بلغ عدد شواهد كلٍّ منهما ثلاثة شواهد .

(١٠) وأما الأفعال المزيدة فشاهد واحد فيها .

٤ - أن أكثر الموضوعات حظاً من شواهد الشعر هي :

(١) الإبدال - إن بلغ عدد شواهد ثمانية عشر شاهداً .

(٢) الإعلال - إن بلغ عدد شواهد سبعة عشر شاهداً .

(٣) حروف الزيادة - إن بلغ عدد شواهد ثلاث عشرة شاهداً .

(٤) جمع التكسير ، والوقف - إن بلغ عدد شواهد كلٍّ منهما

سبعة شواهد .

(٥) تخفيف الهمز ، والإدغام - إذ بلغ عدد شواهد كلٍّ منهما ستة شواهد .

(٦) همزة الوصل - إذ بلغ عدد شواهدِها أربعة شواهد .

(٧) أوزان الأسماء ، وأوزان المضارع ، والمصادر - بلغ عدد شواهد كلٍّ منها ثلاثة شواهد .

(٨) وكذلك المنسوب ، والحذف ، والتقاء الساكنين - بلغ عدد شواهد كلٍّ منها ثلاثة شواهد أيضاً .

٥ - أنَّ أكثر الموضوعات خطأً من شواهد الحديث هي :

(١) الصفة المشبهة ، وهمزة الوصل ، وحروف الزيادة - إذ بلغ عدد الشواهد لكلٍّ منها اثنين .

(٢) واستشهد بحديث واحدٍ في كلٍّ من صيغ المبالغة ، وجمع التكسير ، والوقف ، والإبدال ، والإدغام .

٦ - أنَّ أكثر الموضوعات خطأً من الاستشهادِ بالأمثال جمع التكسير ذكر فيه مثلاً . وبقية الموضوعات استشهد فيها بمثل واحدٍ وهي : معانٍ صيغ الزيادة ، والتقاء الساكنين ، وحروف الزيادة ، والإعلاء ، والإبدال .

٧ - أنَّ أكثر الموضوعات خطأً من الاستشهادِ بأقوال العرب : الوقف ، إذ ذكر فيه ثلاثة أقوالٍ ، ويليهِ حروف الزيادة ، والإعلاء ، ذكر في كلٍّ منهما قولين .